



الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم التاريخ

الاستعمار الأوروبي وحركات التحرر في إفريقيا
دراسة حالة: دور إنكلترا في الحرب ضد الثورة المهدية في السودان
أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر

تقدمة الطالبة: حلا العلي

إشراف: أ.د. عقيل لطف الله نمير

العام الدراسي 2023-2024

شكر وتقدير

وفي ختام مشواري الدراسي أتقدم بالشكر الجزيل لكل من اجتهد وبذل من أجلي وفي مقدمتهم مشرفي في مرحلتي الماجستير والدكتوراه الدكتور عقيل نمير، ورئيس القسم الدكتور حسام الناييف لما قدمه من جهود واضحة في إخراج رسالتي إلى الضوء، كما أتقدم بالشكر لبقية أعضاء لجنة الحكم الدكتور أحمد الخضر، الدكتور رامي الضللي، والدكتور محمد الحجي.

وأتقدم بالشكر الجزيل لجنود جامعة البعث الدكتور بسام العلوش، الدكتور خليل الحسين، والدكتور أمجد نعمة، على عملهم المشترك في تأسيسي التأسيس الأمثل، فظهرت نتائج جهودهم خلال مسيرتي في المرحلتين الماجستير والدكتوراه.

والشكر موصول أيضاً لكل من قدم لي الدعم العلمي:

الدكتور بشير محي الدين من جمهورية السودان

الدكتور إسماعيل العباسي والدكتورة سليمة محمد من جمهورية العراق

الأستاذ محمد معوض من جمهورية مصر

الدكتور حسن شوال دكتور قسم الآثار في جامعة حلب

الدكتور أحمد هبهاب دكتور في الشريعة الإسلامية من سوريا

الدكتور فاتح قريب الله الكبري من جمهورية نيجيريا

الأستاذ خلدون الرويسي من المملكة الأردنية الهاشمية

وأخيراً وليس آخراً خالي الدكتور زياد الموسى المكسور عميد كلية الهندسة المدنية في جامعة الفرات

وفي الختام كل الشكر لسفير جمهورية السودان الدكتور أحمد إبراهيم حسن على الدعم المعنوي الكبير بحضوره لجلسة المناقشة العلنية

الإهداء

إلى أمي وأبي

إلى إخوتي وأخواتي وجميع أقاربي

إلى كل من قدم لي الدعم العلمي والمعنوي

إلى كل سوداني حر ومناضل في سبيل قضية بلده مع دعائي لهم
بالفرج القريب العاجل

قائمة المحتويات

4	الملخص
5	المقدمة
11	فصل أول تمهيدي: الحكم العثماني - المصري للسودان بين عامي 1820-1885
11	أولاً- السودان لغةً واصطلاحاً
12	ثانياً- السودان عشية الحكم العثماني - المصري
17	ثالثاً- أسباب الغزو
17	1- الأسباب الاستراتيجية
18	2- الأسباب السياسية
18	3- الأسباب الاقتصادية
19	4- الأسباب العسكرية
20	5- الأسباب الفردية
20	رابعاً- الغزو العثماني - المصري
21	1- الحملة على سنار في تموز عام 1820
26	2-الحملة على كردفان في نيسان عام 1821
28	3- الحملات العسكرية بين عامي 1828-1841
29	4- حركة التوسع في عهد إسماعيل باشا بين عامي 1863-1879
30	خامساً- السودان تحت الإدارة العثمانية - المصرية
32	سادساً- مساوئ الحكم العثماني - المصري
36	خاتمة الفصل
37	الفصل الثاني: الثورة المهدية وموقف إنكلترا منها بين عامي 1881-1885
37	أولاً- التعريف بقائد الثورة
42	ثانياً- وقائع الثورة المهدية بين عامي 1881-1883 ومقدمات التدخل الإنكليزي
48	ثالثاً: التدخل الإنكليزي غير المباشر ضد الثورة المهدية
48	1- بعثة ستewart في كانون الأول عام 1882
50	2- حملة ويليام هكس(William Hicks) في نيسان عام 1883
62	3- حملة فالنتين بيكر في شباط عام 1884

66	رابعاً: التدخل الإنكليزي المباشر
66	1- حملة جيرالد جراهام (Gerald Graham) في شباط عام 1884
69	2- بعثة غوردون لإخلاء السودان في شباط عام 1884
79	3- حملة جارنت ولسلي (Garnet Wolseley) بين عامي 1884 / 1885
88	4- حملة جراهام في آذار عام 1885
91	خاتمة الفصل
93	الفصل الثالث: الثورة المهدية في طور الدولة ودور إنكلترا في إضعافها بين عامي 1885- 1896
93	أولاً- تأسيس الدولة
94	ثانياً- التنظيم السياسي والإداري
96	1- الحكومة المركزية
99	2- حكومة الأقاليم
101	ثالثاً- الحياة الاقتصادية
101	1- الصيد
101	2- تربية الحيوانات
102	3- الرعي
102	4- الزراعة
103	5- الصناعة
104	6- التجارة
105	رابعاً- الحياة العسكرية
106	1- التجنيد
106	2- تسليح الجيش
107	4- نظام التعبئة
108	5- تموين الجيش
109	6- الإعداد للمعارك
109	خامساً- الحياة الاجتماعية
109	1- عناصر السكان
110	2- طبقات المجتمع

111	سادساً- الحياة الثقافية
112	سابعاً- إنكلترا والدول الطامعة في السودان
117	خاتمة الفصل
119	الفصل الرابع: دور إنكلترا في حروب استرجاع السودان بين عامي 1896 - 1899
119	أولاً- أسباب حروب الاسترجاع
120	1- الأسباب البعيدة
122	2- الأسباب المباشرة
127	ثانياً- الحملة على دنقلة في آذار عام 1896
140	ثالثاً- الحملة على أبي حمد في 7 آب عام 1897
143	رابعاً- السيطرة على بربر في 31 آب عام 1897
143	خامساً- الحملة على المتمدة في 14 تشرين الثاني عام 1897
144	سادساً- استرجاع كسلا من يد الإيطاليين في 25 كانون الأول عام 1897
147	سابعاً- معركة النخيلة 8 في نيسان عام 1898
150	ثامناً- معركة أم درمان في 2 أيلول عام 1898
154	تاسعاً- الحملة على فاشودة في أيلول عام 1898
157	عاشراً- استعادة بقية السودان
158	أحد عشر- اتفاقية الحكم الثاني 19 كانون الثاني عام 1899
161	إثنا عشر- معركة جديد في 24 تشرين الثاني عام 1899
163	خاتمة الفصل
164	الخاتمة
170	الملاحق
181	قائمة المصادر والمراجع

الملخص

يعد تاريخ السودان مادة غنية للباحثين، لاسيما في القرن التاسع عشر، لما شهده من تقلبات سياسية عديدة، ففي مطلع القرن التاسع عشر كانت على أرضه ممالك متنازعة ومتهاكة، أبرزها مملكة الفونج في الشمال، ومملكة الفور في الغرب؛ إلى أن سيّر محمد علي باشا حملته الأولى في صيف 1820، وبعد عدة حملات استطاع مد نفوذه على مناطق شاسعة جنوب مصر، مكوناً ما دعي بالسودان العثماني، وقد بلغ ذروة اتساعه في عهد إسماعيل باشا، ليشمل أجزاءً من أراضي ما يعرف اليوم بالسوان وإثيوبيا وبوغندا وأريتيريا والصومال.

إلا أن الاستقرار المصري في السودان لم يلبث أن تزعزع في مطلع العقد الثامن من القرن التاسع عشر، ففي العام 1881 ظهر على أرض السودان شخصية محلية طامحة إلى الحكم، ألا وهي محمد أحمد الملقب بالمهدي الذي نادى بدعوة دينية سلفية، وجمع حوله الأنصار أطلق عليهم لقب (ال دراويش)، ليدخلوا في معارك طاحنة مع حكام السودان المصريين؛ مشكلاً دولة مترامية الأطراف تشمل مساحتها أجزاءً من السودان وإريتيريا وإثيوبيا، عاصمتها أم درمان.

على أثر قيام الدولة المهدية، ظهرت أطماع دول أوروبية (إنكلترا، فرنسا، ألمانيا، بلجيكا، إيطاليا)، عدت أرض السودان مشاعاً سعت إلى الانقضاض عليه بدءاً من الأطراف، وكذلك ظهرت أطماع إثيوبيا ومصر التي نادى بحقوقها التاريخية والشرعية في السودان.

وهنا قررت إنكلترا أخذ زمام المبادرة؛ وذلك في سعيها إلى ربط مستعمراتها في شمال إفريقيا بمستعمرة الكاب في الجنوب؛ فضلاً عن رغبتها في توحيد حوض النيل تحت سيطرتها، وأمام هذا التكاثر الاستعماري على السودان، رأت إنكلترا أن خير وسيلة لحماية مصالحها في حوض النيل والسيطرة العسكرية على السودان هي دعم مصر في حقها في استعادة سلطتها على المنطقة، لذلك بدأ التدخل العسكري الإنكليزي بدءاً من العام 1883، علماً أن العبء الأكبر في إعداد الحملات وقع على عاتق الحكومة المصرية.

وهكذا وبعد عدة حملات ومعارك استمرت حتى العام 1899، تمكنت إنكلترا من سحق الدولة المهدية وإبادتها مع جميع قياداتها، لتجد نفسها أمام مشكلة جديدة؛ إذ وجدت نفسها بين وعودها لمصر في استرداد سيادتها على أرض السودان، وبين أطماعها فيه؛ لتجد الحل أخيراً باتفاقية الحكم الثنائي المصري - الإنكليزي، لتنتهي أتعابها التي واجهتها من جراء الأحداث السالفة، وتحقق جميع أهدافها.

المقدمة:

كانت القارة الإفريقية بشكل عام تعيش حالة من الغليان السياسي؛ منقسمة ما بين صراعات محلية، وصراعات إقليمية إفريقية - إفريقية، وصراعات أوروبية - إفريقية؛ متمثلة بالاستعمار الأوروبي وحركات التحرر في إفريقيا، فقد تميزت القارة بقيام العديد من الممالك المتصارعة مع بعضها من أجل مناطق السيطرة والنفوذ، وفي الوقت نفسه كانت تلك الممالك تعاني من صراعات داخلية على الحكم متجسدة في الحركات الانفصالية وحركات التحرر والعصيان.

ليشهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر عنصراً جديداً ألا وهو الرجل الأوروبي، حيث اندفعت القوى الأوروبية العظمى آنذاك داخل القارة الإفريقية لاستعمارها واسترقاق شعوبها، وقد اشتدت المنافسة فيما بينها لامتلاك أكبر المساحات في القارة وأغناها، لتضطرم الدول الأوروبية مع الممالك الإفريقية، وعلى الطرف المقابل وجدت هذه الدول في بعض الممالك حليفاً لها لاشتراكها في قتال عدو واحد، ليبرز الصراع الإفريقي - الإفريقي - الأوروبي على الساحة السياسية في القارة.

وما يثير الانتباه أن القارة الإفريقية مع اشتداد التنافس الأوروبي عليها فإن الدبلوماسية هي الصفة التي سبغت طبيعة العلاقات الأوروبية - الأوروبية، فلم تقم حرب أوروبية على أرض القارة، فالأوروبيون لم يحاربوا سوى الأفارقة بفعل المقاومة المحلية المستمرة.

وتحتوي هذه الأطروحة على نوعين من هذه الصراعات وهما: الصراع الإفريقي - الإفريقي متمثلاً بالحكومة المصرية والثورة المهدية السودانية، والصراع الإفريقي - الأوروبي متمثلاً بالثورة المهدية والإنكليز، وفي هذا الصراع الإفريقي - الأوروبي نلاحظ تصعيد في الموقف الأوروبي من جهة فرنسا تجاه النشاط الإنكليزي وكاد أن يتطور إلى حرب لكنها أخمدت قبل اندلاعها.

1- إشكالية البحث:

يتناول البحث موضوع الاستعمار الأوروبي وحركات التحرر في إفريقيا (دور إنكلترا في الحرب ضد الثورة المهدية في السودان)، وما رافق ذلك من أحداث أثرت في حركة امتداد الثورة المهدية من جهة، والوجود المصري في السودان من جهة أخرى، وقد عد بعض الباحثين السودانيين أن الثورة المهدية حركة وطنية أقامت حكومة سودانية وطنية، بينما عدها بعضهم الآخر أنها حركة مخربة لم تجلب على السودان إلا الويلات، وألقوا باللوم عليها في مسألة قدوم الإنكليز واحتلالهم للسودان، وجعلوا منها السبب الرئيس الذي سهل مجيئهم وثبت أقدامهم فيه، بينما عدها المصريون حركة تمرد ضد السلطة المصرية الحكيمة، بينما صنفها الإنكليز والغرب على أنها حركة إسلامية إرهابية غايتها سفك دماء من لم يعتنق مبادئهم، واضعين بذلك مسوغاً لاحتلال السودان، أما العرب فقد نظروا إليها بعين العروبة، وحملتهم نظرتهم تلك على التعاطف مع المهدية وقوادتها وأتباعها، وسجلت في كتبهم كنموذج حي عن حق العربي في أرضه وتطلع المستعمر لسلب العرب أراضيهم وحقوقهم بحجج واهية وحتى لا وجود لها، وهذا ما يطرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى يمكن القول أن الثورة المهدية كانت العامل الحاسم الذي أدى إلى الاحتلال الإنكليزي للسودان؟

ولتحليل العلاقة السببية بين بين الثورة المهدية والاحتلال الإنكليزي للسودان يجب الإجابة عن التساؤلات التالية.

2- تساؤلات البحث:

- 2-1- ما الأسباب الرئيسية للثورة المهدية وماهي أهدافها؟
- 2-2- هل كان هناك دوافع أخرى للاحتلال الإنكليزي بعيداً عن الثورة المهدية؟
- 2-3- ما المصالح الاقتصادية والسياسية لإنكلترا في المنطقة قبل وأثناء الثورة المهدية؟
- 2-4- كيف أثرت الثورة المهدية على الحسابات الاستراتيجية البريطانية في المنطقة؟
- 2-5- ماهي الأحداث الرئيسية التي وقعت خلال الثورة المهدية والتي حفزت التدخل الإنكليزي؟
- 2-6- هل كان هناك نقاط تحول حاسمة تسببت في تغيير السياسة الإنكليزية تجاه السودان من التدخل غير المباشر إلى الاحتلال المباشر؟
- 2-7- كيف تأثرت علاقات إنكلترا بالدول الأوروبية الأخرى بالتزامن مع الثورة المهدية؟
- 2-8- هل أثرت هذه العلاقات على قرار إنكلترا باحتلال مصر؟
- 2-9- ماهي الأحداث والقرارات التي يمكن أن تكون قد لعبت دوراً محورياً في دفع إنكلترا لاحتلال السودان؟

3- فرضيات البحث:

- 3-1- كان السودان معرضاً لغزو أوروبي على أي حال قياساً على باقي المناطق في القارة الإفريقية التي كانت تعاني من الامتداد الاستعماري الأوروبي شرقاً وغرباً شمالاً وجنوباً.
- 3-2- لم يكن الرجل الإفريقي ذا طبيعة خائفة خاضعة لما يفرض عليه، فحياته الخشنة جعلته لا يبالي بالعواقب التي ستجربها عليه محاولاته للتمرد؛ لذلك فمن المتوقع أن يكون هناك ثورة كبرى في السودان؛ للتخلص من قيود الحكم المصري الدخيل على السودان.
- 3-3- كانت أوروبا في القرن التاسع عشر قد أطلقت شعارات الإنسانية وحقوق الإنسان والرجل الأبيض الحضاري؛ لذلك سيكون من الفوضى أن تقتحم دولة أوروبية دولة ما في قارة أخرى دون أن تقدم مسوغات على طاولات المحافل الدولية؛ لذلك فلا بد أن يقدم الأوروبيون مسوغات متعلقة بكل بلد يقومون بغزوه، ولا بد من أن إنكلترا قدمت مسوغات لدخولها السودان.

4- مسلمات البحث:

- 4-1- كان السودان أحد المناطق الإفريقية التي وقعت ضمن خريطة المخططات الأوروبية لاحتلالها.
- 4-2- مرت الثورة المهدية بمرحلتين:
 - 4-2-1- مرحلة الثورة بين عامي 1881-1885.
 - 4-2-2- مرحلة الدولة بين عامي 1885-1898.

4-3- تعددت القوى على أرض السودان في الفترة التي تناولها البحث، وانقسمت بين قوى رئيسة: مصرية، سودانية، وإنكليزية، وبين قوى متصارعة: فرنسية، بلجيكية، إيطالية، ألمانية، وإثيوبية.

5- أهداف البحث:

يدرس البحث دور إنكلترا في الحرب ضد الثورة المهدية في السودان، وما ترتب عليها من تدخل إنكليزي في السودان، وقد مر التدخل الإنكليزي بمرحلتين: المرحلة الأولى اتخذت سمة التدخل العسكري غير المباشر، وفي المرحلة الثانية تدخلت إنكلترا عسكرياً وسياسياً؛ مما يعني أن إنكلترا احتلت السودان عسكرياً وحكمته سياسياً، ويهدف البحث إلى مجموعة من النقاط، يمكن إجمالها بما يأتي:

5-1- إلقاء الضوء على الثورة المهدية ودراساتها بشكل مفصل، ذلك لأن كتابات المصريين والإنكليز قد وصمتها بالعار، في حين أن كتابات السودانيين كانت تدافع عنها بحجة أنها قامت منادية بشعار السودان للسودانيين، للرد على الجدل القائم حول حجج المصريين والإنكليز في أحقيتهم بقتال المهديين، وكذلك حجج السودانيين في إعطاء الثورة المهدية الحق في جميع تصرفاتها

5-2- بيان الصعوبات التي واجهتها الحكومة المصرية في قمع الثورة المهدية؛ مما دفعها إلى الاستنجاد بالإنكليز، ومن ثم اتخاذ القرار المصيري بالجلء عن السودان.

5-3- إمطة اللثام عن المهدية كدولة وتنظيمها الداخلي، والتي تعد دليلاً من الأدلة الكثيرة التي دحضت ادعاءات الأوروبيين بأن إفريقيا كانت عند مجيئهم فارغة من أي سلطة سياسية منظمة؛ مما أدى إلى انتشار الفوضى والجهل الذي تبدد مع حكم الرجل الأبيض للمنطقة.

5-4- كشف أسباب قدوم الإنكليز إلى المنطقة؛ إذ إنهم ادعوا بأن حملاتهم على السودان كانت لمساعدة الحكومة المصرية في استعادة حكمها على السودان، وفي الحقيقة كان قدومهم إلى السودان لتحقيق مصالحهم العليا.

6- أهمية البحث ومسوغاته:

تأتي أهمية البحث من عدة محددات يمكن إجمالها فيما يأتي:

6-1- أهمية الثورة المهدية، حيث إنها أول قوة محلية وقفت في وجه المصريين، وأقامت دولة محلية ذات طابع سوداني.

6-2- أهمية المرحلة التي كان يمر بها السودان من قيام الثورة المهدية، وهو ما عدته مصر تمرد وخروج على الحاكم؛ مما دفع بالقوى الطامعة إلى استغلال ذلك، فاندفعت بجيوشها على أطراف السودان بغية السيطرة عليها.

6-3- أهمية الدور الذي أدته إنكلترا، فقد كانت قيادتها من الذكاء حيث إنها الدولة الوحيدة التي اندفعت داخل السودان، وذلك تحت غطاء شرعي وهو الدفاع عن حقوق مصر في السودان.

أما عن مسوغات البحث: فقد كان لاختيار البحث عدة مسوغات يمكن إجمالها في ما يأتي:

6-1- للأهمية آنفة الذكر.

6-2- لأن الموضوع يدخل ضمن تخصص تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر.

3-6- لأن الجانب الذي يتناوله البحث وهو أن دور إنكلترا في الحرب ضد الثورة المهدية غير مطروق كرسالة علمية أو بحث أكاديمي مستقل.

7- مصطلحات البحث:

1-7- الحرب (The War): هي نزاع مسلح تبادلي بين دولتين أو أكثر من الكيانات غير المنسجمة، حيث الهدف منها إعادة تنظيم الجغرافيا السياسية للحصول على نتائج مرجوة ومصممة بشكل ذاتي.

2-7- الحدود السياسية (Political Borders): هي خطوط وهمية من صنع البشر ولا وجود لها في الأصل، ترسم كخطوط متصلة أو مقطعة على الخرائط باستعمال الصور الجوية لتبين الأراضي التي تمارس فيها الدولة سيادتها، والتي تتمتع فيها هذه الدولة وحدها بحق الانتفاع والاستغلال.

3-7- الدولة (Country): هي مجموعة من الأفراد يمارسون نشاطهم على إقليم جغرافي محدد، ويخضعون لنظام سياسي معين متفق عليه فيما بينهم يتولى شؤون الدولة، وتشرف الدولة على أنشطة سياسية واقتصادية واجتماعية، والتي تهدف إلى تقدمها وازدهارها وتحسين مستوى حياة الأفراد فيها.

4-7- حملة عسكرية (Military Campaign): مصطلح عسكري حربي، والحملة العسكرية تُطبق على نطاق واسع، وتتضمن سلسلة مترابطة من العمليات العسكرية أو المعارك الحربية، التي تشكل وتحسم وتحدد أكبر جزء من الصراع الذي يسمى الحرب.

5-7- المعركة (Battle): هي صراع بين مجموعتين أو أكثر، وعادة ما تقام المعارك في سياق الحروب، ويتفاوت عدد المقاتلين ويتغير، فيمكن أن يتراوح بين عدد قليل من الأفراد في كل معسكر إلى مئات الآلاف، وتنتهي المعركة غالباً بفوز أحد الطرفين، إما بالقضاء على الخصوم أو انسحابهم.

8- حدود البحث:

1-8- الحدود الزمنية: يتناول البحث دور إنكلترا في الحرب ضد الثورة المهدية في السودان من العام 1881 إلى العام 1899، وجاء تحديد المدة الزمنية التي بدأ بها الموضوع من بدأ الدعوة المهدية، وجاء تحديد نهايته من توقيع اتفاقية الحكم الثنائي الذي حدد شكل السلطة الإنكليزية والسلطة المصرية في السودان بعد استرداده، ومعركة جديس التي سطرت نهاية المهديين.

2-8- الحدود المكانية: دارت الأحداث على أرض دولة السودان الواقعة في الجزء الشمالي الشرقي من إفريقيا، تحدها مصر من الشمال، وليبيا من الشمال الغربي، وتشاد من الغرب، وجمهورية إفريقيا الوسطى من الجنوب الغربي، وبوغندا في الجنوب، والكونغو في الجنوب الغربي، وإثيوبيا من الجنوب الشرقي، وإريتريا من الشرق، والبحر الأحمر من الشمال الشرقي.

3-8- الحدود الموضوعية: دراسة الاستعمار الأوروبي وحركات التحرر في إفريقيا (دور إنكلترا في الحرب ضد الثورة المهدية في السودان) وما نتج عن ذلك من القضاء على الثورة المهدية التي نجحت في إقامة دولتها الخاصة بها، وما ترتب من جراء القضاء عليها من احتلال مصري - إنكليزي للسودان.

9- صعوبات البحث:

واجه البحث عدة صعوبات في إنجازه، في مقدمتها الحرب الدائرة في السودان والتي حالت دون السفر إلى هناك للاستزادة من المصادر والوثائق التي تدرج بها مكتبة الخرطوم والمركز القومي للوثائق، فتم معالجة

المشكلة هذه عن طريق الاتصال بالشخصيات العلمية هناك من حملة درجة الدكتوراه، كما تم الاتصال بأرشيف محمد معوض للوثائق في مصر للغرض نفسه.

ومن الصعوبات الأخرى: عدم توفر دراسات مفصلة عن تاريخ السودان في المراكز الثقافية في سورية، وقد اقتصر الأمر على وجود قلة من كتب المصادر إلا أنها كانت ذات قيمة كبيرة، ومعلومات وفيرة.

10- الدراسات السابقة:

لم يتناول أي بحث دور إنكلترا في الحرب ضد الثورة المهدية في السودان، وإنما توجد أبحاث تناولت جوانب من تاريخ السودان في أثناء قيام الثورة المهدية، ولم ينشر منها سوى رسائل الماجستير، أهم هذه الرسائل:

10-1- دباخ، حنان. (2013). الثورة المهدية في السودان 1881-1899. مذكرة لنيل درجة الماجستير. شعبة التاريخ. قسم العلوم الإنسانية. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية. جامعة محمد خضير، بسكرة: الجزائر. ص: 102.

تناولت فيها الباحثة بشكل مقتضب تاريخ الثورة المهدية بشكل عام، حيث تحدثت في الفصل التمهيدي عن جغرافية السودان وسكانه ولمحة موجزة عن الحضارات التي تعاقبت على السودان، وفي الفصل الأول تناولت الباحثة الأوضاع العامة في السودان قبل اندلاع الثورة المهدية بين عامي 1821-1881 سياسياً واقتصادياً وثقافياً، أما في الفصل الثالث فقد تحدثت فيه الباحثة عن الثورة المهدية في مرحلتها الأولى من عام 1881 إلى العام 1885 بقيادة محمد أحمد المهدي، وقد تناول الفصل حياة محمد أحمد ووقائع ثورته انتهاءً بوفاته، وفي الفصل الرابع الموسوم بعنوان: الثورة المهدية في مرحلتها الثانية والأخيرة من 1885-1899 بقيادة عبد الله التعايشي، تناولت فيه الباحثة شخصية عبد الله التعايشي وحروبه الخارجية، وتحدثت أخيراً عن الغزو البريطاني المصري للسودان وتوقيع اتفاقية الحكم الثنائي.

10-2- بن عبيد، خليدة. (2016). الحركة المهدية في السودان ودورها في محاربة الاستعمار الإنجليزي 1881-1885. مذكرة لنيل درجة الماجستير. قسم التاريخ. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية. جامعة محمد بوضياف. المسيلة: الجزائر. ص: 57.

وقد تناولت فيها الباحثة بشكل موجز جداً تاريخ الحركة المهدية في عهد المهدي دون التطرق لعهد الخليفة عبد الله التعايشي، وقد تحدثت الباحثة في صفحات قليلة جداً عن السودان المصري 1821-1885، ثم انتقلت للحديث عن الثورة المهدية نشأتها ومراحل الدعوة في السودان، لتتحدث أخيراً عن جهود الحركة المهدية في محاربة الاحتلال الإنجليزي، وهنا وقعت الباحثة في خطأ كبير؛ إذ إن التدخل الإنجليزي في هذه المرحلة لم يكن احتلالاً؛ إذ لم يكن في السودان موطئ قدم لإنكلترا؛ وإنما كانت تساعد الحكومة المصرية في حملاتها لقمع الثورة المهدية.

10-3- شيخ الدين، رحاب. (د.ت) بعنوان: دور شخصية الخليفة عبد الله في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية للدولة المهدية 1885-1898. مذكرة لنيل درجة الماجستير. قسم العلوم السياسية. كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية. كلية الدراسات العليا، جامعة الخرطوم. الخرطوم: السودان. ص: 146.

تحدثت فيها الباحثة عن فلسفة صنع القرار في السياسة الخارجية كاصطلاح، وفي الفصل الثاني انتقلت للحديث عن العوامل المؤثرة في عملية صنع القرار في الدولة المهدية سواءً على صعيد البيئة الداخلية أو البيئة الخارجية، واختتمت البحث بالحديث عن البيئة النفسية ونماذج صنع القرار عند الخليفة عبد الله، ولم تتطرق الباحثة لحكم المهدي.

أما عن الجديد في هذا البحث" الاستعمار الأوروبي وحركات التحرر في إفريقيا دراسة حالة: دور إنكلترا في الحرب ضد الثورة المهدية في السودان" فإنه محصور في سرد دور الحكومة الإنكليزية في الحروب ضد الثورة المهدية، والتي تمت على مرحلتين، المرحلة الأولى بين عامي 1883-1885 وفيها كان التدخل الإنكليزي لقمع الثورة المهدية وكانت السلطة المصرية لم تزل قائمة، أما المرحلة الثانية بين عامي 1896-1899، وفيها كانت السلطة المصرية قد زالت لصالح قيام الدولة المهدية فكان التدخل الإنكليزي للقضاء على الدولة المهدية واسترجاع السيادة المصرية على المنطقة، وما بين المرحلتين كان لإنكلترا دور في حصار الدولة المهدية وإضعافها.

كما أن أياً من الأبحاث السابقة لم تشرح أي شيء عن تنظيم الدولة المهدية، وتناولت الحروب مع إنكلترا بشكل مقتضب لا يتعدى بضع صفحات؛ فضلاً عن تفرد هذه الأطروحة في الاعتماد على الوثائق الإنكليزية.

11- منهج البحث وأدواته:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك عن طريق القراءة المكثفة للمصادر والمراجع، ومن ثم استنباط وتفكيك النصوص المصدرية التي بني الشكل العام للدراسة عليها، واعتماد التحليل في محاولة لسد ثغرات البحث التي لم يتوصل إليها عن طريق دراسة المصادر والمراجع، وفي محاولة للإجابة عن الأسئلة التي تخللت البحث، من أجل الوصول إلى نتائج واقعية صحيحة نسبياً.

أما عن أدوات البحث اعتمدت الدراسة على مجموعة من الأدوات أهمها: وثائق الوزارة الخارجية البريطانية، ومذكرات القادة الذين اشتركوا في المعارك التي دارت بين المهديين والإنكليز، مثل:

11-1- يوميات غوردون باشا.

11-2- يوميات عثمان دقنة.

11-3- يوميات عباس بك.

وكذلك مؤلفات القادة العسكريين عن السودان بشكل عام والمهدية بشكل خاص، في مقدمتهم:

11-1- سلاطين باشا في كتابه السيف والنار.

11-2- والميجور ونجت في كتابه المهدية والسودان المصري.

11-3- وونستون تشرشل حرب النهر تاريخ الثورة المهدية.

فضلاً عن عدد من المراجع العربية والمعرية والأجنبية.

فصل أول تمهيدي: الحكم العثماني - المصري للسودان بين عامي 1820-1885:

يتناول البحث دور إنكلترا في الحرب ضد الثورة المهدية في السودان، التي اندلعت عام 1881، وكان لابد من استهلال البحث في الحديث عن الحكم العثماني - المصري للسودان؛ إذ إن الثورة المهدية قامت ضده وحاربت جيوشه، فكان من الضروري بيان الأوضاع التي سادت قبيل اشتعال الثورة.

وقد تعرض هذا التمهيد بداية لمصطلح السودان، إذ كان مدلوله واسعاً جداً، فقد استعمل للإشارة إلى مساحات شاسعة من إفريقيا.

ومن ثم انتقل الباحث لبيان أوضاع السودان عشية الحملة العثمانية - المصرية الأولى عليه، من أجل البت فيما إذا كانت حملاتهم على السودان فتحاً أو احتلالاً، وقد تطلب ذلك أيضاً دراسة سير الحملات، وممارسات القادة مع السكان الأصليين، وبيان الحدود التي وصل إليها النفوذ العثماني - المصري.

ومن ثم تناول الفصل الحديث عن التقسيمات الإدارية التي أحدثها نظام الحكم الجديد، انتهاءً بتوضيح مساوئ الحكم، وكان ذلك من الضرورة بمكان لمعرفة الأجواء التي قامت فيها الثورة المهدية.

والهدف من هذا الفصل بيان إن كان لمصر حق شرعي في السودان بما يخدم قضية بحث الدور الإنكليزي في الحرب ضد الثورة المهدية، فقد تذرع الإنكليز بشرعية الحكم المصري في المنطقة، بينما كانوا في مناطق أخرى يحاربون السلطة بحجة حق الشعوب في الحكم.

أولاً- السودان لغةً واصطلاحاً:

السودان لغة: جاء في معجم الوسيط أن لفظ السودان جمع لكلمة سود، ويعني جبل من الناس سود البشرة⁽¹⁾.

أما اصطلاحاً: فقد أطلق اسم بلاد السودان على المنطقة الممتدة جنوبي مصر والصحراء العربية الكبرى⁽²⁾ الواقعة بين المحيط الأطلسي غرباً، والبحر الأحمر شرقاً.

والعرب هم أول من أطلق لفظ السودان على الشعوب والقبائل التي تسكن هذه المنطقة، وقد استوحوا هذه التسمية من لون بشرة سكان المنطقة⁽³⁾.

وينقسم السودان إلى ثلاثة أقسام:

1- السودان الشرقي: ويشمل بلاد النيل وروافده العليا جنوب بلاد النوبة، ويعرف أيضاً ببلاد الزنج.

¹ الزيات، مصطفى، وعبدالقادر، النجار. (1993)، ص: 479.

² شاكر. (1981)، ص: 9.

³ عبد الحميد. (2018)، ص: 4.

2- السودان الأوسط: يشمل حوض بحيرة تشاد والمناطق المحيطة بها.

3- السودان الغربي: ويشمل حوض السنغال والمناطق المحيطة به، وغامبيا وفولتا العليا والنيجر الأوسط (نيجيريا)⁽¹⁾.

والدراسة هنا تعنى بالجزء الشرقي من بلاد السودان.

ثانياً. السودان عشية الحكم العثماني - المصري:

يعد السودان من البلاد التي دخلتها الحضارة في وقت مبكر؛ إذ أعتنق سكانها جميع الديانات التي كانت تتبدل مع تتابع الهجرات، ومن العسير الإسهاب في الحديث عن انتشارها، إلا أنه يمكن إيجاز الحديث عن الممالك المسيحية⁽²⁾ التي سبقت الممالك الإسلامية والتي كانت موجودة عند قدوم الحملة المصرية الأولى عام 1820⁽³⁾ اثنتان هما: مملكة المقررة (500-1500)⁽⁴⁾ وتقع بين الشلال الثاني والشلال الخامس بالقرب من بربر، ومملكة علوة (500-1500)⁽⁵⁾ وتقع بين الشلال الخامس والجزيرة المروية⁽⁶⁾، وقد زالت هذه الممالك واندثرت مع قدوم العرب إلى السودان واستيطانهم فيه.

بدأ العرب يتوافدون إلى السودان منذ مطلع العصر العباسي؛ أي في القرن الثامن الميلادي، عندما فر إليه الأمويون بأعداد صغيرة هرباً من بطش العباسيين⁽⁷⁾، ومن ثم توالى الهجرات العربية الاستيطانية من مصر شمالاً والجزيرة العربية شرقاً ومن ليبيا في الشمال الغربي⁽⁸⁾، وبلغت ذروة هذه الهجرات في منتصف القرن الرابع عشر، عندما تدفق المهاجرون العرب في أعداد كبيرة إلى المنطقة، واختلطوا بالمجموعات الوطنية⁽⁹⁾ من حاميين وزنوج⁽¹⁰⁾، وبمرور الزمن استلموا المراكز القيادية في المجتمع، ونشروا الإسلام بين السكان⁽¹¹⁾، ومع انتشار الثقافة العربية وغلبة الطابع الإسلامي، ظهرت مجموعة من السلطنات الإسلامية في الفترة ما بين منتصف القرن الخامس عشر، وأوائل القرن التاسع عشر⁽¹²⁾.

ففي مطلع القرن التاسع عشر، وجد على أرض السودان ستة عناصر سياسية فاعلة، وهم الأتراك والمماليك والشايقية ومملكة الفونج ومملكة دار فور، ومملكة تقلى.

¹ مقادير. (2018)، ص: 6، 7.

² دخلت المسيحية إلى السودان في القرن الرابع الميلادي، وكان دخولها إلى السودان عن طريق مصر وإثيوبيا. أحمد. (1991)، ص: 14.

³ المقدم. (2002)، ص: 445.

⁴ شبا. (2020)، ص: 63.

⁵ بابكر. (2011)، ص: 6.

⁶ أبو شامة. (د.ت)، ص: 13.

⁷ ونجت. (2009)، ص: 39.

⁸ عابدين. (1953)، ص: 1.

⁹ إبراهيم. (د.ت)، ص: 14.

¹⁰ عابدين. (1953)، ص: 24.

¹¹ دخل الإسلام إلى السودان منذ القرن التاسع الميلادي، إلا أنه لم يسد حتى القرن الرابع عشر. بشير. (1970)، ص: 24.

¹² إبراهيم. (د.ت)، ص: 14.

*- الأتراك: بعدما سيطر السلطان سليم (1512- 1520) على مصر(1517)، أرسل عام 1520 جيشاً بقيادة حسن قوس⁽¹⁾ إلى النوبة السفلى؛ تلبية لنداء سكان المنطقة الغربية الذين كانوا يعانون من غارات الجوابرة - وهم عرب من ذرية جابر الأنصاري - فوجد سكان المنطقة بالعثمانيين ملاذاً يستجيرون به من بطش الجوابرة، فوافق السلطان العثماني على نجدتهم ليس حرصاً منه على سلامة سكان المنطقة؛ وإنما خوفاً على حدود مصر الجنوبية من القلاقل التي قد يثيرها الجوابرة⁽²⁾.

وقد نجح الأتراك بطرد الجوابرة ودحرهم إلى دنقلة، ورمموا بعد ذلك القلاع القديمة، ثم قام السلطان سليم بمنح حكم النوبة لحسن قوس وذريته من بعده، ولما كانت البلاد لجديها لا تخرج من القوت ما يكفي العساكر منحهم السلطان سليم عدة امتيازات، منها أنه أعفاهم من الضرائب.

كان حسن قوس قائداً للعساكر، وحاكماً مستقلاً على النوبة، إلا أنه كان يرسل الجزية إلى حاكم مصر، وعند وفاته تولى أبنائه حكم النوبة من بعده، عرفاناً بالفرمان العثماني الذي أصدره السلطان سليم، واستمروا في حكم النوبة مستقلين عن مصر التي لم يكن يربطهم بها سوى تلك الجزية التي يؤدونها إلى حكام مصر المماليك إلا أنهم لم يكونوا يدفعونها في كل عام، بينما التزموا بها عندما اعتلى محمد علي باشا⁽³⁾ سدة الحكم⁽⁴⁾.

ثم تابع السلطان سليم تقدمه نحو البحر الأحمر، فاحتل سواكن ومصوّع وزيلع وبربرة، وجعلها تحت حكم والي في الحجاز⁽⁵⁾.

تلك كانت مجمل المناطق التي سيطر عليها الأتراك في السودان، ومن الملاحظ أن الدولة العثمانية لم تقم بتوحيدها، ولعل سبب ذلك أنه لم يكن في نية الدولة العثمانية الامتداد جنوباً وإنما تملكت النوبة السفلى؛ لأنها اجتهدت في توطيد الأمن فيها؛ ومن ثم عدت نفسها صاحبة الحق في سيادتها، ونظراً لبعدها المنطقة عن العاصمة استنبول، ولأنها لم تكن على قدر من الأهمية؛ لكونها أرضاً قليلة الزرع لا تأتي بفائدة عظيمة لها، لذلك قررت الاحتفاظ بها وجعلت أمورها بيد الحكام في مصر، أما المناطق الواقعة على البحر الأحمر فكان جل غايتها من السيطرة عليها هي السيطرة على البحر الأحمر بصفته؛ مما يتيح لها التحكم في طريق التجارة العالمي المار بالبحر الأحمر عبر مصر، وذلك بسبب الصراع الذي قام عليه بين البرتغاليين والمماليك أولاً، والبرتغاليين والعثمانيين ثانياً، ومن ثم إلحاق تلك المناطق بالحجاز؛ لأنها الولاية الأقرب إليها. (رأي الباحث)

¹ حسن قوس (سنة الشهرة: 1820): أحد قادة الفرق البوسنية في جيش السلطان سليم الأول، قاد فرقة من البوسنيين والمجريين إلى السودان، امتد حكمه في السودان حتى دنقلة. هيل. (2016)، ص: 182، 224.

² الزين. (2003)، ص: 90.

³ محمد علي باشا (1770- 1849): محمد علي باشا بن إبراهيم آغا بن علي، ألباني الأصل، جاء إلى مصر مع القوات العثمانية للمشاركة في إجلاء القوات الفرنسية، ليترقى إلى والي الدولة العثمانية على مصر عام 1805، واستمر في الحكم حتى عام 1848 حيث تنازل عن العرش لابنه إبراهيم باشا. الزركلي. (2002). ج: 6. ص: 298، 299.

⁴ شقيق. (1903)، مج: 2. ص: 108، 109.

⁵ شقيق. (1903)، مج: 1. ص: 66.

*- مملكة الفور: أُسست عام 1291م⁽¹⁾، كانت الفور حتى تاريخ 1445م عبارة عن سلطنات متفرقة من السود وشبه السود، لم يكن لهم سلطان واحد يرجعون إليه؛ بل كانوا قبائل شتى تحت حكم سلاطين البلاد الأصليين، إلى أن وحدها سليمان الأول⁽²⁾ الذي حكم ما بين عامي 1445-1476؛ إذ أخضع الإمارات المحيطة بجبل مرة، والإمارات البعيدة عن جبل مرة⁽³⁾، فأصبحت الفور كلها سلطنة موحدة يحكمها وراثياً أفراد من أبناء سليمان وأحفاده، وقد بلغ عددهم 25 ملكاً⁽⁴⁾.

وقد بلغت دارفور ذروة المجد في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وسار ملوكها على نهج سليمان في شن الحروب على المناطق المجاورة لكن هذه المرة بغرض اصطياد الرقيق، كما اشتبكوا مع مملكة الفونج بحكم المنافسة الشديدة التي قامت بين المملكتين بشأن امتلاك إقليم كردفان الواقع بينهما، ولم يحسم القتال لصالح أي من الطرفين، ولم ينتج عنه سوى المزيد من الأضرار التي لحقت بذلك الإقليم؛ فضلاً عن استنزاف قوة كل من الدولتين، وكان مما أشاع الفوضى في ربوع السودان أن مملكتي الفونج والفور كلاهما يشكل مورداً مهماً لتجارة الرقيق⁽⁵⁾.

الجدير بالذكر أن مملكة الفور ظلت قائمة حتى العام 1874⁽⁶⁾، ذلك العام الذي شهد سقوط المملكة على يد جيوش الخديوي إسماعيل⁽⁷⁾ أحد خلفاء محمد علي باشا - كما سيمر لاحقاً.

*- مملكة الفونج: تسمى السلطنة الزرقاء أو مملكة سنار⁽⁸⁾ أُسست عام 1504 على يد عمارة⁽⁹⁾ دنقيس⁽¹⁰⁾، أول ملوكها⁽¹¹⁾، وقد حكم من بعده ابنه عبد القادر⁽¹²⁾، لتنتقل السلطة من بعده إلى نايل⁽¹³⁾ شقيق عبد القادر⁽¹⁴⁾، ليتولى العرش بعده ذريته، وفي العام 1777 انتزع الوزير بادي⁽¹⁵⁾ السلطة الفعلية من إسماعيل⁽¹⁶⁾

¹ شقير. (1981)، ص: 148.

² يدعى سليمان سولونج وتعني العربي، مما يدل على أن الفور مملكة عربية. مسعد. (2015)، ص: 19.

³ عثمان. (2008)، ص: 25.

⁴ شقير. (1981)، ص: 152، 153-173.

⁵ شكري. (1947)، ص: 12.

⁶ عبد الجليل. (2009)، ص: 174.

⁷ الخديوي إسماعيل (1830-1895): إسماعيل بن إبراهيم بن محمد علي، اعتلى عرش مصر عام 1863، وهو أول من اتخذ لقب خديوي، استمر في الحكم حتى غُزل عام 1879. الزركلي. (2002)، ج: 1، ص: 308.

⁸ القفال. (2002)، ص: 18.

⁹ عمارة دنقيس - (1553): مؤسس سلطنة الفونج ومؤسس مدينة سنار، تحالف مع القبائل العربية المحلية ضد المسيحيين، وتمكن هذا الحلف هزيمة مملكتي علوة والمقرة. هيل. (2016)، ص: 284.

¹⁰ وهو عمارة بن نايل، اتخذ لقب دونقس ومعناه العظيم. أبو علي. (2018)، ص: 45.

¹¹ ماكمايكل. (2009)، ص: 52.

¹² عبد القادر الأول (1500-1543): خلف أباه في الحكم عام 1534 واستمر في الحكم حتى وفاته عام 1543، لا يعرف عنه الكثير سوى أنه كان مسلماً تقياً، وله بعض الانتصارات العسكرية على سكان المناطق المجاورة. ص: 256. هيل. (2016)، ص: 256.

¹³ نايل - (1554): ابن عمارة دونقس، خلف أخاه عبد القادر عام 1543 إلى أن وافته المنية عام 1554، تمتعت الفونج في الأعوام التي حكمها بالسلم والاستقرار. هيل. (2016)، ص: 403.

¹⁴ أبو علي. (د.ت)، ص: 7.

¹⁵ بادي ولد رجب - (1780): وزير من وزراء الهمج، استمر في سطوته وسيطرته على الحكم إلى حين مقتله عام 1780، على يد جماعة من منافسيه. هيل. (2016)، ص: 100.

¹⁶ إسماعيل بادي الرابع - (1777): يسمى بالسلطان الألعية، تولى الحكم 1768، كان عادلاً إلا أنه ضعيف الشخصية، نفاه الوزير بادي إلى سواكن، وعين بدلاً منه ابنه عدلان الثاني. هيل. (2016)، ص: 69.

الملك⁽¹⁾، ليفتح بذلك عصوراً جديداً من تاريخ مملكة الفونج ألا وهو حكم الوزراء، الذي أطلق عليه المؤرخون مصطلح حكم الهمج، وذلك لما نشره من فساد وحروب بسبب المنازعات الداخلية مع منافسيهم على السلطة⁽²⁾، وذلك بسبب محاولة الملوك الشرعيين استعادة سلطتهم من الوزراء، فنجم عن ذلك صراع شديد بين الطرفين، وأضحت البلاد مسرحاً للعديد من الثورات، فلم تكد تخمد ثورة حتى تشتعل أخرى، وشهدت السنوات القليلة التي سبقت الغزو العثماني - المصري صراعاً دموياً بين الوزير محمد ود عدلان⁽³⁾ ومنافسه حسن رجب⁽⁴⁾؛ أي أن الصراع لم يكن بين الملك ووزيره بل بين اثنين من المتنافسين على الحكم هما عدلان وحسن رجب؛ مما يعني حدوث المزيد من الانقسامات في الدولة، وقد جرت المنافسات البلاد إلى حروب عديدة، لم يكن منها طائل سوى سفك المزيد من الدماء، وشيوع الفوضى حتى جاءت الحملة المصرية بقيادة إسماعيل بن محمد علي باشا⁽⁵⁾.

أما عن حدود مملكة الفونج فقد امتدت على رقعة كبيرة جداً من الشلال الثالث شمالاً، حتى حدود إثيوبيا جنوباً ومن الصحراء الشرقية حتى كردفان غرباً⁽⁶⁾.

وفي أثناء حكم الفونج قامت بعض الأسر من المشايخ والرؤساء الذين كانوا شبه مستقلين في أقاليمهم وتمتعوا بالسيطرة التامة، ويتبعون مملكة الفونج، ومن أشهرهم مشايخ العابدلاب وكانت أراضيهم تمتد من حجر العسل إلى سوبا، وكذلك مشيخة خشم البحر على شاطئ النيل الأزرق الشرقي بين رنقة والرصيرص، ومملكة فازو على جنوب مشيخة خشم البحر وكانت تمتد من الرصيرص إلى فداسي، ومشيخة الحمدة على الدندر، ومملكة بني عامر في الصحراء الشرقية بين البحر الأحمر شرقاً وخور بركة غرباً، وبين عقيق على البحر الأحمر شمالاً والحبشة جنوباً، ومملكة الحلانقة ومركزهم جبل كسلا على القاش، ومشيخة الشنابلة على النيل الأزرق شمالي سنار، ومملكة الجموعية وكانت تمتد غربي النيل الكبير والنيل الأبيض من عقبة القرى إلى الترعة الخضراء، ومملكة الجعليين بين حجر العسل والدامر ومركزها شندي، ومملكة الميرفاب شمال الجعليين بين المقرن ووادي سنقير، وكذلك الشامخية فيما وراء أبو حمد، ومشيخة المناصير وكانت تمتد من الشامخية إلى الجندل الرابع.

أما عن الحالة السياسية لتلك المشيخات، فإنها قلما تمكنت من إقامة حكومة موطدة، تستطيع أن تكفل الأمان والسلام لسكانها، وازداد الأمر سوءاً مع اضمحلال سلطة ملوك سنار، فباتت سلطتهم على هذه المشيخات اسميه، وكان من النتائج المباشرة لذلك أن نشبت الحروب الداخلية بسبب التنافس على حكم تلك الأصقاع.

¹ شقير. (1981)، ص: 110.

² شكري. (1947)، ص 11.

³ محمد ولد عدلان (1821 -) أحد وزراء مملكة الفونج، عضو طبقة الهمج، ذو نسب رفيع جده محمد أو اللكيلك العظيم، تقلد الوزارة عام 1808، فعلت سلطته على سلطة الملك بادي السادس، اشتهر محمد ولد عدلان بلقب صانع الملوك. هيل. (2016)، ص: 372.

⁴ حسن رجب (1822 -) من وجهاء الفونج وابن عم محمد ولد عدلان، وهو أيضاً عضو في طبقة الهمج، انضم إلى جيش إسماعيل وشارك معه في مطلع العام 1822 في الهجوم على المناطق الجنوبية، ولم يلبث أن شق عصي الطاعة عقب مقتل إسماعيل، فتمت تصفيته هو ومن معه في نهاية عام 1822. هيل. (2016)، ص: 179، 180.

⁵ شكري. (1947)، ص: 12، 15، 16.

⁶ القذال. (2002)، ص: 18.

*- الشايقية: هم مجموعة من القبائل العربية⁽¹⁾ المستقلة، استطاعوا في بعض الأحيان أن يؤلفوا نوعاً من الحكم وصفه أحد الرحالة الفرنسيين بالجمهوري، إلا أنهم فشلوا في إقامة حكومة ثابتة ومستقرة، وسرعان ما اعترفوا بالطاعة لملوك الفونج عندما كان هؤلاء بأوج سلطانهم، إلا أن انتقال السلطة من أيدي ملوك الفونج إلى وزرائهم لم يلبث أن هيأ الفرصة للشايقية لكي يشقوا عصا الطاعة، كما استغلوا قيام الحروب الأهلية في الفونج للتخلص نهائياً من سيادتهم، ولو أن ملوك الفونج ظلوا يدعون السيادة عليهم إلى أن زالت مملكتهم من الوجود على أيدي الجيش العثماني - المصري⁽²⁾.

كانت الشايقية أحد عوامل الاضطراب السياسي في السودان؛ إذ كانوا مصدر متاعب لجيرانهم في الشمال والجنوب⁽³⁾، إذ قاموا بغارات مخربة مهددين طرق التجارة، كما أكثروا من الإغارة على مملكة دار فور في الغرب⁽⁴⁾.

*- مملكة تقلى: أقام العرب⁽⁵⁾ الجعليون⁽⁶⁾ - نسبة لإبراهيم جعل يرجع نسبه إلى العباس عم الرسول ﷺ⁽⁷⁾ - مملكة تقلى في القرن السادس عشر⁽⁸⁾ في غرب السودان في المرتفعات التي حملت اسمها، في الركن الجنوبي من إقليم كردفان، وقد امتدت سيطرتها على جميع الجبال الشمالية الشرقية، وبلغت مركزاً ذا شأن، ورغم ذلك لم تصل إلى ما وصلت إليه مملكة الفونج أو مملكة دارفور من الرفعة وعظم النفوذ⁽⁹⁾.

*- المماليك: بعد مذبحة القلعة التي قام بها محمد علي باشا بحق المماليك عام 1811، استمر سنوياً بالإغارة عليهم وقتلهم، لذلك فروا باتجاه الجنوب، والجيش العثماني - المصري في أعقابهم، إلى أن وصلوا دنقلة، حيث استقروا في مراغة على بعد ثلاثة أميال شمالي دنقلة، واتخذوها عاصمة لهم.

وتفصيل ذلك أن المماليك وعددهم 300 مع عبيدهم وصلوا إلى أرقو، فأرسل (محمود العدلاني) - أحد نواب الشايقية - رسالة إلى المماليك يسألهم عن مقصدهم، فأجابوه بأنهم سيرحلون إلى سنار للإقامة فيها، وليس في نيتهم البقاء في دنقلة.

وبناءً على ذلك قام محمود العدلاني بإكرامهم، فأحسن وفادتهم، فكان جزاؤه منهم أن قاموا عليه وقتلوه غداً مع عدد كبير من أتباعه، باسطين سلطانهم على البلاد، ليفتتحوا بذلك سلسلة طويلة من الحروب ضد

¹ الشايقية: قبيلة قدمت من صعيد مصر واستقرت بين دنقلة وخانق السليوكة. عبد الهادي. (1971)، ص: 8.

² شكري. (1947)، ص: 13، 14، 15.

³ أبو سليم. (1992)، ص: 82.

⁴ شكري. (1947)، ص: 14.

⁵ ضرار. (2008)، ص: 323.

⁶ إبراهيم. (1989)، ص: 12.

⁷ الخبير. (د.ت)، ص: 1.

⁸ حسن. (2003)، ص: 111.

⁹ عبده. (2014)، ص: 37.

الشايقية مما كان له الأثر الكبير في اضطراب أحوال البلاد والاخلال بأمنها⁽¹⁾.

وهكذا نجد أن غزو محمد علي باشا للسودان لم يكن شرعياً؛ إذ إن الممالك القائمة فيه هي ممالك عربية إسلامية، وهو أجنبياً وليس عربياً، وإذا افترضنا جدلاً أن السلطة ضعيفة، تنهش الحروب بجسدها، فإن ذلك لا يبرر الغزو العثماني - المصري، فقد كان من المحتمل أن يسترد ملوك الفونج سلطانهم، ويعود بذلك الأمن والسلام لرابع المنطقة.

وإن كان بعض اليميل لفكرة الفتح من هذا الباب، فقد كان بوسع محمد علي التدخل لإصلاح الموقف وليس للغزو، فلم يدر بخلده البتة أن يرسل جيوشه لمساعدة الحكام الشرعيين لاستعادة عرشهم، وإنما أرسل جيشه للاستيلاء على المنطقة وضمها تحت لواء دولته.

وهنا يتبادر إلى الأذهان السؤال عن أسباب غزو محمد علي باشا للسودان، إن لم يكن من أجل أمن السودان والسودانيين فمن أجل ماذا أرسل جيوشه إلى المنطقة للسيطرة عليها؟

ثالثاً: أسباب الغزو:

1- الأسباب الاستراتيجية:

أراد محمد علي أن يحقق لمصر البعد الأمني، والذي تمثل بوحدته وادي النيل، لذلك سعى محمد علي لتحقيق وحدة وادي النيل من منابعه إلى مصبه، لضمان استمرار تدفق مياه النيل الضرورية لري المزروعات في مصر، وإبعاد خطر الحبشة وتهديداتها المستمرة بتحويل مجرى مياه النيل⁽²⁾.

ومن الأسباب الاستراتيجية التي دفعت محمد علي باشا لغزو السودان وقوع القارة الإفريقية فريسة التنافس الاستعماري الأوروبي، الذي ما فتئ يرسل رحلاته الكشفية إليها ولا سيما المناطق الواقعة جنوب مصر⁽³⁾، لذلك خشي محمد علي أن يلحق ببلاده ضرراً من جراء ذلك، فصمم على غزو السودان حتى لا تتحكم بمرافق النيل يد أجنبية يكون بيدها حياة مصر وموتها⁽⁴⁾.

كما أن مصر كانت نفسها ضحية للتنافس الاستعماري منذ حملة نابليون الفرنسية عام 1798، وكذلك حملة فريز الإنكليزية عام 1807، ولذلك كان محمد علي يخشى من محاولات متكررة في المستقبل، فوجد أن الحل الأمثل لهذه المعضلة، أن يؤمن خط الرجوع جنوباً، لأن ذلك يتيح له إيجاد أرض واسعة ينسحب إليها ويعد فيها جيشاً يستطيع التصدي لأي اعتداء خارجي⁽⁵⁾.

¹ نكولز. (د.ت)، ص 37-39.

² ضرار. (1968)، ص: 24.

³ زكي. (1950)، ص: 93.

⁴ طوسون. (2012)، ص: 7.

⁵ ضرار. (1968)، ص: 23، 24.

فضلاً عن ذلك كله، أراد محمد علي أن يجعل من البحر الأحمر بحيرة مصرية، ورأى أن السيطرة على ميناء سواكن سيكون بوابة للسيطرة على جميع الشاطئ الغربي للبحر الأحمر، فكان ذلك سبباً آخر دفعه لإرسال جيوشه إلى السودان⁽¹⁾.

2- الأسباب السياسية:

كان محمد علي باشا الرجل الأول لدى السلطان العثماني، وكان يرغب في الحفاظ على مركزه لدى السلطنة، وإرضاء للباب العالي، وتأميناً لمركزه، قرر محمد علي أن يغزو السودان تحت راية الدولة العثمانية، وتحقيقاً لمصالحه.

كما كان السودان موئلاً للماليك، حيث فروا إليه بعد مذبحة القلعة، واستقروا في دنقلة، وبدأوا بتوطيد سلطتهم هناك، وبدأوا بتحضير المكائد ضد محمد علي بالتحالف مع الوهابيين،⁽²⁾ فقد وحدت صفوفهم وحدة الآلام والآمال، فكلاهما لقي الهزيمة على يد العدو نفسه⁽³⁾، ومن ثم كانت الضرورة ملحة للقضاء على الماليك قبل أن يشتد عودهم⁽⁴⁾، فضلاً عن مخاوف محمد علي من قيام حلف بين الماليك وإثيوبيا، يتمكن الماليك من خلاله من تأسيس دولة لهم تسيطر على حوض النيل الأوسط⁽⁵⁾.

فضلاً عن أن الفوضى التي آلت إليها مملكة الفونج كانت سبباً آخر دفع بمحمد علي لغزو السودان، حيث استصرخه بعض من أهلها لكي يزود عن حماهم⁽⁶⁾، مما أعطى محمد علي دافعاً إضافياً لغزو السودان، زاعماً أنه يرمي لضم السودان إلى سلطانه لحمايته من غارات من أسماهم البدو⁽⁷⁾.

3- الأسباب الاقتصادية:

أدت الفوضى التي كانت تعيشها مملكة الفونج إلى انعدام الأمن على طرق التجارة التي تصل السودان بمصر، وصار التجار يؤثرون الخروج بمتاجرهم باتجاه البحر الأحمر، فراراً من قطاع الطرق من الشايقية وغيرهم؛ ومن ثم تحولت التجارة عن مصر مما حرمها من مصدر مهم يدر عليها أموالاً طائلة⁽⁸⁾، مما دفع محمد علي لمحاولة استعادته من خلال إعادة الأمن للسودان وتأمين طرق القوافل، وبالتالي لم يكن أمامه سوى إخضاع ملوك وأمراء السودان لحكمه⁽⁹⁾.

¹ Beska.(2019), P:33.

² شكري. (1947)، ص: 21.

³ وكان محمد علي قد دخل في حروب السلطنة العثمانية ضد الوهابيين في شبه الجزيرة العربية عام 1811، والتي انتهت عام 1818 بانتصار جيوشه على الوهابيين. لمعرفة المزيد ينظر: الجبرتي.(2013)، ج: 5. ص: 389، 633.

⁴ السروجي.(1998)، ص: 264.

⁵ عبد الجليل.(2009)، ص: 150.

⁶ شقير.(1903)، مج: 3. ص: 1.

بن عبيد.(2016)، ص: 7.

⁷ السروجي.(1998)، ص: 264.

⁸ شكري.(1947)، ص: 18.

⁹ إبراهيم.(د.ت)، ص: 28.

كما كان في نيته احتكار تجارة السودان، أسوة بنظام التجارة في مصر، باستغلال حاصلاته وتسويقها في الأسواق العالمية عن طريق مصر، لما تلقاه منتجاته من طلب كبير عالمياً، وأهم حاصلاته على الإطلاق العاج والأبنوس وريش النعام والذهب والجلود فضلاً عن العبيد، كما كان يرى أن السودان سيكون سوقاً واسعة لتصريف منتجات مصر⁽¹⁾، شأنه في ذلك شأن الدول الاستعمارية.

كما أراد محمد علي أن ينقل مصر من النظام الإقطاعي إلى النظام البرجوازي بجعل مصر بلداً صناعياً⁽²⁾، صناعياً⁽³⁾، وهذا ما تطلب بدوره إيجاد مصادر جديدة للمواد الخام، فكان أن اتجه محمد علي إلى السودان من أجل استغلال خيراته⁽³⁾.

أما السبب الاقتصادي الثالث لتوجه محمد علي للاستيلاء على السودان، فهو السيطرة على مناجم الذهب⁽⁴⁾، لتعويض خسائر مصر في حروبها مع الوهابيين⁽⁵⁾، ولتمويل مشروعاته الإصلاحية في مصر⁽⁶⁾.

4- الأسباب العسكرية:

في ظل حركة الإصلاح والتجديد التي كان يقوم محمد علي بها، والتي طالت المؤسسة العسكرية، كان المثل الأعلى له في هذا المجال هو جيش نابليون بونابرت⁽⁷⁾، وكان طموحه هذا تحسباً لهجوم أوروبي قد يحدث مستقبلاً⁽⁸⁾ إلا أن جنوده من الأتراك والأرناؤوط والمغاربة قد رفضوا التجديد، واتهموا محمد علي بالميل إلى البدع؛ فلم يكن أمامه حل سوى أن يزجهم في حرب السودان ليستريح منهم من جهة، ولينال مطعمه بالغزو من جهة أخرى⁽⁹⁾، وفي المقابل يحصل من أرض السودان على رجال أشداء يستطيع الاعتماد عليهم في بناء جيشه الجديد⁽¹⁰⁾.

كما كانت حاجة محمد علي ماسة لسكان السودان لتجنيدهم في جيشه، لعدم رغبته في تجنيد الفلاحين المصريين، نظراً لحاجته إليهم في العمل بالأراضي⁽¹¹⁾.

إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه، لماذا زج محمد علي باشا جنوده الذين رفضوا التطوير في حرب لا يريدونها أن تكون خاسرة؟

¹ ضرار. (1968)، ص: 25.

² البطحاني. (2008)، ص: 43.

³ أبو علي. (2018)، ص: 35.

⁴ جلول. (2018)، ص: 89.

⁵ السروجي. (1998)، ص: 263.

⁶ زكي. (1950)، ص: 96.

⁷ شقير. (1903)، مج: 3، ص: 2.

⁸ ضرار. (1968)، ص: 23.

⁹ شقير. (1903)، مج: 3، ص: 2.

¹⁰ السروجي. (1998)، ص: 263.

¹¹ شبكة. (1991)، ص: 93.

الجواب على هذا السؤال: هو أن محمد علي كان يضمن الانتصار على سكان هذا البلد؛ لأنه في العام 1813 أرسل سفارة إلى ملك الفونج المسيطر على معظم أرض السودان، وجاءته بنبا الأحوال العسكرية المتردية للملكة، وأنها تعتمد في تسليحها على السلاح الأبيض فقط⁽¹⁾، ولم تكن قد عرفت الأسلحة النارية بعد.

5- الأسباب الفردية:

كان محمد علي ذا شخصية طموحة متعطشة للمجد والسلطة والنفوذ الشخصي⁽²⁾، لم يكن يهنا له بال وهو جالس بدون حرب، حتى أنه لم تمض سنة واحدة دون أن يخوض غمار الحروب، فقد طبع على حب الحرب وتوسيع حدود دولته⁽³⁾، تحقيقاً لحلمه بتأسيس إمبراطورية كبيرة ممتدة من الجزيرة العربية إلى المحيط الهندي، بما فيها السودان وشواطئ البحر الأحمر، وحوض النيل؛ فضلاً عن السيطرة على البحر المتوسط⁽⁴⁾.

وهكذا نجد أن محمد علي باشا إنما أراد من غزو السودان تحقيق أطماعه الشخصية، فهو لم يكن يهتم لمصلحة السودان وأمنه كما ادعى؛ إذ كان بمقدوره أن يمد له يد المساعدة بطرق شتى، كما كانت رغبته واضحة جداً في جعل السودان خزينة تخدم مصر، والدليل على ذلك امتناعه عن تجنيد الفلاح المصري بينما كان يريد من السودان تقديم أعداد غير محدودة للخدمة في جيشه، ولم يلحظ أي رغبة من قبل محمد علي لتطوير السودان، وإنما أراد أن يأمن ظهره ويمتد في الداخل السوداني لتحقيق طموحاته وتدعيم سلطته في مصر، دون الاهتمام بتدعيم سلطته في السودان.

إذاً فهو يرمي من وراء سيطرته على السودان إلى استغلال خيراته المادية والبشرية ليس إلا، وهذا بدوره يعكس نظرتة الدونية لهذا البلد ولسكانه.

رابعاً- الغزو العثماني - المصري:

كان محمد علي باشا يستعد لغزو السودان منذ العام 1813، وذلك عندما أرسل سفارة إلى ملك الفونج، مهمتها الظاهرة أن تطلب مساعدة الفونج على طرد فلول المماليك الذين فروا من مصر إلى دنقلة⁽⁵⁾، إلا أنها في الحقيقة كانت عبارة عن بعثة استكشافية، لمعرفة خبايا مملكة الفونج والوقوف على مدى قوتها، وما يتطلب غزوها من استعدادات حربية.

وفعلاً أُنْتُه السفارة بالأخبار التي تسره، إذ حملت إليه أنباء ضعف مملكة الفونج وتفككها، والحروب الأهلية المستعرة بها، إلا أن الأهم من ذلك كله، هو ضعف تسليح مملكة الفونج، حيث كانت أسلحتها بدائية عبارة عن سيوف ورماح، وتفتقد للأسلحة النارية.

¹ شكري.(1947)، ص: 20.

² السروجي.(1998)، ص: 263.

³ شقير.(1903)، مج: 3. ص: 2.

⁴ جلول.(2018)، ص: 90.

⁵ شكري.(1947)، ص: 20.

سر محمد علي بتلك الأنباء، ولولا حروبه مع الوهابيين التي كلف بها من قبل السلطان، لغزا السودان منذ ذلك الحين، فما إن فرغ من حروبه معهم، حتى أخذ يستعد لعملية غزو السودان، وخاصة بعدما تأكد من أن إنكلترا وفرنسا لن تهاجمانه من جهة الشمال لمدة طويلة⁽¹⁾، ذلك أن إنكلترا قد نصّبت نفسها حامية للدولة العثمانية ولاسيما بعد مؤتمر فيينا عام 1815، وصرحت بضرورة الحفاظ على الدولة العثمانية كما هي عليه، أما فرنسا فلم يكن محمد علي يخشى جانبها؛ وذلك لأن خطرها ضعف منذ خروج نابليون من مصر، ثم تلاشى تماماً مع سقوط دولته وعودة أسرة البوربون إلى العرش الفرنسي، وأن فكرت في العودة إلى مصر فسيبيلها الوحيد هو بعثاتها الثقافية والدبلوماسية لا غير⁽²⁾.

1- الحملة على سنار في تموز عام 1820:

كان محمد علي يفكر بغزو السودان عن طريق النيل؛ مما سيجتنب على ذلك تأمين مراكب كثيرة لنقل الجنود والمؤن، فحشد جميع السفن التي كانت بحوزته، والتي يمكن استعمالها في هذه الحملة؛ فضلاً عن قيامه ببناء أسطول نهري⁽³⁾.

هذا عن النقل النهري، أما النقل البري فقد كان أمام محمد علي معضلة كبيرة، وهي انعدام معرفة جنوده بمسالك السودان وطرقه، ولحل هذه المشكلة، استمال محمد علي رجالاً من قبيلتي العباددة⁽⁴⁾ والكبابيش⁽⁵⁾، وهما قبيلتان على صلات تجارية قديمة مع مصر، ممن تضررت مصالحهم التجارية بفعل اضطراب الأوضاع في الجنوب، وكانت قبيلة العباددة خير من يعرف الطريق الممتد على محاذاة النيل، بينما كان الكبابيش خير من يعرفون الطريق الغربي من كردفان إلى دار فور، وكانت هاتان القبيلتان تأملان في انتعاش اقتصادهما في حال سيطرة مصر على السودان⁽⁶⁾.

وبعدما أتم محمد علي استعداداته كان عليه أن يضمن جانب الدولة العثمانية، وذلك عن طريق رفع جيوشه للراية العثمانية، فلما استأذن السلطان محمود الثاني (1808-1839) بذلك، أجاب طلبه طالما أن الغزو سيتم لصالح الدولة العثمانية وباسمها⁽⁷⁾، فأصدر السلطان فرماناً يسمح لمحمد علي بموجبه دخول السودان والسيطرة عليه لصالح الدولة العثمانية⁽⁸⁾.

¹ ضرار. (1968)، ص: 22، 23، 26.

² الغنام. (1980)، ص: 47، 61.

³ زكي. (1950)، ص: 139.

⁴ العباددة: قبيلة عربية تعود جذورها إلى شبه الجزيرة العربية، وسموا بالعباددة نسبة إلى جدهم عباد الذي ينحدر نسبه الزبير بن العوام. محمد. (د.ت)، ص: 37.

⁵ الكبابيش: أحد فروع قبيلة الهوارة التونسية التي هربت من المغرب العربي على أثر سيطرة الهلاليين عليه. مكاميل. (2017)، ص: 219.

⁶ ضرار. (1968)، ص: 38.

⁷ السروجي. (1998)، ص: 265.

⁸ الكباشي. (2010)، ص: 172.

وما إن أخذ محمد علي باشا الإذن من السلطان العثماني حتى شرع بإعداد الجيش المكلف بالغزو، وجهاز جيشاً من أربعة آلاف مقاتل من الأتراك والأرناؤوط والمغاربة⁽¹⁾، وعدد من قبيلة العبابدة⁽²⁾ وعقد لواءه لابنه (إسماعيل باشا) وأمره بالاستيلاء على سنار⁽³⁾، وكان سلاح هذا الجيش البنادق إضافة إلى 24 مدفعاً⁽⁴⁾.

كما أعد محمد علي مراكب لعبور نهر النيل وعددها ثلاثة آلاف، ومثلها من الجمال لحمل الزاد والمؤن والذخائر، كما دعم الجيش بالمستشارين وعلماء الدين؛ إذ أرسل مع إسماعيل بعض الذين يثق بهم من الإداريين مثل عابدين بك⁽⁵⁾، كما صاحب الجيش ثلاثة من نخبة العلماء، وهم: القاضي محمد الأسيوطي⁽⁶⁾ الحنفي، والسيد أحمد البقلي⁽⁷⁾ الشافعي، والشيخ السلاوي المغربي المالكي⁽⁸⁾، كي يسهموا في دعوة السودانيين إلى الانصياع لحكم محمد علي بحجة أنه مسلم، وإقناعهم بأن طاعة السلطان العثماني خليفة رسول المسلمين واجب ديني⁽⁹⁾، وقد لجأ محمد علي باشا لهؤلاء العلماء لما وصله عن احترام أهل السودان للعلماء وتبجيلهم لهم، فقد كانت البلاد متأثرة بالتيار الديني والاجتماعي السائد في الجزيرة العربية ومصر، حتى أن سلاطين الفونج كانوا يحتفلون بالعلماء الوافدين من تلك المناطق وكذلك العائدين منها، ويكرمونه، ويسندون إليهم المناصب المرموقة⁽¹⁰⁾.

وهنا تتضح جلياً مصلحة محمد علي باشا من استرضاء السلطان العثماني؛ إذ كان يرمي من وراء ذلك إلى إضفاء طابع الشرعية على عملياته في السودان في نظر سكانه، وذلك حتى لا يتعرض جيشه في أثناء مسيرته لأي مقاومة، أما سبب رغبته تلك فيمكن إرجاعه إلى طول المسافة التي سيقطعها جيشه، والتي هي كفيلة بحد ذاتها بإنهاكه، كما أنه سيضطر إلى توزيع الحاميات على طول الطريق؛ مما سيتسبب بتناقص أعدادهم كلما توغل داخلاً، خاصة أن غاية محمد علي كانت الوصول إلى منابع النيل.

كما كان هناك مصلحة أخرى من رفع جيوش محمد علي باشا للعلم العثماني ألا وهي ضمان وقوف إنكلترا إلى جانبه، والتي كانت حاميةً للبلاد العثمانية في ذلك الوقت، إذن عندما يتم الغزو باسم السلطنة العثمانية، فإن ذلك يعني عدم تعرض محمد علي باشا للمتابع من جهة إنكلترا، أما فرنسا فلم يكن هناك مخاوف من ردود أفعالها كما مر سابقاً.

¹ شقير. (1981)، ص: 195.

² القدال. (2002)، ص: 40.

³ شقير. (1981)، ص: 195.

⁴ ضرار. (1968)، ص: 27.

⁵ عابدين. (1780-1827): ضابط ألباني، أحد أصدقاء محمد علي باشا، يكتب اسمه عابدي أحياناً تصغيراً لاسم عابدين، كان حاكماً لألمنيا، قيل أن يوفده محمد علي باشا إلى السودان. هيل. (2016)، ص: 246.

⁶ محمد الأسيوطي (سنة الشهرة: 1821): قاضي إسلامي من صعيد مصر، أرسله محمد علي باشا إلى السودان برفقة جيش إسماعيل بصفته مفتياً على المذهب الحنفي. هيل. (2016)، ص: 349.

⁷ أحمد البقلي (سنة الشهرة: 1821): وجه ديني من صعيد مصر، رافق حملة إسماعيل باشا إلى السودان بوظيفة مفتي السودان على المذهب الشافعي، أنهى مهامه في السودان عام 1824 فأمره الحكمدار عثمان بك جركس بالعودة إلى مصر. هيل. (2016)، ص: 42.

⁸ أحمد السلاوي (- 1840): وجه ديني ينحدر من عائلة في شمال إفريقيا، رافق الحملة المصرية، وعين مفتياً في السودان على المذهب المالكي، المالكي، انتهت مهمته عام 1824 فعاد إلى مصر برفقة محمد الدفتردار. هيل. (2016)، ص: 45.

⁹ شقير. (1981)، ص: 196.

¹⁰ - هيل. (1984)، ص: 29.

انطلق الجيش من القاهرة في أوائل تموز 1820 عبر البر الغربي⁽¹⁾، بمحاذاة الضفة الشرقية للنيل⁽²⁾، ثم لحق به إسماعيل باشا مع أركان حربه برأ في 20 تموز، إلى أن اجتمع شملهم في أسوان⁽³⁾، التي اتخذ منها قاعدة لعملياته الحربية⁽⁴⁾، حيث مكث فيها مع جنوده بعض الوقت، ريثما عبرت المراكب الشلال الأول، ثم دخلوا دخلوا بلاد النوبة وكان حاكمها (حسين كاشف) قد جهز جيشه للتصدي لحملة إسماعيل باشا، إلا أن أخاه (حسن) لم يستجب له، وسرعان ما تراجع حسين عن التصدي للجيش المصري، وبدلاً من التسليم فر بعبده إلى كردفان، فولى إسماعيل حسن على البلاد الممتدة بين أسوان وحلفا، في حين تقدم هو إلى حلفا⁽⁵⁾، التي بلغها في 24 أيلول، فأنشأ فيها قاعدة عسكرية⁽⁶⁾ ثم تابع سيره في بلاد سكوت فجاء حاكمها حسن وردى⁽⁷⁾ إلى إسماعيل مدعياً له، فأقره على مركزه، ثم تقدم إلى المحس فاستقبله حاكمها الملك (صبير) معلناً طاعته له، فأمنه إسماعيل وأقره على عرشه، ثم تقدم إلى أرقو التي خضع حاكمها بنفسه فأمنه وثبته في مكانه⁽⁸⁾.

كانت الوجهة التالية لإسماعيل هي بلاد دنقلة التي يتحصن بها أعداؤهم التقليديون إلا وهم المماليك، فلما علموا بوصول جيش إسماعيل إلى دنقلة، دب فيهم الذعر، إذ لم يكن بمقدورهم مواجهة الجيش المصري، فلم يكن أمامهم سوى التسليم أو الهرب⁽⁹⁾، فأجمع عدد منهم على أمر التسليم⁽¹⁰⁾، بينما هرب البقية إلى شندي⁽¹¹⁾؛ أما الدناقلة فقد رأوا ألا قبل لهم بجيش إسماعيل المدجج فأذعنوا له مستسلمين⁽¹²⁾.

وهكذا لم يقابل جيش إسماعيل أي عواقب منذ زحفه من أسوان إلى أن بلغ بلاد الشايقية؛ إذ كانوا مجتمعين للقتال بزعامة شاؤوش⁽¹³⁾ أو جاویش⁽¹⁴⁾، فألحق بهم إسماعيل هزيمة نكراء في كورتى⁽¹⁵⁾، وبنتيجتها انقسم الشايقية إلى فريقين: فريق بقيادة الملك صبير⁽¹⁶⁾، وفريق بقيادة الملك جاویش⁽¹⁷⁾، وبينما استسلم صبير وفريقه لإسماعيل⁽¹⁸⁾، فر جاویش مع فريقه إلى شندي⁽¹⁹⁾.

¹ شقير. (1981)، ص: 196.

² تريمجهام. (2001)، ص: 97.

³ شقير. (1981)، ص: 196.

⁴ زكي. (1950)، ص: 102.

⁵ شقير. (1981)، ص: 196.

⁶ زكي. (1950)، ص: 102، 103.

⁷ حسن وردى (سنة الشهرة: 1820): من أقوى الكشاف المماليك، نجح في الفرار من مصر بعد مجزرة القلعة، وأسس قلعة في جزيرة صاي

ضمت مئة جندي. محي الدين. (2020)، ص: 249.

⁸ شقير. (نعم)، ص: 196.

⁹ ضرار. (1968)، ص: 28.

¹⁰ شقير. (1981)، ص: 197.

¹¹ نكولز. (د.ت)، ص: 43.

¹² ضرار. (1968)، ص: 28.

¹³ جاویش (1780-): أحد ملوك العدلاناب أحد فروع الشايقية. هيل. (2016)، ص: 234.

¹⁴ أحمد. (2018)، ص: 228.

¹⁵ ضرار. (1968)، ص: 29.

¹⁶ صبير (سنة الشهرة: 1821): أحد وجهاء الشايقية، حارب ملك أرقو عام 1812، وامتدت أرضه من مروي إلى حنك. هيل. (2016)، ص:

239.

¹⁷ ضرار. (1968)، ص: 29.

¹⁸ زكي. (1950)، ص: 109.

¹⁹ ضرار. (1968)، ص: 29.

تلك كانت نهاية مقاومة الشايقية التي سببت أتعاباً كثيرة لإسماعيل وجيشه، فلما وصلوا إلى بربر دخلوها بدون عناء وكان ذلك في الخامس من آذار.

وفي بربر بدأت السفارات تقد إلى إسماعيل باشا معلنة الخضوع، ففي 22 آذار 1821 قدم نمر ملك شندي إلى إسماعيل وأقسم يمين الولاء⁽¹⁾، كما قدم إليه الملك نصر الدين⁽²⁾ ملك الميرفاب مبايعاً، فأمنه وأقره على ملكه، وكذلك جاءت جماعته جماعة من المماليك في شندي وأبدت خضوعها لإسماعيل؛ بينما فر البقية إلى غرب السودان.

وبعد أن أخذ جيشه قسماً من الراحة في بربر تابع إسماعيل سيره جنوباً ماراً بأراضي الجعليين، وفي شندي جاءه الملك جاويش مستسماً، ليتابع إسماعيل سيره جنوباً وعندما أصبح في حلفايا عاصمة العبدلاب على مقربة من موقع الخرطوم، جاء إليه شيخهم الناصر بن الأمين⁽³⁾ خاضعاً⁽⁴⁾.

كانت الخرطوم الوجهة التالية لإسماعيل، فلما دخلها في الأول من حزيران قابله شيخها الفقيه (محمد علي) فأمنه وأكرمه⁽⁵⁾، ليتابع إسماعيل سيره إلى ود مدني، وبوصول إسماعيل إلى ود مدني، أصبح الطريق إلى سنار مفتوحاً أمامه.

كانت الأوضاع في سنار غير مستقرة مع فقدان الملك بادي السادس⁽⁶⁾ السيطرة على الحكم، فالت السلطات جميعها إلى الوزير محمد ولد عدلان، الذي رفض الخضوع لإسماعيل، إلا أن ولد عدلان لم يلبث أن لقي مصرعه على يد حسن ولد رجب، عند ذلك تمكن الملك بادي السادس من الإمساك بزمام الأمور، ووقف في وجه حسن رجب الذي فر إلى الحبشة.

أسند الملك بادي الوزارة إلى الأرباب دفع الله⁽⁷⁾، ولما لم يكن الوقت يسمح له بإعداد جيش للقاء إسماعيل، اجتمع رأيهم مع رأي الملك على وجوب التسليم، وفي 13 حزيران 1821 وقع بادي السادس على وثيقة تنازل عن جميع سلطاته لخليفة المسلمين في إستانبول، وأصبح من الآن فصاعداً شيخاً على سنار⁽⁸⁾.

¹ زكي، (1950)، ص: 114، 116.

² نصر الدين أبو الليك (1761-1837): من الموالين لمحمد علي باشا، وكان له يد في الحرب ضد الوهابيين عام 1814، عندما سافر بنفسه إلى الجزيرة العربية مصطحباً معه الخيول لجيش محمد علي. هيل. (1916)، ص: 403.

³ ناصر محمد الأمين (سنوات الشهرة: 1790-1821): حاكم منطقة حلفايا الملوك وولي عهدها، بدأ حكمه عام 1790 بعد مقتل والده على يد أتباع وزير سنار عبدالله ولد عجيب الفيل، فحكم الناصر حلفايا حكماً مستقلاً، إذ كان يتبع سلطان سنار اسماً حتى العام 1799 عندما قتل إدريس ولد محمد أبو الليك الوزير عبدالله، وحل محله في الوزارة، عندها خضع الناصر لسلطة الوزير إدريس فعلياً. هيل. (2016)، ص: 402.

⁴ ضرار. (1968)، ص: 33.

⁵ شقير. (1981)، ص: 200.

⁶ بادي السادس (1797-): آخر من اعتلى عرش الفونج، عزله الوزير محمد ولد عدلان وأودعه السجن، ومن ثم أعيد إلى العرش عقب ثورة قتل فيها سلفه، قبل مجيء القوة العثمانية المصرية. هيل. (2016)، ص: 100، 372.

⁷ الأرباب دفع الله ولد أحمد حسن (- 1822): أحد الوزراء الهمج، انقلب على الحكم المصري عقب وفاة إسماعيل، فجردت الحكومة المصرية جيشاً لقتاله ففر إلى الحبشة حيث توفي فيها. هيل. (2016)، ص: 197.

⁸ ضرار. (1968)، ص: 34، 35.

استأنف إسماعيل سيره جنوباً حتى بلدة سجنة، وفي كانون الأول عام 1821 استسلم (حسن) ملك فازوغي، إلا أن الطامة الكبرى جاءت - عندما كان إسماعيل مشغولاً في إخضاع الجهات الواقعة على النيل الأزرق - على هيئة مرض خطير تفشى بين أفراد جنوده، فبادر محمد علي بإرسال النجيدات إليه تحت قيادة ابنه إبراهيم باشا⁽¹⁾، فوصل سنار في تشرين الأول 1821، وكانت التعليمات التي أصدرها محمد علي باشا هي تنظيم المناطق المفتوحة كما يسميها هو، قبل أن يفكر بضم مناطق جديدة، إلا أنه في النهاية ترك لابنه حرية العمل.

كان إبراهيم شخصية طموحة محبة للعلم، كان يفكر بكشف منابع النيل الأبيض والسيطرة عليها، ثم اختراق أقاليم السودان الغربية عن طريق نهر النيجر⁽²⁾، إلا أنه لم يكد يصل إلى جبل القربين وسط الجزيرة حتى أصيب بمرض الباسور، فسارع إلى مغادرة السودان في طريقه إلى مصر عن طريق سنار.

أثناء وجود إسماعيل في فازوغي، استغل وجهاء شندي ابتعاده وبدأوا بإثارة الثورة، فعاد إليها مسرعاً ونجح في القضاء على التمرد؛ إلا أن الشيخ نمر استطاع أن يدبر لإسماعيل مؤامرة أودت بحياته وذلك في كانون الثاني عام 1822⁽³⁾، ليفر بعدها نمر إلى الجهات الشرقية⁽⁴⁾.

وبوفاة إسماعيل انتهى دوره في السودان، وفي نهاية الحديث عن حملته يتبادر إلى الأذهان السؤال التالي: لماذا لم يقاوم السكان جيش إسماعيل؟

في حقيقة الأمر كان السكان مجاهدين ليس باستطاعتهم مقاومة أي سلطة تحكمهم؛ بسبب السنين العجاف الطويلة التي عاشوها، منذ أن حلت الفوضى بأرجاء مملكة الفونج أي منذ العام 1798م، وكان أكثر من دفع ثمن هذه الفوضى هم السكان؛ إذ إن أصحاب الأمر في سنار والولايات والمشيخات قد انشغلوا بالتناحر، وأشركوا الأهالي في حروبهم، فقد كانوا يجبرون الرجال في مختلف القرى على الالتحاق بجيوشهم، ونتج عن ذلك إهمال الزراعة، لأنهم كانوا يعملون في الحقول، فنتج عن إهمال الزراعة أن كثرت المجاعات التي أودت بحياة مئات الألوف، وكان مما زاد من بؤس السودانيين وشقائهم، ازدياد وتيرة تجارة الرقيق إلى أن بلغت أوجها؛ فضلاً عن تعطل حركة تجارة باقي السلع⁽⁵⁾.

يستنتج من ذلك أن السكان كانوا متدمرين من حكامهم، وأنهم كانوا يرغبون في الحكم العثماني - المصري كمخلص لهم مما يعانون منه؛ لذلك لم يقاوموهم؛ فضلاً عن تجنيد الرجال في الجيوش حتى لم يبقَ هناك رجال قادرون على الدفاع عن بلدانهم.

¹ إبراهيم باشا (1789-1848): نجل محمد علي باشا الأكبر، وولي العهد، اشترك في جيش والده وخاض حروباً ضد الوهابيين، وموريا وسوريا؛ فضلاً عن المهمة التي كلف فيها في السودان. هيل (2016)، ص: 32.

² نهر النيجر: ثالث أطول نهر في إفريقيا، ينبع من هضبة فوتا جالين، ويسير في إفريقيا الغربية على شكل قوس من الجنوب الغربي وحتى الشمال الشرقي حتى مصبه في المحيط الأطلسي. ذهني (1988)، ص: 20، 21.

³ ضرار (1968)، ص: 24، 25.

⁴ الزين (1995)، ج: 1، ص: 39.

⁵ شكري (1947)، ص: 17.

2- الحملة على كردفان في نيسان عام 1821:

في الوقت الذي كان فيه محمد علي يحضّر للحملة على سنار، كان يفكر بإعداد حملة أخرى على كردفان ودارفور بقيادة صهره محمد⁽¹⁾ بك الدفتردار⁽²⁾، إلا أنه أجل الحملة الثانية حتى يفرغ إسماعيل من السيطرة على سنار وذلك لسببين:

أولاً: حتى يتمكن إسماعيل من مساعدة الدفتردار بجيشه وعتاده⁽³⁾.

ثانياً: حاجته لمزيد من المراكب النهرية؛ إذ كان الطريق إلى كردفان يتوجب عبور النيل أيضاً، ولما لم يكن بوسع محمد علي أن يصنع المزيد من المراكب، فقد رأى أن تعود المراكب التي حملت جيش إسماعيل باشا بعد وصولها إلى دنقلة، لتحمل جيش الدفتردار⁽⁴⁾.

كان جيش الدفتردار مؤلفاً من أربعة آلاف مقاتل من المشاة والفرسان؛ محملين بالبنادق فضلاً عن عشرة مدافع⁽⁵⁾، كما سحب الحملة أفراد من قبيلة الكبابيش⁽⁶⁾.

من الملاحظ أن محمد علي باشا لم يرسل علماء الدين كما فعل في الحملة السابقة، وذلك لقناعته بأن اللجوء إلى العنف مع سكان المنطقة أجدى من استمالتهم عن طريق الدين⁽⁷⁾، وهو ما تعلمه من حملة ابنه إسماعيل باشا.

في الواقع لم يكن محمد علي باشا على صواب في تقييمه هذا، ذلك أن السكان لم يعارضوا الغزو العثماني - المصري، ولم يبدر منهم أي مقاومة، ولعل محمد علي باشا قد تراجع عن فكرة إرسال العلماء؛ لأنه وجد أن لا فائدة من إرسالهم، وذلك لخضوع الناس من فورهم للحكم الجديد.

انطلقت حملة الدفتردار من القاهرة في 20 نيسان 1821⁽⁸⁾ وعبرت النيل⁽⁹⁾، إلى دنقلة، حيث جعل مدينة مدينة خندق قاعدته الأمامية، ومن هناك أخذ يعد العدة لمتابعة السير نحو كردفان⁽¹⁰⁾.

¹ محمد بك خسرو الدرماري الدفتردار (1833-): من دراما في مقدونيا، كبر وترعرع في استنبول وكثيراً ما يكنى بالأستانلي، تولى منصب مدير مالي في حكومة محمد علي باشا، ومن ثم والياً لصعيد مصر، تزوج من نازليابنة محمد علي باشا، وبعد حملة كردفان أصبح وزيراً للحربية عام 1825، توفي عام 1833 في جزيرة محمد بالقرب من القاهرة. هيل. (2016)، ص: 357، 358.

² ماكمايكل. (2009)، ص: 55.

³ زكي. (1950)، ص: 139.

⁴ ضرار. (1968)، ص: 38.

⁵ شقير. (1981)، ص: 206.

⁶ ضرار. (1968)، ص: 38.

⁷ هيل. (1984)، ص: 25.

⁸ Beska. (2019), P: 48.

⁹ ضرار. (1968)، ص: 38.

¹⁰ زكي. (1950)، ص: 137.

كانت كردفان تابعة لسلطان الفور⁽¹⁾ محمد⁽²⁾ الفضل⁽³⁾، وقد عين عليها والياً من طرفه هو المقدم⁽⁴⁾ مسلم⁽⁵⁾ الذي جعل مدينة الأبيض عاصمة لولايتيه.

ولما كان من أسلوب الجيش المصري أن يرسل خطاباته إلى حاكم المنطقة التي يعتزم غزوها، فقد أرسل الدفتردار رسالة إلى السلطان محمد الفضل⁽⁶⁾، يحثه على الاستسلام دون شروط ومبايعة السلطان العثماني حاكم جميع المسلمين، إلا أن السلطان محمد الفضل رفض ذلك⁽⁷⁾.

بعد رفض محمد الفضل للاستسلام، غادر جيش الدفتردار خندق إلى الدبة⁽⁸⁾ بين دنقلة والشايقية، متجهاً جنوباً صوب كردفان عبر صحراء البياض⁽⁹⁾.

كان شيخ حرازة يدعى عبد الهادي⁽¹⁰⁾ قد علم بمجيء المصريين قبل وصولهم إلى حرازة، فأسرع في مكاتبة المقدم مسلم يقترح عليه التجمع ومهاجمة الجيش العثماني - المصري في أثناء عبوره الصحراء، استغلالاً لحالة التعب والإعياء التي سيكون عليها الجيش المصري، إلا أن اقتراحه قد جوبه بالرفض⁽¹¹⁾.

وعندما اقترب الدفتردار من بارا، شعر مسلم بالخطر، فدعا وجهاء كردفان وأعيانها إلى عقد مجلس في الأبيض وأجمع على المقاومة.

خرج المقدم بجيشه في اليوم الخامس من شهر آب⁽¹²⁾، متجهاً إلى بارا⁽¹³⁾، حيث اشتبك في اليوم التالي مع جيش الدفتردار⁽¹⁴⁾ في معركة انتهت بهزيمة جيش المقدم⁽¹⁵⁾ الذي لقي مصرعه⁽¹⁶⁾، وكانت النتيجة

¹ ضرار. (1968)، ص: 39.

²² محمد الفضل عبد الرحمن (1839-): تولى عرش دارفور عام 1802، وكان حينها صغيراً في السن مما ألزمه الحكم تحت وصاية أحد الأعيان، الأعيان، رفض التسليم لمحمد علي باشا، توفي عام 1839 ودفن في المقبرة الملكية في جبل مرة، ليرث عرشه ابنه محمد حسين المهدي. هيل.

(2016)، ص: 376.

³ شقير. (1981)، ص: 206.

⁴ المقدم هي كلمة تستخدم في مملكة دارفور للإشارة إلى منصب الوالي. محي الدين. (2020)، ص: 334.

⁵ المقدم مسلم (1821 -): يرجع أصله إلى الفور، وهو من أسرة نبيلة، يقال أنه أقام العدل في كردفان. هيل. (2016)، ص: 389.

⁶ ضرار. (1981)، ص: 39، 38.

⁷ Beska. (2019), P: 48.

⁸ زكي. (1950)، ص: 38.

⁹ Beska. (2019), P: 48, 49.

¹⁰ عبد الهادي (سنة الشهرة: 1821): تولى مشيخة جبل الحرازة الواقع على الطريق الصحراوي بين الدبة والأبيض، خطط للإيقاع بجيش الدفتردار، إلا أن الدفتردار سلك طريقاً مغايراً ففشل الكمين، فهرب إلى الأبيض، إلا أنه وقع في الأسر أخيراً، وحكم عليه بالسخرة لتعاونه مع جيش محمد الفضل. هيل. (2016)، ص: 265، 266.

¹¹ Beska. (2019), P: 49

¹² زكي. (1950)، ص: 140.

¹³ Beska. (2019), P: 49.

¹⁴ ضرار. (1968)، ص: 39.

¹⁵ Beska. (2019), P: 49.

¹⁶ زكي. (1950)، ص: 141.

خضوع كردفان للحكم العثماني - المصري⁽¹⁾، عدا الجزء الذي تسيطر عليه مملكة تقلي؛ إذ بقيت المملكة صامدة صامدة حتى اندلاع الثورة المهدية⁽²⁾.

وهكذا دخل محمد الدفتردار مدينة الأبيض في 19 أيلول⁽³⁾، وأخذ يستعد للهجوم على دارفور، إلا أن محمد علي لم يلبث أن عدل عن رغبته في السيطرة على دارفور، فأرسل كتابه إلى الدفتردار في تشرين الأول 1821 ينهيه عن المسير إلى هناك⁽⁴⁾، وذلك لبعده المسافة، وعدم امتلاكهم للمعلومات الكافية عن الظروف الداخلية السائدة السائدة في الفور⁽⁵⁾.

وعلى هذا النحو انتهت حركة التوسع التي قادها محمد الدفتردار الذي مكث في كردفان ينظم المنطقة⁽⁶⁾.

3- الحملات العسكرية بين عامي 1828-1841:

استمر الجيش المصري في عهد محمد علي في خوض الحملات العديدة على مختلف الاتجاهات، بقصد الوصول إلى منابع النيل⁽⁷⁾، كان أولها في شهر تموز من العام 1828، على يد خورشيد باشا⁽⁸⁾ حيث أخضع بلاد بلاد الدنكا ووصل إلى جبال الفونج، كما اتجه شرقاً إلى القلابات التي دانت له طواعية، وفي سنة 1830 غزا الشلك، وفي سنة 1832 استولى على سدرات.

ولما استتب الأمر للوالي أحمد باشا أبو دان⁽⁹⁾ (1839-1844)، اهتم كثيراً بالسودان الشرقي، فأخضع مشايخ البجة والهدندوة مستسلماً، والحلانقة، ونجح في الاستيلاء على كسلا عام 1841⁽¹⁰⁾.

إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه: ما موقف الدولة العثمانية والدول الأوروبية من هذه التوسعات، خاصة وأنها تمت بعد إعلان محمد علي العصيان، وقيامه بالتوسع على حساب الدولة العثمانية؟

اعترفت الدولة العثمانية بسيطرة محمد علي على المناطق الجديدة التي سيطر عليها؛ إذ عدت أن لمحمد علي الحق في حكمها بموجب حق الفتح، إلا أنها اشترطت أن تسري عليها القوانين العثمانية⁽¹¹⁾، أما فرنسا

¹ Beska.(2019), P: 49.

² نعموم.(1981)، ص: 237.

³ زكي.(1950)، ص: 141.

⁴ ضرار.(1968)، ص: 40.

⁵ Beska.(2019), P: 50.

⁶ الرجي.(1997)، ص: 235.

⁷ هيل.(1984)، ص: 38.

⁸ علي خورشيد باشا(1786-1845): من أصول شركسية، قرب إليه العلماء والأعيان، وأصدر أ عفواً عن الأسرى الذين زجههم سلفه في السجون، وقضى على قطاع الطرق، وازدهرت التجارة في عهده. محي الدين. (2020)، ص: 266.

⁹ أحمد باشا أبو دان (- 1843): شركسي، شارك في الحروب المصرية ضد الوهابيين، وضد البلقانيين في موريا، وضد الدولة العثمانية في سوريا. هيل.(2016)، ص: 40.

¹⁰ شقير.(1981)، ص: 214، 216، 221، 222.

¹¹ الشناوي، يحيى.(1969)، ص: 562.

وإنكلترا فقد اعترفتا أيضاً بملكية محمد علي لجميع الأراضي التي سيطر عليها في السودان، وذلك من خلال مؤتمر لندن عام 1841 الذي ربط السودان بمصر، ومنحهما لمحمد علي، على أن يتوارث أفراد أسرته الحكم⁽¹⁾.

4- حركة التوسع في عهد إسماعيل باشا بين عامي 1863-1879:

كان إسماعيل باشا كجده محمد علي، ذا طموح كبير، ونزعة توسعية، وقد أراد أن يرتقي بمصر إلى مصاف الدول العظمى، وهذا الأمر لن يتحقق سوى بالتوسع، وكان ينظر إلى الجنوب على أنه المكان الأنسب للتوسع، فهو الميدان الوحيد الذي لا يزاحمه أحد عليه⁽²⁾.

وبالفعل تحركت جيوش إسماعيل باشا جنوباً واحتلت فاشودة عام 1865⁽³⁾، ومن ثم كان تنازل السلطنة العثمانية عن مينائي سواكن ومصوّع عام 1866⁽⁴⁾، لبدأ حركة التوسع الكبرى باتجاه الجنوب والجنوب الشرقي والجنوب الغربي بين عامي 1869⁽⁵⁾ 1875⁽⁶⁾، حيث سيطر على إقليم خط الاستواء، وبسطت مصر حمايتها على مملكة بوغندا، واستولت على مديرية بحر الغزال وسلطنة دارفور، وعند حدود الحبشة والبحر الأحمر امتدت مصر فضمت سنهيت، وبلاد البوغوص وحتى باب المندب⁽⁷⁾، وتنازلت الدولة العثمانية عن زيلع⁽⁸⁾، ونجح إسماعيل في مد سيطرته على بربرة على خليج عدن، وهرر في الجنوب الشرقي للحبشة⁽⁹⁾، ودخلت سواحل إفريقيا الشرقية في أملاك مصر السودانية حتى رأس جوردفون على المحيط الهندي⁽¹⁰⁾، ثم إلى رأس حافون، كما امتدت جنوباً إلى بحيرة ألبرت وبحيرة فكتوريا، وشرقاً إلى البحر الأحمر وخليج عدن، وغرباً إلى حدود وداي⁽¹¹⁾.

وكان طموح إسماعيل أبعد من ذلك؛ إذ أراد غزو الحبشة إلا أن إنكلترا تدخلت ومنعته من ذلك⁽¹²⁾، في حين اعترفت له بالسيطرة على جميع الأراضي الجديدة التي دخلت في سيطرته⁽¹³⁾، وكان سبب اعتراضها غزو مصر للحبشة للحيلولة دون سيطرتها على كامل نهر النيل ومنابعه.

وبذلك توضحت حدود السودان العثماني - المصري وتوضحت، والتي تبدأ من رأس بناس على ساحل البحر الأحمر، وحتى الصحراء الليبية في الجنوب الغربي، ومديرية دارفور في الشمال الغربي، حيث تمر الحدود ببخيرة ألبرت نيانزا وحتى تصل إلى مدخل بحيرة فكتوريا نيانزا في الجنوب الشرقي، ومديرية هرر في

¹ أبو جبل، محمد. (2006)، ص: 366.

² الأيوبي. (2013)، ص: 439.

³ الشيخ. (د.ت)، ص: 79.

⁴ جمعة. (2014)، ص: 23.

⁵ أوليفر. (2005)، ص: 64.

⁶ السروجي. (1998)، ص: 335.

⁷ حسين. (2012)، ج: 1، ص: 138.

⁸ شكري. (د.ت)، ص: 111.

⁹ حسين. (2012)، ص: 138.

¹⁰ زكي. (1946)، ص: 94.

¹¹ حسين. (2012)، ج: 1، ص: 138.

¹² مهيدات. (2006)، ص: 20.

¹³ زكي. (1946)، ص: 93.

الشمال الشرقي وصولاً إلى رأس جوردفون على المحيط الهندي، انتهاءً برأس بناس على ساحل البحر الأحمر⁽¹⁾.

خامساً- السودان تحت الإدارة العثمانية - المصرية:

بعد حملتي محمد الدفتردار وإسماعيل باشا أصبح السودان أرضاً مصرية، وكانت بدورها جزءاً من الدولة العثمانية⁽²⁾، وقد تباينت التسميات التي أطلقت على هذه الحقبة الممتدة ما بين عامي 1821-1885⁽³⁾، فالسودانيون المستفيدون من الحكم المصري أطلقوا عليه الفتح الأول، بينما العامة من أهل السودان أطلقوا عليه الحكم التركي القديم⁽⁴⁾؛ ذلك لأن اللغة التركية كانت لغة الحكم فيه، بينما أطلق عليه المؤرخون المحدثون بحقبة الحكم التركي - المصري⁽⁵⁾، بينما اعتمد الباحث مصطلح الحكم العثماني - المصري؛ لأن هذا المصطلح أشمل وأدق، بحسبان أن الدولة العثمانية قد ضمت كثيراً من العناصر والقوميات، ولم تكن محصورة بالعنصر التركي فقط.

وفي الحديث عن التنظيم الإداري للسودان في ظل الحكم العثماني - المصري لا بد من التطرق بداية للحديث عن العاصمة، فقد كانت أول عاصمة يتخذها المصريون هي مدينة سنار عام 1821، ومن ثم نقلوها إلى ود مدني في حزيران 1822، ومن ثم أصبحت شندي هي العاصمة واستمرت حتى العام نُقلت إلى موقع الخرطوم⁽⁶⁾، واستقرت العاصمة فيها حتى سقوط الحكم العثماني - المصري على يد المهديين، كما سيمر في الفصل الثاني.

وقد اتسم حكم السودان بالتفرد المطلق إذ عُيِّن القادة العسكريين كمدرء، ومن ثم كحكمداريين بدءاً من العام 1835، والحكمدار بالعربية تعني المفوض أو الموكل⁽⁷⁾.

أما عن التقسيمات الإدارية فقد شكلت القبيلة أصغر الوحدات الإدارية يليها القرى وقد تركت إدارتها تحت تصرف حكامها المحليين⁽⁸⁾، يليهما الكاشفيات أو الأقسام، بينما كان الإقليم أو المديرية أكبر وحدة إدارية، وكان عدد المديریات إبان حكم محمد علي باشا سبع مديريات⁽⁹⁾.

ومن ثم يكون السودان قد خضع للحكم المركزي المتمثل بشخصية الحكمدار الذي كان مسؤولاً بشكل مباشر أمام الوالي في مصر، وقد استمر الوضع على هذا النحو حتى حكم إسماعيل الذي قاد حركة التوسعات؛

¹ بركات.(2013)، ص: 13.

² هيل.(1984)، ص: 18، 19.

³ كولنيز.(2015)، ص: 27.

⁴ حسين.(2012)، ج: 1، ص: 166.

⁵ كولنيز.(2015)، ص: 28.

⁶ أحمد.(2000)، ص: 66، 86، 69، 70.

⁷ هيل.(1984)، ص: 20.

⁸ ماكماكل.(2009)، ص: 56.

⁹ شقير.(1981)، ص: 222، 223.

مما اضطره إلى ادخال تعديلات على النظام الإداري⁽¹⁾، وذلك في عام 1873⁽²⁾، فصار مؤلفاً من ثلاثة عشر مديرية وخمس محافظات، بدلاً من كاشفيات وأقسام⁽³⁾.

ومع قيام الثورة المهدية، وانضواء نواح عديدة من السودان تحت دائرة نفوذ المهدي، اضطرت الحكومة المصرية إلى إجراء تعديل على التقسيمات الإدارية، فصدر فرمان بتاريخ 2 نيسان 1882، بتقسيم جهات السودان إلى أربعة أقسام، هي:

1- إقليم غرب السودان

2- إقليم وسط السودان

3- إقليم شرق السودان

4- إقليم الجنوب الشرقي⁽⁴⁾.

ومع اتساع نطاق الثورة المهدية صدر أمر عال في 20 كانون الثاني 1883، يقضي بتعيين علاء الدين باشا⁽⁵⁾ حكمداراً لعموم السودان وملحقاتها، وتعيين راشد كمال باشا حكمداراً على عموم السودان الشرقي والبحر الأحمر، وأنشئت إدارة خاصة بأشغال السودان وملحقاته، برئاسة مجلس النظار⁽⁶⁾ في مصر.

وعندما اشتد عود الثورة المهدية، صدر أمر عال بتاريخ 15 كانون الثاني 1884، أسند فيه إدارة عموم السودان إلى ناظر الحربية في مصر، واستمر هذا الفرمان إلى نهاية عهد الثورة المهدية⁽⁷⁾.

وقد تعاقب على السودان في فترة الحكم العثماني - المصري 27 حاكماً، أهمهم:

1- محمد بك الاستانلي المعروف بالدفتردار 1824-1825⁽⁸⁾.

2- خورشيد باشا 1826-1839.

3- أحمد باشا أبو دان 1839-1844.

¹ حسين. (2012)، ج: 1، ص: 187.

² شقير. (1981)، ص: 258.

³ حسين. (2012)، ج: 1، ص: 187، 188.

⁴ نصر. (1981)، ص: 338.

⁵ علاء الدين باشا صديق (- 1883): من أصول شركسية، كان يشغل منصب ضابط في سلاح الفرسية، تقلد عدة وظائف في السودان، أولها إدارة مصوّع، ثم إدارة الناك، ثم حاكم نائب لمدير السودان الشرقي، ليصبح حاكماً لشرق السودان عام 1882، وأخيراً أصبح حكمداراً عام 1883. هيل. (2016)، ص: 274، 275.

⁶ مجلس النظار: أسسه محمد علي باشا من كبار رجال حكومته، وهو بمثابة مجلس الوزراء اليوم، والغرض منه إشراك الرعية في شؤون الحكم، على أنه لم يكن يتخذ أي قرار دون موافقة الحاكم. الإسكندري. حسن. (2014)، ص: 245.

⁷ شقير. (1981)، ص: 311.

⁸ زناتي. (2020)، ص: 374.

- 4- موسى باشا حمدي 1863-1865⁽¹⁾.
- 5- جعفر الصادق باشا 1865-1766⁽²⁾.
- 6- إسماعيل باشا أيوب 1873-1877.
- 7- تشارلز غوردون⁽³⁾ (Charles Gordon) باشا 1877-1879 / 1884-1885.
- 8- رؤوف باشا⁽⁴⁾ 1879-1822.
- 9- عبد القادر باشا حلمي⁽⁵⁾ 1882-1883.
- 10- علاء الدين باشا 1883⁽⁶⁾.

سادساً- مساوئ الحكم العثماني - المصري:

ارتكبت الحكومة العثمانية - المصرية العديد من الأخطاء التي انعكست سلباً على حياة السكان، وكانت هذه الأخطاء في بداية الوجود العثماني - المصري في السودان، أولاً بسياسة العنف الشديد والتمثيل بجثث الأعداء، وظلم الأهالي الذين لا ذنب لهم، وذلك على أثر المقاومة التي لقيها إسماعيل باشا في أثناء هجومه على الشايقية، فبعد أن تم له النصر وإخماد حركة المقاومة أراد أن يحوز فخر أبيه؛ لذلك أمر بجائزة قدرها 50 جنيهاً لكل من يجلب له أذنين من قتلى الشايقية، لكي يرسلها لأبيه؛ متباهياً بنصره.

وأغرت الجائزة هذه أعوانه، فاندفعوا يقطعون أذان القتلى في ميدان المعركة، وليس هذا فحسب؛ بل اندفعوا أيضاً يقطعون أذان الأحياء منهم رجالاً كانوا أم نساءً، وكان جزاء من يحاول الدفاع عن نفسه القتل فوراً، وإن لم يقتل فإن جسده يشوه بصورة مفرعة، بينما كانت تترك جثث القتلى في الأرض؛ لتكون نهباً للطيور الجارحة⁽⁷⁾.

¹ - شقير. (1981)، ص: 212-230.

² حسين. (2012)، ج: 1، ص: 162.

³ تشارلز غوردون (1833-1885): ولد في لندن، التحق بالأكاديمية العسكرية، وتخرج منها عام 1855، سافر إلى الصين عام 1856، وبقي فيها حتى عام 1860، وفي عام 1871 سافر إلى رومانيا، دخل في خدمة الخديوي عام 1873، حيث عينه الخديوي حاكماً لمديرية خط الاستواء من عام 1874 إلى عام 1876. طالب، عالم. (2017)، ص: 44-45.

⁴ محمد رؤوف باشا (1832-1888): لواء في الجيش المصري، كان مديراً للمنطقة الإستوائية خلال الفترة 1873-1874، ومحافظاً لهرر 1875-1878، ومن ثم تستلم حكمدارية السودان. هيل. (2016)، ص: 361.

⁵ عبد القادر باشا حلمي (1837-1908): فريق في الجيش المصري مصري مولود في سوريا ومن أم سورية، نشأ في مصر، في عام 1851 سارف إلى فيينا ودرس الطب هناك، وعند عودته التحق بمدرسة المهندسين العسكرية، منح رتبة الباشوية عام 1874 ورفي إلى لواء في نفس العام، أوفد إلى السودان في أثناء الحرب المصرية الحبشية 1875-1876، وفي العام 1878 رقي إلى رتبة فريق عين حاكماً لبور سعيد، ومن بعدها حكمداراً للسودان عام 1882. هيل. (2016)، ص: 256.

⁶ شقير. (1981)، ص: 245، 257، 293، 310.

⁷ كولنز. (د.ت)، ص: 50.

ومن ثم كانت وحشية مجرّد الدفتردار في التعامل مع سكان بارا بعد الاستيلاء عليها؛ إذ نهب جنوده المدينة، وذبح من سكانها المحليين من ذبح، وقطّعوا أذان القتلى والأحياء منهم، كما سرقوا مصاغ نساءهم؛ إذ قام الجنود بقطع أعضاء النساء وقطع أصابعهن، وسرقة ما بأيديهن من ذهب.

وكذلك قام الدفتردار بإجراء عمليات تصفية في صفوف السكان ممن وقفوا في وجهه، فسن عملية القتل بالخازوق، أو الرمي بقتابل المدفع⁽¹⁾، ضارباً بذلك مثلاً عن أقسى صور الوحشية.

ثانياً: سياسة الضرائب الباهظة: فرضت الحكومة المصرية ضرائب كبيرة على السكان، وأمعنت فيها؛ إذ طالّت تلك الضرائب جميع ما يملكه المواطن من مساكن ومواشي وعبيد، وقد جرى تطبيق هذا القانون بدءاً من العام 1822، حيث فرض على العبد الواحد مقدار 15 جنيهاً وعشر بقرات، وفرض على الشاة الواحدة أو الحمار خمس ليرات، ولم يتم فرض أي ضريبة على الإبل، فلم يكن بمقدور الحكومة إجبار البدو على الدفع؛ فضلاً عن الضرائب التي فرضت على المساكن؛ مقسمين إياها إلى ثلاث فئات بحسب حجمها.

أما عن حجم الضرائب فقد كانت مرتفعة جداً، وهي أقرب إلى المصادرة، فقد كان حكام مصر يريدون صيد أكبر عدد ممكن من العبيد لتجنيدهم في الجيش المصري بأقصر مدة ممكنة؛ لذلك شددوا في عملية فرض الضرائب على العبيد حيث وصلت الضريبة على الفرد الواحد إلى 75% من سعره، وكانت تسدد إما بالمال أو بالعبد نفسه، ونظراً لارتفاعها الشديد فقد عجز الكثيرون عن دفع الضرائب، فمنهم من تمرد على هذا الحكم الجائر، ومنهم من فر مهاجراً⁽²⁾.

ومن ثم كانت طريقة جباية الضرائب فيها من التعسف ما حمل السكان على المزيد من التذمر، وقد تجسّد التعسف في عدة صور:

1- عدم المساواة في جمع الضرائب بين الفقير والغني، حيث كانت تجبى من الفقير ضرائب أكبر من تلك التي كانت تجبى من الغني، حتى أن بعضهم كان معفى كلياً من الضرائب.

2- إسناد مهمة جمع الضرائب إلى العساكر الذين استخدموا العنف في جبايتها، ومن لم يستطع دفعها، أعملوا فيه السياط حتى يتم الدفع كاملاً.

3- لم يكتف المأمورون بالضرائب الرسمية، وإنما زادوا عليها لمنفعتهم الخاصة، ذلك أن أكثر الولاية الذين حكموا السودان، جاؤوا إليه رغباً عنهم، فلم يكن يهمهم سوى الانتفاع من وظيفتهم، فيفرضون على المديرين أموالاً باسم الهدايا، فيضطر المديروين إلى أخذ قيمة هذه الهدايا من مأموري المراكز المنضوين تحت

¹ Beska.(2019), P: 50.

² هيل.(1984)، ص: 50، 51.

إدارتهم، أو من العساكر المكلفين بجمع الضرائب، وهؤلاء يفرضونها على الأهالي أضعافاً، من أجل تسديد ما فرض عليهم، والاحتفاظ بشيء لأنفسهم؛ مما دفع بالكثير من السكان إلى الهجرة إلى القضايف⁽¹⁾.

ثالثاً: منع تجارة الرقيق: شهد القرن الثامن عشر حركة جديدة في أوروبا تنادي بتحريم تجارة الرقيق والعمل على منعها بشتى الوسائل والطرق، وكان مهد هذه الحركة في إنكلترا إذ حمل لواءها جمعية إنسانية أُسست في لندن عام 1787 وأقنعت الحكومة بمنع هذه التجارة، فنقلت إنكلترا هذا الشعار إلى دول أوروبا وحكوماتها⁽²⁾، وصولاً إلى مصر في القارة الإفريقية.

تجاوب محمد علي باشا مع طلبات الإنكليز بمنع الرقيق وعمل على إبطالها في كل من مصر والسودان⁽³⁾، وتابع خلفاؤه السير على هذا النهج⁽⁴⁾، وقد شددت الحكومة المصرية إجراءات منع النخاسة، ووصلت الأحكام لدرجة القتل، والبعض بالسجن، والبعض بضبط الأموال.

مما أثار سخط الشعب في السودان، لما لهذه التجارة من أهمية في حياتهم، فهي حرفة قديمة امتنها الكثيرون منهم، وهي غير محرمة في شريعة أهلها؛ ذلك لأن الأعمال التي يحتاجها عرب السودان سواء في البيت وخارجه كلها معتمدة على الرقيق، بينما كان العرب من غير السودانيين يمارسون السيادة والتجارة؛ لذلك كان في قرار منع تجارة الرقيق والتنكيل بكل من يتعاطى هذه التجارة تعسفاً وجوراً.

وكان من أسباب تمسك السكان بهذه التجارة، أنهم كانوا يدفعون العبيد كجزء من الضرائب المفروضة، فأصبحوا بعد إبطال الرقيق لا يقدرّون على أدائها؛ مما عرضهم لظلم الجباة وقهرهم⁽⁵⁾.

رابعاً: استجلاب الأقباط: وكان من الأخطاء التي وقعت فيها الحكومة المصرية هي: استخدام الأقباط في أعمال الحكم، حيث استلموا المهام المكتبية وحفظ الدفاتر⁽⁶⁾، وكان الأقباط مكروهين من قبل السكان، وكذلك من الحكمدار، وقد دفعهم سوء المعاملة التي تلقوها إلى القيام بالعديد من المؤامرات.

خامساً: الشائعات: اعتمدت الحكومة المصرية على الشائعات كمصدر للاستخبارات، وغني عن القول ما تسببه هذه الإشاعات من بلبلة وفوضى وظلم للأشخاص؛ إذ إنه بوسع أي أحد يريد أن يكيد للآخر، بكتابة تقرير كاذب؛ بقصد إنزال الجزاء القانوني بذلك الشخص.

سادساً: غياب السلطة المؤثرة بين الحكومة والرعية حيث لم يشهد السودان إنشاء جهاز استشاري، يضم مجالس للسودانيين، لكي تقوم الحكومة بالتماس مشاعر السودانيين.

¹ شقير. (1981)، ص: 213، 316.

² حسين. (2012)، الفصل الأول. ص: 206.

³ شكري، (1947)، ص: 162-163.

⁴ ضرار. (1968)، ص: 78، 82.

⁵ شقير. (1981)، ص: 317، 318.

⁶ ماكمايكل. (2009)، ص: 56.

سابعاً: السخرة استخدام الفلاحين في أعمال السخرة، حيث أنيطت مهمة سحب القوارب عند سكون الهواء بالفلاحين السودانيين المقيمين على ضفاف النيل، وكذلك كلفوا برفع القوارب إلى داخل الماء في الأماكن الضحلة.

ثامناً: احتكار تصدير السلع؛ إذ لم تفرض الحكومة المصرية على المزارعين، زراعة محاصيل بعينها فحسب، لكن السلطات فرضت أسعاراً لشراء المنتجات منهم، كالصمغ العربي والريش والمواشي؛ لبيعها بأسعار مجزية في أسواق الإسكندرية.

تاسعاً: الامتيازات الأجنبية: حيث سمحت الحكومة للأوروبيين بالإقامة في السودان، وتقلد الوظائف، فنشر هؤلاء المفسد، كالدعارة والرشوة والقتل⁽¹⁾، وليس ذلك وحسب؛ وإنما عمدت الحكومة العثمانية - المصرية إلى تعيين أوروبيين في المناصب العليا في السودان؛ الأمر الذي أثار المشاعر الدينية عند المسلمين السودانيين، وهو ما كانت له تبعاته المنذرة بالسوء⁽²⁾.

في ختام الحديث عن الحكم العثماني - المصري للسودان، أو الأصح الحكم المصري الصرف للسودان، ومما يدفع للقول بالحكم المصري الصرف، أن محمد علي باشا وذريته قد تصرفوا في السودان دون الرجوع للسلطنة العثمانية، وأن الدور الوحيد للدولة العثمانية قد تجلّى في أخذ موافقة السلطان محمود الثاني على الغزو، وما تبقى فقد تصرفت الحكومة المصرية في السودان بما تملّيه عليه مصالحها الخاصة، إذ يتضح مما سبق أن مصر عدت السودان مجرد مزرعة تجني منها الأرباح الكثيرة، سواءً باسترقاق شعب السودان، أم باحتكار زراعته حيث فرضوا على الفلاح نوعية المزروعات، وكذلك احتكار تجارته، ومن ثم تعيين الموظفين كما يحلو لها دون مراعاة حسن الاختيار.

ويضاف إلى ذلك الممارسات البشعة التي مارستها الحكومة بحق الشعب السوداني منذ وطئت أقدامهم أرض السودان، وهنا يجدر بنا التساؤل: أين دور العلماء الذين ألحقهم محمد علي باشا في حملة إسماعيل؟ لماذا لم يمنعوا تلك المجازر؟

يتجلى الجواب بشكل صريح أن هؤلاء العلماء هم مجرد علماء البلاط ممن انتفعوا من الحكومة المصرية ونفعوها، ولذلك فشل الحكم المصري في الظهور بمظهر الراعي للدين، أو أنه أساساً لم يبال بالظهور بهذا المظهر، فقد كانت جميع تصرفاته تدل على أنه لم يعط الشعب السوداني أدنى حدود الاحترام، ومن ثم كان ذلك إساءة كبيرة للسلطنة العثمانية التي تم غزو السودان باسمها، وهذا بدوره يدل على أن السودان كان مستعمرة مصرية، وليس جزءاً من الأراضي المصرية.

¹ هيل. (1984)، ص: 22، 23، 31، 36.

² كولينز. (2015)، ص: 33.

خاتمة الفصل:

مما سبق يستنتج:

1- كانت الحملات المصرية لغزو السودان عبارة عن احتلال وليس فتحاً كما وصفه المؤرخون المصريون المدافعون عن محمد علي باشا؛ وإنما قالوا عنه فتحاً لتسوية الأعمال الوحشية التي مارسها جيشه ضد السكان المحليين.

2- كان الهدف الرئيس الذي دفع محمد علي لغزو السودان هو كشف منابع النيل.

3- لم تتحرك الدول الأوروبية لإيقاف محمد علي باشا عن غزو السودان كما فعلت عند غزوه لبلاد الشام، وذلك لأنها وجدت في حملاته على السودان مصلحة لها، فهو سيبدل جهوداً عسكرية ومادية في عملية غزوه، ومن ثم سيقوم الأوروبيون بزرع قناصلهم وتجارهم في السودان، ثم يقومون باستكشاف المنطقة التي تعد مجهولة لهم نوعاً ما، كمقدمات لعملية احتلال السودان.

4- اقتصر دور الأتراك العثمانيين في السودان على النواحي العسكرية، وإنما سميت تلك الحقبة بالحكم العثماني - المصري لأنه تم باسم الدولة العثمانية، إلا أن الأتراك لم يشتركوا في عملية إدارته.

5- لم تتدخل الدولة العثمانية صاحبة السلطة العليا في شؤون السودان وذلك لعدم أهميتها بالنسبة لها، فالسودان بعيد عن العاصمة إسطنبول، وهو ما لم يشكل خطراً عليها في حال سيطرة محمد علي وخلفائه سيطرة مطلقة عليه.

6- وجدت الدولة العثمانية أن توسعات محمد علي في السودان ستشغله عن فكرة التوسع شمالاً؛ ومن ثم فإن منحه حكم السودان والاعتراف بالمناطق التي سيسيطر عليها مستقبلاً من شأنه أن يكبح جماح طموحه؛ ومن ثم توجيه طاقاته القتالية بعيداً عن بلاد الشام وإسطنبول.

7- أدت توسعات إسماعيل باشا في السودان إلى تنبيه إنكلترا لخطر سيطرة مصر على كامل نهر النيل ومنابعه، فتدخلت لحماية إثيوبيا من محاولة الخديوي للسيطرة عليها.

8- تعامل المصريون مع حكم السودان بطريقة تخلو من المسؤولية؛ مما أدى إلى تدهور سمعة المصريين في نظر الشعب السوداني، وإثارة السخط على حكمهم؛ ومن ثم فقد أوجد المصريون الأرضية المناسبة لقيام حكم وطني يلتف حوله أهل السودان كافة، ولذلك وجد محمد أحمد الأجواء مهيئة للقيام بثورته.

الفصل الثاني: الثورة المهدية وموقف إنكلترا منها بين عامي 1881-1885:

يتناول هذا الفصل قيام الثورة المهدية ونجاحها في الانتصار على القوات المصرية وعجز الخديوي توفيق⁽¹⁾ عن القضاء عليها حتى على صعيد تحقيق نصر واحد مؤزر عليها، وحدث أن احتل الإنكليز مصر في أيلول 1882، عندها لجأ الخديوي للإنكليز طلباً في المساعدة ضد الثورة المهدية.

وقد تمثل دور إنكلترا في الحرب ضد الثورة المهدية في هذه الفترة بانتهاجها سياسة عدم التدخل المباشر، إلا أنها عينت قادة إنكليز على رأس الجيش العثماني - المصري، وقدمت المشورة للحكومة، ولم تتدخل بشكل مباشر إلا في ثلاث حملات، إثنان منهما على السودان الشرقي، وواحدة لإنقاذ مبعوثها في عملية إخلاء السودان غوردون باشا، فضلاً عن بعثة الأخير والتي تصنف من التدخل المباشر لأن غوردون كان الشخصية المحورية في السودان آنذاك، وقد استترت وراء تلك السياسات أهداف وغايات ستتوضح في دراسة الفصل.

أولاً- التعريف بقائد الثورة:

ولد محمد الأحمد في جزيرة لبب من أعمال دنقلة المعروفة⁽²⁾ بجزيرة الأشراف⁽³⁾، وقد اختلفت الروايات في تاريخ مولده، فمنها ما ذكر أنه ولد في عام 1843⁽⁴⁾، ومنها من أرجع تاريخ ميلاده إلى العام 1844⁽⁵⁾، وهناك من قال إن مولده كان في العام 1848⁽⁶⁾، إلا أن الباحث يرجح أن تاريخ ميلاده هو العام 1841، بناءً على تحليله لسيرة حياته، حيث أراد أن يعيد ويقلد سيرة الرسول محمد ﷺ - كما سيأتي عليه الذكر لاحقاً- ولما كان الرسول ﷺ قد بادر بالدعوة في سن الأربعين، فمن المرجح أن يكون محمد الأحمد قد سار على النهج نفسه، ولما كان إعلان دعوة محمد الأحمد عام 1881⁽⁷⁾، فإن تاريخ ميلاده سيكون في العام 1841.

ينتمي محمد الأحمد إلى أسرة تدعي النسب إلى الرسول الكريم ﷺ⁽⁸⁾، يرجح الباحث أن شجرة العائلة قد وضعها المهدي بنفسه بعد إعلان مهديته، وذلك لأن من صفات المهدي في الموروث الإسلامي أن يكون من نسل السيدة فاطمة الزهراء رضي الله عنها⁽⁹⁾.

¹ محمد توفيق باشا (1852-1892): ابن إسماعيل باشا وخليفته، تولى الحكم بعد عزل والده عام 1879، خضعت البلاد في عهده للإدارة الأجنبية، وفي عهده اندلعت الثورة العراقية عام 1882. هيل (2016)، ص: 354.

² القفال (1992)، ص: 39.

³ جوهر، مخلوف (1970)، ص: 202.

⁴ شقير (1981)، ص: 321.

⁵ القفال (1992)، ص: 37.

Garcon.(1884), P: 11.

⁶ جوهر، مخلوف (1970)، ص: 202.

⁷ Garcon.(1878), P: 7.

⁸ الكردفاني (1982)، ص: 74.

⁹ كرومر (1960)، ص: 7.

كان محمد الأحمد الابن الثالث لعبد الله وأمينه⁽¹⁾، وكان له 4 إخوة، هم: محمد وحامد وعبدالله⁽²⁾ - الذي ولد بعد وفاة أبيه وتسمى باسمه⁽³⁾ - وشقيقة تدعى زينب⁽⁴⁾.

كان والده نجاراً يعمل في صناعة المراكب والسواقي في دنقلة⁽⁵⁾، وانتقل مع أسرته إلى شندي⁽⁶⁾، ثم كرري بحثاً عن فرص أفضل في العمل⁽⁷⁾.

تلقى محمد الأحمد تعليمه الأساسي في دنقلة⁽⁸⁾ حيث تعلم أصول الدين ومبادئ القرآن والكتابة⁽⁹⁾، ثم التحق بالتحق بخلوات⁽¹⁰⁾ في كرري⁽¹¹⁾ والخرطوم⁽¹²⁾، فأتى حفظ القرآن الكريم وهو في سن الثانية عشرة⁽¹³⁾.

ليتابع تحصيله العلمي في غبش من نواحي بربر عند الشيخ محمد الخير⁽¹⁴⁾ حيث تعلم النحو والتوحيد والفقه والتصوف⁽¹⁵⁾.

اشتهر محمد الأحمد بالزهد والتقوى، وكان يرفض الأكل من طعام أستاذه بحجة أنه من الراتب الذي أجرته له الحكومة، مفضلاً اصطياد السمك بنفسه⁽¹⁶⁾، وهنا يبرز جلياً عدا محمد الأحمد وكرهه للحكومة المصرية، ما يدفع للتساؤل: هل كان محمد الأحمد ينوي الخروج عن طاعة الحكومة منذ هذا الوقت؟

وفي العام 1861 انتقل محمد الأحمد إلى أم مريحي ليتعلم الطريقة السمانية⁽¹⁷⁾ على يد الشيخ محمد الشريف ولد نور الدائم⁽¹⁸⁾ حيث أقام هناك سبع سنين في العبادة والتأمل، ونال إعجاب شيخه محمد الشريف، الذي جعله شيخاً وسمح له بالتنقل أين ما شاء⁽¹⁹⁾ وتدريب المريدين⁽²⁰⁾.

¹ Garcon.(1884), P: 11.

² القفال. (1992)، ص: 37.

³ شقير. (1981)، ص: 322.

⁴ القفال. (1992)، ص: 37.

⁵ شقير. (1981)، ص: 322.

⁶ Forgein Offecie. (1883). F.O. 54.

⁷ القفال. (1981)، ص: 40، 41.

⁸ Dujarris.(1901), P: 22.

⁹ تشرشل. (2006)، ص: 37.

¹⁰ الخلوة: تشكل الخلوة زمن المهدي الوحدة التعليمية الرئيسية لتعليم القرآن، واشتقت تسميتها من المصدر اختلاء، وذلك لأن رجل الدين كان يتخذ مكاناً يختلي فيه مع الله تعالى لممارسة عبادته. محمد علي. (2021)، ص: 10.

¹¹ القفال. (1992)، ص: 44.

¹² شقير. (1981)، ص: 322.

¹³ Dujarris.(1901), P: 22.

¹⁴ محمد الخير عبدالله خوجلي (- 1888): من الجعليين في بربر، ذاعت شهرته في البداية باسم محمد الضكير. هيل. (2016)، ص: 359.

¹⁵ شقير. (1981)، ص: 322، 323.

¹⁶ مكي. (1947)، ص: 138، 139.

¹⁷ السمانية: إحدى الطرق الصوفية، دخلت السودان في الربع الأخير من القرن الثامن عشر الميلادي، وأدت دوراً كبيراً في السودان منذ دخولها وإلى الآن. محمد. (2009)، ص: 11.

¹⁸ محمد الشريف نور الدائم (- 1908): أحد أبرز الشخصيات الدينية في السودان، وهو حفيد مؤسس الطريقة السمانية في السودان الشيخ أحمد الطيب، افتتح مركزاً تعليمياً قريباً من جزيرة أبا. هيل. (2016)، ص: 366.

¹⁹ شقير. (1981)، ص: 322، 323.

²⁰ تشرشل. (2006)، ص: 38.

رحل محمد الأحمد مع مريديه إلى الخرطوم وأقام مع إخوته، وفي سنة 1871 هاجر إخوته إلى جزيرة آبا لكثرة أشجارها الصالحة للمراكب، واصطحبوه معهم⁽¹⁾، وهناك بنى جامعاً للصلاة وخلوة للتدريس⁽²⁾، واتخذ كهفاً على شاطئ النيل الأبيض للتعبد⁽³⁾، فكان أن ذاعت شهرته وتساعد نجمه في المنطقة الممتدة بين الخرطوم وفاشودة، وجاء إليه الناس من هذه البقاع ليمدّهم بالبركات.

بالرغم من أن محمد الأحمد قد أصبح شيخاً، فإنه لم ينس أستاذه وشيخه محمد الشريف، فكان يزوره في الأعياد ويقدم له موجبات الولاء⁽⁴⁾، إلا أن علاقته بسيدته لم تلبث أن تسرب إليها الشقاق، ذلك أن محمد الشريف قد أقام وليمة احتفالاً بمناسبة ختان أبنائه، وبهذه المناسبة السعيدة أعلن باسم الله أن الرقص والغناء مسموح بهما، فاعتبر محمد الأحمد ذلك خروجاً عن أوامر الله، فقام محمد الشريف بطرده من مجلسه، وأعلن شطب اسمه من سجلات المختارين⁽⁵⁾، معللاً ذلك بأن محمد الأحمد عندما كثر أتباعه أصابه الغرور فظن نفسه أنه المهدي المنتظر، فاجتمع معه محمد الشريف عام 1878 لينهاه عن ذلك، عاراً عليه نصف ممتلكاته، إلا أن محمد الأحمد أصر على مهديته، لذلك قام بنفيه من الطريقة⁽⁶⁾.

تلك كانت رواية محمد الشريف لنجوم الشقير، ويُلحظ أن فيها الكثير من المغالطات؛ إذ إن في العام 1878 لم يكن محمد الأحمد قد أعلن أنه المهدي المنتظر، كمان أنه كان من الزهد والتقصيف بحيث يستحيل أن يقبل بعرض محمد الشريف، ذلك التقصيف الذي كان السبب الرئيس بإعجاب محمد الشريف بمحمد الأحمد، فكيف سيقبل الأخير بمال محمد الشريف وعقاراته، كما أن أتباع محمد الأحمد كذبوا هذه الرواية، وقالوا إن سبب العداء أن الناس انفضوا من حول محمد الشريف، وذهبوا إلى محمد الأحمد⁽⁷⁾.

وإن الأقرب إلى الصواب في رواية أتباع محمد الأحمد، وذلك بالاستناد إلى رواية محمد الشريف، فعندما قال إنه عرض على محمد أحمد أن يشاطره نصف أملاكه ترغيباً له بالحياة الدنيا، وذلك يتفق مع رواية حفل ختان أولاده؛ إذ ابتغى فيه مباحج الحياة وزخرفها.

وقد صرح محمد الأحمد بنفسه عن سبب خلافه مع سيده، عندما أعلن لاتباعه أنه انصرف عن محمد الشريف لأنه خالف الشريعة الحقة⁽⁸⁾.

بعد خلافه مع محمد الشريف، اتجه محمد الأحمد إلى الشيخ القرشي⁽¹⁾ ولد الزين⁽²⁾، في حلاويين طالباً الانضمام إلى مجلسه⁽³⁾، فأجابه القرشي بالقبول.

¹ الجزيرة هي الأرض التي تقع بين النيل الأبيض والنيل الأزرق، تمتد من جنوب الخرطوم إلى سنار جنوباً. آدم. (2004)، ص: 22.

² شقير. (1981)، ص: 323.

³ تشرشل. (2006)، ص: 38.

⁴ مكي. (1947)، ص: 141.

⁵ تشرشل. (2006)، ص: 38، 39.

⁶ شقير. (1981)، ص: 323، 324.

⁷ شقير. (1981)، ص: 323، 324، 325.

⁸ شقير. (1981)، ص: 326.

وفي أثناء ذلك، كان الناس يتداولون الحادثة التي وقعت بين محمد الأحمد وشيخه محمد الشريف، وانتشرت أخبارها بين الناس كما النار في الهشيم حتى بلغ الخبر سكان دارفور، فقد كان حدثاً غريباً أن يخالف تلميذ سيده، ودافعوا عن محمد الأحمد، وقالوا بأنه كان يدافع عن الدين الحق، وأخذوا ينظرون إليه على أنه الذي سيحررهم من ظلم العثمانيين وجبروتهم⁽⁴⁾.

لم يمكث محمد الأحمد طويلاً في حلاويين، حيث استأذن أستاذه القرشي في العودة إلى آبا، ليبدأ بالدعوة لنفسه هناك، وبالفعل جاءه الناس من كل حدب وصوب إلى آبا طلباً للتبرك والتقرب، ومن ثم أخذ بالترحال على طول المنطقة الممتدة من سنار جنوباً إلى دنقلة شمالاً، ومن النيل الأزرق شرقاً إلى كردفان غرباً، ولمس سخط الناس على الحكومة، وآمالهم في التخلص منها.

وفي أثناء ذلك توفي شيخه القرشي في أواخر سنة 1880، فخرج محمد الأحمد مع تلامذته إلى حلاويين؛ ليشرف بنفسه على بناء قبة على قبر شيخه⁽⁵⁾، وهناك أعلمه تلاميذ القرشي أنه أوصى عند احتضاره بمبايعة محمد الأحمد خليفة له لإدارة شئون الطريقة⁽⁶⁾، فبايعه جميع تلاميذ القرشي، فكثر بذلك أتباعه، مما كان له الأثر الكبير في تقوية مركزه.

ولم يزل محمد الأحمد في حلاويين حين وفد إليه شخص يدعى عبد الله التعايشي⁽⁷⁾، قادماً إليه من كردفان⁽⁸⁾، ليخبره بأنه المهدي المنتظر، فاسترعى كلام عبد الله التعايشي اهتمام محمد الأحمد، فأخذ يبحث في الكتب عن صفات المهدي ودعواه، فلما تيقن من أن ما كتب فيها عن المهدي ينطبق عليه بدأ في الدعوة لنفسه إلا أنها كانت في البداية دعوة سرية، فأخبر بها في بداية الأمر عبدالله التعايشي، ثم تلامذته المقربون، ومحبيه الأمثل فالأمثل، وكان ذلك في آذار 1881⁽⁹⁾، فبايعوه على نصرته المهدية، ومن هنا جاءت تسميتهم بالأنصار، وسمى نفسه محمد المهدي⁽¹⁰⁾.

ليبدأ محمد الأحمد في هذا التاريخ الدعوة لشخصه، على أنه المهدي الذي بشر به الدين الإسلامي، فما إن عاد إلى آبا حتى بدأ بمكاتبة رجال الدين وأخبرهم أنه المهدي المنتظر إلا أن الوقت لم يحن بعد لإشهار دعوته⁽¹¹⁾.

¹ القرشي ولد الزين (- 1880): ينحدر من قبيلة بزعة أعرق قبائل السودان، بينما تنتمي والدته إلى الحلاويين، وقد ترعرع في الحلاويين بين أخواله. هيل. (2016)، ص: 315.

² محمد. (2009)، ص: 109.

³ الجابري. (د.ت)، ص: 121.

⁴ تشرشل. (2006)، ص: 39، 40.

⁵ شقير. (1981)، ص: 326، 327.

⁶ جوهر، مخلوف. (1970)، ص: 204.

⁷ عبد الله التعايشي (1846- 1899): هو عبدالله بن محمد، ينتسب إلى قبيلة التعايشة جنوب غرب دار فور، هاجر مع أسرته إلى دار الجمع، وبعد وفاة والده هاجر إلى جزيرة آبا؛ إذ التقى بالمهدي، ينسب له بعض المؤرخين بأنه هو مؤسس المهدية وقائدها. الكردفاني. (1982)، ص: 90.

⁸ تشرشل. (2006)، ص: 40، 41.

⁹ شقير. (1981)، ص: 327، 328.

¹⁰ ضرار. (1968)، ص: 115.

¹¹ شبكية. (1991)، ص: 254.

لم يكتف محمد المهدي بإرسال الرسائل فحسب؛ بل اعتزم على الارتحال والتبشير بدعواه بشكل شخصي، وكانت وجهته إلى الجهات الغربية إلى كردفان تحديداً، ذلك لأنه كان يرى أنها أفضل مكان ل مباشر الثورة التي عزم على إشعالها⁽¹⁾، فسار إليها ومعه عبد الله التعايشي، ومن حوله تلامذته في زي الدراويش (الجبة المرقعة والعصا الطويلة والسبحة والركوة)، فرحب الناس بهم ترحيباً كبيراً⁽²⁾.

وفي كردفان اتصل محمد المهدي برجال الدين وأخبرهم سراً بأنه المهدي المنتظر وأن وقت إعلان ظهوره لم يأت بع⁽³⁾، وأخذ يحرضهم ضد الحكومة القائمة، بحجة أنها ظالمة يرأسها كفار وأجانب⁽⁴⁾.

ذلك على الرغم من أن أهدافه لم تقتصر على طرد الأتراك والمصريين من السودان فحسب؛ وإنما كان يطمح لغزو مصر، ومن هناك يتجه إلى مكة⁽⁵⁾.

رحل المهدي عن كردفان؛ ليحل ضيفاً على ملك تقلي آدم أم دبالو⁽⁶⁾، مبشراً إياه بدعوته التي بشر بها سكان كردفان؛ محرضاً إياه ضد الحكومة، فكان رد الملك آدم بأن وعده بمساندته ضد قوات الحكومة⁽⁷⁾.

اطمأن المهدي إلى النتيجة التي توصل إليها في كل من كردفان وجبال النوبة، ففقل عائداً إلى آبا⁽⁸⁾، وفي وفي يقينه أن الوقت قد حان لإعلان مهاديته على الملأ، فلما وصل إلى آبا أعلن بشكل صريح بأنه المهدي المنتظر، وذلك في حزيران 1881⁽⁹⁾.

وبدأ المهدي بتحرير الخطابات الصريحة إلى رجال الدين يدعوهم إلى نصرته وتأييده؛ لأنه المهدي المنتظر الذي بشر به الدين الإسلامي وأنه أمر بإعلانها، والنصر بإذن الله قد كتب على يديه⁽¹⁰⁾.

تلك كانت حياة محمد الأحمد قبل الصدام المسلح مع الحكومة المصرية، ويمكن تقسيم حياته إلى ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: وهي مرحلة الصبا (1849-1861)، وفيها تلقى العلوم الدينية والعربية والفقه في الخلاوي بين الخرطوم وكرري وغبش.

¹ ضرار. (1968)، ص: 115.

² جوهر، مخلوف. (1970)، ص: 204، 205.

³ ضرار. (1968)، ص: 115.

⁴ جوهر، مخلوف. (1970)، ص: 205.

⁵ Memorandum on the Soudan. (1882). F.O. 232.

⁶ آدم أم دبالو (- 1884): انتزع عرش مملكة تقلي عام 1864 من ابن عمه أبو بكر الذي حكم حكماً استبدادياً، تميز عهده بالهدوء والسلام وازدهار وازدهار التجارة. هيل. (2016)، ص: 19.

⁷ ضرار. (1968)، ص: 115.

⁸ مكي. (1991)، ص: 255.

⁹ جوهر، مخلوف. (1970)، ص: 205.

¹⁰ مكي. (1991)، ص: 255.

المرحلة الثانية: التصوف (1861-1880)، وفيها تلقى الطريقة السمانية على يد محمد الشريف في أم مرحي، والقرشي ولد الزين في حلاويين.

المرحلة الثالثة: المهديّة التي بدأت منذ العام 1881.

ويلحظ أن المهدي كان يضع نصب عينيه الثورة على الحكم المصري منذ زمن طويل، بدليل امتناعه عن القوت الذي تمنحه الحكومة لمحمد الخير، وكذلك هجرته عندما أراد التبشير بالطريقة السمانية؛ إذ كانت الغاية منها استطلاع أحوال المنطقة تحت الحكم العثماني - المصري ، أكثر منها كمهمة تبشيرية.

أما عن المهديّة فقد كانت أمراً طارئاً، أوحى له بها شيخه القرشي وتلامذته، ثم جاء عبد الله التعايشي ليؤكد لها، فكان أن عظم ذلك الأمر في نفس محمد الأحمد، ورأى فيه وسيلة لجمع أكبر عدد من الأنصار؛ مما يساعده في ثورته على الحكومة، فاعتنق محمد الأحمد فكرة المهديّة، ومثلها في شخصه، وبدأ يبشر لنفسه، وفي الوقت نفسه يقوم بتأليب من اتبعه على الحكومة؛ مما يدعم الرأي بأن المهديّة حركة سياسية وظفت الدين من أجل تحقيق مآربها.

ثانياً- وقائع الثورة المهديّة بين عامي 1881-1883 ومقدمات التدخل الإنكليزي:

وصلت أخبار نشاط المهدي إلى مسامع الحكومة المصرية عن طريق محمد الشريف⁽¹⁾، وكان الحاكم آنذاك هو رؤوف باشا⁽²⁾، وقد أعرض عن تحريض محمد الشريف بضرورة القبض على محمد الأحمد؛ مفسراً ذلك بأن محمد الشريف يريد الإيقاع بتلميذه السابق، لما بينهما من خلاف⁽³⁾، وهكذا إلى أن وقع أحد الخطابات في يد رؤوف باشا⁽⁴⁾.

لم يصدق رؤوف باشا أن المنشور الذي بيده قد أرسله محمد الأحمد؛ لذلك كتب إليه يستفسر عن الأمر⁽⁵⁾، فأجابه محمد الأحمد أن هذه المنشورات منه لا من غيره، فأدرك رؤوف باشا صدق أقوال محمد الشريف، ورأى ضرورة الإسراع في معالجة الأمور، خاصة أن هذه المنشورات تحرض ضد الحكومة.

لم يشأ الحكماء أن يتصرف من تلقاء نفسه، وخاصة أن تمرد محمد الأحمد يحمل صفة دينية، لذلك جمع علماء الدين، وأطلعهم على الأمر، فكان ردهم بالإجماع بوجوب القبض عليه⁽⁶⁾، إلا أن رأي رؤوف باشا كان

¹ تشرشل. (2006)، ص: 41.

² ضرار. (1968)، ص: 117.

³ تشرشل. (2006)، ص: 42.

⁴ شبكة. (1991)، ص: 255.

⁵ ضرار. (1968)، ص: 117.

⁶ شقير. (1981)، ص: 336.

يقوم بداية على رده عما هو فيه وذلك عن طريق النصح⁽¹⁾، فانتدب لهذه المهمة محمد بك أبا السعود⁽²⁾، وكان حينذاك مساعداً للحكمدارية⁽³⁾، ولعله اختار أبا السعود تحديداً لأنه على معرفة شخصية بإخوة محمد الأحمد⁽⁴⁾.

كانت مهمة أبي السعود تنحصر في جلب محمد الأحمد إلى الخرطوم، للمثول أمام رؤوف باشا للتحقيق⁽⁵⁾، للتحقيق⁽⁵⁾، وبالفعل أبحر أبو السعود على متن باخرة باتجاه أبا في 7 آب 1881⁽⁶⁾، حيث اجتمع بالمهدي في غاره، وهناك أخبره بحقيقة مهمته؛ طالباً منه القدوم معه إلى الخرطوم⁽⁷⁾.

لكن المهدي غضب غضباً شديداً "وهب واقفاً ضارباً صدره بيده، صائحاً: بأمر الله ورسوله أنا سيد هذه البلاد، ولن أذهب للخرطوم للمساءلة"⁽⁸⁾، وأخبره أن على الحكمدار ورجاله أن يبايعوه ويطيعوه⁽⁹⁾.

فلما رأى أبو السعود صدق عزم محمد الأحمد وأعوانه على نصرة دعواه، وأن النصح لا يجدي معهم، عاد مسرعاً إلى الخرطوم، وقص على رؤوف باشا ما جرى معه⁽¹⁰⁾.

ومنذ ذلك الحين بدأ رؤوف باشا بتجهيز جيش لقتال المهدي، فأعد حملة قوامها مائتين من المشاة⁽¹¹⁾، وجعل على قيادتها ضابطين، وقال لكل واحد منهم إنه قائد الحملة، وسير معهم أبا السعود؛ ليكون مستشاراً ودليلاً⁽¹²⁾.

ولما كان المهدي يعلم مسبقاً بأن الحكومة سترسل من يقاتله فأخذ بدوره يتجهز للقتال، فأرسل يستنفر القبائل المجاورة⁽¹³⁾، فاجتمع لديه 350 رجلاً؛ مسلحين بالسيوف والرماح والعصي⁽¹⁴⁾، وأخذ يدرّبهم على الحرب الدفاعية والهجومية⁽¹⁵⁾.

أبحرت الباخرة التي تقل جنود الحكومة، ونزلت في جزيرة أبا في ليلة الجمعة 12 آب 1881، ومكثوا

¹ صالح. (1968)، ص: 117.
² محمد أبو السعود بك العقاد (- 1881): ينتمي إلى أسرة العقاد المصرية التي اشتهرت بالتجارة، وقد ورث مهنة أسرته، انضم إلى شركة العقاد في الخرطوم، وأصبح رئيسها عام 1870، وبسبب نفوذه المحلي الكبير عينه غوردون مديراً لغندكور عام 1874، وفي العام 1878 أصبح أبا السعود مديراً للحسابات في الخزينة المركزية في الخرطوم. هيل. (2016)، ص: 344.
³ شقير. (1981)، ص: 336.
⁴ شبكية. (1991)، ص: 255.
⁵ تشرشل. (2006)، ص: 43.
⁶ ضرار. (1968)، ص: 117.
⁷ شقير. (1981)، ص: 336.
⁸ تشرشل. (2006)، ص: 43.
⁹ ضرار. (1968)، ص: 117.
¹⁰ شقير. (1981)، ص: 336، 337.
¹¹ ضرار. (1968)، ص: 117، 118.
¹² فوزي. (1901)، ص: 79.
¹³ الكردفاني. (1982)، ص: 123، 124.
¹⁴ قبال. (1992)، ص: 101.
¹⁵ شبكية. (1991)، ص: 256.

فيها منتظرين الفجر حتى يبدأوا هجومهم⁽¹⁾، أما المهدي ورجاله فقد خرجوا إلى الجهة الشرقية من الجزيرة⁽²⁾.

لم يكن جنود الحكومة يكثرثون لأمر المهدي، فقد ظنوا أن مجرد ظهورهم في الجزيرة سيلقي الرعب في قلوب أصحاب المهدي⁽³⁾، فما إن حل الفجر، حتى أخذوا مواقعهم للهجوم، ولكن لم يلبث أن وقع خلاف بين قائدي قائدي الحملة حول من يكون الرئيس والمرؤوس، مما أدى إلى تفريق كلمتهم قبل بدء القتال، مما مكن جيش المهدي من الهجوم عليهم وإبادة معظمهم⁽⁴⁾، إذ تعذر عليهم الفرار بسبب الأرض الموحلة بفعل الأمطار الصيفية، الصيفية، فلم ينج منهم سوى العدد القليل، الذين نجحوا في الوصول إلى الباخرة، وكان أبو السعود لم يزل على متنها، فأبحرت الباخرة تقل الناجين⁽⁵⁾؛ لتحمل خبر الهزيمة لرؤوف باشا.

وهكذا انتهت موقعة آبا بالفشل الذريع بالنسبة للحكومة المصرية، هذا الفشل الذي لحق بها بسبب سوء تدبير الحكمدار، فكانت بداية الإخفاق منذ أن ولّى قائدين على الحملة؛ مما يدل على استخفاف رؤوف باشا بالمهدي والتهاون في أمر التصدي له، ذلك الاستخفاف الذي أورثه للجنود وبدورهم ظنوا أنهم سينتصرون بمجرد رؤية المهديين لأعدادهم وعتادهم.

أما عن أهمية هذه الموقعة فتأتي من كونها أول هزيمة يلحقها السودانيون بالحكم العثماني - المصري⁽⁶⁾، المصري⁽⁶⁾، ولم ينكبد جيش المهدي سوى 12 قتيل⁽⁷⁾، كما أنها نقلت المهديّة من مرحلة الدعوة عن طريق المكاتبات إلى العمل العسكري⁽⁸⁾، أما السكان فقد عدوها من الأعاجيب السماوية، والكرامات العظمى التي اختص اختص بها محمد الأحمد، مما كان له الأثر الكبير في تدعيم موقفه، وفي المزيد من التصديق بمهديته.

كما أن لهذه المعركة أهمية أخرى، وتعد أهم من كل ما سبق ذكره ألا وهي حصول قوات المهدي على السلاح الناري، ذلك أن المهدي جمع بنادق الذين سقطوا في ساحة المعركة وقام بتوزيعها على جنوده.

كانت معركة آبا عبارة عن فاتحة لسلسلة من المعارك التي خاضتها القوات الحكومية مع المهديّة، كما كانت إنذاراً للمهدي بترك موقعه والزحف جنوباً حيث القاعدة الشعبية هناك أكبر وأوسع، فجمع أعوانه وأخبرهم بضرورة الهجرة إلى جبل قدير⁽⁹⁾، وهو جزء من سلسلة جبال النوبة حيث يسهل الاستعصام هناك، كما كانت جبال النوبة ملجأً للمتمردين على الحكومة منذ بدء عهد الحكم العثماني - المصري.

¹ شقيق. (1981)، ص: 337.

² قبال. (1992)، ص: 102.

³ شبكية. (1991)، ص: 259.

⁴ فوزي. (1901)، ج: 1، ص: 79.

⁵ شقيق. (1981)، ص: 337.

⁶ ضرار. (1968)، ص: 118.

⁷ الكردفاني. (1982)، ص: 132.

⁸ القفال. (1992)، ص: 100.

⁹ شقيق. (1981)، ص: 338، 339.

بدأ المهدي زحفه إلى جبل قدير في 15 آب⁽¹⁾، وقد عانى في أثناء سيره من مقاومة النوبيين والأعراب، إلا أنه استطاع أن يقهرهم⁽²⁾، وتابع زحفه إلى أن وصل إلى جبل تقلي، حيث مكث حول جبل قدير بانتظار ما سيحدث، وهناك أخذ باستقبال الأعداد الكبيرة التي وفدت إليه لمبايعته.

في تلك الأثناء كان رؤوف باشا يعد العدة للقضاء على المهدي، فأمر محمد سعيد باشا⁽³⁾ مدير كردفان بتتبع وتتبع المهدي، فخرج محمد سعيد من الأبيض على رأس قوة⁽⁴⁾ مكونة من ستة آلاف جندي مقتنياً أثر المهدي، وقد علم المهدي بأمر الحملة عن طريق ملك تقلي، الذي نصحه بأن يرحل إلى مكان حصين يدعى بطن أمك، حيث اعتاد سكان تقلي الاحتماء به عند تمردهم على الحكومة⁽⁵⁾، فلا تصل إليهم جيوشها مهما بذلوا⁽⁶⁾.

وبالفعل رحل المهدي إلى الحصن، وهناك قوبل بالترحاب الشديد⁽⁷⁾، وفي أثناء ذلك وصل محمد سعيد وجنوده بالقرب من قدير، وقد نال منهم التعب مناله، فناموا، وفي الليل استفاقوا على أصوات الطلقات النارية التي كان يطلقها أتباع الملك آدم فدب الرعب في أوصالهم، ولما كان محمد سعيد يخشى الهزيمة، أثر التقهقر إلى الأبيض، فعاد مسرعاً⁽⁸⁾.

وبذلك تكون انتهت حملة سعيد باشا بدون حدوث اشتباكات، أما المهدي فقد تابع سيره باتجاه جبل قدير، حيث وصله في 24 تشرين الأول 1881⁽⁹⁾.

وبعد أن استقر المهدي في جبل قدير أرسل مبعوثيه في جميع أرجاء السودان طلباً في مبايعته، وبالفعل جاءت إليه الوفود من سنار وكردفان ودارفور ومن كل حذب وصوب⁽¹⁰⁾، فلما بلغ راشد بك⁽¹¹⁾ مدير فاشودة ذلك، ولما كانت جبال النوبة التي تحصن فيها تتبع فاشودة؛ لذلك قرر الخروج إلى المهدي لقتاله.

خرج راشد بك من فاشودة ومعه 420 من الجنود، وقد انضم إليه ألف رجل من القبائل في مديريته⁽¹²⁾، فرأته امرأة فأسرعت بإخبار المهدي⁽¹³⁾، فجمع المهدي ما معه من الرجال وقد بلغ عددهم ثمانية آلاف رجل، وخرج بهم لملاقاة جيش راشد بك.

¹ القفال. (1992)، ص: 107، 108.

² فوزي. (1901)، ص: 93.

³ محمد سعيد باشا وهبي (- 1883): شركسي الأصل، تولى إدارة كردفان للمرة الأولى في العام 1873-1874، ومن ثم أصبح مديراً للتكا عام 1879، وفي العام نفسه رقي إلى رتبة لواء وأصبح مديراً لكردفان للمرة الثانية. هيل. (2016)، ص: 364.

⁴ شبيكة. (1991)، ص: 260، 261.

⁵ القفال. (1992)، ص: 108، 109.

⁶ شبيكة. (1991)، ص: 261.

⁷ القفال. (1992)، ص: 109.

⁸ ضرار. (1968)، ص: 125، 126.

⁹ القفال. (1992)، ص: 111.

¹⁰ شقير. (1981)، ص: 342.

¹¹ راشد بك أيمن (- 1881): جندي مصري. هيل. (2016)، ص: 204.

¹² ضرار. (1968)، ص: 125.

¹³ الكردفاني. (1982)، ص: 151.

عسكر المهدي على أطراف الغابة بالقرب من جبل قدير، ومكث ينتظر دخول جيش راشد الغابة، وفي صباح اليوم التاسع من كانون الأول 1881، وعند طلوع الشمس، أمر المهدي أصحابه بمباغثة جيش راشد قبل أن يستكملوا استعداداتهم، وبالفعل دخل جنود المهدي بين صفوفهم، وأعملوا فيهم الأسلحة، فقتلوا منهم الكثير، وكان من بين القتلى راشد بك، وتم أسر 111 من رجاله⁽¹⁾، بينما بلغ قتلى جيش المهدي نحو 30 جندياً⁽²⁾، في ما عرف بواقعة راشد، وقد واستولى محمد الأحمد على ما كان مع الجيش المصري من المال والأسلحة والذخائر⁽³⁾، وكان من نتائج هذا الانتصار أن ازداد إيمان السودانيون بمهدية محمد الأحمد، فكثر نتيجة لذلك عدد المهاجرين إليه⁽⁴⁾.

أربكت الهزائم رؤوف باشا، وأصبح يضرب أخماسه بأسداسه، فرأى أن يطلب مزيداً من الإمدادات من مصر، ظناً منه أن كثرة العدد ستهزم جيش المهدي⁽⁵⁾، ولما كانت مصر مشغولة في قمع الثورة العربية، لم يكن بمقدورها أن ترسل العساكر إلى السودان⁽⁶⁾، كما أنها كانت تلقي بلائمة الهزائم على قلة تدبير رؤوف باشا وسوء تصرفه⁽⁷⁾، فارتأت أن تقلبه وتعين بدلاً منه حاكماً كفواً يتولى إدارة الموقف بما يضمن القضاء على المهدية، فانتدبت عبد القادر باشا حلمي لهذه المهمة، فغادر مصر أوائل شهر أيار 1882⁽⁸⁾.

وفي الفترة الممتدة ما بين إقالة رؤوف باشا ورحيل عبد القادر إلى السودان، تولى حقلر باشا⁽⁹⁾ إدارة الأمور في السودان، الذي أراد أن يسرع في توجيه حملة للقضاء على المهدي في عقر داره في قدير⁽¹⁰⁾، فأرسل إلى الحكومة المصرية يستأذنها في أمر الحملة، فوافقت على طلبه⁽¹¹⁾، عندها حشد حقلر باشا جيشاً مكوناً من 2050 مقاتلاً تحت قيادة يوسف باشا⁽¹²⁾ الشلالي.

كانت خطة الشلالي تقضي بحصار المهدي في جبل قدير حتى يفتك به وبأتباعه الجوع والمرض⁽¹³⁾، وفي 15 أيار سار الشلالي بجيشه من الخرطوم⁽¹⁴⁾ إلى جبل الجراة، الواقع إلى الشمال الشرقي من جبل قدير،

¹ شقير. (1981)، ص: 341.

² الكردفاني. (1982)، ص: 154.

³ شقير. (1981)، ص: 341.

⁴ ضرار. (1968)، ص: 125.

⁵ شبكية. (1991)، ص: 265.

⁶ شقير. (1981)، ص: 342.

⁷ شبكية. (1991)، ص: 265.

⁸ شقير. (1981)، ص: 342.

⁹ حقلر باشا (-): ألماني الجنسية، التحق بخدمة الدولة المصرية بصفته مهندس تلغراف، فعينه مديراً لدائرة التلغراف في الخرطوم، ليصبح مفتشاً عاماً للتلغرافات عام 1878 بمرتبة بك، وفي نهاية العام 1878 منح مرتبة باشا وعينه غوردون نائباً له في الحكمدارية أثناء تغيبه عن الخرطوم، ليُسمى رسمياً نائباً عاماً للحكمدار عام 1880، ومن ثم مساعداً له في عام 1881-1882. هيل. (2016)، ص: 164.

¹⁰ شبكية. (1991)، ص: 267.

¹¹ شقير. (1981)، ص: 342.

¹² يوسف باشا الشلالي (- 1882): ضابط سوداني، التحق بخدمة الحكومة المصرية، فأُسندت إليه إدارة منطقة رول في الإستوائية حوالي 1876-1878، وفي عام 1879 رقي إلى مرتبة لواء. هيل. (2016)، ص: 441.

¹³ القдал. (1992)، ص: 116، 117، 118.

¹⁴ ضرار. (1968)، ص: 126.

ويبعد عنه بنحو 15 ميلاً، وكان اختيار يوسف لهذا الجبل لعلمه بأن سكانه امتنعوا عن مبايعة المهدي⁽¹⁾، وقد وصله الشلالي في 28 أيار 1882.

علم المهدي بأمر الحملة المصرية، وذلك عن طريق المهاجرين إليه من سنار، فرأى أن من الحكمة الخروج إلى الجيش لقتاله قبل أن ينفذ خطة الحصار، فخرج إليه في 29 أيار بجنوده البالغ عددهم 15 ألفاً⁽²⁾، حيث بادر بالهجوم على جيش الشلالي، والتحم الجيشان بمعركة حامية انتهت بإبادة جيش الشلالي⁽³⁾ وقتل منهم 2000 رجل⁽⁴⁾، بينما أسرع من تمكنوا من الفرار لإبلاغ الحكومة بأمر الهزيمة⁽⁵⁾.

وبانتصار المهدي على الشلالي يكون قد حقق انتصاره الثالث على الحكومة؛ مما دعم موقفه في قيادة الدعوة⁽⁶⁾، فكان أن كثر عدد المهاجرين إليه في جبل قدير⁽⁷⁾.

وجد المهدي أن جبل قدير لم يعد يتسع لأنصاره، وخاصة أن الوفود لم تزل تأتيه من كل حَدَبٍ وَصَوْبٍ، فقرر أن يرحل إلى منطقة أوسع تمكنه من استيعاب العدد الهائل من أتباعه، فتوجه بأنظاره إلى الأبيض، وذلك لوجود أتباع له فيها.

خرج المهدي إلى الأبيض في 28 تموز 1882، مع جنوده البالغ عددهم 20 ألفاً، لقتال الجيش المصري المكون من ستة آلاف مقاتل، وفي صباح 8 أيلول هجم المهدي على الأبيض، لتنتهي المعركة مع الظهيرة بهزيمة جيش المهدي بمقتل عشرة آلاف جندي، بينما خسر الجيش المصري 300 رجل، فتقهقر المهدي على أثرها إلى كابا⁽⁸⁾ على بعد ستة أميال إلى الجنوب الغربي من الأبيض⁽⁹⁾، وهناك قرر المهدي أن يغيّر استراتيجيته من الهجوم إلى الحصار؛ إذ رأى أن يحاصر كلاً من الأبيض وبارا إلى أن تستسلم⁽¹⁰⁾.

وبالفعل فرض المهدي حصاراً شديداً على المنطقتين، بنتيجته استسلمت بارا في 5 كانون الثاني 1883⁽¹¹⁾، وعندما علمت حامية الأبيض بذلك قررت أن تستسلم هي أيضاً، وكان ذلك في 19 كانون الثاني 1883⁽¹²⁾.

¹ فوزي. (1901)، ج: 1. ص 85.

² شقير. (1981)، ص: 343، 347.

³ ضرار. (1968)، ص: 127.

⁴ Cartwright. (1882). F.O. 259.

⁵ ضرار. (1968)، ص: 127.

⁶ الفدال. (1992)، ص: 119.

⁷ شبكية. (1991)، ص: 217.

⁸ شقير. (1981)، ص: 369، 370، 372، 374.

⁹ مكي. (1991)، ص: 279.

¹⁰ Stewart. (1883). F.O. 60.

¹¹ Stewart. (1883). F.O. 89.

¹² ضرار. (1968)، ص: 133.

كان لسقوط الأبيض نتائج مهمة، فقد أصبح المهدي يسيطر على كردفان، كما فتحت الطريق أمامه إلى الخرطوم⁽¹⁾؛ فضلاً عن ازدياد عدد الوفود المؤيدة للمهدي، فقد آمنت به كل فئات الشعب، فمن لم يؤمن بمهديته آمن بوطنيته.

منذ أن أخذت الهزائم تتوالى على الجيوش المصرية، بدأت إنكلترا تهتم بمجريات الأحداث في السودان، وذلك لأنها كانت قد احتلت مصر في أيلول 1882، وبسطة سيطرتها على أراضيها⁽²⁾، فقررت التصدي لمحمد الأحمد⁽³⁾، إلا أنها لم تصرح بذلك⁽⁴⁾، لتظهر موقفها بشكل علني بعد سقوط مدينة الأبيض⁽⁵⁾، وقد مر الدور الإنكليزي بمرحتين: مرحلة التدخل غير المباشر ومرحلة التدخل المباشر.

ثالثاً: التدخل الإنكليزي غير المباشر ضد الثورة المهدية:

1- بعثة ستيوارت⁽⁶⁾ (Stewart) في كانون الأول عام 1882:

بعد سقوط الأبيض أبدت الحكومة الإنكليزية رأيها ملقية اللوم على سعيد باشا، وذلك بسبب فساده وقسوته وجبنه وقلة حيلته، وعدم قدرته على اتخاذ القرار، بينما أوعز بعض الإنكليز ذلك إلى خطأ الحكومة المصرية عند تعيين المأمورين؛ إذ إن معظمهم يأتون إلى السودان مكرهين، ويشعرون بأنهم منفيون؛ مما يجعلهم ينصرفون إلى جمع المال فقط دون النظر إلى العواقب⁽⁷⁾.

وبناءً على ذلك طلبت مصر من إنكلترا إرسال ضابط إنكليزي إلى السودان لإنقاذ الموقف⁽⁸⁾، وكان رأي رأي القيادة في إنكلترا تعيين حكمدار إنكليزي وقائد جيش إنكليزي في السودان⁽⁹⁾ وقبل أن تبدأ إنكلترا بالتدخل العسكري في السودان، رأت في البداية أن تقوم بدراسة عامة لأوضاع المنطقة، والخطوات الضرورية لضمان التهدة⁽¹⁰⁾ فأوفدت مبعوثها ستيوارت إلى الخرطوم في كانون الأول 1882، فكتب تقريره الشهير في 9 شباط 1883، تكلم فيه على تاريخ السودان بدءاً من الهجرات العربية الأولى، وحتى قيام الثورة المهدية⁽¹¹⁾.

إلا أن ما يهم في هذا التقرير هو الحالة العامة للجيش الحكومي، فقد كتب ستيوارت في اليوم الخامس من كانون الثاني 1883 يقول: إن القوات المرابطة في الخرطوم تعمل بطريقة بدائية، فثلث الأفراد لا يعرفون

¹ القفال. (1992)، ص: 125.

² ضرار. (1968)، ص: 134، 136.

³ القفال. (1992)، ص: 126.

⁴ ماكماكل. (2009)، ص: 65.

⁵ Stewart. (1883). F.O. 108.

⁶ جون دونالد هاميل ستيوارت (1845-1884): مقدم إنكليزي، انتسب إلى الجيش الإنكليزي عام 1865، فعين بوقاً في فرقة الفروسية الحادية عشر، أوفد إلى مصر لتأدية الخدمة العسكرية، وفي عام 1882 تم تكليفه بدراسة أوضاع السودان. هيل. (2016)، ص: 158.

⁷ Stewart. (1883). F.O. 108.

⁸ Malet. (1882). F.O. 240.

⁹ Memorandum on the Soudan. (1882) F.O. 232.

¹⁰ Malet. (1882). F.O. 130.

¹¹ شكري. (2011)، ص: 279، 282، 283.

استعمال البندقية، وأن قسماً كبيراً منهم لديه تصورات خارقة عن المهدي؛ فضلاً عن أنهم غير مستعدين لتحمل أي مسؤولية⁽¹⁾.

لم يأت ستيوارت في تقريره هذا بجديد، فمنذ الحملات الأولى على السودان، كان الجنود المرسلون إليه هم الذين اعتادوا الحروب، والذين رفضوا عملية التحديث والتطوير، فكان إرسالهم إلى السودان للتخلص منهم وليس لتدريبهم وتطوير قدراتهم، وقد كان هؤلاء ذوي نفع في عملية الغزو، وذلك في ظل الضعف العسكري لمملكة الفونج والمشايخ التابعة لها، أما الآن وقد قامت في السودان ثورة منظمة تمكنت من إحراز الانتصارات في جميع الحروب مع القوات العثمانية - المصرية ، فقد أثبت هؤلاء الجنود عدم كفايتهم، وهو الأمر الذي كان محمد علي باشا يدركه تماماً.

إلا أن ما يلفت الانتباه في هذا الصدد أن الجنود المصريين لديهم أفكار عن قوة المهدي؛ مما يدفع إلى الاعتقاد أن المهدي قد نجح في حربه الدعائية، أو ما يمكن تسميتها بالحرب النفسية؛ فضلاً عن انتصاراته التي أحرزها في ميدان المعارك، وهنا يتبادر إلى الأذهان صورة ذلك الجيش الضعيف المدرب على أبسط فنون القتال وما يعتري نفوس أفرادهم من خوف تجاه قوة المهدي.

يتابع ستيوارت في وصفه للقوات العثمانية - المصرية المرابطة في الخرطوم، في تقرير آخر كتبه في 27 شباط: ينتقد فيه سلوك القوات المصرية ومعاملتهم للسودانيين من خلال عدة مواقف شهدتها، وقرر ستيوارت بأن تعامل القوات المصرية مع السكان هي سبب انضمامهم للمهدي، كما أن الجنود كانوا متعاطفين مع عرابي⁽²⁾ مما يعني ضعف ولائهم للخديوي⁽³⁾.

وهنا يلقي ستيوارت الضوء على الحالة النفسية لهؤلاء الجنود، ويتضح مما كتبه أنهم كانوا ذوي نزعة فوقية متعالية، يعدون السودانيين درجة ثانية، كأن ستيوارت يقول إن سلوك الجنود مع السكان هو سبب استجابتهم للثورة المهدية، كما أن حديثه عن الرابطة بينهم وبين الخديوي والثورة العرابية من الخطورة بمكان، ذلك أن تعاطفهم مع الثورة العرابية يدل على أن حالتهم المعنوية قد انحدرت كثيراً بالقضاء على الثورة؛ مما يضيف سبباً آخر من أسباب ضعف القوات المصرية بالخرطوم؛ فضلاً عن التدريبات البدائية التي كانوا مواظبين عليها.

أما عن سبب تعاطفهم مع الثورة العرابية، فإن ذلك يدل على أنهم جاؤوا إلى السودان مرغمين، وأنهم ينتظرون أي فرصة للخلاص من الوضع الذي هم فيه، وقد وضعوا أملهم في نجاح أحمد عرابي في ثورته، علمهم يجدون خلاصهم في سيطرته على الحكم.

¹ Stewart. (1883). F.O. 60.

² أحمد عرابي باشا الحسيني (1840-1911): زعيم وطني مصري، أدى الخدمة العسكرية في الأعوام 1875-1877، أدى دوراً ثانوياً في ثورة ثورة الضباط التي اندلعت في القاهرة عام 1879، ولمع نجمه فيما بعد واكتسب شعبية كبيرة عام 1882 بين أوساط العناصر الوطنية في الجيش، مما شجعه على القيام في ثورته ضد التسلط الأجنبي، قمعت ثورته ونفي إلى جزيرة سيلان. هيل. (2016)، ص: 47.

³ Stewart. (1883). F.O. 108.

بينما يستطرد ستيوارت في تقرير آخر له كتبه في السادس عشر من شباط، يقول فيه: القضية متعلقة في استمرار الحماية على ولائها للخديوي وخاصة أنهم كانوا مقتنعين بأن الخديوي قد زجه في السودان لكي يتخلص منهم، وقد يدفعهم خوفهم من المهدي إلى الانضمام إليه، وخاصة أن المهدي يعطي الأمان للقوات الحكومية التي تلجأ إليه⁽¹⁾، واقترح ستيوارت إخلاء أجزاء كبيرة من السودان وتركيز النشاط على الجزء الشمالي منه ومناطق شرق النيل، وأن يؤول الحكم في بقية المناطق إلى الحكام المحليين⁽²⁾.

تلك كانت الحالة العامة للجيش المصري في السودان، والتي تبرز بوضوح تداعي الروح المعنوية للجنود، وأنه لا قبل لهم في قتال جيش المهدي، وبناءً على ذلك لم يكن بمقدور الحكومة المصرية الوقوف في وجه المهدي لوحدها، فلم يكن أمامها سوى الاستعانة بالإنكليز.

2- حملة ويليام هكس⁽³⁾ (William Hicks) في نيسان عام 1883:

نجحت انكلتر في قمع الثورة العربية، وبدء الاحتلال الإنكليزي لمصر في 14 أيلول 1882، حيث كانت الأحوال مضطربة نتيجة المتغيرات الجديدة التي حصلت في مصر، فكان على الإنكليز والحكومة المصرية السيطرة على حالة الفوضى التي اضطرت على إثر ذلك.

فلما تم للحكومة المصرية وتحت رعاية إنكليزية أن تعيد السيطرة على الأوضاع في مصر، عند ذلك أتيح لها الالتفات إلى السودان.

كان حكام السودان عبد القادر باشا لا يفتأ يرسل إلى الحكومة طالباً منها إرسال المدد إلى السودان، فكان قرار الحكومة بحل جيش أحمد عرابي، وإرساله مدداً إلى السودان⁽⁴⁾.

وهنا يطرح السؤال نفسه: كيف ترسل الحكومة المصرية جنوداً موالين لعرابي، مدداً لجنود كانوا ينتظرون نصر عرابي؟؟؟ وكأن الحكومة المصرية قد حكمت على نفسها بالفشل قبل البدء بأي خطوة في سبيل القضاء على الثورة المهدية.

كان رأي عبد القادر باشا عدم إرسال الجنود لقتال المهدي في كردفان في الوقت الحالي، واستغلال الإمدادات القادمة من مصر في تقوية الحصون والدفاعات على طول ضفة النيل الأبيض⁽⁵⁾، وأن ذلك من شأنه أن يقيد حركة المهدي مما يؤدي إلى خفوت نجمه؛ ومن ثم يظهر للناس كذب دعوته، وينفضون من حوله، فتخور قواه من جراء ذلك، وتخمد ثورته، إلا أن الحكومة المصرية لم تلبث أن عزلت عبد القادر باشا؛ إذ ألقت باللوم

¹ Stewart. (1883). F.O. 108

² ماكمايكل. (2009)، ص: 67، 68.

³ وليام هكس باشا (1830- 1883): انضم إلى الجيش الإنكليزي في الهند عام 1849، حارب في الجيش الإنكليزي في أثناء قتاله مع الحبشة عام 1867-1868، استقال من الجيش الهندي عام 1880، لينضم إلى الجيش المصري عام 1883 برتبة فريق. هيل. (2016)، ص: 435.

⁴ شقير. (1981)، ص: 390.

⁵ سلاطين. (2016)، ص: 196.

عليه في خسارة كردفان، وعينت بدلاً منه علاء الدين باشا حكمداراً على السودان، على أن تنحصر مهامه في الأمور الإدارية، بينما عينت سليمان باشا نيازي⁽¹⁾ قومنداناً عاماً.

في حقيقة الأمر كان عبد القادر باشا على قدر كبير من الصواب؛ إذ إن من اتبع المهدي في بادئ الأمر هم تلاميذه، ومن كان على معرفة قديمة به، وأن عوده اشد وكثر أتباعه بعد الانتصارات التي حققها على جيوش الحكومة، عندها أخذ الناس يدخلون في دعوته، وكثر أتباعه؛ أي إن المهدي لم يستطع إثبات نفسه إلا من خلال المعارك التي كان يخوضها مع جيوش الحكومة، فإن ترك في حالة استقرار لن يعود معه أي وسيلة ليثبت دعواه عن طريقها، وعند ذلك سيدرك الناس أن المهدي خدعهم مستغلاً قوة إيمانهم، وسينفض الجميع من حوله.

وصل علاء الدين الخرطوم في 20 شباط 1883⁽²⁾، ومن فوره باشر بتنفيذ مهامه، إلا أنه لم يسير أي حملة ضد المهدي، ذلك لأن القائمين على الحكم في مصر كانوا يرون أن القوات المصرية ليس بمقدورها الانتصار على المهدي، واسترداد هيبة الحكومة، دون مساعدة إنكليزية⁽³⁾، وذلك لأن إنكلترا كانت قد سيطرت على الجهاز العسكري في مصر وجعلت القيادة بيد ضباط إنكليز، لذلك لم يكن بمقدور الخديوي إرسال حملة بقيادة مصرية⁽⁴⁾.

لهذا كله طلبت الحكومة المصرية من إنكلترا تعيين ضباط إنكليز في الجيش المصري في السودان، وبعد فترة من التردد ما بين أخذ ورد وافقت الحكومة الإنكليزية على إرسال الكولونيل وليام هكس الذي وصل القاهرة في أواخر كانون الثاني 1883، ومن هناك رحل إلى الخرطوم في 7 آذار 1883⁽⁵⁾، ومعه (19) ضابطاً إنكليزياً شكلوا هيئة أركان الحرب⁽⁶⁾، وقد تنصلت إنكلترا من المسؤولية تجاه الحملة بإعلانها بأن هكس والضباط الإنكليز الإنكليز قد انخرطوا في الجيش المصري على مسؤوليتهم الخاصة⁽⁷⁾.

كانت مهمة هكس تنحصر في العمل على إخماد الثورة في سنار، وإقصاء الثوار منها، واتخاذ التدابير لحماية الخرطوم وتنظيم الدفاع عنها ضد المهديين⁽⁸⁾.

على أن سنار نهضت بالثورة على يد عامر المكاشفي⁽⁹⁾، الذي كانت الحكومة قد ألقت القبض عليه في وقت سابق انتقاماً من أخيه أحمد الذي هاجر مع من هاجروا إلى قدير لمبايعة المهدي، ولقي من الحكومة صنوفاً

¹ سليمان باشا نيازي (1822-): من أصل شركسي، حاز على مرتبة فريق في الجيش المصري، شارك مع الجيش المصري في حرب القرم 1853-1855، وقد عين مشرفاً على الشؤون المالية في مصوع خلال الحرب المصرية الحبشية 1875-1876. هيل (2016)، ص: 228.
² شقير (1981)، ص: 391، 393.
³ سلاطين (2016)، ص: 170.
⁴ الصافي (2011)، ص: 123.
⁵ شكري (2011)، ص: 285-287.
⁶ محيي الدين (1995)، ص: 122.

⁷ Dufferin. (1883) F.O. 118.

⁸ شكري (2011)، ص: 289.

⁹ عامر المكاشفي (1883 -): وجيه من وجهاء الكواهلة إحدى أكبر قبائل السودان. هيل (2016)، ص: 287.

من العذاب، فخرج من السجن مقابل ما يملك من مال ، وقد بلغ به الغضب مبلغه، فذهب إلى جنوب سنار، وأعلن الثورة، فاجتمع الناس حوله؛ إذ رأوا فيه منقذاً لهم من الضرائب الباهظة التي أثقلت كاهلهم⁽¹⁾.

قام هكس بتجهيز الحملة لقتال الثائرين في سنار، وخرج من الخرطوم في 3 نيسان 1883، يرافقه سليمان نيازي ومعهما 5600 مقاتل، فسار عامر المكاشفي لقتاله مع 50 ألف مقاتل، والتقى الطرفان في المربع جنوب آبا في فجر 29 نيسان.

وبينما كان هكس ينظم جيشه، باغته الثوار بالهجوم، فأمر هكس جنوده بفتح النار على المهاجمين، إلى أن امتلأت الأرض بقتلاهم، فولوا الأدبار، وقد قتل من كبارهم 12 رجلاً من بينهم عامر المكاشفي⁽²⁾، وأخيه أحمد⁽³⁾ بينما لم يقتل من جيش هكس سوى رجلين وجرح عشرين مقاتلاً، وقفل هكس عائداً إلى الخرطوم⁽⁴⁾.

وبانتصار هكس تكون الحكومة المصرية قد أكدت سلطتها على سنار⁽⁵⁾ وقد شجع هذا الانتصار مصر على تصعيد عملياتها ضد الثورة المهدية، وملاحقة المهدي في كردفان، على الرغم من افتقارها إلى المال اللازم الذي تطلبه هذه العمليات؛ فضلاً عن عدم أهلية جيش السودان لهذه المهمة؛ إذ يعوزه التدريب الجيد، ويعاني من نقص في المؤن والذخيرة والأسلحة⁽⁶⁾.

وهكذا تكون الحكومة المصرية قد حكمت على نفسها في الدخول في مغامرة حربية فاشلة؛ إذ إنها لم تكن قد استعدت لها، وقد غرّها أن القيادة بيد العنصر الإنكليزي، وهذا بدوره يدل على وجود عقدة النقص تجاه الإنكليز.

ويمكن أن يعزى عجلة الحكومة في قتال المهدي في كردفان إلى رغبتها في استرداد هيبتها التي فقدتها مع أول هزيمة لها أمام جيوش المهدي، على الرغم من أن الحكومة قد عللت عجلتها بخوفها على مديريات كردفان وبحر الغزال من سيطرة المهدي عليها.

ومن ثم أمرت الحكومة المصرية الجنرال هكس بالزحف على كردفان في الحال⁽⁷⁾، ضاربة عرض الحائط بتوصيات الساسة الإنكليز، فكان ستيوارت قد أوصى بعدم الزحف على كردفان منذ كانت قوات المهدي تحاصر الأبيض، فقد كتب في 16 شباط 1883: اقترح عدم إرسال حملة إلى كردفان، والقيام بدلاً من ذلك بتعزيز

¹ شبكية. (1991)، ص: 273.

² شقير. (1981)، ص: 291، 392.

³ شكري. (2011)، ص: 289.

⁴ شقير. (1981)، ص: 392.

⁵ Dufferin. (1883) F.O. 394.

⁶ شكري. (2011)، ص: 289.

⁷ شقير. (1981)، ص: 393.

الحاميات في بربر ودنقلة، والإرسال إلى سلاطين⁽¹⁾ (Slatin) بك حاكم دارفور بأن يقوم بتدمير كل مخزوناتهما والانسحاب بأفضل صورة ممكنة إلى مديرية بحر الغزال⁽²⁾.

وفي 18 شباط وصلت أنباء سقوط الأبيض إلى الخرطوم⁽³⁾، وكتب ستيوارت في 20 شباط يقول: أن الهجوم على كردفان سيؤدي إلى فقدان كل السودان، وتوقع ستيوارت أن تمتد الثورة إلى دارفور ودنقلة؛ لذلك فإن الحكمة تقتضي بأن يدافع المصريون عن ضفاف النيل بدلاً من الذهاب إلى كردفان⁽⁴⁾.

تلك كانت توصيات ستيوارت قبل سقوط الأبيض، وهو الذي خبر الوضع عن قرب، فقد قرأ ستيوارت سياسة الحكومة المصرية، وقرأ الاستعدادات على أرض الواقع، وخرج بالنتيجة التالية: في حال قررت الحكومة المصرية إرسال حملة إلى كردفان، فإنها ستخسر السودان بأكمله.

وكان ذلك رأي اللورد دفرين⁽⁵⁾ (Differin)، ففي 2 نيسان 1883 التقى اللورد دفرين مع إبراهيم بك⁽⁶⁾ بك⁽⁶⁾ رئيس دائرة السودان في القاهرة، وأخبره أن من الحكمة أن تقوم الحكومة المصرية بتأكيد سلطتها على سنار، وألا تطمح إلى مد نفوذها جنوب المديرية، ونصح بأن تتخلى الحكومة عن دارفور⁽⁷⁾.

وفي اليوم الخامس من حزيران، أبرق إدوارد مالت⁽⁸⁾ (Idward Malet) إلى وزير خارجية بريطانيا اللورد جرانفيل⁽⁹⁾ (Granville)، ليقول له: إن الخزانة المصرية عاجزة عن تحمل نفقات حملة كهذه مما سيعرض الحملة للفشل، والخير بأن يعمل الخديوي على الحفاظ على سلطته في المناطق الواقعة بين النيلين الأزرق والأبيض⁽¹⁰⁾.

¹ رولف كارل فون سلاطين (1892-1946): ضابط نمساوي، كان نائباً للقنصل الألماني في السودان فيما يخص أعماله التجارية بين عامي 1874-1876، أدى الخدمة العسكرية في الحملة النمساوية على البوسنة البوسنية عام 1878، استقال من جيش النمسا في العام نفسه والتحق بحكومة غوردون في السودان حيث شغل منصب مدير المالية بداية، وفي عام 1881 أصبح مديراً لدارفور وتمت ترقية إلى رتبة قائمقام. هيل (2016)، ص: 211، 212.

² Stewart. (1883). F.O. 108.

³ كرومر (2006)، ج: 1. ص 447.

⁴ Stewart. (1883). F.O. 108.

⁵ فريدريك هاملتون دفرين (1826-1902): سياسي إنكليزي شغل العديد من المناصب أبرزها: الحاكم العام لكندا بين عامي 1872-1878، الحاكم العام للهند بين عامي 1884-1888، وسفيراً أيضاً سفير إنكلترا لدى الدولة العثمانية 1881-1884.

WWW. Britannica.com.

⁶ إبراهيم نشأت بك (1853-): أدى الخدمة العسكرية في الحبشة، وشارك في حرب البلقان في عامي 1876-1878، استقر بعدها في مصر، واستمر في الارتفاع في الرتب إلى أن منح مرتبة قائمقام. هيل (2016)، ص: 32.

⁷ كرومر (2006)، ج: 1. ص 448.

⁸ إدوارد مالت (1837-1908): سياسي إنكليزي، من أسرة مالت المشهورة في السلك السياسي الإنكليزي، فقد عمل كملحق لوالده في ألمانيا، بلجيكا، وعمل دبلوماسياً فب فرنسا، الصين، اليونان، ورماء، ووزيراً مفوضاً في إستانبول، وأخيراً أوفد إلى مصر عام 1879. شميت (2003)، ص: 622، 623.

⁹ إرل جرانفيل (1815، 1891): قائد إنكليزي دخل معترك الحياة السياسية في عام 1836، ومن ثم أخذ يرتقي في المناصب إلى أن تولى وزارة خارجية إنكلترا بين عامي 1880-1885.

WWW. Britannica.com.

¹⁰ Malet. (1883). F.O. 274.

تلك كانت آراء الإنكليز، ويستنتج من ذلك: أن الأمر كله كان بيد الحكومة المصرية حينذاك، ولم يكن لإنكلترا أي صلاحية في اتخاذ القرارات، وإنما اكتفت بمد يد العون للمصريين وإسداء النصح لهم؛ مما يعني أن إنكلترا كانت تحترم سيادة مصر المطلقة على السودان.

على الرغم من أوامر الحكومة المصرية، إلا أن هكس لم يخرج لقتال المهدي في كردفان مباشرة، وإنما أبرق إلى إدوارد مالت القنصل البريطاني في مصر في نيسان، يشكو إليه سوء الحالة في الخرطوم، من نقص المؤن والذخائر، وحاجته إلى المال لدفع مرتبات الجنود المتأخرة⁽¹⁾، لكن بالرغم من كل هذه الشكايات رفضت الحكومة البريطانية وممثلوها في مصر التدخل لدى السلطات المصرية لإزالة أسبابها؛ بل إن مالت عندما تكررت برفيات هكس له في شتى المسائل⁽²⁾ بادر إلى إبلاغ رئيس الحكومة المصرية شريف باشا⁽³⁾ في 22 أيار 1883 أنه إذا كان الجنرال هكس يرى أنه من المناسب أن يتخبر مع رجال الحكومة الإنكليزية، فإن ذلك لا يعني أن الحكومة الإنكليزية تتبنى ما كتبه هكس، وأن إنكلترا غير مسؤولة عن العمليات في السودان⁽⁴⁾.

وهكذا اتصلت إنكلترا من مسؤوليتها تجاه ما يجري في السودان؛ بل ورفضت طلب هكس في إرسال تعزيزات إليه في برفية أرسلها لمالت في الثالث من حزيران⁽⁵⁾ وقد أكد جرانفيل ما قام به مالت وأثنى عليه في برفية أرسلها في 8 حزيران؛ مؤكداً على أن حكومة إنكلترا غير مسؤولة عن العمليات في السودان⁽⁶⁾.

وهكذا ظهر بوضوح سبب اتخاذ إنكلترا لسياسة عدم التدخل في السودان، وذلك لكي لا تزج جيشها في الحرب مع الثورة المهدية، ويظهر أن إنكلترا كانت ترغب في التدخل من أجل بسط سيطرتها على المنطقة، ولكن عندما وجدت أن الحكومة المصرية ستدخل في معركة خاسرة عندها فضلت إنكلترا عدم التدخل، إلا أنها وافقت على إرسال ضباط إنكليز لقيادة العمليات العسكرية، لكي تحول دون التدخل العثماني في المنطقة، فاستعانة الخديوي بضباط إنكليز سيمنعه من طلب الإمدادات من العثمانيين؛ فضلاً عن عدم رغبتها في تحمل النفقة المالية، فقد تقرر إرسال الحملة على نفقة الحكومة المصرية⁽⁷⁾.

أما هكس فعندما رأى ما رآه من رجال حكومته، وإزاء صلابة الموقف الإنكليزي لم يجد بداً من تقديم استقالته من الخدمة في جيش السودان، وذلك في 23 تموز 1883، فافتنع مالت أخيراً بوجوب التدخل لدى السلطات المصرية.

¹Hicks. (1883). F.O. 166.

² شكرى، (2011)، ص: 287-289.

³ محمد شريف باشا (1832-1887): من أصول شركسية، سياسي وعسكري في وقت واحد، درس في المدرسة العسكرية في فرنسا، ارتقى إلى رتبة لواء في الجيش المصري، تقلد منصب وزير خارجية حكومة الخديوي إسماعيل، ومن ثم رئيساً للوزراء عام 1881، ومرة ثانية عام 1882. هيل، (2016)، ص: 365.

⁴Malet. (1883). F.O. 251.

⁵ Hicks. (1883). F.O. 5.

⁶ Granville. (1883). F.O. 274.

⁷Malet. (1883) F.O. 1.

لم يكن موقف هكس بسبب رفض الحكومة الإنكليزية إرسال التعزيزات؛ إذ أبرق إلى فالنتين بيكر⁽¹⁾ (Valentine Baker) - عيّن منذ 8 كانون الثاني 1883 مفتشاً حاكماً عاماً للشرطة المصرية⁽²⁾ أو الجندرية*⁽³⁾ الجندرية*⁽³⁾ - بأنه مستعد للقيام بالحملة بالقوات المتاحة⁽⁴⁾؛ وإنما بسبب رفض حكومته التدخل لدى الحكومة المصرية لتحسين ظروف الحملة، وكانت أكثر المتاعب التي يشكو منها هكس مصدرها مخالفة سليمان باشا نيازي قومندان العساكر للتعليمات التي كانت قد صدرت إليه من القاهرة بأن يعمل في المسائل الفنية برأي هكس⁽⁵⁾، بالرغم من أنه (أي سليمان نيازي) هو القائد العام، فقد اختلف سليمان نيازي مع هكس عند تجهيز حملته على المرافق، ولما كان هكس يستعد للخروج إلى كردفان فقد خشي أن يؤدي الخلاف مع سليمان نيازي إلى انكسار الحملة، فآثر هكس الاستقالة، وبات واضحاً أن استدعاء سليمان نيازي بات ضرورياً لاستقامة الأمور⁽⁶⁾.

وفي 23 تموز 1883 أبرق مالت إلى هكس يعلمه أن سليمان نيازي سوف يستدعى بمجرد تعيين حكمدار جديد، وأوصاه أن يبقى الأمر طي الكتمان ريثما يصدر قرار رسمي باستدعائه⁽⁷⁾، ثم عاود مالت في 27 تموز مؤكداً على استدعاء سليمان، وطلب من هكس سحب استقالته، فاستجاب هكس لرغبة مالت وسحب استقالته في 31 تموز، أما سليمان نيازي فقد تم تعيينه محافظاً على عموم السودان الشرقي، وحل محله علاء الدين باشا حكمداراً على السودان، حيث أمرته الحكومة المصرية بمرافقة الحملة المزمع إرسالها إلى كردفان كقومندان ثان لها⁽⁸⁾، وتم ترقية هكس إلى قائد أعلى للقوات المسلحة في السودان⁽⁹⁾.

لم يكن هكس قانعاً بإعداد الحملة، وكان يخشى الفشل أمام قوات المهدي، فحسب تقديراته أن الخسارة أمامه لا تعني خسارة كردفان ودارفور فحسب؛ بل وخسارة سنار وربما الخرطوم⁽¹⁰⁾؛ لأن ميزانية الحكومة المصرية لا تتيح تحمل نفقة كهذه، وقد صرح هكس الحكمدار علاء الدين بمخاوفه ورأيه بالتريث حتى يتبين إن كانت الحكومة المصرية ستوافق على اقتراحات الساسة الإنكليز بالتخلي عن كردفان ودارفور والمحافظة بدلاً من ذلك على نفوذها في منطقة الجزيرة، إلا أن علاء الدين رد عليه بأنه يعمل بالتعليمات التي أصدرتها حكومته وهي مهاجمة المهدي في كردفان، وكان رأي هكس أن يرحل إلى مصر طلباً للإمدادات، لكن علاء الدين

¹ فالنتين بيكر (1827-1887): شقيق صموئيل بيكر، شارك في الحرب العثمانية-الروسية. هيل. (2016)، ص: 311.

² شكري. (2011)، ص: 287، 289، 293.

* الجندرية: قوة من الأتراك والمصريين غير المدربين مكلفين بحفظ الأمن الداخلي والقيام بعمل الشرطة. برير. (2021)، ص 136.

³ هولت. (د.ت)، ص: 100.

⁴ Hicks. (1883). F.O. 1.

⁵ Hicks. (1883). F.O. 2.

⁶ شكري. (2011)، ص: 287-289.

⁷ Malet. (1884). F.O. 582.

⁸ شكري. (2011)، ص: 287-289.

⁹ Malet. (1883). F.O. 74.

¹⁰ Hicks. (1883). F.O. 274.

اعترض على ذلك معللاً بأن ذلك يعطي مجالاً لتقشي الشائعات بما يخدم دعوة المهدي؛ ومن ثم لم يكن أمام هكس خيار، فرضخ للأمر الواقع بأن يترك علاء الدين يمضي في مأموريته⁽¹⁾.

إلا أن إنكلترا عادت لسياسة التنصل من المسؤولية تجاه حملة هكس، في برقية أرسلها جرانفيل لمالت في 8 آب 1883 يوصيه فيها بالألا يستجيب لضغوط هكس في حثه للتدخل لدى الحكومة المصرية لاتخاذ موقف أكثر إيجابية حيال السودان، وأن حكومة إنكلترا لا تتحمل أي مسؤولية تجاه مجريات الأحداث في السودان، وأن هكس وحده من يتحمل ذلك، وإن كانت إنكلترا ترحب بتلقي أخبار الحملة، فإن ذلك لا يعني بأنها ستتدخل لدى الحكومة المصرية⁽²⁾، وبناءً على ذلك أبرق مالت إلى هكس في 18 آب يخبره بأن الحكومة الإنكليزية قد أحجمت عن إسداء المشورة للحكومة المصرية؛ إذ إن سياستها هي الامتناع عن التدخل في شؤون السودان⁽³⁾ كما كما أخبرت الحكومة الإنكليزية هكس بأن ترفيته تمت برغبة الخديوي ولم يكن لإنكلترا يد فيها⁽⁴⁾.

وبذلك يكون هكس قد اقتنع بأنه لا فائدة من انتظار تدخل الساسة الإنكليز لدى الخديوي ، فبدأ بتجهيز الحملة، وقد أعطى الأولوية قبل كل شيء لوسائل النقل⁽⁵⁾؛ وذلك لأن الطريق إلى كردفان يمر بأكمله عبر الصحراء، ولعلمه مسبقاً أن السير سيستمر قرابة الشهرين⁽⁶⁾ أرسل هكس باشا الحكمدار علاء الدين إلى شرقي النيل لجلب الجمال من هناك، فأشترى أربعة آلاف جمل، فاجتمع لديه 5500 جمل⁽⁷⁾.

أما الخطوة التالية فكانت اختيار قاعدة العمليات الرئيسة للحملة، ورأى هكس أن من الحكمة أخذ رأي القيادات التي سترافقه في الحملة، فكان الإجماع على اتخاذ الدويم قاعدة للعمليات⁽⁸⁾، الواقعة جنوب الخرطوم وتبعد عنها بنحو 120 ميلاً⁽⁹⁾، وكان أن وقع الاختيار عليها؛ لكونها ميناءً ممتازاً على النيل الأبيض خاصة أن فيها طرق تنتهي إلى كردفان⁽¹⁰⁾.

كما قرر هكس إبقاء قوات في الخرطوم وسنار للحيلولة دون امتداد الثورة المهدية إليهما، وتأسيس نقاط عسكرية إلى الغرب من الدويم، حتى إذا ما توغلت الحملة تجاه كردفان كانت هناك قوات في الخلف تحمي مؤخرة الحملة وتلوذ بها إذا ما دعت الحاجة إلى التقهقر؛ فضلاً عن أنها تؤمن خط الاتصال مع الخرطوم⁽¹¹⁾.

وكانت الخطوة الثالثة هي تجميع الجنود وتقسيم مهامهم، فأعد هكس قوات الحملة التي تألفت من 14 إلى 15 ألف مقاتل⁽¹⁾.

¹ شبكية. (1991)، ص: 291.

² Granville. (1883). F.O. 65 .

³ Malet. (1883). F.O. 88.

⁴ Malet. (1883). F.O. 75.

⁶ Hennebert(S.D), P: 61.

⁵ شقير. (1981)، ص: 393.

⁷ شقير. (1981)، ص: 393.

⁸ شبكية. (1991)، ص: 291.

⁹ زكي. (د.ت)، ص: 77.

¹⁰ شقير. (1981)، ص: 392.

¹¹ مكي. (1991)، ص: 291.

وكان أن شق على هكس أن جواسيس المهدي منتشرون في كل مكان ينقلون له المعلومات، بينما لا يملك هو أي معلومات عن قوة المهدي، ولا حتى فيما يتعلق بإمدادات الماء على طول طريق الحملة⁽²⁾، كما أن حالة الجنود سيئة جداً فمرتباتهم لم تدفع، ولم يكن لديهم ثمن طعام ولا ملابس، وهم محاطون بالقرى النائرة⁽³⁾.

وعلم المهدي بأن الحكومة تعد حملة كبيرة لقتاله؛ إذ كان جواسيسه منبئين في كل مكان، وقد نقلوا له أخبار الحملة منذ بدء التحضيرات، وعلى الفور بدأ العمل استعداداً لملاقاة أعدائه، فأرسل خطاباً إلى الناس يحثهم فيه على الجهاد في سبيل الله، وأمر المقاتلين أن⁽⁴⁾ يعسكروا في ساحة إلى الشرق من المدينة⁽⁵⁾، وبالفعل استجاب له المقاتلون فكانوا يعسكرون فيها ليلاً، وفي الصباح يشدون رحالهم إلى المدينة، وفي ضوء استعداداته للحرب أمر المهدي القضاة والنواب بوقف أعمالهم، وتأجيل جميع القضايا التي بين أيديهم، والتي قد ترفع إليهم، إلى ما بعد انتهاء الحرب، كما أخذ في استعراض جيشه، وذلك مرتين في كل أسبوع.

ولم يغفل المهدي أهم جانب من جوانب الحرب إلا وهو العنصر الاستخباراتي، حيث جهز سرية من أربعين ألف مقاتل من الجعليين والدناقلة، وجعل على قيادتها محمد أبو قرجة⁽⁶⁾، وأمرهم بأن يعسكروا بالقرب من أم درمان، وأعطاهم أوامر بأن يتبعوا مسيرة الجيوش المرابطة في أم درمان، فإذا ما غادرت أم درمان تحركت سرية المهدي خلفها⁽⁷⁾.

كما أوعز المهدي لأحد قادته عثمان دقنة السواكني⁽⁸⁾، بإشعال الثورة في المنطقة الشرقية التي ينتمي إليها هذا القائد، لكي يربك الحكومة؛ مما يدفعها إلى الكف عن إرسال الحملة.

إلا أن الثورة في الشرق لم تثن الحكومة عن إرسال حملتها إلى كردفان⁽⁹⁾، فلم يزل هكس باشا يتابع خطته، فلما أتم استعداداته على الوجه الأكمل، صار بإمكانه الرحيل إلى دويم، فكان قراره بترحيل الجيش إلى هناك على دفعات، حيث أرسل في البداية علاء الدين، ومن ثم أتبعه ببقية الجنود على دفعات من الخرطوم وأم درمان، وبقيت الدفعة الأخيرة معه إلى حين مغادرته الخرطوم في 9 أيلول 1883، وبعد مسيرة أحد عشر يوماً وصل دويم في 20 أيلول⁽¹⁰⁾.

¹ Dufferin. (1883). F.O. 394.

² Hicks. (1883) F.O. 79.

³ Hicks. (1883) F.O. 81.

⁴ فوزي. (1901)، ج: 1. ص: 147.

⁵ شقير. (1981)، ص: 395.

⁶ محمد عثمان أو قرجة (- 1916): من القطينة في دنقلة، كان مستقراً في دار فور يعمل في اصطليد الرقيق، وكان من أول المنضمين إلى صفوف الثورة المهدية، أدى دوراً كبيراً في حروبها خلال العامي 1881-1882، توفي في أم درمان. هيل. (2016)، ص: 370، 371.

⁷ فوزي. (1901)، ج: 1. ص: 147.

⁸ عثمان أبي بكر دقنة (1840-1926): تاجر كبير من تجار الرقيق، ألفت إنكلترا القبض عليه متلبساً عام 1877 أثناء جلبه الرقيق السوداني، وسجن بأمر من السلطات المصرية، مما أشعل كراهية شديدة تجاه الحكومة، لما قامت الثورة العربية حاول عثمان إثارة سكان سواكن بحجة التعاطف مع عرابي، فطرده كبار التجار منها، فاستقر في بربرو عمل سمساراً فيها، إلى أن وجد ضالته في المهدي، فالتحق بثورته عام 1883. هيل. (2016)، ص: 267.

⁹ سلاطين. (2016)، ص: 170، 171.

¹⁰ شقير. (1981)، ص: 393.

وكانت الخطوة الأخيرة في التحضيرات، هي اختيار طريق سير الحملة؛ إذ كان من رأيه أن تسير الحملة عن طريق بارا شمالاً وذلك لأن الطريق قصير؛ إذ تبلغ المسافة بين الأبيض ودويم 136 ميلاً، إلا أن علاء الدين اعترض على ذلك، وكان من رأيه أن تسير الحملة جنوباً، عبر خور أبو جبل والرهذ، رغم أن المسافة على هذا الطريق تبلغ الـ 250 ميلاً، لأن المياه على هذا الطريق متوفرة بكثرة، فاقتنع هكس برأي علاء الدين، وقرر أن تسلك الحملة الطريق الجنوبي⁽¹⁾.

غادرت الحملة دويم في 24 أيلول 1883⁽²⁾؛ متخذة الطريق على طول الضفة اليسرى للنيل⁽³⁾، ووصلت ووصلت شات في 27 أيلول⁽⁴⁾، حيث ترك هكس حامية صغيرة مهمتها المحافظة على خطوط الاتصال مع النيل، النيل، ثم تقدمت إلى آبار زريقة⁽⁵⁾، على بعد 30 ميلاً من دويم، فوصلتها في اليوم نفسه (أي في 27 أيلول)⁽⁶⁾، وقبل الوصول إليها اختلف هكس مع علاء الدين باشا حول خطوط الاتصال؛ إذ كان رأي هكس أن يكون في كل منها حامية عسكرية مؤلفة من مائتي جندي لحفظ خط الاتصال مع النيل، بينما كان رأي علاء الدين أن الحاميات قاصرة عن حماية نفسها فكيف لها أن تحفظ خطوط الاتصال، وفي حال اتبع سكان البلاد الدعوة المهدية فإنهم سيفتكون بأفراد الحامية.

كان هكس يرى أن الصواب معه، لذلك عقد مجلساً من الضباط للاحتكام إليهم أي الرأيين أقرب إلى الصواب، فكان الإجماع على رأي علاء الدين باشا، واتخذ الجيش تشكيل المربع، وساروا منذ ذلك الوقت كأنه جسم واحد متأهب لقتال عدوه في أي لحظة.

كانت سرية الاستطلاع في جيش المهدي تسير كلما سارت الحملة، وعند توقف الحملة فإنها ترابط بعيداً عنها، وكان رجال السرية يقومون بطمر الآبار، حتى يحرموا الحملة من الاستفادة منها⁽⁷⁾، وكانوا بين الحين والآخر يغيرون على مؤخرة الجيش، فكان نتيجة ذلك كله قطع خطوط الاتصال بين الحملة والخرطوم⁽⁸⁾.

بدأ الذعر يدب في أوصال أفراد الحملة فقد خافوا من الهزيمة؛ إذ إن الصعاب لم تلبث أن اعترضت طريقهم منذ بداية الحملة، فكيف لهم أن يواجهوا جيش المهدي الذي لم يتكبد بعد أي مشاق للقاء الجيش المصري، وكانوا كلما تقدموا داخل المنطقة ازداد خوفهم ولغتهم، حتى أيقنوا أنهم يسيرون في طريق هلاكهم⁽⁹⁾.

ولما كانت الحملة تجهل أي معلومات عن جيش المهدي في كردفان⁽¹⁾، فقد حاول هكس أن يأخذ المعلومات من سكان المناطق التي يمر بها، لكنه فوجئ بأن البلدان التي مروا بها خالية على عروشها، ذلك أن

¹ زكي.(د.ت)، ص: 78.

² أورفالدر.(2015)، ص: 93.

³ Hennebert.(S.D), P: 61.

⁴ زكي.(د.ت)، ص: 78.

⁵ شقير.(1981)، ص: 394.

⁶ زكي.(د.ت)، ص: 78.

⁷ شقير.(1981)، ص: 394، 395.

⁸ Hennebert.(S.D), P: 61, 62.

⁹ شقير.(1981)، ص: 395.

سكانها قد فروا منها قبل وصول الجيش إليها، وذلك لما عرفوه عن جيوش الحكم العثماني - المصري من قسوة وقمع، فلم يلق هكس في طريقه سوى المسنين والعاجزين، ومع ذلك حاول أن يأخذ منهم ما يمكن أخذه من معلومات عن جيش المهدي، ولكنه لم يستطع الاستفادة كثيراً من هؤلاء العجزة⁽²⁾.

وفي المقابل نجحت قوات المهدي في إلقاء القبض على أحد الجنود الأوروبيين، وساقوه إلى معسكر المهدي، حيث قص عليه ذلك الجندي الأوضاع الصعبة التي يعاني منها جيش هكس، فسر المهدي لسماع تلك الأنباء، وعرض على الجندي أن يدخل في دين الإسلام، فوافق مع الفور⁽³⁾.

تابع جيش هكس مسيره حتى وصل منهل الرهد في 20 تشرين الأول 1883⁽⁴⁾، ونزل مع قواته في جنوبه، بينما نزل أمراء الدراويش قبالتهم، فقتلوا أحدهم بالذهاب إلى الأبيّض ليخبر المهدي بذلك⁽⁵⁾.

كانت خطة المهدي تقوم على شن الهجوم على الحملة بدلاً من أن يخوض حرباً دفاعية عن الأبيّض، فكان عليه في البداية أن يستدرج هكس بعيداً عن النيل إلى داخل كردفان، وألا يترك له حرية تقرير أرض المعركة، وكان المهدي يريد أن يقرر هو زمان ومكان المعركة بما يتناسب مع تسليح جيشه⁽⁶⁾ البالغ عدده مئة ألف⁽⁷⁾، فوقع اختياره على وادي شيكان، وكان اختياره له لأنه وادٍ واسع، في نهايته غابة كثيفة تحجز العابر فيها، كما تحيط به الغابات من الجانبين؛ مما جعلها أنسب بقعة يقيم عليها معركته القادمة، بما توفره للجيش من مساحة مكشوفة تتيح له حرية الحركة والمناورة في كافة الاتجاهات بغرض الإبادة الكاملة لعدوه⁽⁸⁾.

وبعد ستة أيام قضاها هكس في الرهد خرج قاصداً علوبة، فوصلها في 29 تشرين الأول، ومكث حتى تاريخ 3 تشرين الثاني حيث خرج⁽⁹⁾ قاصداً كاشقيل فوصلها في اليوم نفسه، وبذلك أصبح هكس على بعد ثلاثين ميلاً إلى الجنوب من الأبيّض⁽¹⁰⁾.

وفي صباح يوم الأحد 4 تشرين الثاني تابع هكس سيره نحو منهل شيكان وهو لا يعلم أن المهدي قد سبقه مع جيوشه إلى هناك، فما إن سار ساعة واحدة حتى خرجت إليهم فرقة من الدراويش مسلحين بالأسلحة النارية، ودارت معركة قصيرة انتهت بهزيمة قوات المهدي، إلا أنهم لم يفروا؛ وإنما ظلوا محيطين بالجيش يرمونه بالرصاص بقية ذلك اليوم وطيلة الليل حتى الصباح.

¹ سلاطين. (2016)، ص: 171.

² زكي. (د.ت)، ص: 98.

³ سلاطين. (2016)، ص: 174-175.

⁴ أورفالدر. (2007)، ص: 93.

⁵ شقير. (1981)، ص: 395.

⁶ القفال. (1992)، ص: 128.

⁷ زكي. (د.ت)، ص: 78.

⁸ القفال. (1992)، ص: 128.

⁹ شقير. (1981)، ص: 396.

¹⁰ سلاطين. (2016)، ص: 175.

وفي صباح يوم الإثنين الواقع في 5 تشرين الثاني خرج هكس مع قواته نحو شيكان⁽¹⁾، وما إن دخل الجيش وادي شيكان حتى هجم عليه ما لا يقل عن مئة ألف مقاتل من جيش المهدي كانوا مختبئين بين الأشجار، وسرعان ما أحاطوا بجيش هكس من جميع الجهات، أربكت المفاجأة قوات هكس، وتحطمت مقاومتهم سريعاً، وبدأت المذبحة الشاملة⁽²⁾، فقتل المهديون جميع الجنود؛ باستثناء ملازمين وثلاث مئة جندي، تمكنوا من الاختباء بين الأشجار⁽³⁾، وتم قطع رأس هكس وأرسل إلى المهدي⁽⁴⁾.

وهكذا انتهت المعركة بإبادة كاملة لجيش هكس، بينما لم يقتل من جيش المهدي سوى 200 رجل، وأخذ جنود المهدي يجمعون الغنائم من أسلحة وذخيرة ونقود، وتم إيداعها في بيت المال⁽⁵⁾، وبعد خمسة عشر يوماً من تاريخ المعركة قفل المهدي راجعاً إلى الأبيض⁽⁶⁾.

أما عن موقف الحكومة في الخرطوم، فقد ارتاعت من جراء تلك الهزيمة، وتخلت عن التفكير في استعادة هيبتها وسلطانها على كردفان؛ بل أخذت بالعمل على تحصين الخرطوم⁽⁷⁾، وهذه الخطوة جاءت متأخرة؛ إذ كان عليها أن تسمع منذ البداية لنصائح الخبراء الإنكليز، كما كان ذلك اقتراح عبد القادر باشا الحكمدار السابق. الجدير بالذكر أنه كان لمعركة شيكان نتائج مهمة، على مختلف الأصعدة، هذه النتائج هي:

أ- ازدياد عدد أنصار المهدي، وازدياد إيمانهم بمهديته، فالذين كانوا مقتنعين من قبل بمهديته ازدادت قناعاتهم، والذين كانوا متشككين به أصبحوا من الآن وصاعداً مؤمنين برسالته، أما الذين لم يقتنعوا أبداً فقد سارعوا بالانضمام إلى رايته خوفاً على حياتهم، خاصة بعدما رأوا عجز الحكومة عن التصدي له، وهكذا أخذت الوفود ترد إلى الأبيض قادمة من جميع جهات السودان؛ لمبايعة المهدي والانضواء تحت رايته⁽⁸⁾.

ب - أصبح المهدي يتمتع بالسيطرة التامة في جنوب الخرطوم، وباتت كل الأقاليم الممتدة إلى ساحل البحر الأحمر تغلي بالثورة والعصيان، وبعث المهدي إلى أتباعه في سنار يأمرهم بالتهيؤ للزحف على الخرطوم⁽⁹⁾.

ج - أدرك المصريون والأوروبيون القاطنون في السودان أنه لم يعد لهم مكان فيه، فبدؤوا بترحيل ممتلكاتهم نحو الشمال⁽¹⁰⁾.

¹ شقير. (1981)، ص: 398، 399.

² سلاطين. (2016)، ص: 179.

³ شكري. (2011)، ص: 290.

⁴ سلاطين. (2016)، ص: 179.

⁵ شقير. (1981)، ص: 400.

⁶ سلاطين. (2016)، ص: 180.

⁷ شقير. (1981)، ص: 401.

⁸ شقير. (1981)، ص: 401.

⁹ شكري. (2011)، ص: 291.

¹⁰ سلاطين. (2016)، ص: 181.

د - ذاعت شهرة المهدي ليس في السودان فحسب؛ وإنما في أرجاء العالم الإسلامي، فتقاطرت عليه الوفود من الحجاز والهند وتونس لزيارته والتحقق من دعوته⁽¹⁾.

هـ - انهيار الإدارة العثمانية - المصرية في غرب السودان، حيث استسلمت دارفور وبحر الغزال، وتأكدت سلطة المهدي على كردفان؛ ومن ثم أصبح المهدي متأهباً للسير نحو هدفه التالي، وهو السيطرة على الخرطوم، وطرد كل من المصريين والعثمانيين من السودان⁽²⁾.

و- خسرت مصر معظم قواتها في السودان، ولم يكن بإمكانها إرسال قوات أخرى للمنطقة لأن القيادة بيد إنكلترا، كما أن إعداد الجنود يحتاج للوقت والمال؛ مما شكل عقبة أخرى في طريق إرسال حملة مصرية إلى السودان⁽³⁾.

ز- في رأي كرومر⁽⁴⁾ (Cromer) - الذي أصبح قنصل إنكلترا في مصر منذ أيلول 1883⁽⁵⁾ - أن هزيمة هكس تعني تعني بداية ضياع السودان⁽⁶⁾.

والسؤال: لماذا لم تتدخل إنكلترا بشكل مباشر في السودان؟ ولماذا كان تدخلها بشكل جزئي؟

كان الاحتلال الإنكليزي لمصر ما زال في بداياته، وقد واجهت إنكلترا عند احتلال مصر معارضة فرنسا التي نجحت في تأليب الرأي العام العالمي ضد إنكلترا؛ مما اضطر إنكلترا إلى الإعلان بأن احتلالها لمصر مؤقت، ريثما تتمكن مصر من الوقوف على أقدامها بعد الأزمة المالية التي عانت منها والفوضى التي حلت بها، وأنها سرعان ما ستسحب من مصر بعد استتباب الأوضاع فيها؛ لذلك عدت الثورة المهدية أزمة مصرية وستقوم بحلها⁽⁷⁾.

مما يعني أن إنكلترا كانت تضع السودان نصب عينيها، إلا أنها أجلت التدخل المباشر في أحداثه ريثما تتمكن من تثبيت أقدامها في مصر، وفي الوقت نفسه رأت أن تسيطر على الجهاز العسكري فيه عن طريق شخصيات إنجليزية، لذلك تدخلت جزئياً وبشكل غير مباشر.

¹ شقير. (1981)، ص: 401.

² إبراهيم. (د.ت)، ص: 93.

³ الصافي. (2011)، ص: 199.

⁴ كرومر (1841- 1917): اسمه إفلين بارنج إيرل كرومر (Evelyn Baring Earl Cromer)، حاكم إنكلترا في مصر عام 1879، ثم أصبح قنصلاً وممثلاً لإنكلترا في مصر ما بين عامي 1883- 1907. كرومر. (2006)، ص: 710.

⁵ ماكمايكل. (2009)، ص: 71.

⁶ كرومر. (1960)، ص: 23.

⁷ القذال. (2002)، ص: 198.

3- حملة فالتنين بيكر في شباط عام 1884:

اندلعت الثورة في شرقي السودان تأييداً للمهدية منذ شهر تموز 1883 على يد عثمان دقنة⁽¹⁾ الذي عينه المهدي أميراً على السودان الشرقي⁽²⁾، بينما عين (عبدالله بن حامد) أميراً على الساحل⁽³⁾.

وصل عثمان دقنة إلى الشرق في تموز 1883، وعلى الفور بدأ في تعبئة القبائل ضد الحكم العثماني - المصري، وحشد الجيوش من أجل بدء الحرب على الحاميات المصرية في المنطقة⁽⁴⁾.

بدأت أحداث الثورة في السودان الشرقي باشتباك قوات عثمان دقنة مع قوات الحكومة بقيادة محمد توفيق⁽⁵⁾ توفيق⁽⁵⁾ عند سنكات في 5 آب 1883، انتصرت قوات محمد توفيق⁽⁶⁾، ثم نجحت قوات الحكومة في إلحاق هزيمة أخرى بالمهديين في 11 أيلول 1883 في واقعة قباب⁽⁷⁾.

إلا أن المهديين لم يلبثوا أن نجحوا في فرض الحصار على سنكات، فأرسل محمد توفيق قوة من العساكر لنجدتها في شهر تشرين الأول، فتمكن المهديون من هزيمتها، وشددوا الحصار على سنكات، وكذلك حاصروا طوكر، فاستتجدت حاميتها بسواكن، فأرسل محمد توفيق حملة لإنقاذها، إلا أن المهديين سحقوها في واقعة التيب الأولى في 5 تشرين الثاني 1883.

ومن ثم شرع عثمان دقنة في حصار سواكن نفسها، وفشلت قوات الحكومة أمام جيش دقنة في معركة التمينيب الأولى في 2 كانون الأول 1883، وشدد دقنة بنتيجة ذلك الحصار على سواكن وطوكر وسنكات⁽⁸⁾.

وهكذا وجدت الحكومة المصرية نفسها في مأزق خطير، فالمهدية قد انتصرت عليها في الغرب، وها هي تحرز الانتصارات المتتالية في الشرق، وباتت تخشى من وقوع الشرق في قبضة المهديين أيضاً، عند ذلك تصبح الحكومة المصرية في الخرطوم بين طرفي كماشة.

كانت ظروف الحكومة المصرية صعبة للغاية، فالجيش القديم قد أبيع في شيكان، والجيش الجديد لم يكن مدرباً على القتال بعد⁽⁹⁾، فماذا عليها أن تفعل في ظل مخاوفها من فقدان الأقاليم الشرقية؟

وهنا اتجهت بأنظارها إلى الإنكليز مجدداً، فأشارت الحكومة الإنكليزية على الحكومة المصرية بإعداد حملة من البوليس يقودها بيكر، على أن ينضم إليها قوة من الزنوج ينظمها الزبير باشا⁽¹⁾ ويتولى قيادتها، إلا أن

¹ برير. (2021)، ص: 136.

² كرومر. (1960)، ص: 40.

³ دقنة. (1998)، ص: 61.

⁴ برير. (2021)، ص: 136.

⁵ محمد توفيق بك (1884): جندي مصري وصل إلى رتبة قائمقام، عين مديراً لسواكن عام 1883، قتل في معاركه مع جيش عثمان دقنة.

هيل. (2016)، ص: 353، 354.

⁶ كرومر. (1960)، ص: 41.

⁷ ضرار. (د.ت)، ص: 56، 57.

⁸ شكري. (2011)، ص: 293.

⁹ شقير. (1981)، ص: 427.

جمعية إبطال الرق الإنكليزية اعترضت على إرسال الزبير بسبب تاريخه في تجارة الرق⁽²⁾ وعلى الرغم من ذلك أصرت الحكومة المصرية على إرساله مهما كانت عيوبه لقيادة الزنوج، فأدعنت إنكلترا لرغبة الحكومة المصرية⁽³⁾، ولكن الزبير أصر على استقلاليته عن بيكر، وهو ما رفضت الحكومة تحقيقه، فاعتذر الزبير عن السفر⁽⁴⁾، وبدون الزبير فقدت القوة الزنجية كثيراً من قيمتها⁽⁵⁾.

غادر بيكر مصر في 19 كانون الأول مع مجموعة من الضباط الإنكليز والمصريين⁽⁶⁾؛ لتنفيذ مهمته في فتح طريق سواكن - بربر⁽⁷⁾، وقد زودته الحكومة المصرية بفرمان يقضي بتعيينه حاكماً وقومنداناً على جميع بلاد السودان الشرقي⁽⁸⁾، وحملته توصيات تأمره بالعمل على إعادة الأمن والسلام إلى المنطقة الواقعة بين بربر وسواكن وتقوية نقاط الاتصال بين المنطقتين بالطرق الدبلوماسية⁽⁹⁾، وذلك بسبب قلة القوات التي تحت تصرفه، كما أوصته بالعمل على رفع معنويات الجند وتقوية دفاعات سواكن⁽¹⁰⁾.

وصل بيكر إلى سواكن في 23 كانون الأول 1883⁽¹¹⁾، فوجد أن الوضع خطير جداً، فالمهيدون يحيطون بسواكن وعددهم لا يقل عن 20 ألفاً، بينما كان عدد البدو في سواكن قليلاً جداً، والقبائل الكبرى في المنطقة في حالة غليان وانتظار ما ستؤول إليه الأحداث⁽¹²⁾، فأبرق بيكر إلى كرومر يخبره بأن القوات الموجودة غير كافية وطلب منه إرسال التعزيزات، فقبل طلبه بالفرض من قبل حكومة صاحبة الجلالة⁽¹³⁾، وليس ذلك فحسب بل وألقت باللوم على الباشوات الأتراك بسبب جنبنهم وانخراطهم بالمؤامرات، فلو أمدت الحكومة المصرية توفيق بك ببضع مئات من الرجال كان من الممكن أن يقضي على الثورة في شرق السودان⁽¹⁴⁾ واقترح كرومر بأن تطلب مصر النجدة من الدولة العثمانية، ولما كان من المتوقع أن ترفض الحكومة العثمانية ذلك، وهذا ما دفع كرومر أن يقترح وضع شواطئ البحر الأحمر وشرق السودان تحت تصرف السلطان العثماني، وبالتالي يصبح بإمكان مصر تركيز جهودها على حماية نهر النيل من الخرطوم حتى الحدود⁽¹⁵⁾، إلا أن اللورد دفرين

¹ الزبير رحمة منصور (1830-1913): من قبيلة الجميعاب الجعلية، من أشهر تجار العبيد في السودان، وحاكم مديرية بحر الغزال، دخل في طاعة الحكمدار إسماعيل باشا أيوب، ومن ثم سيطر على دار فور باسم الحكومة المصرية، اصطدم مع أيوب باشا لأسباب متعلقة بإنجازاته، فسافر إلى القاهرة عام 1875 ليضع الأمور بين يدي الخديوي، فأبقاه الخديوي في مصر. هيل (2016)، ص: 217.

² Allen. (1883). F.O. 350 .

³ Baring. (1883). F.O. 397.

⁴ شقير. (1981)، ص: 427.

⁵ هولت. (د.ت) ، ص: 100.

⁶ ضرار. (د.ت)، ص: 65.

⁷ Baring. (1883). F.O. 383.

⁸ شقير. (1981)، ص: 427.

⁹ Baker. (1883). F.O. 437.

¹⁰ Baker. (1883). F.O. 439.

¹¹ شقير. (1981)، ص: 427، 428.

¹² Baring . (1884). F.O. 2 .

¹³ Baring. (1884). F.O. 19.

¹⁴ Wylde. (1883). F.O. 10.

¹⁵ Baring. (1884) F.O. 20.

رفض إرسال قوة عثمانية إلى السودان؛ معللاً ذلك بأن السلطان سيظهر بالمظهر الذي يشن حرباً على تمرد إسلامي في أراضي حكمه برعاية قوة مسيحية⁽¹⁾.

وفي ظل المأزق الخطير الذي عانى منه بيكر بسبب قلة الجنود قام بالتخابر مع رؤساء القبائل في المنطقة من أجل إمداده بالرجال لإغاثة سنكات، فوعده بتقديم 10 آلاف رجل، إلا أنه لم يعول على هذه الوعود، فقد كان أمله معقود على حكومة القاهرة التي تعهدت بإرسال 2000 جندي إلا أن ذلك لم يحدث⁽²⁾، ولما كان بيكر ييكر يخشى من سقوط البلاد بيد المهدي عندها سيعاقب المهدي القبائل التي تقف ضده، لذلك رأى أنه من الأفضل ألا يعتمد على قوة القبائل في مهاجمة سنكات، كما توقع فشل الهجوم إذا تم بوساطتهم، فالأنسب من ذلك كله أن تقوم الحامية بالهجوم بمفردها⁽³⁾.

وهكذا لم يجد بيكر مفرأً من الاعتماد على القوة المتاحة في شرق السودان، ولما كانت الحكومة المصرية قد طلبت منه أن يستخدم الوسائل السلمية في إخماد الثورة كتب إلى عثمان دقنة ينصحه بالعدول عن الحرب، ويخبره أن مصر وإنكلترا قد اتفقتا على قمع الثورة، إلا أن هذا الخطاب لم يعد بفائدة على بيكر، إذ لم ينجح في ثني عزيمة دقنة عن الحرب، عندها أدرك بيكر أن الوسائل السلمية غير مجدية وأنه لابد من اللجوء إلى القوة، فكان ذلك⁽⁴⁾.

جمع بيكر القوات التي معه، وأرسل في طلب القوات الموجودة في مصوَّع وسنهيت⁽⁵⁾، فاجتمع لديه 3656 جندياً⁽⁶⁾، وكانت وجهته الأولى إلى سنكات لرفع الحصار عنها وتزويدها بالمؤن⁽⁷⁾ لولا الرسالة التي جاءت من قومندان طوكر يخبره فيها بالوضع المزري للحامية من جراء الحصار، وإن الذخائر التي في حوزته قد نفذت، والإسهال قد أعيا جنود الحامية، فإذا تأخرت النجدة أكثر من ثلاثة أيام سيضطر إلى التسليم، عند ذلك قرر بيكر تأجيل السير إلى سنكات إلى ما بعد إنقاذ حامية طوكر⁽⁸⁾.

خرج بيكر من سواكن في 18 كانون الثاني 1884⁽⁹⁾ بحراً لنجدة طوكر، ووصل ترنكات في 28 كانون كانون الثاني 1884، وكان عليه أن يواجه جيوش الأنصار بقيادة عبد الله بن حامد أمير الساحل، وهنا تذكر بيكر الفرمان السلطاني الذي يحضه على استعمال الوسائل السلمية، ورأى بوجوب الامتثال إلى الأوامر الحكومية، وبناءً على ذلك أرسل إلى عبد الله بن حامد يعرض عليه التسليم دون قتال، فكان جواب عبد الله الرفض.

¹ Dufferin.(1884). F.O. 141.

² Baker. (1884) F.O. 209.

³ Baker. (1884) F.O. 209.

⁵ Hewett. (1884).F.O. 277.

⁷ Baring. (1884). F.O. 9. No. 9.

⁹ Baring. (1884). F.O. 170.

⁴ شقير.(1981)، ص: 427، 428.

⁶ هولت.(د.ت)، ص: 100.

⁸ ضرار.(د.ت)، ص: 68.

أما عن موقف عثمان دقنة من ذلك فقد سارع في إرسال المدد إلى عبد الله، حتى بلغ عدد الجنود تحت إمرة عبد الله 1200 مقاتل، قسمهم عبد الله إلى عدة فئات، وجعل مع كل فئة راية، وكان الجنود في قمة الحماس والأهبة للقتال.

وهكذا استعد كل من الطرفين للحرب، وفي 4 شباط 1884 سار بيكر بقواته تتقدمهم فرقة استطلاعية، حتى أصبح بالقرب من آبار التيب فتوقف قليلاً هناك ريثما تقوم فرقة الكشف باستطلاع أحوال الأنصار، وما إن رأى الكشف عساكر الأنصار وهم يحملون الرايات حتى أصابهم الهلع، وظنوا أن كل راية تمثل جيشاً بأكمله، فعادوا مسرعين إلى بيكر، وقصوا عليه ما رأوه⁽¹⁾، إلا أن ذلك لم يكن ليخيف بيكر فصمم على دخول الحرب مع الأنصار، وتابع سيره إلى طوكر في اليوم نفسه، ولما رأى جنوده الرايات الكثيرة ظنوا ما ظنه الكشف، فذب الفزع في أوصالهم، واضطربت صفوفهم، لدرجة أنهم لم يستطيعوا رمي الرصاص، كما فشلوا في تشكيل المربع الذي خططوا له، مما مكن الأنصار من اختراق صفوف جيش بيكر بكل سهولة، وأوقعوا به هزيمة نكراء؛ إذ استمر القتال حتى لم يبق من جيش بيكر سوى 1200 رجل، عند ذلك أثر بيكر الانسحاب، فقفل مع من تبقى من جنوده عائداً إلى سواكن⁽²⁾، وقد خسر 2400 جندي سقطوا قتلى⁽³⁾، أما الأنصار فقد قتل منهم 300 رجل فقط، كما غنموا 6 مدافع وثلاثة آلاف بندقية⁽⁴⁾، وقد ألقى بيكر باللوم على القوات المصرية والزنجية بسبب جبنهم وعدم ثباتهم⁽⁵⁾.

هكذا انتهت حملة بيكر بانتصار سهل للأنصار، وكان العامل الأول في نجاح الأنصار هو الحرب النفسية، حيث أوهمو الأعداء وعن سابق تخطيط بأن أعدادهم لا تحصى؛ مما أثار الرعب في نفوسهم منذ اللحظة الأولى للقاء.

أما العامل الثاني، فتمثل في قلة خبرة جيش الأعداء؛ إذ إن نسبة كبيرة منهم تكونت من الشرطة التي كانت تمارس أعمالها في مصر وهم بالتأكيد غير مدربين على خوض المعارك؛ مما يدل على أن الحكومة المصرية كانت تعول في نجاحها على استعمال السلاح الناري أياً كان حامله، كما تشكل باقي الجيش من القوات المربطة في السودان، من الذين قد عاشوا في خوف شديد بمجرد سماعهم اسم المهدي، فلم يكن يخفى على أحد أن المهدي قد حقق انتصارات باهرة على القوات الحكومية؛ مع أنه لم يكن قد تدرب على الحروب والقتال، كما أن أنصاره في البداية كانوا مجرد أتباع دينيين مسلحين بالسلاح الأبيض، إلى أن غنموا السلاح الناري من ساحات المعركة، وهم أيضاً غير مدربين عليه، ومع ذلك تمكنوا من هزيمة جيوش الحكومة في معظم المعارك، فكيف الآن وقد انضم إلى جيشه أفراد من الجيش الحكومي المدربين جيداً على السلاح الناري والمدفعية؛ فضلاً عن أن جيشه قد خاض من الحروب ما جعله يألف القتال جيداً، فضلاً عن اتقانه استعمال السلاح الناري.

¹ ضرار. (د.ت)، ص: 68.

² شقير. (1981)، ص: 428، 429.

³ الرافي. (1983)، ص: 128.

⁴ شقير. (1981)، ص: 429.

⁵ Baker. (1884). F.O. 216 .

أما العامل الثالث، فهو حماسة الأنصار للقتال، واستبسالهم في سبيل نيل الشهادة؛ بخلاف الجيش الحكومي الذي أرقته الحرب النفسية حتى قبل بدء القتال.

هذا وقد أثارت هزيمة بيكر الرأي العام في بريطانيا⁽¹⁾، خاصة أن سواكن باتت مهددة من قبل الأنصار⁽²⁾، وقررت إنكلترا بالتدخل مباشرة في السودان، بعدما كانت تفعل ذلك من وراء الستارة⁽³⁾.

رابعاً: التدخل الإنكليزي المباشر:

1- حملة جيرالد جراهام (Gerald Graham)⁽⁴⁾ في شباط عام 1884:

أثارت هزيمة فالنتين بيكر ردود أفعال عنيفة في الأوساط السياسية في إنكلترا، وتجلّى الاختلاف في كيفية التعامل مع الوضع في السودان بشكل واضح بين الساسة الإنكليز، ولما كانت إنكلترا قد وعدت الحكومة المصرية بحماية موانئ البحر الأحمر، وتنفيذاً لذلك الوعد كلفت الحكومة الإنكليزية الأدميرال هيوت⁽⁵⁾ (Hewett) بالقيادة العسكرية والمدنية في مدينة سواكن.

وتم طرح مسألة التدخل في السودان على طاولة الحوار في المجلس الذي عقدته الحكومة الإنكليزية في السادس من شباط 1884⁽⁶⁾، وفي حين اعترض كل من رئيس وزراء إنكلترا وليام جلاستون (William Gladstone) (1880-1885) ووزير خارجيتها جرانفيل على إرسال حملة إلى سواكن فقد أصرت الملكة فكتوريا (Victoria) (1837-1901) على استعمال القوة في السودان⁽⁷⁾، وأعلنت إنكلترا بأنها ستتولى حماية سواكن⁽⁸⁾، وأن هدفها من الحملة هو المحافظة على سلطة الخديوي⁽⁹⁾.

وفي أثناء ذلك كانت سنكات تخوض حرباً عنيفة مع الأنصار الذين ضيقوا عليها الحصار، حتى لم يعد بمقدورها الصمود، فسقطت بيد الأنصار في 8 شباط 1884⁽¹⁰⁾.

وصل خبر سقوط سنكات إلى بريطانيا عن طريق الأدميرال هيوت، وعلى الفور عقدت الحكومة الإنكليزية مجلساً صادق فيه على إرسال جيش لحماية سواكن وإنقاذ حامية طوكر⁽¹¹⁾، على الرغم من معارضة

¹ برير. (2021)، ص: 137.

² Baker. (1884). F.O. 249 .

³ برير. (2021)، ص: 137.

⁴ جيرالد جراهام (1831-1899): لواء إنكليزي، شارك في الكثير من المعارك وعلى عدة جبهات، معركة القرم، ومعارك الإنكليز في الصين وكندا، والمعارك ضد عرابي، وأخيراً ضد قوات المهدي. هيل. (2016)، ص: 165.

⁵ وليام هيوت (1834-1888): انضم إلى البحرية الإنكليزية عام 1851، وشارك في حرب القرم عام 1854، وفي عام 1884 أصبح قائداً للعمليات البحرية الإنكليزية في البحر الأحمر، ومديراً لميناء سواكن. هيل. (2016)، ص: 434.

⁶ برير. (2021)، ص: 137.

⁷ محمد. (د.ت)، ص 313.

⁸ Forgein Offecie. (1884). F.O. 525.

⁹ Hewett. (1884). F.O. 525.

¹⁰ شكري. (2011)، ص: 294.

¹¹ هولت. (د.ت)، ص: 101.

بعض النواب البرلمانيين⁽¹⁾، وصدرت الأوامر في 11 شباط إلى الجنرال ستيفنسون⁽²⁾ (Stevenson) قائد القوات القوات البريطانية في مصر لإرسال ثلاثة فرق إلى سواكن تحت قيادة الجنرال جيرالد جراهام⁽³⁾.

وبناءً على ذلك تم تجهيز حملة مكونة من 4000 جندي، عقد لواؤها للجنرال جراهام، وقد صحبه بعض الضباط الإنكليز والموظفين في الجيش المصري الجديد بصفة أركان حرب، ووصلت الحملة إلى سواكن في أواخر شباط، وقبل وصولها كانت طوكر قد استسلمت للمهديين⁽⁴⁾ في 21 شباط 1884، وذلك ليأسها من وصول نجدة خارجية⁽⁵⁾.

ترك جراهام بعض الجند في سواكن لحمايتها، وسار بالباقي بحراً إلى ترنكتات فوصلها في 28 شباط، ومن هناك أرسل فرقة كشافة لاستطلاع الأوضاع في طوكر⁽⁶⁾، فوجدوا أنها سقطت بيد المهديين منذ سبعة أيام خلت.

لكن جراهام قرر ألا يعود قبل أن يوجه ضربة لعثمان دقنة، لوقف مد الثورة وتحطيم مكانته، وقد أقرت الحكومة البريطانية هذه الخطوة رغم تعارضها مع السياسة الدفاعية التي اتبعتها إنكلترا في السودان حتى ذلك الوقت⁽⁷⁾.

وكان المهديون قد علموا بأمر حملة جراهام فتجمعوا في التيب، وبعث إليهم عثمان دقنة مدداً بقيادة ابن أخيه (مدني بن علي) حتى وصل عددهم إلى ستة آلاف، فأرسل لهم جراهام كتاباً يدعوهم فيها إلى التسليم، فلم يأتهم رد على كتابه، عند ذلك صمم جراهام على القتال، وسار إليهم في 29 شباط وقد نظم جيشه على شكل مربع واشتبك مع الأنصار في معركة حامية انهزم في نهايتها المهديون إلى آبار التيب حيث تحصنوا هناك، فتبعهم الجيش إلى هناك وأخرجهم منها عنوة بعد قتال عنيف⁽⁸⁾، وانجلت المعركة عن 3000 قتيل من قوات المهدي⁽⁹⁾ من بينهم عبدالله بن حامد ومدني بن علي⁽¹⁰⁾، بينما لم يقتل من الجيش الحكومي سوى 28 جندياً و 122 جريحاً⁽¹¹⁾.

¹ برير. (2021)، ص: 137.

² فريدريك ستيفنسون (1821-1911): جنرال بريطاني، حارب في شبه جزيرة القرم، وتم تعيينه قائداً للجيش الإنكليزي في مصر 1833، قام بتنظيم حملة جراهام عام 1884. هيل. (2016)، ص: 306.

³ هولت. (د.ت)، ص 101.

⁴ شقير. (1981)، ص: 430.

⁵ Baker . (1884).F.O. 484 .

⁶ شقير. (1981)، ص: 430.

⁷ برير. (2021)، ص: 137.

⁸ ضرار. (د.ت)، ص: 77.

⁹ Baker . (1884).F.O. 561.

¹⁰ ضرار. (د.ت)، ص: 77.

¹¹ Hewett. (1884). F.O. 564.

وفي اليوم التالي 1 آذار تقدم جراهام إلى طوكر، فلم يجد فيها أحداً من الأنصار⁽¹⁾؛ وإنما وجد حوالي 700 من المصريين⁽²⁾ بينهم 100 من رجال حاميتها⁽³⁾، فجمعهم وعاد بهم إلى سواكن⁽⁴⁾؛ إذ لم يكن هناك نية للدفاع عن طوكر⁽⁵⁾، لأن الهدف من حملته حماية سواكن؛ وليس استعادة شرق السودان⁽⁶⁾ فأشاع عثمان دقنة بأن بأن الإنكليز انسحبوا لأن الله ألقى الرعب في قلوبهم⁽⁷⁾.

ولما كانت إنكلترا تخشى من قيام دقنة بغزو سواكن⁽⁸⁾، فضلاً عن رغبتها في فتح طريق بربر - سواكن، سواكن، وبناءً على ذلك أصدرت الأوامر لجراهام بالقيام بمزيد من العمليات ضد عثمان دقنة⁽⁹⁾، وقبل أن يشن حربه عليه، كتب جراهام لدقنة في 8 آذار ينصحه بالتسليم ويهدده بالزحف عليهم في التمينيب، فرد عليه عثمان: (دع عنك النصيح واستعد للقتال الذي يكون فيه هلاكك إن شاء الله).

ولدى قراءة جراهام لرد عثمان ثارت ثائرتة، وقرر الخروج لقتال عثمان في التمينيب، وبالفعل زحف بجيشه واشتبك مع جيش عثمان في 13 آذار البالغ عدده 12 ألفاً، وبالرغم من الفارق الكبير في العدد تمكن جراهام من تحقيق النصر على جيش عثمان، وقتل 2000 من أنصاره، بينما لم يقتل من الجيش سوى 109 من الجنود، واقتحم الجيش معسكر الأنصار في التمينيب، فوجدوه خالياً، فقاموا بإحراقه، وعادوا في اليوم التالي إلى سواكن.

ولما عاد عثمان إلى معسكره في التمينيب، خرج إليه جراهام في 27 آذار، ولم يكن عثمان حينها مستعداً للقتال، ففر من أمامه إلى الجبال المجاورة، فلم يجد جراهام ما يفعله، عندها أحرق منازل دقنة وعاد إلى سواكن⁽¹⁰⁾.

تلك كانت نهاية المعارك مع عثمان دقنة، فقد أصدرت الحكومة البريطانية الأوامر لجراهام بالعودة إلى مصر، حيث غادر الخرطوم في 3 نيسان 1884، ولحقه جيشه في 10 أيار⁽¹¹⁾، وتم تسمية الكولونيل تشمرسيد⁽¹²⁾ (Chemrside) حاكماً على سواكن⁽¹³⁾، وأعطى قوات للدفاع عنها⁽¹⁴⁾.

¹ Baker. (1884). F.O. 562.

² War Office. (1884). F.O. 589.

³ ضرار. (د.ت)، ص: 77.

⁴ شقير. (1981)، ص: 432.

⁵ بربر. (2021)، ص: 137.

⁶ Baring. (1884) F.O. 570.

⁷ دقنة. (1998)، ص: 71.

⁸ Baker. (1884) F.O. 193.

⁹ Baring. (1884). F.O. 170.

¹⁰ شقير. (1981)، ص: 432-434.

¹¹ بربر. (2021)، ص: 138.

¹² هربرت تشمرسيد (1850-1929): ضابط بريطاني، انتسب إلى سلاح المهندسين البريطانيين، أدى الخدمة العسكرية في الجيش الإنكليزي المرابط في الأراضي العثمانية في أثناء حروبها مع روسيا في عامي 1877-1878، ثم أصبح مديراً لساحل البحر الأحمر من عام 1884 إلى العام 1886. هيل. (2016)، ص: 411.

¹³ Baring. (1884). F.O. 834.

¹⁴ Granville. (1884) F.O. 841.

وقد اهتم الإنكليز بسواكن لاهميتها الاستراتيجية على البحر الأحمر، ولأهميتها في حماية صعيد مصر وأسوان وحلفا، ولكونها معقلاً لأنصار الحكومة⁽¹⁾.

وبالتالي تكون حملة جراهام قد حققت هدفاً واحداً من أهدافها، وهي حماية سواكن؛ إذ كان الأنصار قد سيطروا على سنكات وطوكر؛ فضلاً عن طريق سواكن - بربر⁽²⁾.

لذلك لا يمكن تصنيف حملة جراهام على أنها حملة ناجحة؛ لأنها لم تستطع تحقيق الأمن والاستقرار في الجزء الشرقي من السودان، كما إنها لم تنجح في القضاء على عثمان دقنة وهو الهدف الذي سنه جراهام بنفسه، وفي الوقت نفسه لا يمكن القول إنها حملة فاشلة فقد استطاعت الحملة حماية سواكن وتخفيف الضغط عنها، وتلك إحدى الأهداف الإنكليزية من إرسال الحملة، ومن ثم يمكن القول إن حملة جراهام قد نجحت نجاحاً جزئياً بتحقيق الأمن لسواكن.

2- بعثة غوردون لإخلاء السودان في شباط عام 1884:

لما بلغ الحكومة المصرية خبر هزيمة هكس في شيكان بدأ يتردد في أوساطها فكرة إخلاء السودان⁽³⁾، كانت هذه الفكرة في الواقع فكرة الحكومة الإنكليزية؛ إذ طرحت الفكرة منذ 20 تشرين الثاني 1883، عندما أوبرق جرانفيل إلى إفلن بارنج (اللورد كرومر) الذي خلف مالت منذ 11 أيلول 1883- أن يوصي الحكومة المصرية بالتخلي عن السودان⁽⁴⁾ على أن يكون وادي حلفا الحد الجنوبي لمصر⁽⁵⁾، واستبقاء سواكن⁽⁶⁾ وحكمها تحت إشراف وتحكم إنكلترا⁽⁷⁾، للأسباب التي ذكرت سابقاً.

فرد عليه كرومر في برقية ب3 كانون الأول بأن تطبيق سياسة الإخلاء يلزم الحكومة الإنكليزية بإعادة النظر تجاه مصر، فالمهدي لا بد سيتقدم شمالاً، ولا يمكن لأي قوة التصدي له باستثناء إنكلترا، وهذا يعني أن الاحتلال الإنكليزي لمصر سيطول، حتى وإن لم يفرض ذلك على إنكلترا التخلي عن سياستها في عدم التدخل في السودان، فإنها ملزمة بحماية مصر من خطر المهدي بما أن غرضها من احتلال مصر هو الدفاع عنها⁽⁸⁾، وفي برقية أخرى أرسلها كرومر لجرانفيل في 1 كانون الثاني 1884 يخبره بأن مصر وإن رضخت لسياسة الإخلاء فإنها لا تملك القدرة الإدارية على تنفيذ الإخلاء، ولا بد من تدخل إنكليزي في ذلك⁽⁹⁾.

كما كان يبكر من أنصار إخلاء السودان حيث كان يلح على حكومة بلاده بتقديم النصح لمصر ومساعدتها في عملية الإخلاء، وفي مذكرة أرسلها لكرومر بتاريخ 7 كانون الثاني 1884 أخبره بأن مصر لن

¹ بربر. (2021)، ص: 141.

² هولت. (د.ت)، ص: 102.

³ شقير. (1981)، ص: 435.

⁴ Granville. (1883) F.O. 281.

⁵ Baring. (1884). F.O. 455.

⁶ شكري. (2011)، ص: 311.

⁷ Wilson. (1884). F.O. 168.

⁸ Baring. (1884) F.O. 383.

⁹ Baring . (1884).F.O. 4 .

تتمكن من استعادة حكمها على السودان دون مساعدة قوة خارجية، وأن تكاليف الدفاع عن السودان ستكون أكبر بكثير من تكاليف الدفاع عن مصر⁽¹⁾.

وقد أثبتت الأحداث التي مر فيها بيدر في أثناء حملته على شرق السودان نظريته تلك، فبعد الهزيمة التي مني بها في طوكر كتب لجرانفيل في 6 شباط أخبره فيها بعدم جدوى الاعتماد على القوات الحكومية المصرية للدفاع عن السودان⁽²⁾ وكان من رأيه أن تقوم مصر بإخلاء السودان⁽³⁾.

وكانت هذه الانعطافة في السياسة الإنكليزية من رأي الباحثين لأن إنكلترا خشيت من قيام الحكومة المصرية بمطالبتها بإرسال حملة أخرى إلى السودان، وذلك بعد استشعارها لقوة المهدي وقناعتها بأن الانتصار عليه سيكون مؤقت، وسيكون الحفاظ على السودان أمراً عسيراً⁽⁴⁾، وربما استند القдал في رأيه هذا على تصريح كرومر في أن إنكلترا لم ترغب في ترك شؤون السودان لمصر وحدها⁽⁵⁾؛ أي إن إنكلترا لم تكن تريد أن ترسل المزيد من رجالها إلى السودان وفي الوقت نفسه لم تكن تريد أن تكافح مصر بمفردها من أجل استعادته، فطرح فكرة الإخلاء.

إلا أن لمصر وجهة نظر أخرى في سبب إقرار إنكلترا لسياسة الإخلاء، حيث صرحت وزارة الخارجية المصرية عام 1952 بأن فكرة الإخلاء قد اقترحها ونفذها كرومر، وذلك لإنهاء وجود مصر في السودان⁽⁶⁾، وهذا الرأي تبناه حمروش وذكر بأن هدف إنكلترا من الإخلاء هو قطع الصلة التاريخية بين مصر والسودان⁽⁷⁾.

إلا أنه يمكن نفي جميع الأسباب التي ذكرها المؤرخون، ويعزي سبب طرح إنكلترا لفكرة إخلاء السودان برغبة إنكلترا بإلغاء سيادة الدولة العثمانية على السودان عن طريق إخلاء مصر للسودان وترك المهدي يسيطر على كامل السودان، بحكم أن ثورته قامت ضد الأتراك والمصريين، وبسيادته على السودان يعني أن السودان قد خرج عن نطاق السيطرة العثمانية؛ ومن ثم تعمل إنكلترا على تهيئة الأجواء للغزو الإنكليزي للسودان، وذلك بعد تمام سيطرتها على كامل المرافق في مصر وتثبيت سيادتها فيها.

وبالعودة إلى سياسة الإخلاء، رفض الخديوي بداية فكرة التخلي عن السودان، لما في سقوط بربر ودنقلة دور في إضعاف لسلطة الخديوي؛ مما يؤدي إلى انخراط القبائل الموالية له في الثورة؛ مما يشكل خطراً على ولاء القبائل المحيطة بمصر؛ ومن ثم سيتوجب على مصر حشد قوة كبيرة على الحدود للدفاع عن نفسها، وهذا ما لا تتحمله الخزنة المصرية، ولذلك كان من الأسهل على مصر إبقاء قواتها في السودان؛ إذ إن الرواتب التي يتقاضاها الجنود قليلة جداً.

¹ Baring. (1884). F.O. 216.

² Baker. (1884). F.O. 246.

³ Baker. (1884). F.O. 209.

⁴ القдал. (2002)، ص: 210، 211.

⁵ كرومر. (1960)، ص: 24.

⁶ ماكماكل. (2009)، ص: 66.

⁷ حمروش. (د.ت)، ص: 9.

ذلك كان رأي الخديوي أما شريف باشا فقد كان له رأي آخر مفاده بأن تقوم السلطة المصرية بتعزيز سيادتها على الخرطوم بمساعدة الدولة العثمانية⁽¹⁾، فتدخل كرومر لدى بلاط الخديوي؛ مؤكداً له أن الحكومة المصرية وإن نجحت في تأكيد سلطتها على الخرطوم فإن مسألة الحفاظ عليها أمر مستحيل، فإذا تبنت مصر سياسة التخلي سترسل إنكلترا مسؤولاً إنكليزياً ذا سلطة عالية إلى الخرطوم لسحب كل الحاميات في السودان، وتهيئة الظروف لقيام حكم مستقل⁽²⁾.

وبعد مدة من التفكير وافق الخديوي على الإخلاء، وأخبر كرومر في 7 كانون الثاني بذلك، بأن سبب تغير سياسته هو الحرص على مصلحة الوطن، وأنه سيعمل من الآن فصاعداً بكل نواحي إنكلترا⁽³⁾.

وفي حين وافق الخديوي توفيق على سياسة الإخلاء، رفضها شريف باشا، وعندما طلب الخديوي منه تشكيل الوزارة على أساس إخلاء السودان، اعتذر عن ذلك وقام بتقديم استقالته، فتشكلت وزارة جديدة في 10 كانون الثاني 1884 برئاسة نوبار باشا⁽⁴⁾ على أساس فكرة الجلاء عن السودان، وكانت سياسة الإخلاء هذه تقوم على إخلاء الخرطوم من حاميتها، ثم سحب الحاميات المصرية المبعثرة في أنحاء السودان⁽⁵⁾.

صادقت حكومة نوبار باشا على إخلاء السودان، وكلفت عبد القادر باشا الحكمدار السابق بهذه المهمة، فاعتذر عن تنفيذها؛ إذ لم يتقرر إرسال الجند معه⁽⁶⁾، وهنا تدخل كرومر في برقية أرسلها لجرانفيل في 16 كانون الثاني يقترح فيها إرسال ضابط إنكليزي لتنفيذ الإخلاء، ومنحه صلاحيات مدنية وعسكرية⁽⁷⁾، فانتدب جرانفيل غوردون لهذه المهمة يرافقه ستوارت⁽⁸⁾، على أن يتقاضيا رواتبهما من الحكومة الإنكليزية⁽⁹⁾.

وقد وافقت الحكومة المصرية على إرسال غوردون بسبب خبرته في إدارته وسيرته الطيبة ومحبة السكان⁽¹⁰⁾ وتقديرهم له منذ أن كان حكمداراً على السودان، يبدو أن الحكومة المصرية كانت تعلق آمالاً كبيرة على نجاح غوردون؛ بسبب شعبيته الكبيرة بين قبائل الغرب بحكم رحلاته الكثيرة إلى مناطقه، وقد ذاع صيته بين سكانه بالسخاء والكرم، إلا أن الوضع الآن مختلف تماماً، فسكان الغرب هم أكثر العناصر تعصباً للمهدي، وكادوا ينسون غوردون وطباعه الحميدة⁽¹¹⁾.

¹ Baring. (1884). F.O. 11.

² Baring. (1884). F.O. 11.

³ Baring. (1884). F.O. 53.

⁴ نوبار باشا بوغوص (1825-1899): من المسيح الأرمن، مولود في سميرنا، ودرس في أوروبا، وضع نفسه في خدمة الدولة المصرية أسوة بعمه بوغوص بك يوسفان وزير خارجية محمد علي باشا، ف تقلد بدوره منصب وزير الخارجية لدى حكومة الخديوي إسماعيل، وقد شغل منصبه هذا مرتين: الأولى في العام 1867، والثانية بين عامي 1875-1876، وكذلك استلم منصب رئيس وزراء في العام 1878-1879، وبين الأعوام 1884-1888، توفي عام 1899 في باريس. هيل. (2016)، ص: 406.

⁵ شكري. (2011)، ص: 310، 311، 312.

⁶ شقير. (1981)، ص: 435.

⁷ Baring. (1884). F.O. 121.

⁸ Granville. (1884) F.O. 135.

⁹ Stewart. (1884). F.O. 454.

¹⁰ His Highness The Khedire. (1884). O.F. 227.

¹¹ سلاطين. (2016)، ص: 214.

غادر غوردون إنكلترا في 18 كانون الثاني، وكانت مهامه كما أوصته الحكومة الإنكليزية تنحصر في إعداد تقرير عن الحالة العسكرية والإجراءات المناسبة لحفظ أمن الحاميات المصرية وتأمين سلامة الجالية الأوروبية في الخرطوم⁽¹⁾، إلا أن الحكومة المصرية كلفته بمهام إضافية، فعند مقابلته الخديوي توفيق في 26 كانون الثاني 1884، أعطاه الخديوي فرماناً بتوليته حكماً عاماً على السودان⁽²⁾، وأمره بترحيل الموظفين والتجار إلى مصر، مع العمل على حفظ الأمن في البلاد، وتعيين شخصية محلية وطنية لحكم المنطقة بدلاً عن الحكومة المصرية تكون قادرة على التصدي للثورة، وكان هدف الخديوي من ذلك الإبقاء على طرق التجارة مع السودان⁽³⁾، وقد أوعزت إنكلترا إلى غوردون بتنفيذ المهام التي أوكلها له الخديوي رغم أنها غيرت طبيعة مهمة غوردون فقد أمر بإخلاء كامل السودان في حين كان غرض إنكلترا إخلاء الخرطوم فقط⁽⁴⁾.

ويستوقف البند الأخير من جملة التوصيات التي أعطيت لغوردون وهو تعيين شخصية وطنية تحكم السودان، بالطبع لم يكن الغرض من هذه الخطوة هو مصلحة الشعب السوداني؛ إذ إن من مصلحة مصر العليا أن يكون السودان في قبضة شخصية ترتبط بعلاقات وثيقة مع الحكومة في مصر، تأميناً لحدودها الجنوبية، والسؤال الذي يطرح نفسه، هل يوجد في السودان شخصية بهذه المواصفات، في ظل الهيمنة المصرية التي استمرت ستين سنة؟

لقد جعلت مصر من السودان مستعمرة مصرية، ومارست ضد شعبه شتى صنوف القمع والاضطهاد؛ بل وقامت باسترقاقهم بدفعهم إلى الخدمة الإلزامية بالجيش المصري، وقمعت كل حركة قام بها السكان للوقوف في وجه الحكم المصري، كما أنها لم تشكل جهازاً استشارياً يمكن السودانيين من الاتصال بالحكومة وعرض مشكلاتهم عليها وطرح الحلول؛ أي إن الشعب السوداني لم يمارس أي حق من حقوقه في عملية الحكم؛ فضلاً عن أن الحكومة المصرية قد حالت دون تبلور الشخصية السودانية الوطنية، فعن أي حكم وطني يتحدثون! بل ويريدون من هذا الحكم كبج جماع الشعب لمنع امتداد الثورة المهدية إلى الخرطوم؛ خوفاً من امتدادها إلى مصر.

تلك كانت توصيات كل من إنكلترا ومصر، لكن غوردون ذا الهمة العالية و(المحب لمد يد العون إلى الآخرين) لم يكن قانعاً بأوامر حكومته ولا بأوامر الخديوي؛ وإنما كان يدور بمخيلته إجراءات أخرى تصب في مصلحة الشعب السوداني⁽⁵⁾؛ إذ كان يخطط لاستبدال الموظفين المصريين بموظفين سودانيين؛ ومن ثم يكون قد وضع الأساس لحكومة سودانية⁽⁶⁾، وأيضاً إعفاء السكان من الضرائب المتأخرة منذ العام 1883 ولغاية سنتين في المستقبل، وتشريع تجارة الرقيق التي حرمتها الحكومة المصرية، وتسمية المهدي سلطاناً على كردفان⁽⁷⁾.

1 Granville. (1884). F.O. 817.

2 Gordon. (1884). F.O. 227.

3 His Highness The Khedire. (1884). F.O. 227.

4 Granville. (1884). F.O. 817.

6 Gordon. (1884). F.O. 351.

5 ونجت. (2009)، ص: 124.

7 شقير. (1981)، ص: 436.

بالطبع لم يكن غوردون يفكر في مصلحة الشعب السوداني، ولم يكن تفكيره هذا من باب الشفقة، خاصة أنه حكم السودان قبل ذلك، لم يقدّم بهذه الإجراءات في فترة حكمه السابقة، فلو أنه قام بتخفيض الضرائب لما انضم أحد من الشعب لثورة المهدي، من الواضح أن غوردون قد درس أسباب الثورة، وعمل على إزالتها، لكن إجراءاته هذه جاءت متأخرة جداً، فقد قويت شوكة المهدي، وتبلورت قوته العسكرية، فمن لم يلتحق به إيماناً بمهديته، التحق به خوفاً من بطشه وذلك بعد أن رأوا عجز الحكومة عن التصدي له؛ أي إن الذين بايعوا المهدي كانوا منقسمين إلى ثلاث فئات: الفئة الأولى هي فئة المؤمنين به، والفئة الثانية هي فئة الساخطين على الحكم المصري، الفئة الثالثة هم الخائفون على حياتهم ومملكتهم.

وقد عمل غوردون على كسب فئة الساخطين على الحكم المصري، فكيف له أن يجذب بقية السكان إليه لتهديئة حالة الغليان التي سادت الموقف في السودان؟ على ما يبدو أن غوردون لم يستطع أن يضع الأمور في ميزانها الصحيح وظن أن الأمور بسيطة لدرجة أنه يمكن حلها بتعيين المهدي حاكماً على كردفان؛ ظناً منه أن المهدي يسعى إلى المجد والسلطة، وأنه يمكن إسكاته بمهادنته والتخلي له عن كردفان التي كانت في حوزته أصلاً.

غادر غوردون القاهرة في 26 كانون الثاني 1884⁽¹⁾ وبرفقتة الكولونيل ستوارت، وفي طريقه إلى مديرتي دنقلة وبربر أبرق إلى حسين باشا خليفة⁽²⁾ حاكم المديريتين؛ معلناً له عن نيته في تسريح الجنود والموظفين المصريين، وإلغاء الضرائب وتخفيضها.

كان غوردون يظن أن في مقدوره تنفيذ الجلاء بكل سهولة، وأن يقيم السلام مع المهدي، فعندما وصل إلى أبي حمد أعلن عن عدم نيته في شن حرب على المهدي، وأرسل إليه خطاباً بتعيينه سلطاناً على كردفان، على أن يطلق سراح جميع السجناء الأوروبيين في سجنونه، وأرفق مع الخطاب كسوة حمراء وطربوشاً، فجاءه الرد من المهدي بقوله "((أعلم أنني المهدي المنتظر خليفة رسول الله، ولهذا فإنني لست في حاجة إلى السلطة ولا لمملكة كردفان أو غيرها، ولا لكنوز الدنيا وغرورها...))"⁽³⁾.

وصل غوردون بربر في 11 شباط 1884⁽⁴⁾، وهناك قام ببعض الإجراءات حيث سمح بحرية المواصلات بين بربر وكردفان، وتشكيل مجلس مديرية لبربر وأعلن فصلها عن دنقلة⁽⁵⁾، وصرح بأنه جاء ليخرج السودان مما فيه، ويمنع سقوطه بيد المهدي، وتحقيق الأمن والسلام للسكان، ووضع حد للظلم والجور الذي عانى منه السكان في ظل الحكم المصري، كما خفض الضرائب للنصف وأعفى السكان من الضرائب المتأخرة حتى نهاية العام 1883، وأعلن بأنه سيحرق سجلات الضرائب، وسيسمح بتجارة الرقيق، وأنه نادم على

¹ Baring. (1884). F.O. 187.

² أحمد بك حسين خليفة (1836-1901): من قبيلة العبادية، والده كان مديراً لبربر في فترة الحكم العثماني - المصري، شارك في الحملة كتشنر في جميع معاركها، وكان له الدور الأكبر في انتزاع بربر من أيدي المهديين، توفي في إحدى قرى الصعيد في مصر. هيل. (2016)، ص: 43. 3 هولت. (1982)، ص: 78-86.

⁴ Baring. (1884). F.O. 312.

⁵ هولت. (1982)، ص: 86-87.

قمعه لتجار العبيد في فترة ولايته الأولى ، كما أخبر الأهالي بأنه تم تعيينه من قبل الخديوي وإنكلترا حاكماً على السودان، وأن السودان من الآن فصاعداً يعد دولة مستقلة عن الحكومة المصرية⁽¹⁾، يحكمه حاكم سوداني بموافقة الخديوي وإنكلترا، كما نشر غوردون البلاغ الخاص بالتخلي عن السودان⁽²⁾.

في الواقع ارتكب غوردون خطأ فادحاً بإعلان سياسة الإخلاء؛ إذ إن ذلك يعني ترك أهل السودان يلاقون مصيرهم المحتوم على يدي المهدي، وهم لا قدرة لهم على مقاومته، فإذا ما ساعدوا الحكومة على إخلاء السودان فإن ذلك يعني دمارهم واسترقاق عوائلهم⁽³⁾، فكانت النتيجة ازدياد الأفواج المهاجرة إلى الأبيض للانضمام إلى صفوف الثورة المهدية⁽⁴⁾.

استأنف غوردون رحلته إلى الخرطوم فوصلها في 18 شباط⁽⁵⁾، وفي الخرطوم أعلن للسكان بأنه جاء باسم الحكومة المصرية⁽⁶⁾ وبدأ على فوره بالإصلاحات؛ إذ أسس مجلساً استشارياً من اثني عشر من الأعيان لفصل المشاكل التي قد تنشأ بين الأهالي، وقام بتجميع السجلات القديمة للضرائب وأدوات التعذيب التي كان يستعملها حكام السودان السابقون وأحرقها جميعاً، وزار السجون وأطلق سراح الأسرى المدنيين الذين انقضت مدة عقوبتهم⁽⁷⁾، ووزع منشوراً على أهل الخرطوم يعلمهم فيها أن السودان قد تم فصله عن مصر⁽⁸⁾، وأن البلاد أصبحت من الآن فصاعداً مملكة مستقلة، حاكمها العام غوردون، وبعد ذلك بدأ غوردون بالتحضير لعملية الإخلاء؛ إذ جمع الجنود السود في الخرطوم، والجنود المصريين في أم درمان تمهيداً لإرسالهم إلى مصر⁽⁹⁾.

أما عن المهدي فقد كان في تلك الأثناء يستعد لحصار الخرطوم؛ تلك الاستعدادات التي بدأها منذ أن تم له النصر في شيكان، وقد نقل أحد الرواة قوله: "((الحمد لله تعالى أن كافة الترك الذين في كردفان والذين في الغرب سلموا لنا، إننا قاتلنا مديرية كردفان وجهاتها، وجردة هكس العظيمة، وليس فاضل لنا إلا غوردون وفتح الخرطوم))"⁽¹⁰⁾.

كان المهدي يخطط لعزل الخرطوم عن العالم الخارجي، فبدأ بأهل الجزيرة حيث أرسل إليهم يستحثهم على الثورة نصره للدين، وحصار الأعداء في الخرطوم؛ متوعداً المتخلفين بأنه سيوقع بهم أشد العقاب، فكان أن استجاب سكان النيل الأزرق له، وانضمت المنطقة بأكملها للثورة⁽¹¹⁾.

¹ Gordon. (1884). F.O. 785.

2 هولت. (1982)، ص: 88.
3 سلاطين. (2016)، ص: 215.
4 شقير. (1981)، ص: 437.

⁵ Baring. (1884). F.O. 415.

⁶ Forgien Offecie. (1884). F.O. 77.

⁷ Baring. (1884). F.O. 443.

8 شقير. (1981)، ص: 439.
9 ونجت. (2009)، ص: 145.
10 ميخائيل. (1962)، ص: 64-66.
11 شقير. (1981)، ص: 440، 443.

وبينما كان المهدي يستعد لحصار الخرطوم، كان غوردون يفكر في الشخص المناسب الذي سيخلفه في حكم السودان؛ رافضاً الانسحاب من الخرطوم دون تعيين خليفة، وفي كتاب له لكرورمر في 19 شباط يقترح فيها أن تتولى إنكلترا دعم الشخصية السودانية المرشحة لحكم السودان؛ نظراً لأن تعيين حاكم دون دعم خارجي سيبقي السودان في حالة فوضى، وأن القوى المرشحة للقيام بذلك هي الحكومة العثمانية ومصر وإنكلترا، وأن الدعم العثماني مرفوض تلقائياً من قبل إنكلترا، ومن غير الحكمة إدخال مصر في حكومة السودان؛ ومن ثم تكون إنكلترا هي الأنسب، وخاصة أنها تستطيع القيام بذلك دون تكاليف مالية وبشرية؛ فضلاً عن أن ذلك سيعزز قبضتها على مصر، وبالتالي تحكم إنكلترا السودان اسمياً عن طريق الدعم المعنوي للحاكم القادم، وعلى إنكلترا بموجب ذلك أن تؤكد لمصر أن صلاتها مع السودان يجب أن تكون عن طريق إنكلترا، وبناءً على ذلك سيتم اختيار حاكم السودان بموافقة إنكلترا، ولم يجد غوردون أفضل من الزبير لأداء هذه المهمة⁽¹⁾، لأنه عاش عشر سنوات في منفاه بالقاهرة واختلط بالأوروبيين، وفهم طباعهم، وهذا من شأنه أن يشجع التجار الأوروبيين على العودة إلى السودان⁽²⁾ كما أنه كان معروفاً عند السودانيين بالكرم والشجاعة وحسن السياسة، وأهل الخرطوم ونواحيها هم أهله⁽³⁾.

تلك كانت وجهة نظر غوردون التي أيدها كل من ستيفارت⁽⁴⁾ ونوبار⁽⁵⁾ وكرومر⁽⁶⁾، وقام الأخير بإيصالها إلى جرانفيل في 19 شباط⁽⁷⁾ وقد حدد كرومر شروط حكم الزبير للسودان بأن يكون اعتماد البلاد على موارد السودان، وبأن يكون اتصاله مع الحكومة المصرية عن طريق قنصل إنكلترا في القاهرة، لكن لم يكن لديه أي معلومات إذا ما كان سيقبل الزبير حكم السودان⁽⁸⁾ إلا أن جرانفيل أخبر كرومر في برقية بتاريخ 22 شباط بأن الحكومة الإنكليزية رفضت تعيين الزبير تحت ضغط الرأي العام بسبب ضلوعه في تجارة العبيد في وقت سابق⁽⁹⁾، كما استنكروا قرار غوردون بالسماح بتجارة العبيد⁽¹⁰⁾، وطلبت إنكلترا من غوردون اقتراح اسم آخر⁽¹¹⁾ فرد غوردون في 26 شباط بعدم وجود مرشح آخر، وفي حال إخلاء السودان بدون تعيين حاكم فإن المهدي سيستولي على كامل السودان وسيهدد بذلك مصر، ومهمته هي إخلاء السودان وتأسيس حكومة مستقرة فيه، والمهمة الأولى سهلة التنفيذ أما المهمة الثانية فباتت صعبة، واقترح بأن تقوم مصر بترشيح الشخصية التي تراها مناسبة⁽¹²⁾.

¹ Baring. (1884). F.O. 439.

² Gordon. (1884). F.O. 440.

3 شقير. (1981)، ص: 444.

⁴ Baring. (1884). F.O. 439.

⁵ Baring. (1884). F.O. 528.

⁶ Baring. (1884). F.O. 441.

⁷ Baring. (1884). F.O. 440.

⁸ Baring. (1884). F.O. 442.

⁹ Granville. (1884). F.O. 474.

¹⁰ Baring. (1884). F.O. 466.

¹¹ Baring. (1884). F.O. 529.

¹² Gordon. (1884). F.O. 529.

وبسؤال الخديوي عن الشخصية التي سيرشحها لحكم السودان أجاب برغبته في تعيين أحد أفراد الأسرة الحاكمة في دار فور قبل الاحتلال المصري، وهم حالياً متواجدون في القاهرة⁽¹⁾، وقد لاقى هذا الاقتراح القبول لدى الحكومة الإنكليزية⁽²⁾ إلا أن هذا المشروع قد فشل بسبب رفض أفراد الأسرة الرحيل إلى السودان⁽³⁾، وإزاء وإزاء ذلك أعاد غوردون طرح فكرة تعيين الزبير⁽⁴⁾.

كان المهدي يفكر في حصار الخرطوم⁽⁵⁾، وبدأ من الشمال، وبسبب تهديده لطريق الخرطوم - بربر سارع ستيوارت بمراسلة كرومر، فكتب إليه في 7 آذار يستحثه بالتعجيل في إرسال الزبير وذلك لتأثيره الكبير على القبائل الواقعة بين الخرطوم وبربر، وأن تدعمه إنكلترا بقوة بريطانية⁽⁶⁾، كما أعاد غوردون طرح موضوع موضوع تعيين الزبير في برقيته لكرومر في 8 آذار، وأخبره بأنه أفضل من يتولى هذا المنصب لأنه عرف القوة الإنكليزية من خلال إقامته في مصر، ولن يجرؤ على القيام بعمل ضد مصر⁽⁷⁾.

ونظراً لإصرار كل من كرومر وستيوارت، كتب كرومر لجرانفيل في 9 آذار يطلب منه الموافقة على تعيين الزبير؛ لأنه الوحيد القادر على التصدي للمهدي⁽⁸⁾، إلا أن جمعية إبطال الرقيق كان لها رأي بخصوص ذلك، فقد تدخلت لدى جرانفيل في 10 آذار معترضة على تعيين الزبير؛ لأن في تعيينه فضيحة لأوروبا وتحطيم لجهود إنكلترا في مكافحة تجارة الرقيق⁽⁹⁾.

ولما رأى غوردون تأخر حكومته في الرد على تعيين الزبير كتب إلى كرومر في 9 و10 آذار: لم يعد بإمكانني إعطاء الأمل للسكان فيما يتعلق بتعيين حاكم عليهم، فإذا وافقت حكومة جلالة الملكة على تعيين الزبير فإنني مستعد للانتظار ريثما يصدر قرار تعيينه، وإذا لم يحدث ذلك فلا فائدة من التمسك بالخرطوم، ومن الأفضل إخلاؤها هي وجميع مدن السودان باستثناء بربر ودنقلة، مع العلم بأن عملية الإخلاء لن تكون بالأمر السهل⁽¹⁰⁾.

وصلت برقية غوردون لكرومر في 13 آذار 1884، فرد عليه بأن يبقى بالخرطوم ريثما يتخابر مع حكومة جلالة الملكة⁽¹¹⁾، وبالفعل لم يتأخر جرانفيل بالرد، إذ أرسل في نفس اليوم لكرومر بالرفض القاطع بتعيين الزبير، وأمر غوردون بالبقاء في الخرطوم إلى حين تعيين حاكم بديل، وفي حال فشله بتنفيذ ذلك فعليه الانسحاب

¹ Baring. (1884). F.O. 445.

² Wilson. (1884). F.O. 168.

³ Baring. (1884). F.O. 445.

⁴ Baring. (1884). F.O. 590.

⁵ Gordon. (1884). F.O. 651.

⁶ Stewart. (1884). F.O. 407.

⁷ Gordon. (1884). F.O. 632.

⁸ Baring. (1884). F.O. 631.

⁹ Sturge. (1884). F.O. 638.

¹⁰ Baring. (1884). F.O. 677.

¹¹ Baring. (1884). F.O. 677.

من الخرطوم⁽¹⁾، وهذا بدوره يعني التضحية بحاميات سنار، بحر الغزال، جندوكور، كسلا وحاميات المدن الواقعة على الحدود الشمالية للحبشة حتى مصوِّع⁽²⁾.

فلما رأى غوردون إصرار حكومته على رفض الزبير، قرر الامتنثال لأوامر حكومته⁽³⁾ ونظراً لأن السكان استقبلوه بحفاوة وكانوا كرماء معه، واعترافاً منه بمواقفهم النبيلة قرر ألا يرحل عن السودان قبل تأمينهم تحت ظل حكومة مستقرة⁽⁴⁾ خاصة وأن أنصار المهدي كانوا متجهين لحصار الخرطوم، فأخذ بتحسين الخرطوم، فكانت خطوته الأولى هي استرجاع العساكر المصرية في أم درمان وتوزيعهم، حيث دفع بمجموعة منهم إلى خط النار بين النيلين الأبيض والأزرق، بينما أرسل فرقة من العساكر عند التقاء النهرين⁽⁵⁾.

بدأ المهدي عملية حصار الخرطوم بقطع المواصلات بين الخرطوم والجهات الشرقية من السودان، وقد نجح عثمان دقنة في ذلك⁽⁶⁾، كما مر سابقاً.

أما الخطوة الثانية، فهي قطع الطريق من جهة الشمال، فكان أن بدأ المهديون بمنطقة الحلفاية، الواقعة على مسافة أميال قليلة شمال الخرطوم؛ ومن ثم إن السيطرة عليها يعد تهديداً مباشراً للخرطوم، وهذا ما تم بالفعل؛ مما دفع غوردون إلى التحرك، فأرسل جيشه لطرد المهديين من الحلفاية، واشتبك جنوده معهم في 13 آذار 1884، فانهزم جيش غوردون، واحتل الأنصار الحلفاية، وبذلك أغلقوا الطريق بين الخرطوم وبربر، إلا أن غوردون لم يستكن للهزيمة، وأرسل جيوشه مرة أخرى إلى الحلفاية، فانهزموا مرة ثانية في واقعة الشرق في 16 آذار⁽⁷⁾.

كان لواقعة الشرق أثر كبير في نفوس الأنصار، فقد ازدادت ثقتهم بالنصر الأكيد، فاندفعوا يضيقون الحصار على الخرطوم وأم درمان من مختلف الجهات، حيث نزلوا في قبة خوجلي فحاصروا الخرطوم من جهة الشمال، واحتلوا الجريف في الجنوب من جهة النيل الأزرق، والكلاكلة من جهة النيل الأبيض، كما احتلوا خور شنبات فحاصروا بذلك أم درمان من جهة الشمال، والفتيحاب من جهة الجنوب.

كانت الأحداث التي تجري في الخرطوم تقض مضاجع إنكلترا، وتوالت البرقيات إلى جرانفيل تخبره بحصار الخرطوم⁽⁸⁾ وأن المهديين في طريقهم إلى بربر لقطع الطريق إلى كوروسكو⁽²⁾، فاقترح كرومر على جرانفيل إرسال قوة من سواكن إلى بربر لفتح طريق المواصلات مع الخرطوم، فتدخل جرانفيل لدى حكومة

¹ Granville. (1884). F.O. 683.

² Baring. (1884). F.O. 690.

³ Gordon. (1884). F.O. 716.

⁴ Baring. (1884). F.O. 747.

5 شقير. (1981)، ص: 445-446.

6 القدال. (1992)، ص 130.

7 شكري. (2011)، ص: 338.

⁸ Baring. (1884). F.O. 793.

Baring. (1884). F.O. 794.

صاحبة الجلالة وعرض عليها اقتراح كرومر، فقبل اقتراحه بالرفض بسبب خطورة الوضع العسكري⁽¹⁾، فأبرق جرانفيل لكرومر في 26 آذار يخبره بأن لا نية لحكومته بإرسال قوة لبربر، وأن مهمة حامية سواكن تقتصر على تهدئة المنطقة حول سواكن⁽²⁾، ولن تستطيع حكومة إنكلترا إرسال نجدة إلى غوردون حتى الخريف⁽³⁾ أي حتى يفيض النيل⁽⁴⁾.

وهكذا حكمت إنكلترا على غوردون بأن يواجه المأزق بمفرده، أما المهديين فلما استقرت الأمور لهم، أرسلوا كتاباً لغوردون يدعوه للتسليم حقناً للدماء، وكان جواب غوردون الرفض.

وكان غوردون قد جمع العلماء في الخرطوم، وأصدروا فتوى شرعية ببطلان دعوى محمد الأحمد، وأجمعوا على تكذيبه، فسلم غوردون هذا النص وكتاب الرفض إلى الرسل، وأخذ يستعد للدفاع، فقام بزيادة عدد أفراد الحامية، وتقوية استحکامات المدينة⁽⁵⁾.

كان المهدي حتى ذلك الحين قابلاً في مدينة الأبيض، ورأى أنه من الأفضل أن يكون على مقربة من منطقة العمليات ضد الخرطوم، فخرج في 5 نيسان 1884 من الأبيض قاصداً الرهد⁽⁶⁾ ومعه 250 ألف مقاتل⁽⁷⁾؛ مقاتل⁽⁷⁾؛ إذ استقر به المقام قبل أن يغادر إلى الخرطوم للمشاركة في حصارها.

وفي الرهد أخذ المهدي يخطط للتضيق على الخرطوم أكثر من ذلك، فقام بتسمية أستاذه محمد الخير أميراً على بربر وأرسله للاستيلاء عليها، وقد تمكن محمد الخير من حشد كل قبائل المنطقة تحت إمرته⁽⁸⁾، وسقطت بربر في يده في 26 أيار 1884، وكانت النتيجة انقطاع خطوط الاتصال بين القاهرة والخرطوم⁽⁹⁾؛ مما يعني مزيداً من الحصار على الخرطوم.

كما رأى المهدي ضرورة توحيد القوات المحاصرة تحت قيادة واحدة، فانتدب لذلك أبو قرجة، وخلع عليه لقب أمير البرين والبحرين، فزحف أبو قرجة بجيشه إلى الخرطوم، وكان في أثناء سيره يدعو السكان إلى النفير العام، ونادى بالألا يتخلف أحد عن الجهاد؛ ومن ثم كان جيشه يزداد ضخامة كلما توغل شمالاً، إلى أن وصل إلى الجريف، فنزل فيها، وأرسل برسله إلى غوردون يحثه على التسليم، واعدأ إياه بأنه سيكون في أمان، فأحسن غوردون استقبال الرسل وردهم بدون جواب.

¹ Baring. (1884). F.O. 796.

² Granville. (1884). F.O. 803.

³ Baring. (1884). F.O. 802.

⁴ حيث يبدأ النيل في الارتفاع خلال شهر حزيران، ويزداد سرعة في تموز، ويستمر بالارتفاع طوال شهر آب.

⁵ شقير. (1981)، ص: 448، 449، 455، 457.

⁶ شكري. (2011)، ص: 339.

⁷ الفدال. (2002)، ص: 221.

⁸ سلاطين. (2016)، ص: 218.

⁹ ونجت. (2009)، ص: 150، 151.

فما كان من أبي قرجة سوى التحرك لتضييق الخناق على الخرطوم، فشدد الحصار على الخرطوم من جهة النيل الأزرق، في حين أمر قوات الشمال بمناوشة الحاميات الحكومية، فكانوا يغيرون على العساكر يومياً مرتين الأولى من الفجر إلى الضحى، والثانية ما بعد الغروب بنصف ساعة إلى الساعة الرابعة صباحاً.

ورداً على ذلك قام غوردون بتوزيع العساكر الذين يجيدون الرماية على سطح السراي، فقام هؤلاء باقتناص المهديين عندما يغيرون على الحامية.

لم يكن بوسع غوردون أن يتحرك بسبب قلة عدد جنوده من جهة، وبسبب انخفاض منسوب نهر النيل من جهة أخرى، فقد كان ينتظر ارتفاع منسوب نهر النيل؛ مما يسمح بمرور السفن لرفع الحصار، كما يسرع في وصول نجدة الإنكليز.

ومع ذلك لم يقف غوردون مكتوف اليدين بانتظار النجدة، إذ بحلول يوم الأحد في 27 تموز 1884 ارتفع النيل إلى الحد المطلوب، فرأى غوردون أن يستغل ذلك في تخفيف الحصار عن الخرطوم، فجهز جيشاً لقتال أبي قرجة المرابط في بري، ونجح في طرده من موقعه، وفي اليوم التالي شن الجيش هجوماً على المهديين في الجريف، وأوقعوا بهم هزيمة نكراء، وقد قتل من الأنصار في المعركتين 800 جندي، بينما لم يقتل من العساكر سوى 30 رجلاً⁽¹⁾.

اكتفى غوردون بهذا النصر، ورأى أن يتوقف عند هذا الحد إلى حين وصول النجدة.

3- حملة جارنت ولسلي⁽²⁾ (Garnet Wolseley) 1885 / 1884:

رغم سوء الموقف في الخرطوم لم يكن لدى الحكومة الإنكليزية نية في إرسال حملة لمساعدة غوردون وتسهيل عملية الانسحاب، ولكن تحت ضغط الرأي العام الإنكليزي⁽³⁾، اجتمع البرلمان في 4 آب، وأقر بوجوب إرسال حملة لمساعدة الجنرال غوردون، وقد رصد البرلمان مبلغ 300000 جنيه لإعداد الحملة⁽⁴⁾، ووقع الاختيار على الجنرال جارنت ولسلي ليكون قائداً للحملة، ومنح صلاحيات واسعة⁽⁵⁾، وتم تكليفه بشكل رسمي في 26 أيلول، وأصدرت التعليمات بأن يقوم الجنرال ولسلي بإخراج غوردون والعقيد ستيوارت من الخرطوم، وعدم القيام بأي عمليات هجومية من أي نوع⁽⁶⁾، وبدوره أصدر الخديوي فرمان إلى مديري السودان والسكان يأمرهم بالتعاون مع ولسلي وعدم معارضة تعليماته⁽⁷⁾.

¹ شقير. (1981)، ص: 473، 474، 478، 479، 480.

² جارنت ولسلي (1833-1913): مارشال إنكليزي، لمع نجمه في حر القرم، وفي قمعه التمرد الهندي 1857-1859، وكذلك استلم قيادة القوات القوات في إفريقيا، ورسل إلى مصر لقتال عرابي حي نجح في احتلال القاهرة، أرسل إلى السودان لقيادة حملة النيل. هيل. (2016)، ص: 292.

³ هولت. (1982)، ص: 95.

⁴ شكري. (2011)، ص: 345.

⁵ Khedive. (1884). F.O. 13.

⁶ كرومر. (2006)، ج: 1. ص: 694، 695.

⁷ Firman. (1884) F.O. 13.

وفي أثناء ذلك اضطر غوردون لمواصلة القتال ضد قوات المهديين؛ إذ كان أبو قرجة في الجريف يضايق الحامية في الخرطوم من جهة الجنوب، فأرسل غوردون جيشاً لقتاله في 12 آب، ونجح في طرد المهديين من الجريف، ففر المهديون مع قائدهم أبي قرجة إلى ود شكر على النيل الأبيض على بعد 20 ميلاً عن الخرطوم⁽¹⁾.

ومن ثمّ تمّ للقوات الحكومية تطهير كامل المثلث الجنوبي الخرطوم، وهو مثلث قاعدته الخط بين الكلاكلة على النيل الأبيض والجريف على النيل الأزرق⁽²⁾.

ولما فرغ غوردون من أبي قرجة التفت إلى الشيخ عبيد ود بدر⁽³⁾ الذي كان يحاصر الخرطوم في الحلفاية؛ إذ نجح غوردون في إبعاده عن النيل؛ إذ فر عبيد من أمام قواته إلى أم ضبان، فلما رأى محاصرو أم درمان ذلك تركوا الحصار، وانهزموا قبل أن يبطش بهم عساكر غوردون، وبذلك تم رفع الحصار عن الخرطوم وأم درمان.

بعد رفع الحصار عن الخرطوم وأم درمان، عادت الثقة إلى الحامية في الخرطوم، فرأى غوردون استغلال ذلك بأن يرسل حملة لاسترجاع بربر، وبينما كان يحضر جيشه لهذه المهمة أتاه جواسيسه بخبر تجمع أنصار الشيخ عبيد في العيلفون، وأنهم سدوا طريق النيل الأزرق، فاضطر غوردون إلى توجيه الحملة التي أعدها إلى العيلفون، وأوقع الهزيمة بأنصار الشيخ عبيد في 29 آب، فانهزموا إلى أم ضبان على بعد 12 ميلاً من العيلفون، حيث مكث الشيخ عبيد هناك مع أنصاره⁽⁴⁾، بانتظار قدوم المهدي الذي كان قد خرج من الرهد منذ 22 آب قاصداً الخرطوم⁽⁵⁾.

لم يكن المهدي يرغب في الهجوم على الخرطوم وأم درمان، فقد كان رأيّه أن يحاصرهما حتى تستسلم حاميتهما، وندب عبد الرحمن النجومي⁽⁶⁾ لمهمة الحصار، حيث أرسل معه 4000 جندي مسلحين بالبنادق؛ فضلاً عن سلاح المدفعية، وعينه أميراً عاماً على جميع المحاصرين، فلما علم الشيخ عبيد بقدوم النجومي خرج لحصار الخرطوم من جهة الشرق، وأرسل النجومي فرقة لحصار الخرطوم جنوباً، وترك جهة الشمال للمهدي⁽⁷⁾، الذي وصل إلى قرب أم درمان، واتخذ من أبي سعد إحدى ضواحي أم درمان معسكراً له⁽⁸⁾.

¹ شقير. (1981)، ص: 480.

² ونجت. (2009)، ص: 184.

³ عبيد ولد بدر (1811-): ولد بالقرب من شندي، اشتهر باسم ولد ريا نسبة إلى والدته، اشتهر بالعلم والزهد وحسن الخلق، أسس قرية أم الضبان شرقي النيل حيث أسس مسجده هناك، انضم إلى المهديّة واشترك في حصار الخرطوم. محي الدين (2020)، ص: 391.

⁴ شقير. (1981)، ص: 480، 481.

⁵ سلاطين. (2016)، ص: 220.

⁶ عبد الرحمن النجومي (1889-): من قبيلة الجعليين، ومن أوائل المبايعين للمهدي، عينه المهدي وصية على الخليفة محمد الشريف الذي كان لا يزال صغيراً في السن، كان له دور كبير في حصار الخرطوم. هيل. (2016)، ص: 253.

⁷ شقير. (1981)، ص: 486.

⁸ ونجت. (2009)، ص: 192.

كلف المهدي أبو عنجة⁽¹⁾ بحصار قلعة أم درمان الواقعة على بعد خمسمئة ياردة⁽²⁾ تقريباً من شاطئ النهر على الضفة الغربية للنيل، وقد عسكر أبو عنجة بين النهر والقلعة⁽³⁾ وقطعوا خط التلغراف بين حامية أم درمان وحامية الخرطوم، وشرع جنوده في قصف المدينتين⁽⁴⁾، فتم بذلك حصار الخرطوم للمرة الثانية.

جرت هذه الأحداث كلها عندما كان ولسلي في طريقه إلى القاهرة التي وصلها في 10 أيلول⁽⁵⁾، وهناك قام ولسلي بتجميع الجنود الإنكليز في مصر، واستقدم آخرين من مالطا، فاجتمع لديه 9 آلاف جندي⁽⁶⁾.

لم يكن غوردون على علم بأمر حملة الإنقاذ، وكان متذمراً من حكومته بسبب رفض اقتراحه في تعيين الزبير حاكماً للسودان، ومن ثم تلّكها عن إرسال نجدة إليه، فعقد مجلساً يضم أعيان الخرطوم ورجال الحامية والجاليات الأوروبية، واقترح إرسال نداء إلى السلطان العثماني عبد الحميد الثاني (1876-1908)، ذلك لأنه قطع الأمل من الحكومتين المصرية والإنكليزية، على أن يحتل العثمانيون مينائي سواكن ومصوّع، وأن يرسلوا مئة ألف جندي عثماني لقتال المهدي والقضاء على حركته؛ ومن ثم يدخل السودان ضمن أراضي الدولة العثمانية بدون وساطة مصرية، وقد وافق المجتمعون على هذا الاقتراح، ووقع 4 آلاف شخص على عريضة استرحام، وقد كلف غوردون العقيد ستيوارت بمهمة إيصال العريضة إلى السلطان العثماني، على أن يرسلها عن طريق البريد عند وصوله دنقلة⁽⁷⁾.

أبحر ستيوارت ومعه 40 مرافقاً⁽⁸⁾، في 10 أيلول⁽⁹⁾، وتجاوزت الباخرة أبا حمد وبربر بسلام، وفي 18 أيلول ارتطمت الباخرة بالصخور بالقرب من قرية الهبة على بعد 60 ميلاً من أبي حمد؛ مما أدى إلى غرقها، فتلقى ستيوارت دعوة من شيخ المناصير في قرية الهبة للنزول في بيته، وعندما لبّى ستيوارت الدعوة اجتمع عليه الشيخ مع رجاله وغدروا بضيوهم وقتلوه جميعاً⁽¹⁰⁾.

وبالتالي فشل مشروع الاستنجاد بالدولة العثمانية، ومن ثم كانت للعريضة التي يحملها ستيوارت فائدة جمة للمهدي، إذ تيقن من عدم قيام أي من الحكومتين المصرية والإنكليزية بعمل مضاد⁽¹¹⁾، مما عزز ثقته بالنصر.

¹ حمدان أبو عنجة (1835-1889): أمير من أمراء الدولة المهدية، من قبيلة التعايشة، خدم بداية في جيش الزبير رحمة، وعندما انضم للمهدي سلمه المهدي قيادة أحد الألوية، وقد أبلى بلاءً حسناً في ضد جيش هكس، وكان على قيادة الجيش الذي استولى على حصن أم درمان. هيل (2016)، ص: 189.

² الياردة: وحدة قياس للمساحات، يقابلها 91,44 سم. قطب (د.ت)، ص: 1.

³ سلاطين (2016)، ص: 241.

⁴ شقير (1981)، ص: 502.

⁵ ماكمايكل (2009)، ص: 75. كرومر (1960)، ص: 183.

⁶ شقير (1981)، ص: 502.

⁷ إبراهيم (1901)، ج: 1، ص: 362.

⁸ كرومر (2006)، ج: 2، ص: 23.

⁹ غوردون (2018)، ص: 25.

¹⁰ كرومر (2006)، ج: 2، ص: 22.

¹¹ إبراهيم (1901)، ج: 1، ص: 363.

أما عن ولسلي فإنه عندما أتم استعداداته في مصر خرج بأركان حربه في 27 أيلول 1884، و حل في حلفا في 25 تشرين الأول⁽¹⁾، ويعد هذا التاريخ بداية حملة ولسلي؛ لأنه تاريخ دخول الحملة إلى أرض السودان.

علم غوردون بأمر حملة الإنقاذ منذ 17 أيلول⁽²⁾؛ مما أعطاه دافعاً قوياً للصمود؛ فضلاً عن المعلومات الاستخباراتية التي نقلها إليه الفارون من معسكر المهدي، فقد ورده أن الأنصار لا ينوون الهجوم على الخرطوم، وأن المؤن قليلة في معسكرهم، والكثيرون يتحنيون الفرص للهروب منه، وأن جنودهم ليسوا بتلك القوة، وأنهم يعملون على الحصار فقط، وأنهم ينتظرون انخفاض مستوى النيل قبل أن يحاولوا تطويق الخرطوم بالكامل⁽³⁾.

شجعت هذه المعلومات حامية الخرطوم على الصمود، وقدر غوردون أن بإمكانه المحافظة على الخرطوم حتى نهاية كانون الثاني 1885⁽⁴⁾.

إلا أن غوردون لم يكن في حساباته أن حملة الإنقاذ ستتأخر في الوصول إليه؛ إذ كان سيرها منذ البداية بطيئاً جداً، وذلك لما واجهه ولسلي من صعوبات كبيرة في نقل المؤن والعتاد⁽⁵⁾؛ إذ كان يعمل ولسلي على تجميع جنود الحاميات الموزعة على خط الاتصال بين أسبوط ودنفلة في كورتي التي اتخذها مقراً لعمليات الحملة، فلما اجتمع الجيش المقاتل كله في كورتي تقدم إليها ولسلي مع أركان حربه ووصلها في 16 كانون الأول 1884⁽⁶⁾، وهناك بدأ يعد العدة لإرسال النجدة إلى الخرطوم.

أعد ولسلي جيشاً عرف بطابور الصحراء عُقِدَ لواءه إلى هربرت ستيوارت⁽⁷⁾ (Herbert Stewart)، فقد تعين عليه عبور الصحراء إلى المتمة ومن هناك يتم اتخاذ طريق النيل إلى الخرطوم⁽⁸⁾.

وبينما كان ولسلي يعد جيش ستيوارت كانت حامية أم درمان تعاني وضعاً حرجاً جداً، ففي مطلع كانون الثاني 1885 جرى تبادل إطلاق نار عنيف بين المهديين وجنود الحامية بقيادة فرج الله باشا⁽⁹⁾، الذي بذل كل ما في وسعه لصد هجمات المهديين، وقد حاول فرج الله مهاجمة المهديين إلا أنهم تصدوا له، ومما زاد الوضع سوءاً نفاد المؤن في المدينة، ولم يعد أمام الحامية سوى الاستسلام، إلا أن فرج الله باشا لم يشأ أن يتخذ قراره بمفرده دون أخذ التعليمات من الحاكم غوردون، فقام بمخاطبته عن طريق الإشارات الحربية، فأرسل إليه غوردون يأمره

¹ شقير. (1981)، ص: 503.

² شقير. (1981)، ص: 507.

³ غوردون. (2018)، ص: 34، 25، 45، 53.

⁴ سلاطين. (2016)، ص: 244.

⁵ كرومر. (2006)، ج: 2، ص: 23.

⁶ شقير. (1981)، ص: 504، 507، 508.

⁷ هربرت ستيوارت (1843-1885): لواء بريطاني، أعطي صفة مساعد قائد عام في سلاح الفروسية البريطاني في أثناء محاولة قمع ثورة عرابي عام 1882، وكلف مهمة حماية القاهرة وإعادة الأمن إليها بعد معركة التل الكبير، كما قاتل تحت إمرة جراهام في معركة التيب الثانية لكن هذه المرة أسندت إليه قيادة فرقة الفرسان. هيل. (2016)، ص: 411.

⁸ شكري. (2011)، ص: 345.

⁹ فرج الله باشا رقيب (1849-): لواء في الجيش المصري، سوداني الأصل، عين رئيساً لحامية أم درمان أثناء حصار الخرطوم، وبعد استسلامه عينه المهدي أميراً على الجهة الشرقية للبلاد، حارب ضد الأحباش عام 1887-1889، توفي في أم درمان قبل العام 1896. هيل. (2016)، ص: 303.

بالاستسلام؛ إذ لم يكن في مقدوره تقديم أي شيء له، فأذعن فرج الله باشا لأوامر غوردون واستسلمت أم درمان في 5 كانون الثاني 1885⁽¹⁾.

وباستسلام أم درمان أصبحت الخرطوم في وضع خطير، وكان المحاصرون يضيقون الخناق عليها، وقد قطعوا عنها كل الإمدادات، وخلال ذلك كان الجنود والسكان يفرون إلى معسكر المهدي، فقام غوردون بفتح الطريق للهجرة إلى المهدي لمن رغب، فهاجر السكان بالآلاف⁽²⁾.

وبينما كان غوردون يقاسي كل تلك الصعاب، كان جيش الصحراء القادم لإنقاذه قد بدأ سيره إلى الخرطوم، حيث انطلق من كورت في 8 كانون الثاني 1885 باتجاه المتمة⁽³⁾.

كان محمد الخير بيث جواسيسه في بلاد دنقلة لاستطلاع أخبار الحملة، وكان يوافي المهدي بالمعلومات فور وصولها إليه، فلما انطلق جيش الصحراء بادر المهدي إلى تنظيم سرية مؤلفة من 3 آلاف مقاتل، عُقد لواؤها للأمير موسى ولد حلو⁽⁴⁾، على أن تتصدى للإنكليز في الصحراء؛ أي قبل وصول الحملة إلى النيل.

ومن جانبه جهز محمد الخير جيشاً من الجعليين في بربر، فاجتمع لديه نحو 8 آلاف مقاتل؛ لمساعدة موسى ولد حلو في صد الإنكليز.

وصل جيش الصحراء إلى القرب من آبار طليح في 16 كانون الثاني، فوجد أن المهديين قد سبقوه إلى هناك، وكان الوقت عصراً فرأى ستيوارت أن يبيت الليلة قرب المنطقة، لكي يقوم بهجومه في صباح اليوم التالي.

وفي فجر 17 كانون الثاني نظم ستيوارت جيشه على شكل مربع، وتقدم باتجاه آبار طليح متخذاً خطة الدفاع، وما إن رآهم المهديون حتى هجموا عليهم قبل أن ينظموا صفوفهم، فحصدتهم الإنكليز بالرصاص موقعين في صفوفهم 1100 قتيل، وكان من بين القتلى موسى ولد حلو، بينما كان عدد قتلى الجيش 74 جندياً، وبالنتيجة احتل الإنكليز آبار طليح.

وفي اليوم التالي أي 18 كانون الثاني تابع ستيوارت سيره إلى المتمة، وكان المهدي قد أرسل مدداً من ألف مقاتل إلى جيش موسى ولد حلو بقيادة النور عنقرة⁽⁵⁾، فوصل المتمة يوم رجوع المهزومين من أبي طليح، فقرر النور عنقرة البقاء في المتمة ومباغثة الإنكليز هناك، فلما اقتربوا من المتمة خرج المهديون للقائهم في الصحراء على بعد 4 أميال من النيل، واشتبك الطرفان فأصيب ستيوارت في بطنه، فتولى القيادة تشارلز ولسن⁽⁶⁾.

¹ سلاطين. (2016)، ص: 245.

² ونجت. (2009)، ص: 193، 194.

³ كرومر. (2006)، الفصل الثاني. ص: 24.

⁴ موسى ولد حلو (- 1885): من قبيلة البقارة فرع دغيم على النيل الأبيض، كان يؤدي الخدمة العسكرية عام 1884 قبالة الخرطوم، عندما

أوكلت إليه مهمة التصدي لطابور الصحراء. هيل. (2016)، ص: 397.

⁵ النور بك محمد عنقرة (1836-1920): من دنقلة، كان في خدمة الجيش العثماني - المصري، ورفي إلى رتبة قائم مقام مع رتبة بك وأصبح حاكم مقاطعة اللادو في الجنوب عام 1877، وحاكماً لكبابية وقلقول غربي دارفور عام 1878، ومن ثم رقي إلى رتبة مرالي، وفي عام 1883 قام بتسليم بارا لجيوش المهدي بعد أن عجز عن فك الحصار، ليصبح بعد ذلك أميراً في جيوش الدولة المهديّة. هيل. (2016)، ص: 407.

ولسن⁽¹⁾ (Charles Wilson) بدلاً عنه، وتمكن تشارلز من قيادة المعركة بنجاح، وتمكن من هزيمة المهديين، وقد قتل من الجيش الإنكليزي 22 عسكرياً، بينما قتل من المهديين أضعاف هذا العدد، وبدلاً من أن يزحف ولسن بجيشه إلى الخرطوم قرر فتح المتمة، فزحف إليها مع جنوده، ووصل عند القبة في 21 كانون الثاني 1885.

كان لخبر هزيمة المهديين في أبي طليح ثم في المتمة وقع الصاعقة على معسكر المهدي، واضطربت الأحوال فيه، ودب الذعر في صفوفه، فصار بعض الجنود يفرون منه ويدخلون الخرطوم، حتى بلغ عدد اللاجئين إلى الخرطوم 1200 رجل، وقد رجال الحامية عن خسارة الأنصار في أبي طليح والمتمة والاضطراب الحاصل في مخيم المهدي⁽²⁾، فانتعشت آمال غوردون، وأعطى الحامية دافعاً للصدور.

وبناءً على التطورات الجديدة، جمع المهدي أتباعه وطرح خيار الانسحاب إلى كردفان، وترك الحصار خشية من هزيمة المهدي عند الخرطوم؛ مما يعني القضاء على حركته قضاءً مبرماً، إلا أن أتباعه رفضوا ذلك، واقترح قسم منهم الاستمرار في حصار الخرطوم وفي الوقت نفسه يزحف قسم من الجيش لقتال الجيش الإنكليزي والتصدي له، بينما اقترح الآخرون مهاجمة الخرطوم والسيطرة عليها ومن ثم التصدي للإنكليز⁽³⁾.

وفي الوقت الذي كان فيه المهدي يعمل على كسب الوقت من أجل تحقيق النصر على المصريين والإنكليز كان ولسن يهدر وقته في القبة، فبدلاً من الإسراع إلى الخرطوم لإنقاذ غوردون من مأزقه الخطير، أخذ يعمل على صيانة البواخر واستطلاع النهر باتجاه المتمة التي كان المهديون قد أعادوا احتلالها بالقوة عندما شاهدوا الإنكليز قد عسكروا في القبة، كما قام ولسن أيضاً باستطلاع النيل باتجاه شندي، ولم يتحرك باتجاه الخرطوم إلا في يوم 24 كانون الثاني⁽⁴⁾.

وخلال ذلك كان المهدي لا يزال متردداً حول كيفية التعامل مع الموقف الجديد وتهديد الإنكليز والاستمرار في حصار الخرطوم أو رفع الحصار عنها، إلى أن استقر رأيه على اقتحام الخرطوم، ومما شجعه على ذلك قدوم أحد جنود غوردون الفارين من الحصار، وقد أخبره هذا الضابط بحالة الحامية التي يرثى لها، كما أخبره بوجود ثغرة في الخندق المحفور للدفاع جنوبي الخرطوم على النيل الأبيض، وهذا الخندق لم يكن يتصل بالنيل الأبيض إلا في حال ارتفاعه، فإذا انخفض النيل انحسر عن ثغرة يمكن الدخول منها بسهولة إلى الخرطوم، وقد تركت هذه الثغرة دون حماية باستثناء مركبين وضعهما غوردون في هذا المكان وعلى كل منهما ضابط و25 جندياً، كما أعطاهم الجندي معلومات مفصلة عن ترتيبات التحصينات وتوزيع الجنود عموماً؛ مما شجع المهدي على الهجوم على الخرطوم، ثم كان قراره بالتعجيل في اقتحام المدينة بعد الأخبار التي جاء بها جواسيسه في 25 كانون الثاني من أن الإنكليز غادروا القبة للزحف على الخرطوم، فقرر اقتحام المدينة بالسرعة القصوى.

¹ تشارلز ولسون (1836-1905): تخرج من سلاح المهندسين الملكي عام 1855، وكان ذو خبرة في رسم الخرائط العسكرية، التحق بالجيش الإنكليزي في مصر عام 1882، وكلف برئاسة دائرة الاستخبارات في حملة ولسلي، ليصبح بعدها مديراً عاماً لفحص المعدات الحربية في إنكلترا. هيل (2016)، ص: 129.

² شقير (1981)، ص: 509، 510، 512، 527.

³ فوزي (1901)، ج: 2، ص: 396.

⁴ ونجت (2009)، ص: 200.

أتم المهدي استعداداته في الليل، وقبل أن يطلع الفجر يوم 26 كانون الثاني 1885⁽¹⁾، اقتحم مئة ألف من المهديين الخرطوم من جهة النيل الأبيض⁽²⁾، فلما رأى المدافعون العدد الهائل القادم باتجاههم سرعان ما تركوا مواقعهم ولادوا بالفرار، فاندفع المهديون داخل المدينة، فاستسلم الجنود في الداخل من فورهم، واقتحم الأنصار بوابات المدينة بعد فتحها، وتم اقتحام السراي حيث كان غوردون فقتلوه، وقطعوا رأسه، وأرسلوه إلى المهدي في أم درمان⁽³⁾.

وأعمل المهديون المذابح في سكان الخرطوم، واستمر القتل إلى قرب الضحى، فقتل من أهل الخرطوم حوالي 35 ألفاً⁽⁴⁾، بينما لم يقتل من الأنصار سوى 80 رجلاً.

وفي اليوم التالي دخل المهدي بموكبه مدينة الخرطوم، وأخذ بتنظيم الأمور فيها وإعادة الحياة إليها، حيث أصدر عفواً عاماً عن الجميع؛ باستثناء الشايقية الذين عدهم المهدي خارجين عن القانون، ومن ثم جمع الغنائم وأودعها في بيت المال⁽⁵⁾.

وهكذا أصبحت الخرطوم جزءاً من أراضي الدولة المهدية المزعم تأسيسها، وقد أدت عدة عوامل في سقوطها منذ قدوم غوردون إليها، فبداية أساء غوردون تقدير الموقف في السودان، وظن أن الأمور ستحل بالحسنى، فقد استهان بقوة المهدي وتعتش أنصاره للقتال، فكان قرار مهادة المهدي قراراً خاطئاً، وهذا بدوره أدى إلى تهاون غوردون في بقية الإجراءات، وخير دليل على ذلك إعلانه سياسة الإخلاء؛ ذلك الإعلان القاتل الذي جعل المهدي يسارع في سد الطريق أمام القوات المصرية باحتلاله مدينة بربر؛ فضلاً عن ازدياد عدد أنصاره إذ أدى إعلان الإخلاء إلى هجرة كثير من السكان والانضمام إلى المهدي، فكانت سياسة غوردون الخيالية أحد أسباب فشل مهمته.

ومن ثم كان لرفض الحكومة الإنكليزية تعيين الزبير رحمة حاكماً للسودان دون وجود البديل؛ مما دفع غوردون إلى التزام مكانه في الخرطوم، وممارسة سلطاته كحاكم عام مستقل عن مصر؛ مما يعني أن الحكومة الإنكليزية أبطلت بذلك سياسة الإخلاء التي كلف غوردن بها من قبل الخديوية، ومن ثم كان تباطؤها في إرسال حملة الإنقاذ عندما كان الوضع يستدعي إرسالها بأسرع ما يمكن، ومن ثم كان لسوء تقدير ولسن لخطورة الوضع، وتأخره غير المسوغ في الإسراع إلى الخرطوم؛ أي إن اللوم في سقوط الخرطوم يقع على عاتق غوردون والحكومة الإنكليزية وحملة الإنقاذ.

أما ولسون فقد وصل إلى شمال الحلفاية في 28 كانون الثاني، فابتدره المهديون بإطلاق النار والقنابل على مركبه، ولما علم ولسون أن الخرطوم سقطت وقتل غوردون لم يبق أمامه ما يفعله، ففقل عائداً إلى القبة

¹ شكرى. (2011)، ص: 348.

² فوزي. (1901). ج: 1. ص: 389، 401.

³ سلاطين. (2016)، ص: 253.

⁴ شكرى. (2011)، ص: 348.

⁵ سلاطين. (2016)، ص: 253، 256.

ووصلها في 4 شباط 1885⁽¹⁾، وتابع ولسن زحفه حتى كورتي فبلغها في 9 شباط، وهناك أخبر ولسلي بما حدث معه، فأبرق ولسلي إلى الحكومة الإنكليزية يعلمها بمجريات الحملة وما آلت إليه الأمور⁽²⁾.

كان لخبر مقتل غوردون وقع الصاعقة على الأوساط السياسية في إنكلترا، وثار الرأي العام على الحكومة لتهاونها في قضية حصار غوردون في الخرطوم؛ مما اضطر الحكومة لتهدئة الوضع عن طريق تغيير سياستها من إخلاء السودان إلى القضاء على المهدي والتخلص من المشاكل الكثيرة التي أثارها، فخولت الحكومة ولسلي صلاحيات واسعة، وأعطته الأوامر بالتخلص من المهدي بحسب الخطة التي يراها ولسلي مناسبة، على أن تمده الحكومة الإنكليزية بما يحتاجه من جنود إضافيين⁽³⁾.

وبناءً على ذلك أخذ ولسلي يدرس الخطط المناسبة التي تساعد في القضاء على الثورة المهدية قضاءً مبرماً، فكان رأيه أن يؤمن خطوط الشمال ومن ثم التوغل جنوباً، فكانت البداية من مدينة بربر؛ إذ قرر ولسلي احتلالها قبل مجيء الصيف، كما أرسل إلى حكومته مقترحاً إرسال حملة إلى سواكن للقضاء على عثمان دقنة، ومد سكة حديد تصل بين بربر وسواكن، على أن تتضمن بعد ذلك قوة سواكن إلى قوة بربر والسير لسحق المهدي في الخريف⁽⁴⁾.

كان هدف ولسلي من هذه الخطة هو تأمين ظهر الحملة عند تقدمها إلى الخرطوم، فقد أراد أن يسيطر على طول الخط الشمالي الذي يصل بين سواكن وبربر، وقد أخذ ولسلي درساً من أخطاء الأوس عندما أعاد المهديون احتلال المتمة بعد مرور الإنكليز فيها، وأصبحوا يهددون حملة الإنقاذ من الأمام ومن الخلف، واستناداً لذلك رأى ولسلي أن يقوم بتأمين مؤخرة الجيش من جهة، ولتأمين خط للتفكير في حال اضطروا لذلك من جهة أخرى.

كان الجيش المكلف بغزو بربر قد غادر كورتي منذ 28 كانون الأول 1884 بقيادة الجنرال إرل⁽⁵⁾ (Earl)، وقد اضطر إلى التوقف عن الزحف عندما علم بسقوط الخرطوم، وفي 7 شباط أرسل إليه ولسلي أوامره بمواصلة التقدم⁽⁶⁾.

علم محمد الخير بوساطة جواسيسه بتحركات جيش إرل، فجمع نحو 1000 مقاتل للتصدي له⁽⁷⁾، وخرج للقاءه، فاشتبك الطرفان في معركة حامية في جبل كربكان⁽¹⁾ في 10 شباط 1885⁽²⁾، قتل فيها إرل، فتولى الجنرال بركنبري⁽³⁾ (Brackenbury) قيادة الحملة.

¹ شكري. (2011)، ص: 348، 351.

² شقير. (1981)، ص: 543.

³ شكري. (2011)، ص: 351.

⁴ شقير. (1981)، ص: 543.

⁵ وليم إرل (1833-1885): جندي بريطاني، التحق بالخدمة العسكرية عام 1851، شارك في حرب القرم 1854-1855، عام 1880 رقي إلى رتبة لواء، شارك في قمع ثورة عرابي ثم كلف بحماية مدينة الإسكندرية عام 1884. هيل. (2016)، ص: 429.

⁶ شكري. (2011)، ص: 352.

⁷ شقير. (1981)، ص: 548.

استمرت المعركة حوالي الأربع ساعات ونصف، قتل فيها من الدراويش حوالي 800، بينما خسر الجيش الإنكليزي 10 قتلى⁽⁴⁾.

وخلال ذلك أرسل ولسلي أوامر إلى ردفرس بولر⁽⁵⁾ (Redvers Buller) قائد القوات الإنكليزية في القبة⁽⁶⁾ وأمره بأن يستولي على المتمة، على أن يضم قواته بعد ذلك إلى قوات الجنرال إرل، فتقوم القوات بهجوم مشترك على بربر.

إلا أن قوات بولر لم تكن قادرة على الزحف على المتمة بسبب قلة عددها وقلة المؤن وقلة الجمال اللازمة لنقل المؤن، بينما المتمة مدينة محصنة، وفيها حامية من 2000 رجل⁽⁷⁾؛ فضلاً عن القوة التي أرسلها المهدي بقيادة عبد الرحمن النجومي، والتي باشرت زحفها إلى القبة في 8 شباط⁽⁸⁾، فقرر بولر أن يقفل عائداً إلى أبي طليح، فوصلها في 15 شباط⁽⁹⁾.

أدرك ولسلي صعوبة فتح المتمة، ووافق على رأي بولر بالانسحاب من المنطقة، وأمره باللاحق بجيش إرل، إلا أنه لم يلبث أن تراجع عن ذلك بسبب قلة الجمال وصعوبة الشلالات في الطريق، فعدل ولسلي عن احتلال بربر في هذا الفصل، على أن يعود لمهاجمتها في الخريف التالي، عندها سيستولي على بربر والخرطوم بقوة مضاعفة، فأصدر أوامره إلى قادة الحملتين في 20 شباط⁽¹⁰⁾، بالعودة إلى كورتي، فلم يكذ ينتصف شهر آذار حتى كانت جميع القوات قد تجمعت في كورتي في انتظار استئناف الزحف⁽¹¹⁾.

وهكذا انتهت حملة ولسلي بالفشل الذريع، فهي لم تتمكن من إنقاذ غوردون من جهة، ولم تتمكن من إحراز أي تقدم من جهة أخرى.

4- حملة جراهام في آذار عام 1885:

أقرت الحكومة الإنكليزية رأي ولسلي في إرسال حملة إلى شرق السودان للقضاء على عثمان دقنة، وربط سواكن مع بربر بسكة حديدية، لذلك وقعت اتفاقاً مع إحدى شركاتها في 17 شباط لمد سكة الحديد المطلوبة.

¹ يقع جبل كربكان شمال شرق مروي. ماكمايكل. (2009)، ص: 79.

² شكري. (2011)، ص: 352.

³ هنري بركنبري (1837-1914): ضابط بريطاني، انتسب إلى الأكاديمية العسكرية في إنكلترا عام 1854، والتحق بالمدفعية الملكية عام

1856، خدم في الجيش الإنكليزي في الهند، غانا، قبرص. هيل. (2016)، ص: 414.

⁴ شقير. (1981)، ص: 550.

⁵ ردفرس بولر (1839-1908): جنرال إنكليزي، حارب في جنوب إفريقيا عام 1879، وتولى رئاسة هيئة الاستخبارات في الحملة المصرية عام 1882، وشارك في حملة جراهام عام 1884، وفي حملة النيل عام 1884/1885. هيل. (2016)، ص: 215.

⁶ كان ولسلي عندما علم بجرح الجنرال ستيوارت في واقعة المتمة، أرسل الجنرال بولر ليقود جيش الصحراء، فخرج بلر في 29 كانون الثاني قاصداً القبة. شقير. (1981)، ص: 543.

⁷ شكري. (2011)، ص: 352.

⁸ شقير. (1981)، ص: 544.

⁹ شكري. (2011)، ص: 352.

¹⁰ شقير. (1981)، ص: 546.

¹¹ شكري. (2011)، ص: 353.

ومن ثم بدأت الحكومة الإنكليزية إلى تجهيز الحملة، فلم تجد أفضل من جراهام لقيادتها⁽¹⁾، لما حققه من انتصارات سابقة على عثمان دقنة من جهة، ولمعرفته بجغرافية المنطقة من جهة أخرى، فتم تكليفه بقيادة الحملة رسمياً في 20 شباط 1885⁽²⁾، وأمرته بالهجوم على جميع المواقع التي يحتلها دقنة والقضاء على قوته وتشتيت شمله، واحتلال مناطق الهندندوة القريبة من طريق سواكن بربر⁽³⁾.

وصل جراهام إلى سواكن في 14 آذار، وأخذت الحكومة الإنكليزية ترسل قواتها إلى سواكن من مصر والهند وأستراليا وإنكلترا؛ فضلاً عن الحامية الموجودة في سواكن، فاجتمع لدى جراهام 13 ألف مقاتل.

أما عن عثمان دقنة فقد كانت قواته موزعة على معسكرين: معسكر تل هشيم على بعد 7 أميال من سواكن وفيه 3 آلاف جندي، ومعسكر تماي المرابط فيه عثمان دقنة وفيه 5 آلاف مقاتل، فقرر جراهام أن يبدأ الحرب على تل هشيم⁽⁴⁾.

وفي 19 آذار أرسل جراهام بعثة استكشافية إلى تل هشيم⁽⁵⁾، فعاتت إليه بأخبار تشجعه على المضي في الحرب، ليبدأ جراهام سيره إلى التل في اليوم التالي، فوصله في التاسعة والنصف صباحاً، وسرعان ما أحاط الإنكليز بالمهديين من كل جانب، وبعد معركة استمرت حوالي الخمس ساعات انهزم المهديون نحو تماي، واحتل جراهام التل، فأقام فيه نقطة عسكرية وعاد إلى سواكن حيث أخذ يستعد لحرب عثمان دقنة في تماي⁽⁶⁾.

رأى جراهام في البداية أن يقوم بتأمين الطريق بين تماي وسواكن بإقامة محطات للتموين على طول الطريق، وندب لهذه المهمة الكولونيل ماكنيل⁽⁷⁾ (Macnel) ومعه عدد كبير من الجنود الإنجليز⁽⁸⁾، وذلك في 22 آذار⁽⁹⁾.

كان عثمان على علم بقدوم الإنكليز لقتاله، فلما رأى سرية ماكنيل ظن أن جراهام قد جاء بعدته وعتاده لقتاله، فخرج مع جميع أنصاره لقتاله، ولما حل ماكنيل بتوفر علم بمسيرة المهديين لقتاله، فقام على الفور بتنظيم جنوده والاستعداد للدفاع، وما كاد ينتهي من تنظيم جيشه حتى أصبح الأنصار على مرمى النيران، فاشتبك الطرفان في معركة استمرت أقل من نصف ساعة انتهت بهزيمة المهديين الذين خسروا 1500 قتيل، بينما كانت خسارة الإنكليز 150.

¹ شقير. (1981)، ص: 559.

² شكري. (2011)، ص: 353.

³ War Office. (1885). F.O. 255.

⁴ شقير. (1981)، ص: 560.

⁵ Graham . (1885). F.O. 416.

⁶ شقير. (1981)، ص: 560.

⁷ جون كارستيرز ماكنيل (1831-1904): انضم إلى الجيش الإنكليزي عام 1850، وأدى خدمته العسكرية في الهند وفي كندا وفي غرب إفريقيا، إفريقيا، ليكلف أخيراً بمهامه في السودان عام 1885، منح رتبة لواء. هيل. (2016)، ص: 160.

⁸ ضرار. (د.ت)، ص: 85.

⁹ War Office. (1885). F.O. 422.

وبعد انتصار الإنكليز على المهديين في توفرك لم يعد أمام جراهام سوى الزحف إلى تماي⁽¹⁾، وبعد أن جهز قواته البالغ عددها 8175 سار بهم في 2 نيسان ووصل تماي مساءً، لكن جراهام قام بتأجيل هجومه على معسكر عثمان حتى صباح اليوم التالي.

فلما رأى عثمان كثرة أعداد جيش الإنكليز أيقن بالهزيمة ورأى أن من الصواب أن لا يدخل في حرب معهم، لذلك أخلى معسكر تماي، فصار بجيشه وتحصن في الجبال المجاورة.

وفي اليوم التالي عند الساعة الثامنة صباحاً تابع جراهام سيره إلى تماي فوجدها خالية فاحتلها، وحاول أن يلحق بجيش عثمان إلا أنه تراجع عن ذلك في النهاية؛ إذ إن ذلك يتطلب التوغل في الصحراء مما يعرضه للعطش، فعاد إلى تماي، ومنها إلى سواكن بعدما أحرق معسكر عثمان؛ إذ وصل إلى سواكن في 4 نيسان⁽²⁾ وفي اليوم التالي تلقى جراهام أوامر من حكومته بوقف العمليات في السودان الشرقي، والاقتصر على حماية سواكن وما جاورها⁽³⁾.

رغم انتصارات جيش جراهام إلا أنه لا يمكن القول إنه نجح في حملته؛ إذ لم يتحقق الهدف المطلوب من الحملة ألا وهو القضاء على عثمان دفنة، أما بالنسبة للهدف الثاني وهو مد خط حديدي بين سواكن وبربر كذلك لم تنجح الحملة في تحقيقه، فقد بقي مجرد مشروع، ذلك لأنه ما كاد جراهام يبدأ بتنفيذه حتى جاءت التعليمات من لندن بوقف بنائها إلى أجل مسمى، ولم يلبث أن ترك المشروع جانباً، وصدرت الأوامر بالانسحاب من سواكن، كجزء من عملية الانسحاب من السودان بشكل نهائي.

وقد جاء قرار الحكومة الإنكليزية بإخلاء السودان؛ بسبب الأزمة التي حدثت في العلاقات بين روسيا وإنكلترا، وتهديد روسيا للحدود الإنكليزية في الهند، وتعود خلفيات الأزمة إلى الحرب التي اندلعت بين الروس والأفغان، بسبب احتلال روسيا لمرو بحجة أن المنطقة تدخل في دائرة نفوذهم، وهو ما عده الأفغان اعتداءً سافراً على أراضيهم، وتقديراً لوقوع الحرب اقترحت إنكلترا إرسال لجنة دولية لإعادة ترسيم الحدود بين البلدين، وهو ما أقره كل من روسيا وأفغانستان، إلا أن روسيا خلال ذلك احتلت المناطق الاستراتيجية، مما أدى إلى اندلاع الحرب بينها وبين أفغانستان في آذار 1885، مما أثار الرأي العام في إنكلترا ضد روسيا، وطالب الحكومة الإنكليزية بشن حرب على روسيا؛ هذا فضلاً عن مخاوف إنكلترا من استغلال روسيا لحروب الإنكليز في السودان باقتحام حدود الهند الشمالية الغربية⁽⁴⁾، فكان اختيار إنكلترا وقف العمليات العسكرية والانسحاب الكامل من السودان، حتى تتفرغ لحماية حدودها في الهند من التهديد الروسي.

وعلى هذه الصورة انتهت المرحلة الأولى من الدور الإنكليزي في الحرب ضد الثورة المهدية في السودان بنجاح كبير حققته إنكلترا في تحقيق أهدافها من سياستها في التعامل مع الثورة بالرغم من هزائم جنودها

¹ Graham . (1885). F.O.1.

² شقير. (1981)، ص: 561، 562.

³ كرومر. (1960)، ص: 209.

⁴ شكري. (2011)، ص: 353، 355.

أمام المهديين، إلا أن النجاح هنا يقاس بمدى تحقيق الأهداف وليس بالانتصارات العسكرية، فقد كان هدفها من سياسة عدم التدخل في السودان هو تركيزها على كيفية تثبيت أقدامها في مصر دون إثارة المتاعب مع القوى الدولية، وذلك عن طريق وضع مصر في موقف ضعيف جداً يلزمها بطلب النجدة من إنكلترا، وهنا تؤدي إنكلترا دور الصديق فتتمدها بقيادة إنكليز وتزودها بالنصائح على أن تبقى إنكلترا خارج السودان، وهنا يبرز بشدة رغبة إنكلترا في تثبيت أقدامها في مصر، فهي تريد أن يشعر الخديوي توفيق بأن وجود الإنكليز في مصر ضروري من أجل المساعدة في حل المشكلات التي تعترضه، وهو لا حول له ولا قوة بدون نصائح إنكلترا.

ثم كانت سياسة إنكلترا بالتدخل في عملية إخلاء السودان - الفكرة التي طرحتها إنكلترا بنفسها- فرصة ذهبية من أجل إحراج موقف مصر في الجنوب، فبسيطرة المهدي على السودان سيصبح على تماس مباشر على الحدود المصرية الجنوبية، وهذا مالم يكن بمقدور مصر القيام به وخاصة وأنها فشلت في القضاء على الثورة المهدية في مهدها فكيف لها أن تواجه المهدية كدولة، ولما كانت إنكلترا صديقة الخديوي فهي لن تتركه يواجه هذا المأزق لوحده، ولما كانت ترغب في قطع صلة مصر بالعثمانيين فقد انتدبت إنكلترا نفسها حامية لمصر من خطر الثورة المهدية، مما يعني أن مصلحة مصر تقتضي بإطالة أمد الاحتلال الإنكليزي؛ أي إن إنكلترا قد نجحت مئة في المئة في تحقيق أهدافها من وراء السياسة التي انتهجتها في التعامل مع الثورة المهدية.

وهنا تبرز حقيقة مهمة وهي أن إنكلترا لم تكن تهتم لأرواح قادتها وجنودها على خلاف ما كانت تبدو عليه في أوقات سابقة من خلال شعاراتها ومبادئها، فهي لم تكن تفكر بحياة هكس أو غوردون بل كانت تفكر في مصر حتى ولو كلفها ذلك خسارة أكثر قادتها قوة وإخلاصاً لها؛ أي إن إنكلترا مستعدة لخداع شعبها وجيشها مقابل أطماعها المادية، وهنا يطرح السؤال نفسه: كيف لمثل هذه الدولة أن تكون صديقة لمصر؟ كيف لدولة باعت قوادها أن تكون حريصة على مصلحة دولة أخرى؟

خاتمة الفصل:

مما سبق يمكن استخلاص النتائج الآتية:

1- نجحت الثورة المهدية في البداية بسبب اتساع القاعدة الجماهيرية، والتي كانت نتيجة مباشرة لسوء القيادة المصرية في السودان؛ أي إن سبب نجاح الثورة المهدية هو الجو المهيأ لاندلاعها، فالتفاف السكان حول محمد

الأحمد ليس تصديقاً بدعوته بل أملاً بأن يخلصهم من الحكم المصري الجائر، فلو قامت الثورة المهدية في بداية الحكم المصري لما لاقت النجاح الذي لاقت.

2- أعلن محمد الأحمد ثورته على الحكم المصري ومن ورائه الحكم العثماني، ورغم الاحتلال الإنكليزي لمصر الذي يعد قوة مسيحية، ورغم مجاورة بلاده للحبشة المسيحية مع ذلك لم يعلن المهدي حربه عليهما، ولم يعلن أن غايته تحرير مصر من الإنكليز؛ بل استمر في حربه على الدولة العثمانية؛ مما يدفع للتأكيد على أن ثورته سياسية طمعاً بالمجد، وليس بمفهوم الثورة المهدية الدينية.

3- أعلنت إنكلترا أنها لن تدخل في الشأن السوداني إلا أنها في الحقيقة استلمت القيادة العسكرية في السودان ووضعتها تحت تصرف الخديوي، وذلك لكي تتدخل بصورة لا تتحمل من خلالها أي مسؤولية، وقد دفعها لاتخاذ هذه السياسة قوة محمد الأحمد المتصاعدة، وكثرة أعداد جنده، وإنكلترا كانت قد احتلت مصر من جديد ولن يسعها أن تفرض سلطانها على مصر وعلى السودان المشتغل في الوقت نفسه، ولن تدع الخديوي يتصرف في السودان كما يشاء، لذلك بدأت تتدخل من خلف الستارة عن طريق وضع عساكرها في المناصب القيادية في جيش مصر في السودان من جهة، وعن طريق توجيه الحكومة المصرية وفق ما تراه إنكلترا مناسباً للإنكليز من جهة أخرى.

4- أخلت إنكلترا السودان؛ باستثناء الجزء الشرقي لما له من أهمية على طريق المواصلات إلى الهند، وخشية أن تستغل الحبشة الأوضاع المضطربة في السودان فتقوم باحتلاله؛ أي إن اهتمام إنكلترا في هذه المرحلة كان منصباً على تأمين البحر الأحمر، وإن عدوتها الوحيدة هي الحبشة، وهذا بدوره يدل على أن إنكلترا قررت إخلاء السودان وبنيتها استعادته، وإلا لما اهتمت بإبعاد الحبشة عن ميدان الصراع، لئلا تشتت قواها مستقبلاً في القتال على جبهتي الثورة المهدية والحبشة.

5- في الوقت الذي أعلنت فيه إنكلترا أن احتلالها لمصر مؤقت كانت تبحث عن وسائل تستطيع من خلالها إطالة أمد الاحتلال، فكان إخلاء السودان سبيلها الوحيد، لذلك فهي عندما أعلنت احتلالها المؤقت احتجت بأنها تحمي مصر وتساعد على النهوض، وبإخلاء السودان أصبح تهديد المهديين لمصر مباشراً؛ ومن ثم فإن هدف حمايتها لمصر سيفرض عليها البقاء لمدة أطول.

6- أثبتت الأحداث التي مرت في هذا الفصل أن إنكلترا لم تكن تهتم لسلامة رعاياها أو جنودها؛ وإنما كانوا مجرد أدوات لتحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية، وقد تجلى ذلك بوضوح عندما رفضت تعيين الزبير حاكماً للسودان؛ مما أجبر غوردون على البقاء في السودان وعدم إجلاء رعاياها من الخرطوم معرضة الجميع للخطر، هذا أولاً، وثانياً: رفضها التعجيل بإرسال النجدة لغوردون؛ تلك النجدة التي لو وصلت في وقت أبكر لتغير مجرى الأحداث كلياً، وهذا بدوره يسقط أسطورة الرجل الأبيض الحضارية تجاه شعبه، ويؤكد أنهم لا يباليون بمواطنيهم إلا إذا اقتضت مصالحهم ذلك.

الفصل الثالث: الثورة المهدية في طور الدولة ودور إنكلترا في إضعافها بين عامي 1885-1896:

بانسحاب الحكم العثماني - المصري من السودان أصبح السودان خالياً سياسياً، ولما كانت الثورة المهدية هي التيار الثوري الوحيد الذي قام على أرض السودان، ولما لم يكن هناك طرف منافس لها فقد نجح المهدي في تأسيس دولته منذ الأيام الأولى لانسحاب المصريين، فكان أن أقام دولته ذات الطابع الخاص، وعليه تناول بعض تنظيمات الدولة المهدية من مختلف جوانبها، وموقف إنكلترا والقوى الدولية منها.

والهدف من هذا الفصل التوصل إلى أسباب سكوت إنكلترا عن تأسيس الثورة المهدية لأجهزة حكمها، وكذلك إبراز نقاط قوة وضعف تنظيمات المهديين مما يفسر موقف إنكلترا تجاه ما كان يجري في السودان خلال هذه الحقبة، ومما يغني عن الإجابة عن العديد من التساؤلات التي تستحق الطرح في الفصل التالي من أسباب ضعف المهديين أمام حملة الاسترجاع، وهم الذين كانوا يحققون الانتصارات المتتالية على الجيوش المصرية والقيادات الإنكليزية، ولمعرفة أسباب موقف السكان منها سواء أكان سلبياً أو إيجابياً، فضلاً عن موقف القوى المحلية والعربية والأوروبية فضلاً عن موقف الدولة العثمانية.

أولاً- تأسيس الدولة:

كان سقوط الخرطوم الخطوة الأولى نحو تشكيل الدولة المهدية؛ إذ أخذت المهدية بالامتداد مع عملية إخلاء المصريين للسودان، واستمرت حركة التوسع في عهد عبد الله التعايشي الذي خلف المهدي بعد وفاته في 20 حزيران 1885⁽¹⁾.

في الواقع بدأت المدن تنضم إلى المهدية قبل سقوط الخرطوم، حيث استسلمت دار فور في عام 1884⁽²⁾، وكذلك مديرية بحر الغزال في نيسان 1884⁽³⁾، إلا أن سقوط الخرطوم كان المرحلة الفاصلة التي جعلت كل السودان يدين بالطاعة للمهدية، وبعد الخرطوم سيطر المهدي على القلابات في 5 آذار 1885⁽⁴⁾، واستولى على هرر في أيار 1885، واستسلمت كسلا في 29-30 تموز 1885، وسنار في 19 آب 1885⁽⁵⁾، ومديرية خط الاستواء في 1889⁽⁶⁾.

وهكذا أخلى المصريون السودان، ومع أن المهديين قد استولوا على جميع المناطق سالفة الذكر، إلا أنهم لم يتمكنوا من مد نفوذهم على جميع السودان العثماني - المصري؛ بسبب مزاحمة الأوروبيين لهم على مناطق

¹ القفال.(1992)، ص: 136.

² شكري.(2011)، ص: 360.

³ أبو شامة.(د.ت) ، ص: 132.

⁴ القفال.(1992)، ص: 29.

⁵ شكري.(2011)، ص: 365، 366، 368.

⁶ أبو شامة.(د.ت)، ص: 132.

الأطراف⁽¹⁾ (كما سيرد لاحقاً بشكل مفصل)، كما أنهم لم يتمكنوا من تأسيس دولة بحدود ثابتة؛ بسبب المعارك المستمرة، إلى أن اقتصر نفوذها على المنطقة الممتدة من وادي حلفا شمالاً حتى الرجاف جنوباً، ومن جهة الشرق كانت تمتد على سواحل البحر الأحمر، والحبشة في الجنوب الشرقي، كما امتدت حتى حدود سلطنة وداي⁽²⁾ غرباً⁽³⁾.

وعلى هذه الصورة تكون الثورة المهدية قد أسست دولتها المستقلة وملأت الفراغ السياسي الذي نجم عن انسحاب الحكومة العثمانية - المصرية من السودان، إلا أنها فشلت في إقامة دولة بحدود ثابتة؛ بسبب دور إنكلترا في إضعافها، وهذا ما سيتم الحديث عنه بشكل مفصل.

ثانياً- التنظيم السياسي والإداري:

تميزت الدولة المهدية من الناحية السياسية بأنها جمعت بين أربع صفات:

أولاً: المركزية: تركزت السلطة بيد زعيم واحد، وهو المهدي⁽⁴⁾، ومقره في العاصمة أم درمان⁽⁵⁾، ومن هناك مارس المهدي جميع صلاحياته، ومما أسهم في نجاح المركزية القضاء على العصبية القبلية وتوحيد القبائل السودانية في الدفاع عن القضية المهدية، وكذلك تجريد المهدي زعماء القبائل المعارضة من سلطتهم وتحويل ولاء قبائلهم إلى المهدية، فخضت بذلك الأقاليم السودانية للسلطة المركزية⁽⁶⁾.

ثانياً: الدينية: من البديهي أن تكون الثيوقراطية السمة الغالبة على دولة المهدية؛ إذ إن المهدية منذ كانت في مرحلة الثورة قد رفعت شعار الدين ونصرة الإسلام، ولما تحولت الحركة إلى دولة حملت صفة الدولة الدينية؛ لاعتمادها في مصادر التشريع على القرآن الكريم، والسنة النبوية، ومنشورات المهدي واجتهاداته وكانت تستند إلى السيرة النبوية وأحلام المهدي التي يزعم فيها أنه يرى الرسول.

الجدير بالذكر أن العمل بهذا التشريع قد استمر في عهد الخليفة عبد الله التعايشي على النحو الذي كان معمولاً به زمن المهدي، بمعنى أن منشورات الخليفة عبد الله قد أصبحت مصدراً رابعاً للتشريع⁽⁷⁾.

ثالثاً: العسكرية: كانت الحرب محور الحياة في الدولة المهدية وهي ما أطلق عليه المهدي مصطلح **الجهاد** وجعله فريضة مقدسة لدرجة أنه قدمه على الحج⁽⁸⁾، الذي هو بالأساس ركن من أركان الإسلام الخمسة، الخمسة، بينما لم يكن الجهاد ضمن هذه الأركان، وهذا بدوره يجعل السمة العسكرية هي الغالبة على الدولة المهدية.

¹ شيخ الدين.(د.ت)، ص: 52.

² سلطنة وداي: سلطنة عربية إسلامية كانت تقع في الجزء الشرقي من تشاد الحالية. آدم.(د.ت)، ص: 160.

³ شيخ الدين.(د.ت)، ص: 52.

⁴ مكاري.(2007)، ص: 77.

⁵ زناتي.(2021)، ص: 223.

⁶ مكاري.(2007)، ص: 77.

⁷ إبراهيم.(2001)، ص: 66، 67، 74.

⁸ آدم.(2004)، ص: 181.

إلا أن مفهوم الحرب في الدولة المهدية المسمى **جهاداً** يسترعي التوقف عنده قليلاً، فمن المعروف أن الجهاد هو حرب دينية يخوضها المسلمون ضد فئة غير مسلمة ويكون الغرض منها هو إعلاء كلمة الله تعالى ونشر الدين، ولما كان المهدي قد أطلق على حروبه مصطلح الجهاد فهذا يعني أنه قد كفر جميع من خاض معهم الحروب بما فيهم السكان المحليون الذين قاوموا حكمه كسكان الخرطوم، وحصر الدين الحق في نفسه وكل من اتبعه؛ مما يوحي بأن المهدي قد بدأ دعوة جديدة لنفسه مسخراً حياته في الدفاع عنها مهما أريق دماء في سبيل ذلك، وما الإسلام سوى غطاء ديني لحروبه؛ لأن سكان البلاد هم من المسلمين أساساً وقد عرف عنهم احترامهم وإجلالهم للعلماء فكان من شأن ذلك تسهيل انضمامهم لحركته كون المهدي قد اشتهر بتقواه وعلمه أولاً، ومن ثم ما دعا إليه من تطبيق الشريعة وأحكام الدين ثانياً، وخوفهم من تكذيبه لما يترتب على ذلك من خروج عن تعاليم الرسول ﷺ الذي بشر بظهور المهدي الذي سيملا الدنيا عدلاً مثلما ملئت جوراً وظلماً ثالثاً.

إلا أن تقديس المهدي للتوسع والحروب وتكفير كل الذين لم يتبعوه يدفع الباحث إلى التأكيد على أن جل غاية المهدي من حركته هي المجد الشخصي وأن دولته قامت إرضاءً لطموحاته في المجد والسلطة وليس دفاعاً عن الدين.

رابعاً: الاستبدادية: على الرغم من أن الثورة المهدية قامت ضد الحكم العثماني - المصري المستبد إلا أنها لم تلبث أن طبعت بطابع الاستبداد، وقد تدرج الحكم في عهد المهدي بين توزيع المهام وبين الاستبداد، حيث قام المهدي بدايةً بتوزيع المهام على الأكفيا من القادة، فأوكل لعبد الله التعايشي السلطة التنفيذية ولأخيه يعقوب⁽¹⁾ إدارة الأمن العام، وأسند القضاء لما أطلق عليه قاضي الإسلام⁽²⁾، إلا أنه انفرد في اختيار من يخلفه في الحكم، فلم يجعل الحكم وراثياً في عائلته، وفي الوقت نفسه لم يخضع العملية لنظام الشورى أو الانتخاب؛ بل عمد إلى اختيار خلفائه وفق معايير القيادة؛ أي إنه اختار الأصلح للحكم من بين أنصاره حسب ما يعتقد هو⁽³⁾.

وفي عهد الخليفة عبد الله التعايشي - الذي تولى السلطة في حزيران 1885 - تحولت الدولة إلى نظام استبدادي مطلق؛ إذ ركز السلطات في شخصه، فهو الذي يهيمن على الإدارة المركزية في أم درمان، وهو الذي يعين الحكام في المديرية، كما يشرف على بيت المال وأعمال القضاء ويعين الأمراء للجيش أي بخلاف المهدي⁽⁴⁾.

وعليه، سيطر التعايشي سيطرة مطلقة على جميع السلطات الإدارية والمدنية والعسكرية والقضائية، بينما كان سلفه المهدي يسيطر على رأس تلك السلطات فحسب؛ ومن ثم تكون الدولة المهدية قد خرجت عن تقاليد دولة الإسلام زمن الرسول والخلفاء الراشدين التي كانت تتخذ القرارات على أساس الشورى بين

¹ يعقوب محمد تورشين (1855-1898): أخ غير شقيق للتعايشي، انضم إلى المهدي في أثناء هجرته إلى جبل قدير عام 1881، شارك في حصار الأبيض، ومعركة شيكان، وحصار الخرطوم. هيل (2016)، ص: 439.

² ضرار (1968)، ص: 223.

³ مكاري (2007)، ص: 78.

⁴ إبراهيم، الجمل (1997)، ص: 327، 328.

المسلمين، كما كانت تعتمد التوزيع المتكافئ للمهام والمناصب، فدولة الرسول ﷺ وخلفائه كانت أبعد ما يكون عن الاستبداد؛ ومن ثم فشلت الدولة المهدية في أن تكون امتداداً لدولة الرسول ﷺ كما ادعى المهدي.

1- الحكومة المركزية:

تدرج السلم السياسي في الدولة المهدية في ستة مناصب هي الإمام، خليفة الخلفاء، الخلفاء، مجلس الأمناء، أمين بيت المال والقضاة.

1- الإمام (المهدي): يمثل الإمام قمة الهرم السياسي، وقد عد نفسه خليفة رسول الله ﷺ⁽¹⁾، وأنه مكلف بالحكم بأمر من الله⁽²⁾؛ مما يخوله ويعطيه الحق في إصدار التشريعات والأحكام، وهو فضلاً عن ذلك يقبض بيديه على جميع السلطات العسكرية⁽³⁾، التنفيذية، الإدارية، الدينية والقضائية⁽⁴⁾.

كان لباسه كسائر شعبه من الأنصار⁽⁵⁾، جبة مرقعة وقفطان وعمامة⁽⁶⁾، إلا أن ما يميزه عن سائر شعبه شعبه أن لباسه أكثر إتقاناً وأعلى قيمة⁽⁷⁾، وكان الشعار الوحيد الذي يشير إليه هو الراية البيضاء⁽⁸⁾.

2- خليفة الخلفاء: هو الرجل الثاني في الجهاز الأعلى للإدارة⁽⁹⁾، فهو نائب الخليفة وذراعه اليمنى، وأسند هذا المنصب إلى عبد الله التعايشي بتفويض من المهدي⁽¹⁰⁾، خالفاً عليه لقب خليفة الصديق⁽¹¹⁾، وقد مارس الخليفة سلطات واسعة، فهو أمير الجيوش، وله سلطات في الجهاز المركزي وفي بيت المال وفي مؤسسة القضاء.

3- الخلفاء: سمى المهدي خلفاءه على غرار الخلفاء الراشدين، ولقبهم خلفاء الخلفاء الراشدين⁽¹²⁾، وهم إلى جانب عبد الله التعايشي خليفة الصديق: علي⁽¹³⁾ ولد حلو⁽¹⁴⁾ خليفة الفاروق⁽¹⁵⁾، ومحمد مهدي السنوسي⁽¹⁶⁾ - وهو

¹ أبو سليم. (1992)، ص: 46.

² مكاي. (2007)، ص: 79.

³ أبو سليم. (1992)، ص: 46، 48.

⁴ مكاي. (2007)، ص: 79، 81، 83، 84.

⁵ زيدان. (2012)، ص: 163.

⁶ مورهد. (1965)، ص: 282.

⁷ زيدان. (2012)، ص: 163.

⁸ أبو سليم. (1992)، ص: 48.

⁹ مكاي. (2007)، ص: 87.

¹⁰ القفال. (1992)، ص: 141.

¹¹ سمرونوف. (1994)، ص: 136.

¹² مكاي. (2007)، ص: 87.

¹³ علي ولد حلو - (1899): من قبيلة دغيم البقارة التي تقطن شواطئ النيل الأبيض، وقد انضم علي مع كثير من أفراد قبيلته إلى الدعوة المهدية عام 1881، اشترك في معرك الدولة المهدية في عهد المهدي وخليفته. هيل. (2016)، ص: 283.

¹⁴ زناتي. (2021)، ص: 225.

¹⁵ القفال. (1992)، ص: 141.

¹⁶ محمد مهدي السنوسي (1844-1902): ينحدر من نسل إدريس الأصغر مؤسس مدينة فاس، وهو ابن محمد بن علي الملقب بالسنوسي الكبير مؤسس الحركة السنوسية، ولد محمد المهدي في قرية ماسة في المدينة البيضاء، وقد آلت إليه قيادة الحركة عقب وفاة أبيه عام 1859، وهو والد محمد إدريس أول ملك لليبيا. الزوي، عبد الناصر (2022). الإمام المجاهد محمد المهدي بن علي السنوسي سيرته ودوره في نشر الإسلام وفتح الزوايا القرآنية في ليبيا. إجير المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والبحوث التربوية. لندن: المملكة المتحدة. العدد: 6. 2022. ص: 413، 414، 418.

في جغوب في ليبيا⁽¹⁾ - إلا أنه رفض أن يشغل هذا المنصب، أما الرابع فهو محمد الشريف⁽²⁾ ابن عم المهدي⁽³⁾ المهدي⁽³⁾ خليفة الكرار، وقد أراد المهدي من هذا التعيين أن يحاكي دولة الرسول ﷺ والخلفاء الراشدين⁽⁴⁾.

وقد خول المهدي الخلفاء بعض السلطات، فهم يشغلون مراكز القيادة في المجتمع⁽⁵⁾، ويتولى كل خليفة خليفة راية تضم جيشاً من أهالي منطقته أو قبيلته، ولكل خليفة عمال تحت إمرته للقيام بإدارة المديرية الواقعة في حدود اختصاصه⁽⁶⁾.

وفي نهاية الحديث عن خلفاء المهدي يسترعي الباحث قضية رفض المهدي السنوسي لعرض المهدي، وقد اختلف المؤرخون في الإجابة عن سبب الرفض، فإبراهيم أبو سليم قد أرجع سبب الرفض إلى أن السنوسية كانت تؤمن بأن محمد السنوسي هو المهدي المنتظر⁽⁷⁾، وهو رأي فيه الكثير من المبالغة؛ إذ لم يثبت على المهدي السنوسي دعوى بأنه المهدي المنتظر، وربما استوحى أبو سليم رأيه هذا من قيام محمد بن علي السنوسي بتسمية ولده محمد المهدي، إلا أن هذه الدعوة باطلة حيث أوضح محمد المقدم سبب هذه التسمية وذلك على لسان محمد بن علي: "أسميناه المهدي ليحوز إن شاء الله على أنواع الهداية، ونرجو من الله أن يجعله مهدياً"⁽⁸⁾.

أما عن التيار السنوسي الذي قال بمهدية محمد المهدي السنوسي إنما ظهر بعد وفاته، وليس لمحمد السنوسي أي يد فيها؛ وإنما أتباعه بعد وفاته قد أعلنوا أنه هو المهدي المنتظر، وأن وفاته عام 1902 كانت لحكمة أرادها الله تعالى⁽⁹⁾ وفي النهاية يعزا رأي أبي سليم إلى محاباته للدولة المهدية، وتعصبه الشديد لها.

أما الصلابي فقد علل رفض محمد المهدي لدعوة محمد الأحمد لإيمان السنوسيين بكتاب الله وسنة الرسول ﷺ التي أوضحت حقيقة المهدي؛ ومن ثم كان رفضهم له من باب تمسكهم بالدين الحق⁽¹⁰⁾.

لم يوضح علي الصلابي مقصده من تمسكهم بالدين الحق، وهل يؤمن السنوسيون بالمهدي، خاصة وأن بعضاً من أهل السنة والجماعة ينكرون ظهور المهدي، وذلك لضعف رواة الأحاديث المنسوبة للرسول صلى الله عليه وسلم التي تبشر بظهور المهدي؛ فضلاً عن اختلاف أوصافه من حديث إلى آخر⁽¹¹⁾.

¹ آدم. (2004)، ص: 87.

² محمد شريف بن حامد (1899-): صهر محمد الأحمد، شارك في معركة شيكان، وفي حصار الخرطوم، لم يكن له أي دور في حكومة الخليفة عبد الله بسبب رغبة الأخير في إقصائه عن عملية صنع القرار. هيل. (2016)، ص: 365.

³ زناتي. (2021)، ص: 225.

⁴ القفال. (1992)، ص: 141.

⁵ مكاري. (2007)، ص: 87.

⁶ سمرنوف. (1994)، ص: 136.

⁷ أبو سليم. (1989)، ص: 24.

⁸ المقدم. (2002)، ص: 511.

⁹ أمين. (2007)، ص: 51.

¹⁰ الصلابي. (2009)، ص: 187.

¹¹ القمي. (2014)، ص: 117.

تلك كانت آراء المؤرخين حول سبب رفض المهدي السنوسي لدعوة المهدي السوداني، وفي رأي الباحث أن هذه الأسباب ضعيفة جداً؛ إذ يرجح الباحث سبب الرفض إلى رغبة السنوسي في الحفاظ على علاقته مع الدولة العثمانية التي قامت الثورة المهدية ضدها، في حين أن السنوسية كانت تنضوي تحت لوائها⁽¹⁾.

4- مجلس الأمناء: أنشأه المهدي بعد سيطرته على الخرطوم؛ وجعل الخليفة عبد الله رئيساً عليه، وذلك للنظر في الشؤون الإدارية⁽²⁾؛ حيث يستشير المهدي أعضائه بما يفعله، ويملي عليهم ما سيفعله، وهو للشورى فقط فالمهدي غير ملزم بالأخذ بأقوال المجلس⁽³⁾.

يعقد المجلس جلساته مرتين على الأقل في كل عام⁽⁴⁾، وتكون برئاسة المهدي أو خليفته⁽⁵⁾؛ إذ يضع المهدي أمام أعضاء المجلس المسائل الكبرى للشؤون الخارجية والسياسات الداخلية⁽⁶⁾، ويقوم المجلس بمعالجة هذه القضايا وفقاً لمنشورات المهدي، وبناءً على ذلك يقرر المجلس حكمه ويدون محاضر جلساته⁽⁷⁾، وتختتم بختم المهدي وترسل إلى الجهات المختصة.

5- أمين بيت المال: قد تمتع أمين بيت المال بسلطات واسعة فهو المسؤول المالي الأول في الدولة، ويدخل ضمن مهامه توفير الدخل اللازم للخزينة، ومد جهاز الدولة باحتياجاته المالية⁽⁸⁾، وسرعان ما كثرت مهامه ووظائفه، وكلما زادت أعمال الدولة ونفقاتها ازدادت الأعباء الملقاة على عاتقه، حتى كلف من قبل الحكومة بالرقابة على المسائل المالية والاقتصادية والزراعية والخدمات العامة والتجارة الخارجية⁽⁹⁾.

6- القضاة: رغم تقلد المهدي للمنصب القضائي الأعلى إلا أنه أسند الكثير من مهمات القضاء إلى قضاة مختصين وبتفويض منه⁽¹⁰⁾، في حين احتفظ المهدي وخلفاؤه بحقهم في إنزال العقاب بالموت، وبخاصة في حالات التشكيك والاشتباه في الطبيعة المقدسة للمهدي⁽¹¹⁾.

كان منصب قاضي الإسلام أكبر منصب قضائي، وقد أسند إلى خريجي الجامع الأزهر⁽¹²⁾، وكان قاضي الإسلام ينظر في الدعاوى المرفوعة ضد الأمراء أو حكام الأقاليم، والتصديق على أحكام القصاص، وترشيح العلماء لملء المناصب القضائية ليتم اعتمادها بوساطة المهدي، وفي عهد الخليفة عبد الله قوي مركز قاضي الإسلام وأصبحت أغلب الفتاوى تصدر منه بعدما يتم التصديق عليها من قبل الخليفة التعايشي.

¹ الصلابي. (2009)، ص: 194.

² آدم. (2004)، ص: 89.

³ مكاي. (2007)، ص: 88.

⁴ سمرنوف. (1994)، ص: 135.

⁵ مكاي. (2007)، ص: 88.

⁶ سمرنوف. (1994)، ص: 135.

⁷ مكاي. (2007)، ص: 88، 89.

⁸ آدم. (2004)، ص: 89، 126.

⁹ سمرنوف. (1994)، ص: 137.

¹⁰ مكاي. (2007)، ص: 88.

¹¹ سلاطين. (2016)، ص: 169.

¹² سليمان. (1985)، ص: 83.

أما عن بقية القضاة فقد كانوا في المرتبة التي تلي قاضي الإسلام، ولا سيما أولئك الذين تشكلت منهم المحكمة العليا في أم درمان، وتتنحصر مهامهم في الاستئنافات الواردة من الأقاليم، وكان بعضهم ينظر في المنازعات التي كانت تحدث بين كبار أنصار الخليفة أو بين زعماء القبائل⁽¹⁾، وكانت جميع القرارات الصادرة عن المحكمة العليا ترفع إلى الخليفة، على ألا يسري أي منها إلا بعد تصديق الخليفة عليها⁽²⁾.

وهكذا نجد أن المهدي قد أحاط نفسه ببعض مؤسسات الحكم الديمقراطي حتى أن الأمر يبدو للقارئ أن إصدار القرارات يتم عن طريق الشورى، غير أن المتمعن في سياسة المهدي وخليفته عبد الله تجاه هذه المؤسسات يظهر بوضوح جلي أن طابع الاستبدادية قد طبع عملية صنع القرار في كل منها؛ إذ إن جميع القضايا والمقترحات التي تبحث بها هذه المؤسسات تخضع لرقابة المهدي وخليفته، ولا تعد أحكامها نافذة إلا بموافقتها، لذلك لا يمكن القول إن نظام الحكم قد اعتمد على الشورى، رغم وجود مؤسسات الشورى.

2- حكومة الأقاليم:

كانت القبيلة أصغر وحدة في الدولة المهدية يديرها شيخ القبيلة⁽³⁾ وأكبر منها الإمارة؛ إذ قسم المهدي منذ بداية دعوته البلاد إلى إمارات متعددة جعل على كل منها أميراً يحمل لواء الثورة فيها، وفي سنة 1884 أمر المهدي بتغيير اسم الأمير واستبدله باسم العامل، وبذلك عرفت الوحدات الإدارية باسم العمالات⁽⁴⁾، واقتصر لقب الأمير على من يقوم بقيادة الجند⁽⁵⁾.

والعامل في عمالته يعد نائباً للمهدي وله مطلق الصلاحيات، ويتصرف كيفما شاء دون الرجوع إلى السلطة المركزية فيما يتعلق بالأحوال الشرعية خاصة وأنه يطبق الأوامر القادمة من الحكومة المركزية⁽⁶⁾.

أما عن التقسيم الإداري للعمالات، فقد فرضت ظروف الحرب اتباع تقسيم يساعد على حفظ النظام في العمالات والدفاع عنها، فظهر نتيجة لذلك نوعان من العمالات:

1- عمالات حربية تمثلت في عمالات دنقلة وكردفان ودارفور والقضارف، وكان حكامها أمراء حربيين، وكان لكل منها أمين لبيت المال يتولى الصرف على إعاشة أفراد الجيش، وكذلك السكان المحليين.

2- عمالات إقليمية (حضرية) تتكون من المناطق النيلية والمناطق البعيدة عن الثغور، تتصل جميعاً بأمين بيت المال في أم درمان؛ فضلاً عن أنها لا تمتلك جيوشاً مستقلة⁽⁷⁾.

¹ إبراهيم. (2001)، ص: 76، 77.

² حميدة. (1969) (د.ت)، ص: 221.

³ أبو سليم (1992)، ص: 6.

⁴ عثمان. (2012)، ص: 25، 26.

⁵ أبو سليم (1992)، ص: 49.

⁶ عثمان. (2012)، ص: 26.

⁷ سعيد. (2020)، ص: 113.

ولما استلم عبدالله التعايشي الحكم أدخل تعديلات على التقسيم الإداري؛ مقسماً السودان إلى ست عمالات، وهي:

أ- عمالة دنقلة.

ب - عمالة السودان الشرقي.

ج - عمالة بربر.

د - عمالة السودان الجنوبي الشرقي.

هـ - عمالة السودان الغربي.

و- عمالة الرجاف⁽¹⁾.

وقد حرص التعايشي على أن يكون العامل في كل عمالة أحد أمراء الجيش، فقد اقتضت ظروف الحرب بأن يكون العمال في عمالاتهم قادة إداريين وسياسيين عسكريين⁽²⁾، فهم بذلك يتمتعون بسلطات مطلقة في الإدارة بوصفهم رؤساء للإدارة الحربية والمدنية⁽³⁾، كما أنهم المرجع الأعلى في القضايا المتعلقة بالشؤون المحلية؛ فضلاً عن مهامهم كوسيط بين الأهالي والخليفة⁽⁴⁾.

ونظراً لصعوبة قيام العامل بإدارة العمالة بمفرده قام الخليفة بتعيين عدد من المندوبين الإداريين لمساعدته في الأعمال الإدارية⁽⁵⁾، وأمين بيت مال لمساعدة العامل في إدارة اقتصاديات العمالة، وقضاة⁽⁶⁾ لتولي لتولي الحكم في القضايا التي لا تمس أمن الدولة، أو المتعلقة بإصدار حكم الإعدام، حيث كانت هذه الأحكام حكراً على الخليفة، كما مر معنا.

أما في العمالات الحدودية فقد عين الخليفة على حدودها أمراء يتركز عملهم في حماية الثغور، فهناك حامية سواردة في أقصى الشمال، وحامية القلابات والقضارف، ويكون الأمير في هذه الحالة خاضعاً للعامل⁽⁷⁾ للعامل⁽⁷⁾.

وقد بلغ من حرص التعايشي على الإحاطة بكل ما يجري في العمالات أنه كان يرسل الرسل إلى العمالات، مهمتهم الإشراف على شؤون العمالة وسير الحكم فيها، ومراقبة سلوك العمال، وحمل قرارات الخليفة

¹ زناتي. (2021)، ص: 225، 226.

² القفال. (1992)، ص: 142.

³ سمرنوف. (1994)، ص: 136.

⁴ آدم. (2004)، ص: 98.

⁵ شبكية. (1991)، ص 399.

⁶ سمرنوف. (1994)، ص: 136.

⁷ شبكية. (1991). ص: 399، 400.

إلى العمال، وكذلك يحملون رسائل العمال والموظفين إلى الخليفة⁽¹⁾؛ فضلاً عن مهمتهم في جمع الضرائب من العمالات وإيداعها في بيت المال⁽²⁾.

وهكذا نجد أن الخليفة قد نجح في القبض على زمام الأمور في العمالات؛ إذ استفاد من تعيين العمال من بين القادة الحربيين في منع حصول تمردات داخل العمالات وفي حال حصولها فإن العامل بخبرته العسكرية سيكون قادراً على قمعها بسهولة، كما أن هؤلاء العمال حكموا البلاد بموجب تشريعات المهدي وتشريعات الخليفة التي كانت تصلهم عن طريق أمناء يأتون من العاصمة إلى جميع العمالات لإبلاغهم بالأوامر والتعليمات، وهذا بدوره يدل أيضاً على نجاح الخليفة في ضبط العمالات، وسير عملية الحكم فيها بما يرضيه.

ثالثاً- الحياة الاقتصادية:

تعددت الأنشطة الاقتصادية ضمن الدولة المهدية، فقد احترف سكانها جميع أنواع الأنشطة من صيد، تربية حيوانات، زراعة، صناعة وتجارة بشقيها الداخلي والخارجي.

1- الصيد:

مارس الشعب السوداني إبان حكم المهدية الصيد بنوعيه البحري والبري؛ لجني الفوائد الغذائية والاقتصادية؛ فضلاً عن صيد الأسماك اصطاد السودانيون التمساح وفرس البحر (جاموس البحر)، ونظراً لعدم امتلاك الدولة المهدية سواحل بحرية فقد كان الصيد النهري يتم عن طريق النيل وفروعه.

أما الصيد البري فقد اعتاد السودانيون على اصطيد الحيوانات الكاسرة والعادية وذلك لأغراض اقتصادية ومنافع أخرى، ومنها ما يقومون بتدجينه كالأسد، وحمار الوحش.

كما اصطادوا الفيل ووحيد القرن والزراف والجاموس البري والذئب والنمر والضبع والفهد والثعلب والخنزير البري والغزال، والنعام⁽³⁾.

2- تربية الحيوانات:

وكذلك عمل السودانيون في مجال تربية الحيوانات لاسيما القطعان، وفي مقدمة القطعان الإبل⁽⁴⁾، وتأتي الخيول في المرتبة الثانية بعد الإبل⁽⁵⁾، كما وجدت الأبقار في الدولة المهدية بأعداد كبيرة؛ فضلاً عن الأغنام والماعز التي وجدت بكثرة شمال السودان وجنوبه⁽⁶⁾.

¹ آدم، (2004)، ص: 99.

² سمرنوف، (1994)، ص: 140.

³ شقير، (1903)، مج: 1، ص: 19، 20، 38، 39، 42.

⁴ الصياد، سعودي، (د.ت)، ص: 215.

⁵ شقير، (1903)، مج: 1، ص: 40.

⁶ الشامي، (2002)، ص: 357، 358، 360.

كما عمل أهل السودان على تربية الطيور وفي مقدمتها الدجاج؛ فضلاً عن الدجاج الرومي والبط والإوز والحمام على أنواعه⁽¹⁾.

3- الرعي:

كان الرعي النشاط الاقتصادي الثالث الذي مارسه أهل السودان كنتيجة طبيعية لاهتمامهم بتربية الحيوانات، ومما ساعد على انتشار هذه الحرفة ما يتمتع به هذا البلد من مقومات عديدة، شجعت شريحة كبيرة على امتنahan الرعي، ومن ذلك تنوع المناخ؛ مما أدى إلى نمو النباتات نمواً طبيعياً؛ فضلاً عن كثرة الحشائش والأعشاب، والامتداد الكبير للأراضي، ومن ثم كانت المراعي على أوسع مدى، بلغت مساحتها 75 مليون فدان⁽²⁾.

ولما كان الرعي يفرض على الراعي التجول والانتقال من مكان لآخر بحثاً عن الكلأ والماء، دفع ذلك المهدي لأن يسن القوانين الناظمة بما يضمن حق الرعاة؛ إذ أمر بأن تكون المراعي حقاً لكل أبناء القبيلة والقبائل المجاورة، وفي الوقت نفسه عد المهدي أن الأرض الرعوية ملك للقبيلة من حيث إن حمايتها تقع على عاتق أبناء القبيلة، كما كان على زعيم القبيلة أن ينظم المرعى، ويقسمه حسب أدوار الرعي، وحسب المجموعات المنضوية تحت لواء القبيلة⁽³⁾.

4- الزراعة:

تمتعت الدولة المهدية بالعديد من المقومات التي ساعدت المواطنين على ممارسة الزراعة، فقد تمتعت الدولة بشبكة غنية من المياه تمثلت بنهر النيل وروافده العديدة⁽⁴⁾، وكذلك التنوع الكبير في المناخ الذي تدرج بين المداري الرطب والصحراوي الجاف، وهذا يعني اتساع رقعة الأراضي الزراعية والتنوع في المحاصيل، إذ بلغت مساحة الأرض القابلة للزراعة حوالي 100 ألف مليون فدان⁽⁵⁾، توزعت بين الأراضي التي تعتمد على على الأمطار بما يتراوح بين 200 و1000 ملم⁽⁶⁾، توزعت بين الأراضي التي تعتمد على الأمطار⁽⁷⁾، والأراضي الفيضية حول ضفاف النيل وروافده⁽⁸⁾.

ملكية الأراضي:

¹ شقير. (1903)، مج: 1، ص: 42.
² الشامي. (2002)، ص: 338، 354.
³ أبو سليم. (1992)، ص: 5، 6.
⁴ تريمينجهام. (2001)، ص: 11.
⁵ الفدان: وحدة لقياس المساحات والفدان الواحد يساوي 4200 متر مربع. قطب (د.ت)، ص: 1. محاضرة في وحدات قياس الأراضي الزراعية. مقرر مساحة وري. قسم الأراضي والمياه. كلية الزراعة. جامعة بني سويف. الجزائر.
⁶ الشامي. (2002)، ص: 137، 338.
⁷ عبد الجليل. (2009)، ص: 293، 294.
⁸ تريمينجهام. (2001)، ص: 12.
⁸ الشامي. (2002)، ص: 338.

أوجد المهدي نظاماً لملكية الأرض يتناسب مع مبادئ المهديّة التي تنادي بالتكافل الاجتماعي، وتنادي بشعار المنفعة للجميع⁽¹⁾، ولما كان المهدي خليفة الله على الأرض فإنه يحق له أن يتصرف بها وأن يضع القوانين التي تنظم ملكيتها، فأوجد المهدي نظامين للملكية: الملكية الفردية، أراضي بيت المال.

الملكية الفردية: أقر المهدي ملكية الأفراد لأراضيهم التي كانت في حوزتهم قبل المهديّة⁽²⁾، على أن من يعجز عن زراعة أرضه عليه أن يهبها إلى أخيه المسلم ليزرعها وينتفع بها دون مقابل⁽³⁾.

كما اعترضت المهدي مشكلة الأراضي التي صادرها المسؤولون في فترة الحكم العثماني - المصري ممن عجزوا عن دفع الضرائب المترتبة عليهم، فأقر المهدي بإعادة جميع الأراضي المصادرة إلى أصحابها الأصليين.

أراضي بيت المال: لم يمتلك المهدي أي قطعة أرض لنفسه، فقد وضع الأراضي الحكومية والأراضي المصادرة من الأجانب تحت تصرف بيت المال حتى تعود منفعتها على الجميع.

وكان بيت المال يهب قطعاً من هذه الأراضي للأنصار المرابطين في مناطق معينة ليعيشوا من إنتاجها وليعلموا خيولهم ودوابهم، وكانت هذه الأراضي معفية من الضرائب، على أن ملكيتها تبقى لبيت المال⁽⁴⁾.

هكذا سن المهدي التشريعات المتعلقة بملكية الأرض؛ بما يضمن حقوق جميع الأفراد سواء المالكين للأراضي وغير المالكين لها، إلا أن الحال لم يلبث أن تغير، وبدأت تظهر على مسرح الدولة طبقة أرستقراطية تملك أخصب الأراضي، فقد توفي المهدي بعد فترة قصيرة من قيام الدولة، واستلم عبد الله التعايشي الحكم، وعلى الرغم من أنه حكم وفقاً لتشريعات المهدي إلا أنه خالفه في البنود المتعلقة بملكية الأرض حيث خص نفسه بجميع أراضي دنقلة وبعض الجزر النيلية وبعض أراضي الخرطوم، بينما استولى عمال المديرية على أخصب الأراضي في عملاتهم⁽⁵⁾، وهو ما كان غير مسموح به في عهد المهدي.

5- الصناعة:

تميزت الصناعة في الدولة المهديّة بأنها صناعات خفيفة، فهي مرتبطة بتوفر المواد الخام في الطبيعة؛ كالحداثة والنجارة والصناعات الفخارية وصناعة السلال والحبال والأطباق ومواد البناء⁽⁶⁾، والحياسة والصاغة والدباغة⁽⁷⁾؛ فضلاً عن صناعة الأسلحة والخرطيش والرصاص⁽⁸⁾.

¹ الفدال. (1992)، ص: 144.

² مكاري. (2007)، ص: 190، 196.

³ الفدال. (1992)، ص: 146.

⁴ مكاري. (2007)، ص: 192، 196.

⁵ سمرنوف. (1994)، ص: 143.

⁶ لوال. (2018)، ص: 229.

⁷ شقير. (1903). مج: 1. ص: 145، 146.

⁸ مورهد. (1965)، ص: 282.

6- التجارة:

تعد التجارة ركيزة أساسية يقوم عليها اقتصاد أي دولة، ولكن ما هو واقع التجارة الداخلية والخارجية في دولة حربية كالدولة المهدية؟

التجارة الداخلية:

على الرغم من الفترة القصيرة التي حكم المهدي خلالها إلا أنه نجح في وضع أسس التعامل التجاري في الأسواق، فقد حث التجار على الصدق في التعامل مع الزبون، وحذرهم بألا يكون الربح هو غاية تعاملهم لأن ذلك يولد الطمع وحب الشهوات وهذا ما لا يرضاه الإسلام⁽¹⁾.

هذه كانت القواعد التي نظمت العلاقة بين التاجر والزبون، على أن الإنجاز الثاني للمهدي في مجال تنظيم حركة التجارة الداخلية هو وضع جميع الأسواق والبضائع والعملات تحت إدارة بيت المال مباشرة، وكان هدفه من ذلك الاستفادة من الأرباح في تأمين متطلبات الجند والجيش والصرف على إعاشتهم⁽²⁾.

وعندما تولى الخليفة عبد الله التعايشي الحكم ركز اهتمامه على تنظيم الأسواق وحفظ الأمن والنظام فيها؛ إذ أوجد وظيفة شيخ السوق لمراقبة الحوادث اليومية التي تجري ضمن الأسواق وإعداد تقارير عنها ترفع إلى بيت المال على أن يقوم بيت المال برفعه إلى الخليفة⁽³⁾.

ومن أجل الحفاظ على النظام في الأسواق، أوجد الخليفة وظيفة المحتسب لفحص العملات؛ منعاً لتداول المزيف منها ومن مهامه أن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر⁽⁴⁾، كما أسس الخليفة محاكم خاصة مهمتها النظر في قضايا البيع والشراء⁽⁵⁾ ومنع الغش ومحاربة ومكافحة التهريب؛ عن طريق موظفين يطلق على الواحد منهم مأمور حيث يقوم هؤلاء بمراقبة الموازين والمكاييل ومعاينة كل من تسول له نفسه بأن يخل في عمليات البيع والشراء، وفي حال وجود اضطرابات يرسل الخليفة مصلحي السوق لحل المشاكل⁽⁶⁾، ويتمتع هؤلاء بسلطات قضائية تساعد على أداء مهامهم⁽⁷⁾.

وكانت عمليات التبادل التجاري تتم عن طريق العملات التي أصدرها المهدي وهي الجنيه الذهبي والدولار الفضي⁽⁸⁾، وأحياناً عن طريق المقايضة بقماش الدمور⁽¹⁾، وأحياناً تتم المقايضة بالعبيد⁽²⁾.

¹ القفال. (1992)، ص: 75.

² القفال. (2002)، ص: 257.

³ التجاني، زروق، صندل. (2017)، ص: 426.

⁴ آدم. (2004)، ص: 150.

⁵ سمرنوف. (1994)، ص: 137.

⁶ التجاني، زروق، صندل. (2017)، ص: 426.

⁷ آدم. (2004)، ص: 150.

⁸ الجنيه الذهبي: أول عملة أصدرها المهدي مقلداً فيه الجنيه المصري الصادر عام 1887 وهو يعادل مئة قرش، أما الدولار الفضي فهو على نمط الدولار المجيدي التركي، لكن مكتوب عليه بأمر المهدي. الهاشمي. (2012). سك العملة في عهد المهدي وخليفته. على الرابط

التجارة الخارجية:

كانت حركة التجارة في بداية عهد الدولة المهدية متوقفة؛ بسبب تكفير الخليفة لدول الجوار؛ ومن ثم تحريم التجارة معها⁽³⁾؛ مما شكل ضربة كبيرة للتجارة الخارجية اندثرت بسببها الكثير من الطرق التي كانت القوافل تسلكها قبل عهد المهدية⁽⁴⁾، إلا أن الخليفة لم يلبث أن كسر هذه القاعدة التي وضعها بنفسه ليسمح لتجار دولته بالمتاجرة⁽⁵⁾ مع مصر وسواكن⁽⁶⁾ عن طريق بربر⁽⁷⁾، وجدة عن طريق البحر الأحمر⁽⁸⁾، والحبشة⁽⁹⁾ عن طريق القصارف والقلابات⁽¹⁰⁾.

وكانت السلع المستوردة من هذه البلاد: العطور، خشب الصندل، القرنفل، القماش، السكر، الفول المصري، الأرز، الحلوى، الفواكه المجففة⁽¹¹⁾، بينما كانت تصدر الصمغ وريش النعام والسنمكة والعاج⁽¹²⁾ والرقيق⁽¹³⁾.

الجدير بالذكر أن جميع السلع المصدرة كانت محتكرة من قبل بيت المال؛ إذ كان أمناء بيت المال يشترونها بعشرين ريالاً⁽¹⁴⁾ مثلاً ويبيعونها للتاجر بثلاثين ريالاً، ومن ثم يسافر التاجر إلى المناطق أنفة الذكر لبيعها هناك⁽¹⁵⁾؛ أي إن التجارة الخارجية كما التجارة الداخلية كانت محتكرة من قبل بيت المال.

مما سبق يتبين أن اقتصاد الدولة المهدية في المقام الأول قام على الرعي والزراعة، وفي المقام الثاني على التجارة وذلك خدمة للأغراض العسكرية، بينما كانت الصناعة في الحضيض حتى أنها لم تلب حاجات السكان ومما يدل على ذلك قيام الدولة باستيراد الملابس من دول الخارج مثل مصر والحبشة وجدة.

رابعاً- الحياة العسكرية:

من الطبيعي بالنسبة لدولة صفتها الرئيسة أنها عسكرية أن تولي مؤسسة الجيش اهتماماً كبيراً، فهو عمادها إذ اعتمدت في تأسيسها على الحروب، كما كلف بالقيام بجميع الأعباء العسكرية والمدنية ضد الأعداء

¹ الهاشمي، (2013)، ج: 2، ص: 21، 22.

² التجاني، زروق، صندل، (2017)، ص 435.

³ آدم، (2004)، ص: 146.

⁴ سلاطين، (2016)، ص: 383.

⁵ آدم، (2004)، ص: 146، 147.

⁶ التجاني، زروق، صندل، (2017)، ص 428.

⁷ سلاطين، (2016)، ص: 383.

⁸ التجاني، زروق، صندل، (2017)، ص 435.

⁹ سبي، (2002)، ص: 33.

¹⁰ سلاطين، (2016)، ص: 383.

¹¹ آدم، (2004)، ص: 147.

¹² سلاطين، (2016)، ص: 383.

¹³ التجاني، زروق، صندل، (2017)، ص 428.

¹⁴ الريال: عملة فضية من فئة 20 قرشاً، سكّت في عهد محمد علي باشا، الحريري، محمد، (1995)، ص: 108.

¹⁵ آدم، (2004)، ص: 147.

في الخارج و حماية الحدود و حماية الأمن الداخلي⁽¹⁾ .

1- التجنيد:

كان التجنيد في بداية الدعوة يتم عن طريق التطوع؛ إذ لم يكن لدى المهدي جيش منظم؛ وإنما اعتمد على مؤيديه ممن ساندوه وممن هاجروا إليه⁽²⁾، وقد اجتمع لديه في بداية أمره 200 مقاتل⁽³⁾، ثم ازداد عدد الجيش نتيجة انضمام سكان المدن والوحدات المنشقة من الجيش المصري⁽⁴⁾.

وقد تطورت عملية التجنيد في عهد الخليفة عبد الله التعايشي فضلاً عن النظام الطوعي فرض الخليفة التجنيد الإجباري⁽⁵⁾ الذي يقوم على أن جميع الذكور القاطنين في حدود الدولة المهدية هم مقاتلون⁽⁶⁾ سواءً أكانوا أكانوا شباباً أو كهولاً أو أولاد العرب أو أولاد البلد على السواء، وكان التجنيد يتم عن طريق مشايخ القبائل الذين كانوا عند الحروب يجمعون رجالاً من قبائلهم ويرسلونهم إلى الجيش للمشاركة في القتال⁽⁷⁾.

وقد انقسم الجنود من حيث التجنيد إلى قسمين:

قسم يمثل القوات الدائمة: التي تتكون من جنود نظاميين مستعدين بشكل دائم للقتال، ويقيم هؤلاء في ثكناتهم بشكل دائم.

وقسم يمثل المتطوعين: وهم كل سكان القطر من الذكور الذين توزعوا في أرجاء الدولة الواسعة، وقد اجتمعوا من مختلف القبائل ومختلف المهن، ولا يكون التحاقهم بالجيش إلا عند الحروب.

وفضلاً عن القوات الدائمة والمتطوعين، حرص الخليفة على تجنيد 2000 جندي مسلحين بالبنادق ليكونوا حرسه الشخصي⁽⁸⁾، وقد أقام لهم ثكنات خاصة بهم في أم درمان⁽⁹⁾.

2- تسليح الجيش:

كان الجنود في بداية تكوين الجيش مسلحين بالحراب والسيوف، ثم انضم إليه كل الجنود الذين عملوا في الحاميات المصرية في مناطق غربي السودان مع أسلحتهم النارية⁽¹⁰⁾، كما حصل المهدي على السلاح الناري والمدفعي من خلال الحروب التي انتصر عليها على قوات الجيش الحكومي؛ إذ استولى عليها كغنائم

¹ زلفو. (د.ت)، ص: 126.

² أحمد. (2012)، ص: 42.

³ محيي الدين. (1995)، ص: 114.

⁴ سيمرنوف. (1994)، ص: 150.

⁵ حميدة. (1969)، ص: 218.

⁶ زلفو. (د.ت)، ص: 138.

⁷ حميدة. (1969)، ص: 218، 222.

⁸ زلفو. (د.ت)، ص: 134، 126، 138.

⁹ حميدة. (1969)، ص: 218.

¹⁰ محيي الدين. (1995)، ص: 114، 123.

حرب⁽¹⁾ فبعد سقوط الأبيض استولى المهدي على 16400 بندقية و 13 مدفعاً والكثير من الذخائر⁽²⁾، وفيما بعد بعد استفاد المهديون من ترسانة الأسلحة التي خلفها الحكم العثماني - المصري لصنع الأسلحة إلا أنها لم تنتج سوى نوعٍ رديءٍ سرعان ما فسد⁽³⁾.

وقد انقسم الجيش من حيث التسليح إلى ثمانية أقسام:

الجهادية: المسلحون بالأسلحة النارية.

الخيالة: أو الفرسان سلاحهم السيف والبنادق.

الهبانة: أصحاب الجمال وسلاحهم السيوف وبنادق الرمنتون.

الطوبجية: أي المدفعية وكلهم من طوبجية الجيش العثماني - المصري الذين وقعوا في الأسر.

الحراية: وهم حاملوا الحراب والسيوف.

الخشخانية: وهم المسلحون ببنادق الخشخان.

البلطجية: يحملون بلطات كبيرة.

المتشمرون: يحملون حراب بيضوية الشكل يبلغ طول الواحدة منها نحو ذراع وطول قناتها نحو 4 أمتار⁽⁴⁾.

4- نظام التعبئة:

لما ازداد عدد أفراد جيش المهدي قسم جنوده إلى ثلاث فرق لكل منها راية:

الفرقة الأولى: مؤلفة من قبائل السودان الغربي، رايتها سوداء، قائدها عبد الله التعايشي.

الفرقة الثانية: تضم رجال القبائل التي تقطن ضفتي النيل وكذلك القبائل التي تسكن الجبال حول جبل قدير، رايتها خضراء، وقد عقد المهدي قيادتها للخليفة علي ولد حلو.

الفرقة الثالثة: تضم قبائل السودان الأوسط⁽⁵⁾، رايتها حمراء، قائدها محمد الشريف⁽⁶⁾.

¹ - سيمرنوف. (1994)، ص: 160.

² شقير. (1981)، ص: 382.

³ حميدة. (1969)، ص: 219.

⁴ شقير. (1981)، ص: 620 - 624.

⁵ فوزي. (1901)، ج: 1. ص: 91.

⁶ زناتي. (2021)، ص: 227.

وقد جعل المهدي مقاليد القيادة العامة للجيش بيدي أخيه محمد عبدالله⁽¹⁾ ولقبه بأمير جيش المهدي، وقد آلت قيادة الجيش بعد مقتل محمد عبد الله في الأبيض عام 1883 للخليفة عبد الله التعايشي⁽²⁾.

وبعد وفاة المهدي ظل تقسيمه للقيادات الثلاث ساري المفعول إلى أن وحد الخليفة منذ آذار 1886 الجيش كله تحت الراية الزرقاء، وجعل قيادته العليا بيد أخيه يعقوب بحجة أن الدين واحد والجيش واحد⁽³⁾.

أما عن الوحدات غير النظامية فقد كان على شيوخ القبائل تجنيدها، إلا أن عامل المديرية هو القائد المسؤول عن الجيش في العمالة سواء الجنود النظاميين أو الاحتياطيين⁽⁴⁾، وبدوره سيطر الجيش في العاصمة على قوات الأقاليم فتم بذلك مركزه السلطة بتركيز القوات العسكرية⁽⁵⁾.

وقد شكل الجهادية نواة الجيش وهم الجنود النظاميون من حملة السلاح الناري، وبلغ تعداد الحامية في أم درمان 12 ألفاً يقودها عثمان شيخ الدين⁽⁶⁾ الابن الأكبر لعبد الله التعايشي، كما توزعت أعداد صغيرة من الجهادية في حاميات الأقاليم، أما الجنود غير النظاميين فقد بلغ تعدادهم في العاصمة 30 ألف مقاتل سلاحهم الرماح والسيوف تحت إمرة يعقوب شقيق الخليفة؛ فضلاً عن الخيالة والهجانة الذين يؤلفون الاحتياطي، ويكونون على أهبة الاستعداد عند الحاجة⁽⁷⁾ وقد تكون الجيش الاحتياطي من جميع سكان السودان من الذكور، وكان نظام التعبئة يتم بطريقتين: الأولى مركزية حيث يتم استدعاؤهم إلى أم درمان تمهيداً لإرسالهم لخوض الحملات المختلفة، والثانية محلية يقوم بها قادة المناطق وتتم عندما تصبح المنطقة نفسها مسرحاً للعمليات، وعادة ما يلجأ إليها العمال من أجل حفظ الأمن الداخلي أو لقمع الثورات⁽⁸⁾، وفي أوقات السلم يعود الجنود الاحتياطيون إلى ديارهم في المواسم الزراعية على أن يرجعوا إلى صفوف الجيش للتدريب أو عند نشوب الحروب⁽⁹⁾.

5- تموين الجيش:

كان المهدي ومن بعده الخليفة عبدالله يعتمدون في تموين الجيش على بيت المال المركزي في أم درمان⁽¹⁰⁾، كما كان لكل بيت من بيوت المال في العمالات المختلفة فرع خاص لإمدادات الجيوش⁽¹¹⁾.

¹ محمد ولد عبد الله (1883 -): شقيق محمد الأحمد، ناصر شقيقه منذ بداية دعوته، وقاتل إلى صفوفه في موقعة أبا عام 1881، وفي جبل قدير عام 1882، وكان قائد الجيش المحاصر لمدينة الأبيض حيث لقي مصرعه أثناء الهجوم على المدينة. هيل. (2016)، ص: 369.

² فوزي. (1901)، ج: 1، ص: 91، 129.

³ حميدة. (1969)، ص: 218.

⁴ سميرنوف. (1994)، ص: 154.

⁵ حميدة. (1969)، ص: 220.

⁶ عثمان ولد الخليفة عبد الله (1874-1900): منح لقب شيخ الدين عام 1890، أصبح في عام 1891 قائداً لفرقة مستحدثة استخدمت لحراسة أبيه على أثر اندلاع ثورة الأشراف. هيل. (2016)، ص: 269.

⁷ حميدة. (1969)، ص: 218.

⁸ زلفو. (د.ت)، ص: 147.

⁹ سميرنوف. (1994)، ص: 157.

¹⁰ أحمد. (2012)، ص: 176، 177.

¹¹ سميرنوف. (1994)، ص: 159.

أما عن الأسلحة والذخيرة فقد حفظت في بيت الأمانة، وهو الترسانة التي تحفظ فيها جميع أنواع الأسلحة النارية والمدافع والذخيرة⁽¹⁾، كما كان هناك مخازن حربية على حدود البلاد لإمداد الجيوش بالأسلحة عند الحرب⁽²⁾.

6- الإعداد للمعارك:

حرص المهدي والخليفة على إعداد الجيوش لأصعب المعارك؛ لذلك اعتنوا بإعدادهم المعنوي والبدني على السواء، فمن الناحية المعنوية حرص المهدي على إقامة حلقات الدروس والذاكرة في شرح فكر المهدي وأسانيده من القرآن والسنة وأقوال الصالحين وما يجب أن تكون عليه حياة المؤمن من احتقار مظاهر الحياة وبهجتها والتطلع بدلاً من ذلك إلى الحياة الأبدية في الآخرة، وأن على جيوش المهدي الظفر بالنصر وإن لم يكن ذلك فالشهادة هي النصر⁽³⁾.

أما التدريبات البدنية فقد تلقى جيش المهدي تدريبات فنية حديثة، وتدريب على كيفية الهجوم بعدد كبير من المشاة والفرسان والمدفعية من الخلف، وتم تدريب كتيبة الفرسان وكتيبة المشاة على الهجوم الجانبي والأمامي، كما تدربوا على حرب العصابات وكيفية مضايقة الأعداء بالغارات المتكررة وتسميم الآبار والهجوم على إمدادات الطعام وعلى أجنحة الأعداء، وإعداد الكمائن المختلفة، ثم الانقضاض على الأعداء في الوقت والمكان المناسبين⁽⁴⁾.

ومما سبق يتضح أن المهدي وخليفته قاما بتدريب القوات على أسلوب القتال المشترك على شكل وحدات متماسكة بدلاً من أسلوب القتال القبلي السائد في السودان آنذاك⁽⁵⁾.

خامساً- الحياة الاجتماعية:

عند الحديث عن المجتمع في دولة حربية لا يهم أن نتعرف إلى معلومات تفصيلية في جميع الجوانب التي يستلزم الحديث عنها عند تناول الحياة الاجتماعية؛ لذلك قصر البحث في مجتمع الدولة المهدية على الحديث عن العناصر التي ضمتها الدولة وعن طبقات المجتمع؛ أي العناصر التي تكون منها المجتمع، وموقع الفئة الحاكمة من هذا المجتمع، وذلك لأهمية هذين الجانبين في تبيان دور السكان في الحرب بين الدولة المهدية والجيش المصري - الإنكليزي (كما سيمر لاحقاً)، وموقف الشعب من الجيشين على السواء.

¹ زلفو. (د.ت)، ص: 153.

² سمرنوف. (1994)، ص: 159.

³ محيي الدين. (1995)، ص: 124.

⁴ سمرنوف. (1994)، ص: 157، 158.

⁵ أحمد. (2012)، ص: 59.

1- عناصر السكان:

يعد المجتمع في الدولة المهدية متنوعاً؛ إذ يضم مزيجاً من الأعراق التي ترجع في أصولها إلى جهات مختلفة، أتت إلى السودان عن طريق الهجرة منذ آلاف السنين، وقد استوطنت العناصر المهاجرة أرض السودان واستقرت فيه، إلا أن ما يميز المجتمع السوداني أنه يمكن الفصل بين السكان الأصليين والمهاجرين؛ إذ انقسم المجتمع داخل الدولة المهدية إلى ثلاثة عناصر: مجموعة القبائل القوقازية والعرب والسكان الأصليين من الزوج، وقد شكلت هذه العناصر بمجموعها مجتمع السودان إبان حكم الدولة المهدية؛ إذ بلغ تعدادهم نحو 8,500,000⁽¹⁾.

2- طبقات المجتمع:

لعل أول ما يتبادر إلى ذهن القارئ أن الدولة المهدية بسبب طبيعتها الدينية و الشعارات والمبادئ التي نادى بها أنها لا تحوي أي فروق طبقية، إلا أن الواقع يخالف هذا الاعتقاد؛ إذ سيطرت الطبقة على الحياة الاجتماعية في الدولة المهدية؛ إذ وجدت ثلاث طبقات: الطبقة الأرستقراطية، طبقة العامة وطبقة العبيد.

الطبقة الأرستقراطية: ظهرت هذه الطبقة مع بواكير الدولة المهدية، عند استيلاء المهدي على الأبيض حيث قام بمصادرة ما يزيد على مليون جنيه من أعيان الدولة المصرية ومسؤوليها، وقد قام بهذه المصادرة لنفسه؛ إذا لم يتم بتوزيع أي من هذه الأموال على أتباعه⁽²⁾؛ ليعزز المهدي انتماءه لهذه الطبقة بعد تأسيس الدولة مباشرة عندما ألقى بحياة النقشب جانبا وانغمس في الملذات الشخصية؛ إذ يذكر آلان مورهد أن المهدي بعد الاستيلاء على أم درمان قد استبدل الجبة المرقعة "بسر اويل سابعة وأقمصة من منسوجات رقيقة كانت تعطر قبل أن يلبسها"، إلا أن حياته هذه كانت سراً عن عيون العامة؛ إذ كان المهدي قبل خروجه إليهم "يقوم بتبديل السراويل والأقمصة بجبة مرقعة وقفطانه وعمامته ويسير بهذا الزي إلى المسجد".

ويضيف مورهد بأن لدى المهدي ثلاثين زوجة⁽³⁾؛ إذ عند أسر أي امرأة أو فتاة صغيرة من الرقيق كن يسقن بداية إلى بلاط المهدي ليتخير منهم من يستحسن جمالها لتصبح زوجة له، أما الخادما اللواتي يتقن فنون الطعام السوداني فيرسلن إلى مطبخه⁽⁴⁾.

وهكذا نجد أن الطبقة الأرستقراطية انحصرت في شخص المهدي مع بداية تشكل الدولة، ثم جاء الخليفة عبدالله التعايشي ليكرس هذه النزعة، إلا أن ما يميز عهده أن هذه الفئة لم تنحصر بالطبقة الحاكمة في أم درمان فحسب؛ وإنما اتسع نطاقها لتشمل الحكام في العمالات؛ إذ امتلك الخليفة والعمال أخصب الأراضي في الدولة كما مر سابقاً؛ ليظهر بذلك مجتمع الدولة المهدية بمظهر إقطاعي، جسدت فيه الفئة الحاكمة الطبقة الإقطاعية.

¹ تريمينجهام.(2001)، ص: 13.

² Steuart(1883). F.O. 108.

³ مورهد.(1965)، ص: 281، 282.

⁴ سلاطين.(2016)، ص: 168.

طبقة العامة: تتألف من رجال الدين والمزارعين والصناع والتجار، وكان هؤلاء يشكلون الجيش في الدولة.

العبيد: هم الطبقة الدنيا في الدولة المهدية، وقد شاع الاسترقاق في أواسط الدولة؛ نظراً لكون الرقيق يشكل إحدى دعائم الاقتصاد السوداني⁽¹⁾، وقد وضع المهدي القوانين التي تحدد حياة هؤلاء الرقيق، فكان أول ما قام به منع بيع الرقيق من الذكور وذلك نظراً لحاجة الجيش لخدماتهم⁽²⁾ وحصر عملية البيع في النساء والأطفال⁽³⁾، ولم يكتف المهدي بمنع تجارة الرقيق من الذكور؛ وإنما عمد إلى مصادرة أملاك شعبه منهم، وكان قبل المصادرة يعرض عليهم الانضمام إلى فرقة الجهادية وجزاء ذلك العتق من العبودية، كما وعد أصحاب الرقيق المصادر بتعويضهم عن أرقائهم "إلا أن ظروف الدولة المهدية المالية قد حالت دون الوفاء بالوعد".

كان مورد الرقيق في الدولة المهدية هو الحروب وما يقع بين أيديهم من أسرى⁽⁴⁾؛ إذ كانوا يعاملون معاملة الغنائم؛ إذ يسلمون إلى بيت المال، واختص بيت المال بحق ملكية الرقيق؛ بما في ذلك بيعه وإهداؤه، وكان هؤلاء الأسرى يخضعون لفحص دقيق فإذا ثبت أهلية الرقيق لخوض الحروب فإنه يعين كملازم، وإذا اتضح أنه غير كفء لخوض الحروب؛ فإنه يرسل للعمل في حقول السادة، أما النساء فيتم بيعهن شريطة وجود صك يوقع عليه شاهدين.

وقد عانى الرقيق في ظل الدولة المهدية حياة ذل شديد؛ إذ يسري عليهم ما يسري على الحيوانات من قوانين، فهم لا يملكون أي حق في الحرية كما يمنع انتقالهم إلى سيد آخر، وفي حال وفاة السيد فإن الرقيق يدخل في معاملة الميراث شأنه شأن أي شيء يملكه المتوفى⁽⁵⁾.

وبالتالي فإن الدولة المهدية تميزت بالطبقية دون أن تراعي أحكام الدين الإسلامي في ذلك، فما إن أخذ المهدي قليلاً إلى الراحة بعد فتح أم درمان حتى مال إلى حياة الدعة والترف وودع حياة الزهد والتقشف، ومن ثم كان عهد الخليفة عبد الله الذي تميز بظهور طبقة الإقطاعيين التي تزعمها الخليفة بنفسه؛ مما يعني خرق تعاليم المهدية منذ بواكير الدولة.

سادساً- الحياة الثقافية:

كان اتباع خطا السلف هو الطابع الثقافي للدولة المهدية؛ بمعنى اتباع القرآن الكريم والسنة النبوية وترك ما دونهما⁽⁶⁾، وقد تمثلت سياسة المهدي هذه بحرقه جميع الكتب؛ بحجة أن أصحابها إما كفار أو سائرون في طريق الكفر، وأبقى على القرآن الكريم والصحيحين، وإحياء علوم الدين للغزالي، وغيرها من الكتب التي كان يتلوها على أنصاره، مجمل القول حافظ المهدي على الكتب التي تخدم قضيته في ادعائه بأنه المهدي المنتظر.

¹ مكاري.(2007)، ص: 197.

² نقد.(2003)، ص: 91.

³ مكاري.(2007)، ص: 199.

⁴ نقد.(2003)، ص: 91.

⁵ مكاري.(2007)، ص: 199، 201.

⁶ بدوي.(1981)، ص: 42، 43.

واستناداً لذلك ألغى المهدي العمل بالمذاهب الأربعة وكذلك الطرق الصوفية، أما عن سبب إلغائه للمذاهب الأربعة، فقد صرح المهدي بأن الأئمة أصحاب تلك المذاهب قد اجتهدوا، وكانت اجتهداتهم صحيحة إلا أنها لا تصلح لهذا الزمن، ويكفي أنهم أوصلوا المسلمين إلى زمن المهدي؛ ومن ثم فقد بطلت كتبهم⁽¹⁾.

أما عن إلغائه للطرق الصوفية، فقد علل المهدي ذلك بأن تلك الطرق تعد خروجاً عن الدين؛ فضلاً عن أنها سبب في تفرقة المسلمين، ولتوحيد كلمتهم كان لابد من إلغاء هذه الطرق⁽²⁾.

أما عن التعليم فقد اهتم المهدي بالعملية التعليمية، وفرض أحكاماً صارمة تتماشى مع سياسته في الرجوع إلى الدين الحق، وتوحيد السكان تحت راية دولته التي عدها امتداداً للخلافة الراشدية، ولما كانت الحكومة المصرية خارجة عن الدين؛ بحسب رأي المهدي فقد ألغى جميع المدارس التي افتتحت في عهدها، وأكثر من الخلاوي⁽³⁾، والمساجد، وحلقات العلم⁽⁴⁾؛ لتعليم القراءة والكتابة وتحفيظ القرآن الكريم وعلومه⁽⁵⁾، كما كما افتتح التعايشي من بعده المدارس لتعليم أولاده وأولاد الطبقة الأرستقراطية⁽⁶⁾.

وبالتالي يكون المهدي قد سخر الثقافة والتعليم في خدمة أهدافه في جعل الناس أتباعاً له، كما أرجع التعليم إلى عصور سحيقة وذلك عندما ألغى المدارس، ومما وصم الدولة المهدية بطابع الرجعية على الرغم من أن المهدي قصد من ذلك طبع دولته بطابع السلفية، إلا أنه أخطأ في ذلك، فدولة الرسول ﷺ ومن بعده الخلفاء الراشدون كانت دولة مدنية تواكب التطور والحضارة، ولو أن المدارس كانت معروفة منذ ذلك العصر لشجّعوها، على ما يبدو أن المهدي كان يريد من وراء ذلك أن يحد من العملية التعليمية ويمنع التطور الفكري، خوفاً من افتضاح أمر ادعائه وبالتالي الخروج عن طاعته.

في ختام الحديث عن تنظيم الدولة المهدية يتضح جلياً أسباب عدم تحرك إنكلترا ومحاولة وضع العراقيل ضدها، فالدولة المهدية مارست دوراً ذاتياً في إضعاف نفسها، وكذلك في شحن نفوس شعبها ضدها، فهي بدائية تحارب التطور والانفتاح كما لم تسع في كسب الشعب إلى صفها، مما خدم إنكلترا بشكل كبير، فأعالي النيل تحت سيطرة عدو ضعيف لا يشكل خطراً على مصالحها، في حين كانت تتدخل بشكل فوري لدى اقتراب أي قوة أخرى من مناطق سيطرة الدولة المهدية بغرض إبعادها عنها.

سابعاً- إنكلترا والدول الطامعة في السودان:

صحيح أن إنكلترا هي من وجهت الحكومة المصرية لإخلاء السودان إلا أنها سارعت من فورها إلى احتلال مناطق من السودان لحسابها الخاص، حيث احتلت ميناء بربرة على خليج عدن عام 1885 واتخذت منه

¹ شببكة. (1991)، ص: 373.

² عبده. (1981)، ص: 43.

³ الأمين. (د.ت)، ص: 115، 116.

⁴ عايس. (2014)، ص: 191، 201.

⁵ الأمين. (د.ت)، ص: 117.

⁶ عايس. (2014)، ص: 223.

قاعدة للتحكم في الهند⁽¹⁾، وليس ذلك فحسب فبين عامي 1885-1888 أخذت إنكلترا بالتوسع في المناطق الواقعة بالقرب من بربرة؛ مشكلة ما أصبح يدعى بالصومال الإنكليزي الذي يضم موانئ زيلع وبلهار وبربرة، كما سيطرت على طول الساحل الممتد من جيبوتي إلى بندر زيادة، واستمرت بتوسيع مناطق نفوذها، ففي تاريخ 26 كانون الأول عام 1894 وقعت اتفاقية في مع ملك بوغندا أصبحت بموجبها بوغندا محمية بريطانية؛ مستبعدة بذلك نفوذ ألمانيا التي كانت تبسط نفوذها على بوغندا منذ العام 1890 بموجب اتفاقية مع ملكها⁽²⁾، وفي عام 1891 احتلت إنكلترا طوكر على البحر الأحمر⁽³⁾.

يتضح أن إنكلترا كان همها الأكبر هو السيطرة على البحر الأحمر نظراً لأهميته في حماية مستعمراتها في الهند، أما عن توقيع الاتفاقية مع بوغندا فهي محاولة منها لحماية منابع النيل من أي قوة قد تسيطر عليها؛ ومن ثم استمرار تدفق مياه النيل إلى مصر، وبعبارة أخرى كانت إنكلترا تهدف من وراء أطماعها في السودان إلى تأمين مستعمرة مصر ومستعمرة الهند؛ أي لم يكن لها أطماع حقيقية في السودان حتى تاريخ الحملة الكبرى التي سيمر ذكرها في الفصل التالي.

غير أن هناك مستجدات اعترضت خطط إنكلترا في المنطقة، ألا وهي التسابق الدولي للحصول على مكاسب في السودان، فالسودان بموقعه الاستراتيجي في منطقة حوض النيل قد جلب أطماع دول عديدة، ولا سيما بعد فتح قناة السويس؛ مما جعله موضع تنافس دولي بين مختلف القوى الاستعمارية⁽⁴⁾، ومن ثم كان مؤتمر برلين (1885) الذي أعطى الضوء الأخضر للدول العظمى بالانقضاض على السودان، عندما أقر بأن على أي دولة تقوم بالاستيلاء على أراض جديدة في القارة الإفريقية أن تبلغ الدول الأخرى بذلك.

وهكذا أوجد مؤتمر برلين غطاءً شرعياً للتكالب الأوروبي على السودان، فما كان من الدول الأوروبية سوى أن رفضت الاعتراف بالدولة المهدية كسيادة مستقلة عن أي تبعية؛ بل عدت السودان ملكاً مشاعاً، فأخذت هذه الدول تتسابق على اقتطاع أراضيه وضمها إلى مستعمراتهم في إفريقيا⁽⁵⁾، ورأت إنكلترا أن تستغل ذلك في إضعاف الدولة المهدية، وإحاطتها بمستعمرات أجنبية حليفة لإنكلترا، خاصة وأن القوى المحلية على الحدود مع الدولة المهدية كانت على عدااء معها، وهي الدولة السنوسية؛ إذ أعلن محمد المهدي استعداده لقتال المهديين⁽⁶⁾، ومملكة وداي التي رفض صاحبها الانضمام للمهدية بعد تولي التعايشي الحكم⁽⁷⁾؛ ومن ثم كان على إنكلترا التعاون مع القوى الدولية المتنافسة من أجل حصار الدولة المهدية ضمن دائرة تحالفاتها مع باقي الدول المتنافسة، وهي إيطاليا، الحبشة، إنكلترا وفرنسا، وكانت البداية مع إيطاليا.

¹ عطا الله. (2011)، ص 12.

² شكري. (2011)، ص: 400، 406، 408.

³ ضرار. (1968)، ص: 204.

⁴ شيخ الدين. (د.ت)، ص: 51.

⁵ شكري. (2011)، ص: 399، 400.

⁶ الصلابي. (2009)، ص: 187.

⁷ الزبير. (1953)، ص: 48.

إيطاليا: عندما بدأت الحاميات المصرية بإخلاء السودان وجميع أجزاء إمبراطوريتها في البحر الأحمر وسواحل إريتريا، سارعت إيطاليا إلى احتلال مصوَّع، ومد حدودها نحو بقية إريتريا منذ العام 1885⁽¹⁾، واحتلت بقية الساحل الجنوبي لخليج عدن عند نقطة بندر زيادة، ثم الساحل الصومالي إلى نهر جوبا، ولذلك دخل ما سمي بالصومال الإيطالي ومستعمرة إريتريا إلى رأس قصار أقصى نقطة على الساحل الإريتري⁽²⁾، وقد أثارت تحركات إيطاليا مخاوف إنكلترا من استمرار التوسع الإيطالي إلى الداخل، فسارعت إلى حل هذه المشكلة بتوقيع اتفاق في العام 1890 أطلقت إنكلترا بموجبه يد إيطاليا في كسلا⁽³⁾؛ مقابل احترام إيطاليا حقوق الخديوي في السودان⁽⁴⁾.

وبموجب هذا الاتفاق أرسلت إيطاليا جيوشها لقتال المهديين في كسلا، ونجحت في طردهم منها؛ إذ استتبت الأمور لإيطاليا في كسلا في 17 تموز 1894، ونجحت في مد نفوذها على المناطق المجاورة لها لغاية نهر عطبرة؛ إذ دخلت المنطقة بأكملها ضمن دائرة النفوذ الإيطالي⁽⁵⁾.

أما عن سبب اهتمام إيطاليا بكسلا، لأهميتها موقعها على أحد روافد نهر عطبرة مما يعطيها أهمية عسكرية بالنسبة للمستعمرات الإيطالية في الشرق؛ خاصة أنها ترتبط بمصوَّع مروراً بأسمره - عاصمة إريتريا - كما أن كسلا تبعد عن حدود إريتريا 20 كلم، كما أنها تستطيع أن تتحكم بإريتريا عسكرياً⁽⁶⁾.

أي إن إيطاليا لم تدخل مضمار التنافس على السودان من أجل السيطرة على حوض النيل؛ بل كان هدفها هو تحقيق الأمن لمستعمراتها في القرن الإفريقي؛ أي أن هدف إيطاليا الوحيد هو بناء إمبراطورية خاصة بها على أرض إفريقيا، لذلك قبلت العرض الإنكليزي؛ لأن ذلك سيجنبها حرباً مع إنكلترا، وهو الأمر الذي لم تعد العدة له قط.

الحبشة: امتلكت الحبشة تاريخاً طويلاً يبرز أطماعها في السودان التي تعود إلى القرن الثالث قبل الميلاد⁽⁷⁾، واستمرت النزاعات بالتجدد لمختلف الأسباب حتى قيام الثورة المهدية وتحولها إلى دولة⁽⁸⁾؛ إذ توضعَّت الحبشة على الحدود المتاخمة للدولة المهدية من جهة الجنوب الشرقي، ولم تعترف الحبشة بالدولة المهدية، رغبة في مد نفوذها على حسابها.

كانت الحبشة تشترك مع الدولة المهدية بأمرين، هما: أولاً: مرور نهر النيل في أراضيها، ثانياً: الحدود، ولما كانت الحدود غير واضحة المعالم فقد كانت سبباً مباشراً للنزاع بين الدولتين، أضف إلى ذلك أن الحبشة لم

¹ ضرار. (1968)، ص: 204.

² شكري. (2011)، ص: 402.

³ ضرار. (1968)، ص: 204.

⁴ حميدة. (1969)، (د.ت)، ص: 266.

⁵ ضرار. (1968)، ص: 204، 205.

⁶ الوثائق الأساسية لتاريخ السودان من فبراير 1841 إلى فبراير 1953. (2011)، ص: 1.

⁷ سبي. (2002)، ص: 6.

⁸ لمعرفة المزيد ينظر: العلي. (2023)، ص: 6- 11.

تكن تمتلك سواحل على البحر الأحمر؛ مما جعل الدولة المهدية فريسة للأطماع الحبشية عل السيطرة عليها تتيح للحبشة الوصول إلى البحر الأحمر؛ كما أن الحبشة كانت تضع نصب عينها السيطرة على مجرى النيل⁽¹⁾، غير أنها لم تستطع السيطرة إلا على هرر في شباط 1887⁽²⁾، على الرغم من تصريحات ملكها ملنيك (Melenek)⁽³⁾ ملنيك (Melenek)⁽³⁾ بأن حدود بلاده الغربية تشمل الخرطوم؛ مما يؤكد أن السودان بمجمله كان ضمن دائرة الأطماع الإثيوبية⁽⁴⁾، إلا أن الحبشة لم تكن تستطيع أن تتحرك خارج الحدود التي رسمتها لها إنكلترا في المنطقة، المنطقة، والتي كانت تستغل الحبشة من أجل تحقيق أطماعها فيها⁽⁵⁾.

بلجيكا: بدأت الأطماع البلجيكية في السودان تظهر منذ العام 1892⁽⁶⁾؛ إذ سعى الملك ليوبولد (Leibold) (1865-1909) إلى ضم حوض النيل إلى ممتلكاته في إفريقيا، بهدف جعل دولته الصغيرة دولة كبرى؛ فضلاً عن طموحه في الارتفاع بمستوى معيشة السكان في بلجيكا⁽⁷⁾، فكان أن وضع نصب عينه السيطرة على مديرية مديرية خط الاستواء، فعمل على استمالة فضل المولى⁽⁸⁾ أحد الضباط السودانيين الذين كانوا يعملون في الإدارة المصرية السابقة، فقبل فضل المولى الدخول في خدمة ملك بلجيكا الذي عينه مديراً على خط الاستواء في تشرين الأول 1892 حيث نصبت فيها بلجيكا ثمانى حاميات عسكرية⁽⁹⁾.

وفي 12 أيار 1894 توصلت بلجيكا إلى اتفاق مع إنكلترا⁽¹⁰⁾ اعترفت فيه بنفوذ إنكلترا في منابع النيل؛ مقابل اعتراف إنكلترا بحق بلجيكا بضم المنطقة المتاخمة للكونغو والجزء الأعظم من بحر الغزال⁽¹¹⁾ حصلت بموجبه على منطقة نفوذ في بحر الغزال على أن تسترجع إنكلترا هذه المنطقة عند وفاة ليوبولد⁽¹²⁾.

أما عن سبب ترحيب بريطانيا بهذه الاتفاقية؛ لأنها أغلقت الممر الجنوبي لمرابع النيل أمام فرنسا؛ بسبب وقوع المنطقة تحت سيطرة بلجيكا؛ ومن ثم كان على فرنسا إذا ما أرادت إرسال حملة للسيطرة على منابع النيل أن تسير غرباً عبر دار فور وكردفان ومواجهة التعايشي في أم درمان ثم الاتجاه جنوباً نحو منابع النيل، وذلك ما

¹ شيخ الدين. (د.ت)، ص: 78.

² حجاج. (د.ت)، ص: 39.

³ ملنيك الثاني (1844-1913): تولى حكم الحبشة عام 1888 بعد مقتل يوحنا، واستمر في حكمها حتى وفاته عام 1913. مسعد. (د.ت)، ص:

240

⁴ شيخ الدين. (د.ت)، ص: 78.

⁵ مساعد. (2017)، ص: 218.

⁶ ضرار. (1968)، ص: 203.

⁷ زلفو. (د.ت)، ص: 176.

⁸ فضل المولى بك محمد (1890-): ينتمي إلى قبيلة الدينكا، التحق بخدمة الجيش المصري في السودان، وتمت ترقيته إلى رتبة قائمقام، ومنذ ذلك الوقت قاد فضل المولى مجموعة من الجنود وانفصل عن القوة الرئيسية في المديرية الإستوائية، وأصبح حليفاً لدولة الكونغو الحرة، ومن ثم دخل في معارك مع المهديين وقتل على إثرها عام 1890. هيل. (2016)، ص: 311.

⁹ ضرار. (1968)، ص: 203.

¹⁰ شكري. (2011)، ص: 415.

¹¹ زلفو. (د.ت)، ص: 176.

¹² شكري. (2011)، ص: 415.

يبدو مستحيلاً من الناحية العسكرية العملية⁽¹⁾، وهذا يؤكد أن أطماع بريطانيا في السودان كانت محصورة بمنابع النيل ومجره؛ إذ لم تمنع بسيطرة دول أخرى حليفة على بقية أجزاء السودان.

فرنسا: بدأ النشاط الفرنسي في السودان عام 1893، عندما جهزت فرنسا حملة استكشافية إلى أعالي النيل للاستيلاء على فاشودة، وكانت فرنسا تهدف من وراء ذلك إلى إزعاج إنكلترا وتهديد موقفها في مصر بسيطرتها على أعالي النيل، وفصل مصر عن منابع النيل في بوغندا التي أصبحت محمية بريطانية، وذلك عن طريق إنشاء مستعمرة فرنسية جنوب السودان، إلا أن هذا المشروع لم يكتب له النجاح بسبب عدم اتخاذ الاستعدادات اللازمة لمثل هذه الحملة⁽²⁾، لذلك اكتفت فرنسا بسيطرتها على سواحل خليج تاجورة؛ إذ اعترفت لها إنكلترا رسمياً بامتلاكها له، وأسست فرنسا ما عرف بالصومال الفرنسي عاصمته جيبوتي.

هذه كانت سلسلة التحالفات العسكرية التي وظفتها إنكلترا في خدمة مصالحها في سبيل إضعاف الدولة المهدية، وقبل ختام الحديث عنها لابد من الإشارة إلى ما فعلته ألمانيا بعد استبعادها من بوغندا؛ إذ استسلمت ألمانيا للأمر الواقع، وأعلنت هزيمتها أمام إنكلترا، إلا أنها لم تتوقف عن الرغبة في المشاركة باقتسام السودان، فاتجهت بأنظارها صوب مديرية خط الاستواء، فأرسلت عام 1892 فرقة إلى المديرية بقيادة أمين باشا⁽³⁾ للسيطرة عليها، إلا أنه اصطدم مع السكان المحليين وقاموا بقتله في 23 تشرين الأول 1892⁽⁴⁾.

وهكذا خرجت ألمانيا من مضمار التنافس خالية الوفاض؛ إذ لم تنجح في السيطرة على أي جزء من أراضي السودان، أما عن سبب انسحاب ألمانيا بكل هذه السهولة، فلأن الوعي القومي الذي تبلور مع اكتمال وحدتها عام 1870 هو المحرك لسياستها التوسعية؛ أي إنه لم يكن لها أطماع في السودان حصراً، وإنما لرغبتها في بناء إمبراطورية عظمى أسوة بفرنسا وإنكلترا، ولما رأت التكاليف الاستعمارية على السودان وعدم اعتراف الدول العظمى بدولة المهدي رغبت أن تكون طرفاً في اقتسام التركة العثمانية - المصرية في السودان عليها تحصل على حصة الأسد بسيطرتها على منابع النيل، فلما تدخلت إنكلترا وأبعدتها عن منابع النيل اتجهت ألمانيا بأنظارها إلى الحدود الجنوبية، وعندما أخفقت في الجنوب أيضاً تخلت عن مساعيها في امتلاك أراضٍ في السودان؛ إذ كان المجال واسعاً أمامها لتمتلك أراضٍ في إفريقيا بعيداً عن منافسة الدول العظمى، وهذا ما يؤكد أن المحرك الرئيسي لتدخل ألمانيا في السودان هو نمو الوعي القومي.

السؤال الذي يطرح نفسه: أين الدولة العثمانية مما كان يجري على أرض السودان، من قيام الدولة المهدية إلى التكاليف الاستعمارية على السودان؟

¹ زلفو. (د.ت)، ص: 176.

² ضرار. (1968)، ص: 205، 206.

³ أمين باشا (1840-1892): إدوارد كارل أوسكار ثيودور شنيتر، من يهود ألمانيا، عمل في الدولة بصفة طبيب عسكري في الدولة العثمانية؛ متخذاً اسم محمد أمين، سافر إلى السودان عام 1875، وفي عام 1876 عينه غوردون في المديرية الاستوائية ضابطاً طبياً رئيساً للمديرية، وقد تولى مديرية خط الاستواء في العام 1878، وفي العام 1887 انضم إلى الخدمة الألمانية في شرقي إفريقيا، قُتل عام 1892 على يد التجار الرقيق. هيل. (2016)، ص: 60.

⁴ شكري. (2011)، ص: 402، 405.

من المعروف أن السودان لم يكن خاضعاً للحكم العثماني المباشر، وإنما حكمه بالنيابة والٍ عثماني يمارس سلطاته بشكل مستقل باسم الدولة العثمانية.

من حيث القانون كانت الدولة العثمانية تمتلك هذا الحق في السودان، إلا أنها لم تكن تمتلك القوة أو المكانة الدولية التي تمكنها من مجارة الدولة المهدية والوجود الأجنبي في السودان، أو الدفاع عن حقوقها القانونية فيه، فقد كان القرن التاسع عشر من أسوأ الحقب التي عاشتها الدولة العثمانية، فقد شهد هذا القرن انبعاث المسألة الشرقية التي تمخضت عن تنافس الدول الاستعمارية على مناطق نفوذها، وقد أدى التدخل الأوروبي في شؤونها إلى تمزيق كيائها وإضعاف سيادتها؛ مما أثار ردود أفعال قوية داخل العالم الاسلامي، صحيح أن الدولة العثمانية كانت تحكم البلاد العربية باسم الخلافة الإسلامية إلا أن سياستها كانت قائمة على الفساد والظلم بما يخدم أهداف الدول الاستعمارية، وقد أدى ذلك إلى استياء العرب من الحكم العثماني، وعدّوه حكماً أجنبياً غير شرعي، فاشتعلت المنطقة العربية بالثورات ضد الدولة العثمانية، وكان من بينها الثورة المهدية التي اندلعت نتيجة لتدهور السلطة العثمانية، وكرد فعل على الفوضى وتراجع الواقع الاجتماعي والسياسي والديني والثقافي.

لذلك كانت العلاقة بين الدولة المهدية والدولة العثمانية سيئة للغاية؛ لأن الثورة المهدية نادت بالخروج عن طاعة السلطان العثماني⁽¹⁾، وفي الوقت نفسه لم يكن بمقدور الدولة العثمانية اتخاذ الإجراءات اللازمة ضد الدولة المهدية، ولا وضع حد للتدخل الأجنبي السافر في السودان.

في حقيقة الأمر لم تكن الدولة العثمانية تبالي بما يجري في السودان، فمنذ بداية تواجدها هناك لم تفكر في غزو كامل السودان، وإنما اكتفت بحكم سواكن ومصوّع، بل وأعطتها للكشاف الغز الذين حكموها بشكل مستقل، حتى أن فكرة غزو السودان كانت فكرة محمد علي باشا وقد رفع علم الدولة العثمانية لكسب الشرعية في نظر السكان ليس غير، كي يسهل خضوع السكان له، ومن ثم كان اعتراف الدولة العثمانية في معاهدة لندن 1840 بحكم محمد علي لمصر والسودان بشكل مستقل مقابل جزية مالية⁽²⁾؛ أي إن الدولة العثمانية لم تتحرك ضد الدولة المهدية أو ضد القوى الاستعمارية سببه إهمالها للسودان، لبعده عن الدولة العثمانية، و لن تؤثر عليها الأحداث التي تجري فيه مهما بلغت خطورتها.

خاتمة الفصل:

- 1- يرجع سبب نجاح المهديين في تأسيس دولتهم إلى الانسحاب العثماني - المصري من السودان.
- 2- عدم صدق محمد الأحمد في دعوته منذ بداية انطلاق ثورته، ويتجلى ذلك في ميله لحياة البذخ والترف.
- 3- كانت الدولة المهدية ضعيفة جداً؛ وذلك لعدة أسباب:

¹ شيخ الدين.(د.ت)، ص: 72، 73.

² أبو جبل، محمد.(2006)، ص: 366.

أولاً: محاربة المهدي والتعاشي للتطور العلمي والاقتصادي، والتركيز على العلوم الدينية التي تخدم فكرة المهديّة؛ أي إن المهديين حاولوا السيطرة على العقول كي يضمنوا استمرار دولتهم.

ثانياً: عدم امتلاك الدولة المهديّة سواحل بحرية.

ثالثاً: كراهية الأطراف المحيطة للدولة ورغبتهم في إزالتها.

رابعاً: نجاح إنكلترا بإحاطة الدولة المهديّة بتحالفات دولية تخدم فكرة إضعاف الدولة.

في ختام الحديث عن نظم الحكم والإدارة في الدولة المهديّة يمكن القول إن الدولة المهديّة كانت ضعيفة ورجعية ومتخلفة، لم يكن سبب إنشائها لخدمة الدين الصحيح، وهذا ما يفسر تخلفها، ورغبة في إبقاء الشعب تابعاً لها تبعية عمياء، وهذا بدوره خدم مصالح إنكلترا التي سعت من وراء التحالفات إلى عزل الدولة المهديّة عن سواحل البحر الأحمر؛ لمنعها من إيجاد حلفاء لها، فكانت الدولة المهديّة محاطة بدائرة من الكراهية؛ مما أسهم في إضعافها بشكل كبير.

الفصل الرابع: دور إنكلترا في حروب استرجاع السودان بين عامي 1896 - 1899:

ينتقل الباحث إلى آخر محطات الأطروحة، ألا وهي حملات الاسترجاع التي لم تكن تعني نهاية الدور الإنكليزي في السودان وإنما تمثل نهاية الدولة المهدية، ويتناول الفصل الأسباب التي دفعت إنكلترا لانتهاج سياسة الاسترجاع رغم اتباعها مسبقاً لسياسة الإخلاء، وكيف رضخت كل من مصر والباب العالي لرغبة الإنكليز.

وتتناول الفصل دور إنكلترا في الإعداد لهذه الحملات وخط سيرها، فلقد لقي الجيش المصري - الإنكليزي مقاومة ضارية؛ فضلاً عن الصعوبات الأخرى التي اعترضته والتي ستبين من خلال صفحات هذا الفصل، وهذه الصعوبات مجتمعة أجبرت الحملة على تأخير عملياتها التي استغرقت ثلاثة أعوام.

ومن ثم عرض الفصل دور إنكلترا في المنطقة بعد القضاء على الدولة المهدية، والذي أنتج اتفاقية الحكم الثنائي المصري - الإنكليزي.

أولاً- أسباب حروب الاسترجاع:

في أثناء الحديث عن الدوافع التي حذت بمصر وإنكلترا لإرسال الحملات لاسترجاع السودان لا بد من دراسة الأسباب على صعيد كل دولة على حدة، فمصر وإنكلترا وإن عملتا سوية على القضاء على الدولة المهدية فإن لكل منهما أسبابهما المنفصلة؛ إذ إن كل دولة كانت تعمل حسب مصالحها الخاصة بها.

بالنسبة لمصر، صحيح أنها أرغمت على اتباع سياسة الإخلاء إلا أنها احتفظت بحق المطالبة بأراضي السودان⁽¹⁾ ولم تتخل قط عن الرغبة في استرجاعه، كما أنها لم تتخل عن حقوقها في السيادة عليه، ولم تعترف إطلاقاً بالدولة المهدية، ولم ترض الاعتراف باستقلال السودان وانفصاله عن مصر؛ فضلاً عن تمسكها الشديد بحقوقها المشروعة في السودان⁽²⁾.

ويرجع سبب تمسك مصر بالسودان إلى أهميته الكبيرة بالنسبة لأمنها القومي وذلك لتدفق نهر النيل ضمن أراضي السودان والذي يمثل شريان الحياة في مصر؛ فضلاً عن أن النيل يعد أهم مقومات الارتباط بين مصر والسودان، ولا يغفل أحد وجود مصالح اقتصادية مشتركة بين البلدين.

كما يربط مصر بالسودان مصالح عسكرية وأمنية إذ يعد السودان العمق الاستراتيجي لمصر، فالسودان يمثل ظهر مصر ومصر تمثل وجه السودان؛ لذلك كانت مصر تؤكد بشكل دائم سيادتها على السودان، وطالما أن

¹ Document diplomatiques francais 1871- 1914 1e serie 1871- 1900 , P: 120.

² شكري.(2011)، ص: 440.

الدولة المهدية اغتصبت حكمه منها دون أن تحوز اعتراف القوى الدولية؛ لذلك عدت مصر حكم المهديين للسودان غير شرعي اطلاقاً، وأخذت تعمل مع الحكومة الإنكليزية ضد الثورة المهدية⁽¹⁾.

والأهم من ذلك كله أن مصر بعد إخلاء السودان قد وجهت جميع جهودها إلى القيام بمجموعة إصلاحات؛ لإنعاش البلاد من كل النواحي في الداخل، وكان المسؤولون عن استقرار الأمور في مصر قلقين من عدم استكمال الإصلاحات طالما استمر المهديون بالسيطرة على مجرى النيل في السودان، أو أن تتمكن إحدى الدول الأوروبية المتسابقة على اقتسام السودان من السيطرة على منابع النيل وروافده⁽²⁾، وهنا تلتقي مصالح مصر مع مصالح إنكلترا التي كانت وراء فكرة إخلاء مصر للسودان.

صحيح أن إنكلترا أقنعت مصر بإخلاء السودان، وانصرفت إلى شؤون مصر الداخلية؛ إذ عملت على استتباب الأمور في مصر، ومساعدتها في القيام بإصلاحات عديدة، إلا أن إنكلترا لم تهمل السودان كلياً، فقد كانت تستقصي أخباره، وتجمع المعلومات الاستخباراتية عن أوضاعه، إلى أن برزت فكرة استرجاع السودان بقوة في الأوساط السياسية في إنكلترا⁽³⁾؛ وذلك لعدة أسباب منها ما هو بعيد ومنها ما هو قريب.

1- الأسباب البعيدة:

1- الأهمية الاستراتيجية للسودان كونه قريب من البحر الأحمر الذي يعدّ إحدى طرق المواصلات إلى الهند والشرق الأقصى، ولما كانت الهند مستعمرة إنكليزية، فقد كانت السيطرة على السودان تعني تأمين مصالحها على الطريق إلى الهند والشرق الأقصى⁽⁴⁾.

2- الرغبة في التوسع في منطقة البحيرات العظمى، الرامية إلى ربط مستعمراتها في مصر بمستعمرة كيب تاون⁽⁵⁾ في جنوب إفريقيا⁽⁶⁾، وكذلك ربط ممتلكاتها في شرق إفريقيا بممتلكات شركة النيجر الملكية⁽⁷⁾ في إفريقيا الغربية⁽⁸⁾ ووصل مستعمراتها من القاهرة إلى كيب تاون في الجنوب؛ لذلك اهتمت بالسيطرة على السودان؛ لربط مستعمراتها من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب.

¹ شيخ الدين.(د.ت)، ص: 77.

² شكري.(2011)، ص: 440.

³ تشرشل.(2002)، ص: 89، 90.

⁴ بوعزيز.(2009)، ص: 12.

⁵ Bory.(S.D), P:9, 10, 11.

⁶ رياض، عبد الرسول.(2012)، ص: 476.

⁷ شركة النيجر الملكية: شركة استثمارات إنكليزية بدأت نشاطها في نيجيريا عام 1886 بهدف منافسة كل من فرنسا وألمانيا على الجزء الغربي من القارة.

BAM British Academy of Management (2013), P: 2, 7.

⁸ بابكر.(1997)، ص: 334.

3- كانت إنكلترا تطمح من وراء السيطرة على السودان إلى السيطرة على البحر الأحمر الذي يعد من أعظم طرق المواصلات البحرية في العالم بين الشرق والغرب⁽¹⁾، كما أن إنكلترا قد بدأت استعماله للاتصال السريع مع الهند⁽²⁾.

4- خوف إنكلترا من توسع الحبشة في السودان مستغلة حالة الاضطراب وانعدام الأمن فيه؛ إذ كانت الحبشة تسعى منذ القدم للسيطرة على نهر النيل، ولما كانت السيطرة على قناة السويس، نتيجة حتمية للاحتلال الإنكليزي لمصر، فإن ذلك سيتبعه سيطرة إنكلترا على السودان؛ ومن ثم سيطرتها على منابع النيل؛ مما سيعيق توسع الحبشة نحوه⁽³⁾.

5- تدعيم مركز إنكلترا في مصر، فقد كانت إنكلترا في البداية تنتظر إلى وجودها في مصر على أنه فترة مؤقتة، إلا أن التطورات السياسية أثبتت أن وجودها في مصر سيطول، عندها صرحت للعلن بأن احتلالها لمصر سيطول إلى أجل غير مسمى⁽⁴⁾، فكان من الطبيعي أن تسعى إلى توفير الاستقرار الاقتصادي لمصر، وأن تعمل على تأمين حدود مصر الجنوبية، ويتعذر ذلك في ظل تهديد الدولة المهدية لمصر؛ فضلاً عن قدرتها على تهديد مصر عن طريق منع تدفق مياه النيل⁽⁵⁾.

6- كما أن سيطرة إنكلترا على السودان؛ فضلاً عن أنه سيضمن وجود إنكلترا في مصر سيمكنها من تحقيق أطماعها في السيطرة على جميع موانئ إفريقيا الشرقية، وما وراء مضيق باب المندب؛ ومن ثم احتكار كل التجارة في قارة إفريقيا⁽⁶⁾.

7- مشروعات ضبط النيل: أجرت إنكلترا الكثير من الدراسات حول كيفية تطوير الاقتصاد المصري لا سيما الزراعة، وتوصلت إلى أن ذلك لا يتم إلا من خلال تنفيذ مشروعات مدروسة على منابع النيل الاستوائية إلى مصبه، وهذا ما يعد مستحيلاً في ظل وجود قوة معادية تسيطر على أعالي النيل ومجراه⁽⁷⁾.

8- البحث عن مواد أولية: كان للثورة الصناعية التي انطلقت من إنكلترا تأثير على الزراعة، فقد أدى تزايد النشاط الصناعي إلى تزايد الطلب على المواد الزراعية؛ فضلاً عن المواد الخام⁽⁸⁾؛ لذلك اتجهت إنكلترا إلى السودان، خاصة أن أراضيها لا تزال بكرة، وتربته خصبة؛ فضلاً عن غناه بالثروات المعدنية كالذهب، وكذلك حاصلات الغابات، ومنتجات الحيوانات⁽⁹⁾.

¹ حافظ. (1982)، ص: 55.

² أوليفر. (2005)، ص: 57.

³ Notovitch. (1898), P: 142.

⁴ Journal Officie. (1896) F.O. 98.

⁵ إبراهيم، الجمل. (1997)، ص: 333.

⁶ Notovitch. (1898), P: 142.

⁷ إبراهيم، الجمل. (1997)، ص: 333، 334.

⁸ بوعزيز. (2009)، ص 10.

⁹ نجيب. (1954)، ص: 3.

9- جعل السودان سوقاً لتصريف المنتجات الإنكليزية: بعد قيام الثورة الصناعية، كثرت المنتجات وتراكمت في المصانع والمخازن، ولم تستطع الأسواق المحلية أن تستوعبه، ولم تفلح سياسة فرض الضرائب الجمركية على السلع الواردة من الخارج لمقاومة تراكم الإنتاج المحلي، ولم تجد إنكلترا؛ إزاء هذه المعضلة سوى الاستعمار، لكسب أسواق جديدة خارج حدودها، فكان السودان إحدى تلك المحطات التي وضعتها إنكلترا نصب عينيها لجعلها سوقاً لتصريف الفائض من الإنتاج المحلي⁽¹⁾.

تلك كانت الأسباب البعيدة لتدخل إنكلترا في السودان، وخلال التطرق لهذه الأسباب لا يمكن إغفال طبيعة السياسة الإنكليزية كأحد أسباب تدخلها في السودان، وتتلخص تلك السياسة في بحث إنكلترا عن المشكلات الحاصلة بين الشعوب التي تطمع بها، وعندما لا تكون هناك مشكلات فإن إنكلترا تسعى لافتعال الأزمات فيها، وعندما تكون الأمور في المنطقة المستهدفة على ما يرام فإنها تقدم لها مساعيها الحميدة، أما عندما تكون الأحوال مضطربة والفريسة دسمة فإنها تبقىها في حالة الاضطراب طمعاً في التدخل بها مباشرة، وعندها يوافق صاحب المشكلة على الوجود الإنكليزي كضمن لحل مشكلته، وهكذا تتدخل إنكلترا بصفة الصداقة، والرغبة في إعادة الأحوال إلى ما كانت عليه سابقاً، في حين يكون السبب من وراء ذلك هو الجشع، والحاجة إلى منافذ جديدة للصناعة الوطنية⁽²⁾.

فمن ذلك ادعت إنكلترا بأن مصر غير قادرة على حماية نفسها⁽³⁾، وأعلنت على لسان وزير خارجيتها إدوارد غراي (Edward Gray) (1892-1895) في 28 آذار 1895 أن إنكلترا وصية على مصر، وستدعمها في عملية استعادة سيادتها على السودان⁽⁴⁾.

2- الأسباب المباشرة:

كانت أولى الأسباب التي دفعت إنكلترا إلى إعداد حملة لاسترجاع السودان هو منافسة فرنسا للسيطرة على منابع النيل، فعلى الرغم من الجهود الإنكليزية في إبعاد المنافسين عن نهر النيل وفي مقدمتهم فرنسا إلا أن فرنسا نجحت في استمالة بلجيكا؛ إذ قدمت فرنسا وعداً لملكها ليوبولد بمنحه الجزء الجنوبي من ما يعرف اليوم بإفريقيا الوسطى مقابل فتح بلجيكا ممراً يتقدم منه الفرنسيون إلى منابع النيل عبر الجنوب؛ مما يترتب عليه إخلال بلجيكا بالاتفاق مع إنكلترا، وحرصاً على عدم إغضاب إنكلترا سارع ليوبولد إلى تعديل الاتفاقية مع إنكلترا، بإضافة ألفاظ أكثر مرونة تؤكد الحقوق العثمانية - المصرية في السودان، وكان السودان رسمياً يعد ضمن الممتلكات المصرية، وكانت الحقوق العثمانية المصرية تعني أيضاً حقوق إنكلترا⁽⁵⁾.

¹ بوعزيز. (2009)، ص 10.

² Bory.(S.D), P: 12.

³ Bonnefon.(D,S), P: 476.

⁴ محزون.(1935)، ص: 90.

⁵ زلفو.(د.ت)، ص: 176.

وهكذا حازت إنكلترا اعتراف إحدى الدول المنافسة بحقها في السودان، إلا أن خطر فرنسا على منابع النيل لا يزال يقض مضاجعها، ومن ثم كان التحالف بين فرنسا والحبشة، الذي مدت فرنسا بموجبه الحبشة بالأسلحة، وهذا يعني ذلك الإخلال بميزان القوى الذي اجتهدت بريطانيا للحفاظ عليه طوال السنوات العشرة الخالية، مما دفع إنكلترا للتفكير في غزو السودان⁽¹⁾؛ خوفاً من سيطرة فرنسا على حوض النيل التي تهدد بقطع المياه عن مصر⁽²⁾، إذ إن الاتفاق قد أتاح طريقاً مختصراً لفرنسا إلى منابع النيل من جهة الشرق؛ فضلاً عن الطريق الجنوبي الذي ضمنه لها الاتفاق مع الملك ليوبولد.

كما كانت إنكلترا متخوفة من قيام تحالف بين الحبشة والمهديين؛ ومن ثم قيام المهديين بمهاجمة كسلا؛ لذلك راسل وزير الخارجية الإنكليزي اللورد ساليسبوري (Salisbury) (1895-1902) كرومر في 11 كانون الثاني 1896 وأخبره بعزم إنكلترا على غزو السودان، على أن يكون وادي حلفا نقطة انطلاق الجيش، وأن يقوم كرومر بإقناع الوزراء المصريين بذلك، إلا أن ساليسبوري تأكد من عدم وجود أي تحالف بين الطرفين؛ ومن ثم توقع عدم هجوم المهديين على كسلا⁽³⁾.

ثم جاءت هزيمة الإيطاليين أمام الحبشة في معركة عدوة في الأول من آذار 1896، فخشيت إنكلترا من استغلال المهديين لذلك ومهاجمة الإيطاليين في كسلا، وسرعان ما تحققت تلك المخاوف؛ إذ بمجرد علم الدراويش بأمر الهزيمة قاموا بتهديد كسلا⁽⁴⁾، ونجحوا في قطع خطوط التلغراف مع أسمره⁽⁵⁾ ولما كانت إنكلترا خائفة من انتصار المهديين على إيطاليا وطردهم من كسلا؛ إذ يجعل سواكن في متناول أيديهم⁽⁶⁾؛ لذلك جاء قرار إنكلترا في استعادة دنقلة كخطوة أولى على طريق استعادة السودان بكامله⁽⁷⁾؛ إذ أصدرت في 12 آذار 1896 قرار استرجاع دنقلة⁽⁸⁾، وجاء قرارها هذا دون الرجوع للسلطان العثماني والخيديوي؛ مما أثار حنق الخديوي وغضبه فرفض أن يصدر قراراً بإرسال الحملة إلى دنقلة، فجاء إليه اللورد كرومر واعتذر له باسم حكومته وأخبره أن حكومته اضطرت أن تصدر هذا القرار على عجل لمساعدة الإيطاليين ضد المهديين⁽⁹⁾، على الرغم من أن إنكلترا إنكلترا قد صرحت على لسان ساليسبوري فيما بعد في 17 آذار بأن مصلحة مصر هي التي دفعت إنكلترا لاتخاذ قرار إرسال الحملة على دنقلة وأن الحملة لن تذهب إلى أبعد من دنقلة⁽¹⁰⁾، وهنا يظهر اختلاف وجهات النظر بين السياسة الإنكليزية، فقد كان رأي كرومر الذهاب إلى ما بعد دنقلة، وذلك لإبعاد خطر فرنسا عن وادي النيل⁽¹¹⁾.

¹ تشرشل. (2002)، ص: 90.

² شكري. (2011)، ص: 443.

³ Salisbury. (1896). F.O. 1.

⁴ تشرشل. (2002)، ص: 90.

⁵ Ford. (1896). F.O. 31.

⁶ Foegein Office (1896). F.O. 167.

⁷ تشرشل. (2002)، ص: 91.

⁸ شكري. (2011)، ص: 448.

⁹ شفيق. (د.ت)، ج 2. ص: 281.

¹⁰ Salisbury. (1896) F.O. 70.

¹¹ Cromer. (1896) F.O. 83.

مما سبق يتضح أن مصر وإن أخلت السودان إلا أنها ظلت تنتظر إليه على أنه أرض مصرية، أما إنكلترا التي نصبت نفسها حامية لمصر ومدافعة عن حقوقها فقد كانت تتطلع دوماً لاحتلال السودان، وكانت الأسباب الحقيقية لهذا الاحتلال هو استغلال خيرات السودان وضمان السيطرة على طول مجرى النيل من منبعه إلى مصبه، وتذرعت بمخاوفها على كسلا وعلى أمن الحدود المصرية لكي تضع احتلالها للسودان تحت غطاء شرعي؛ مما يجنبها الدخول في أي صراع مع الدول المنافسة على حوض النيل؛ ومن ثم الحفاظ على ميزان القوى في المنطقة لصالح إنكلترا.

بينما تلونت ادعاءات إنكلترا وتصريحاتها بحسب مصالحها فهي أمام الرأي العام العالمي سترسل حملتها لمساعدة مصر ضد المهديين، بينما كان ردها على عدم الرجوع لمصر عند إصدار الأوامر للحملة؛ لأن هدف الحملة هو مساعدة الطليان ضد المهديين، وبالطبع كانت النتيجة إذعان الخديوي للإنكليز.

وبعد صدور القرار بإرسال الحملة، سارت الاستعدادات بشكل متسارع؛ إذ بدأت التجهيزات العسكرية في 12 آذار⁽¹⁾، أي في اليوم الذي صدر فيه القرار، وقد تولى الإشراف عليها اللورد كرومر، وأسندت قيادتها إلى إلى سردار الجيش المصري هربرت كيتشنر⁽²⁾ (Herbert Kitchener) ⁽³⁾، وفي 13 آذار اجتمع مجلس الوزراء المصري ليعطي الموافقة الرسمية على إرسال الحملة، وفي 14 آذار استدعي الاحتياطي⁽⁴⁾، فاجتمع لديه 16680 جندياً⁽⁵⁾.

وبالرغم من أن إنكلترا قررت إرسال الحملة للدفاع عن مصالحها أولاً، وتخفيف الضغط على الطليان ثانياً، فإنها حرصت على الظهور بمظهر الحريص على السلطة الشرعية في السودان ألا وهي الحكومة المصرية، وذلك لهدفين: أولاً: تحميل مصر موضوع نفقة الحملة؛ بحجة أنها للدفاع عن حدودها الجنوبية ضد أي هجوم قد يقوم به المهديون؛ ومن ثم فإن استعادة مصر لسيطرتها على دنقلة من شأنه أن يقضي على آمال المهديين في مهاجمة مصر⁽⁶⁾.

وكان لإنكلترا ما أرادت، إذ قبلت مصر تمويل الحملة، إلا أنها لم تكن تمتلك في خزينتها المال اللازم، وذلك نتيجة للأزمة المالية وتراكم الديون عليها منذ عهد الخديوي إسماعيل⁽⁷⁾، عندها تدخلت إنكلترا لمساعدتها؛

¹ تشرشل. (2002)، ص: 95.

² هربرت كيتشنر (1850-1916): إنجليزي الأصل إيرلندي المولد، التحق بالأكاديمية الحربية عام 1868، والتحق بالجيش عام 1871، سافر إلى فلسطين عام 1874؛ للمشاركة في التنقيب عن الآثار، وفي عام 1878 شارك في وضع تقرير عن قبرص، سافر إلى مصر عام 1882 وشارك في قمع الثورة العربية، وأرسل عام 1884 في حملة على السودان، وفي عام 1886 عين مديراً لإقليم البحر الأحمر، وتم نقله عام 1888 للعمل في الجيش المصري، وعام 1890 عين لواء في الجيش المصري في السودان، إلى أن كلف بقيادة الحملة عام 1896. الغمراوي. (1916)، ص: 9-42.

³ شكري. (2011)، ص: 455.

⁴ تشرشل. (2002)، ص: 95.

⁵ حسين. (2013)، ج: 2، ص: 37.

⁶ شكري. (2011)، ص: 450، 451.

⁷ لمعرفة المزيد ينظر: الإسكندري، حسن (2017)، ص: 257-267.

إذ تقدم رئيس وزرائها ساليسبوري في 15 آذار بطلب إلى صندوق الدين الدولي⁽¹⁾ لإقراض مصر مبلغ قدره 500,000 جنيه للإنفاق على الحملة⁽²⁾، من أصل 2,500,000 جنيه في حوزة الصندوق⁽³⁾ فعارضت فرنسا وروسيا ذلك⁽⁴⁾، أما فرنسا فقد احتجت على انفراد إنكلترا باتخاذ القرار بشأن مصر، وكانت تريد من إنكلترا إعادة إعادة طرح مقترحاتها على أن تنص على إشراك فرنسا في عملية صنع القرار⁽⁵⁾، فردت عليها إنكلترا بأن هدفها هدفها من احتلال مصر ومن الحملة على دنقلة هو الارتقاء بمصر، ودفعها للتقدم إلى مصاف الدول المتحضرة، وتزويد حكومتها بإداريين مهرة يستطيعون تنظيم شؤون البلاد داخلياً لتصبح قوية وقادرة على الوقوف في وجه التحديات الخارجية، وهذا لن يتم والدولة المهدية مازالت الدولة المهدية موجودة⁽⁶⁾.

أما روسيا فقد احتجت على منح مصر القرض بحسب تقديراتها أن المبلغ غير كافٍ لتمويل الحملة، مما قد يؤدي إلى الموافقة على منحها مبالغ أخرى⁽⁷⁾.

تلك كانت حجة روسيا في رفضها إقراض مصر المبلغ، وهي حجة واهية أرادت من ورائها إخفاء نواياها في عرقلة إنكلترا في السيطرة على نهر النيل والبحر الأحمر، وذلك لقيام إنكلترا في وقت سابق بعرقلة تحقيق حلم روسيا في السيطرة على البحر المتوسط، ولربما أرادت روسيا من وراء ذلك جر إنكلترا إلى طاولة الحوار من أجل أن تنتزع منها اعترافها بحق روسيا بالبحر المتوسط مقابل اعتراف روسيا بحق إنكلترا في نهر النيل والبحر الأحمر، وهذا بدوره يثبت أن اللعبة الإنكليزية من أجل احتلال السودان كانت واضحة لجميع القوى الأوروبية.

وبقيت مسألة إقراض مصر المبلغ قيد المعالجة⁽⁸⁾، إلا أن ذلك لم يثن إنكلترا عن عزمها في إرسال حملتها على السودان كما سيرد لاحقاً، وكان مما شجعها على المضي قدماً بأن المشاكل الداخلية والخلافات كانت تفتك بجسد الدولة المهدية⁽⁹⁾.

أما الهدف الثاني الذي دفع إنكلترا ادعاء أن هدف الحملة حماية مصر؛ لكي تلقي إنكلترا الأعباء الحربية على عاتق مصر؛ إذ تقوم مصر بإعداد الحملة عسكرياً، على أن تكون المناصب القيادية للإنكليزية من أجل إدارة العمليات والخطط⁽¹⁰⁾.

¹ تأسس صندوق الدين عام في 2 أيار 1876، ويضم ستة أعضاء: إنكلترا، فرنسا، ألمانيا، النمسا، روسيا وإيطاليا. شكري. (2011)، ص: 451.

² شكري. (2011)، ص: 455.

³ Lascelles. (1896). F.O. 159.

⁴ شكري. (2011)، ص: 455.

⁵ Berthelot. (1896) F.O. 87.

⁶ Salisbury. (1896). F.O. 121.

⁷ Lascelles. (1896). F.O. 159.

⁸ شكري. (2011)، ص: 455.

⁹ Intelligence Report. (1896). F.O. 225.

¹⁰ The Jeneral Officer Commanding. (1896) F.O. 79.

والهدف الثالث هو امتصاص غضب كل من فرنسا والباب العالي، فقد أثار قرار الحملة غضب فرنسا، ولما لم يكن بوسعها منع إنكلترا من القيام بها فإنها لجأت إلى تحريض السلطان العثماني عبد الحميد الثاني علّا تدخله يحول دون إرسال الحملة، وبالفعل نجحت فرنسا في استثارة الباب العالي، فطلب السلطان العثماني من السفير الإنكليزي في الأستانة بياناً عن أسباب الحملة، فجاء الرد من الحكومة الإنكليزية في 25 آذار 1896: بأن هدف الحملة على السودان هو الحفاظ على الأمن الداخلي لمصر، وهذا ما يجب أن يقوم به الجيش المصري وفق أحكام الفرمانات العثمانية، كما أن الحدود الجنوبية لمصر قد تعرضت لغارات بعض القبائل الثائرة، وهذه ليست ملك لمصر وإنما ملك للباب العالي أيضاً؛ لذلك توجب إرسال الحملة للدفاع عن هذه الأراضي، وإن أمكن إعادة سلطة الخديوي التي هي سلطة الباب العالي على الأراضي الجنوبية الخارجة عن الطاعة⁽¹⁾.

وأقرت إنكلترا أن للسلطان العثماني السلطة على جميع الأراضي المصرية، وهي وإن نصحت مصر بإخلاء السودان إلا أنها لم تغفل سلطة الباب العالي عليه، وإنها لم تدفع مصر للتنازل عن السودان، فهي اعترفت فقط للحبشة بسلطتها على المناطق التي استولت عليها من السودان المصري⁽²⁾.

وهكذا كان رد إنكلترا على استفسار الباب العالي منمقاً للغاية، وهي فضلاً عن إظهار حرصها على استعادة سلطة الخديوي على أراضيها التي خرجت عن طاعته، فإنها في ردها على السلطان العثماني قد أظهرت حرصها على استعادة سلطة الدولة العثمانية أيضاً التي هي سلطة الخديوية نفسها؛ أي إن الحروب الإنكليزية في مصر كانت باسم الخديوية وباسم الدولة العثمانية، وكان ذلك حجة أمام الدولة العثمانية كي تدعها وشأنها هي وفرنسا؛ بمعنى آخر لم يكن هناك مصلحة لإنكلترا من حمل اسم الدولة العثمانية، ولم تتطرق إلى هذا الأمر سوى في ردها على استفسار الباب العالي لكي لا تصطدم مع رغباتها.

أما عن موقف الباب العالي من ذلك، فقد أذعن السلطان العثماني للأمر الواقع ولم يعارض أمر الحملة، وذلك لحرصه على المحافظة على صداقة الإنكليز⁽³⁾، خاصة وأنه كان يسعى لتجديد العلاقات الودية التي كانت تربطه بإنكلترا قبل احتلالها مصر⁽⁴⁾، وكان هناك بعثات دبلوماسية لإصلاح سوء التفاهم⁽⁵⁾.

وهكذا كانت الأمور ممهدة لإنكلترا في مختلف النواحي؛ باستثناء مسألة القرض المالي الذي كانت لا تزال تواصل مساعيها من أجله، ومع ذلك قررت إرسال حملتها إلى السودان.

ومن ثم بان إعلان إنكلترا الحرب باسم الحكومة المصرية، وهو لعدم مقدرة الجيش الإنكليزي على القتال في ظل الظروف المناخية في السودان؛ مما يرجح خسارته للمعارك مع المهيدين؛ لذلك كان من الضروري الاعتماد على الجنود المصريين والسودانيين في القتال لاعتيادهم على المناخ الحار، وهذا لن يتم إلا إذا أعلنت

¹ شكري. (2011)، ص: 453.

² Document diplomatiques francais 1871- 1914, P: 113.

³ شكري. (2011)، ص: 453.

⁴ Salisbury. (1896). F.O. 6.

⁵ Salisbury. (1896). F.O. 30.

إنكلترا الحرب للدفاع عن الحكومة المصرية، وما يؤيد هذا الرأي أن إنكلترا عندما طرحت فكرة الإخلاء في وقت سابق، رفضت زيادة قواتها في أسوان بسبب تأثيرات المناخ⁽¹⁾، فكيف لها أن ترسل قواتها إلى السودان ذات المناخ الأصعب.

ثانياً- الحملة على دنقلة في آذار عام 1896:

في الوقت الذي كان فيه كرومر يحضر لإرسال قوات الحملة إلى السودان لاحتلال عكاشة⁽²⁾، كان هنتر (Hentir)⁽³⁾ قومندان القوات المرابطة في حلفا يتحرق رغبة للتحرك لقتال المهديين، ودفعه حماسه هذا إلى الإسراع في احتلال عكاشة⁽⁴⁾ قبل وصول الإمدادات إليه من القاهرة، وبالفعل تمت له السيطرة عليها في 20 آذار 1896، فوجدها خالية ومهجورة إلا من ستة من السودانين هم كل ما تبقى من سكان المنطقة.

ورأى هنتر أن تكون عكاشة خط الدفاع الأول بدلاً من حلفا؛ لذلك حصنها ريثما تصل الإمدادات للهجوم على دنقلة⁽⁵⁾، وهكذا أصبحت عكاشة الحد الجنوبي لمصر بدلاً من وادي حلفا⁽⁶⁾.

وفي هذه الأثناء غادر كتشنر القاهرة في 20 آذار⁽⁷⁾ ووصل حلفا في 25 آذار، وبقي هناك⁽⁸⁾، بينما أرسل أرسل فرقة بقيادة الرائد ماكdonald⁽⁹⁾ (Makdonald) إلى عكاشة فوصلها في 28 آذار 1896 حيث تسلم قيادة القوة المرابطة في عكاشة، وهكذا أصبحت عكاشة معسكراً للقوات المصرية الإنكليزية، وكانت تخرج منها الدوريات بين الحين والحين إلى الجنوب والشرق لتقصي تحركات المهديين⁽¹⁰⁾.

رأى كتشنر أن احتلال عكاشة غير كاف لتأمين حدود مصر، ولا بد من التقدم لاحتلال فرقة⁽¹¹⁾، فأبرق في 30 آذار إلى كرومر يخبره بضرورة التقدم للسيطرة على فرقة؛ لتأمين حدود مصر من جهة، ولتتمكن السفن من اجتياز بطن الحجر الذي كان يشكل ثغرة في دفاعات الجيش المصري - الإنكليزي⁽¹²⁾، فكان رد كرومر أنه لا

¹ Baring. (1884). F.O. 531.

² Marquess. (1896). F.O. 65. .

³ أرشيبالد هنتر (1856-1936): التحق بالجيش البريطاني عام 1874، وأصبح نقيباً عام 1882، ورائداً عام 1894، ولواءً عام 1896، شارك في حملة النيل 1884-1885، وفي عام 1894 عين قائداً للقوة الميدانية الحدودية المصرية حتى قيام حملة دنقلة. هيل. (2026)، ص: 63.

⁴ وتبعد 75 ميلاً جنوب حلفا. شبيكة. (1991)، ص: 434.

⁵ تشرشل. (2002)، ص: 95، 96.

⁶ Kitchener. (1896) F.O. 50.

⁷ Cromer. (1896). F.O. 117.

⁸ تشرشل. (2002)، ص: 109.

⁹ هيكتور ماكdonald (1853-1903): انضم إلى الجيش الإنكليزي عام 1870، أصبح ملازماً عام 1880، شارك في حملة النيل عام 1884-1885، واستمر في الخدمة العسكرية في الجيش المصري إلى أن تولى مهام في حملة كتشنر عام 1896. هيل. (2016)، ص: 425.

¹⁰ تشرشل. (2002)، ص: 96.

¹¹ Corner. (1896) F.O. 81.

¹² Kitchener. (1896) F.O. 50.

يستطيع البت في هذه القضية دون أخذ التعليمات من حكومة جلالة الملكة⁽¹⁾، كما قدم مقترحاً لساليسبوري بأن يدرس العملية على فرقة على ضوء مدخرات الخزانة المصرية⁽²⁾.

وفي أثناء ذلك وزع كتشنر القوات على مناطق الحدود على ثلاثة معسكرات: حلفاء، صرص وعكاشة، ولمزيد من الاحتياطات حُفِرَ خندق طويل حول حلفاء وبناء حائط عالٍ من الطين؛ مما جعلها في مأمن في حال هجوم المهيدين عليها، كما بنيت حامية صرص على ربوة صخرية سوداء على حافة النيل، وقد أحيطت بحائط صخري من بداية الصخرة وحتى ملتقى صرص مع النهر⁽³⁾.

وبالرغم من هذه الاحتياطات الدفاعية بقي هناك ما يشغل ذهن الحكومة الإنكليزية ألا وهو مسألة كسلا والتهديد المتزايد من قبل المهيدين، وفي الواقع لم تكن كسلا هي ما يقلق إنكلترا، وإنما خوفها من استيلاء المهيدين على سواكن في حال سقوط كسلا، وهي لا تزال بعيدة عنها ولا تستطيع نجدها؛ لذلك عزز كتشنر دفاعات كل من طوكر وسواكن؛ إذ أرسل كتبية إلى طوكر، وكتبيتان إلى سواكن⁽⁴⁾، وفي أثناء ذلك وافق صندوق الدين على منح مصر المبلغ⁽⁵⁾؛ إذ وافقت الأكثرية على ذلك (ثلاثة أصوات مقابل صوتين)، ومُنحت الخزينة المصرية المبلغ المطلوب⁽⁶⁾.

أما المهيديون فعندما علموا بسقوط عكاشة في أيدي الإنكليز والمصريين رأوا وجوب التحرك بسرعة قبل أن يمتدوا إلى مناطق أخرى، وكانت البداية باحتلال المناطق الحدودية بين دنقلة وعكاشة؛ إذ سارع حمودة إدريس⁽⁷⁾ قائد حامية سواردة⁽⁸⁾ بالخروج مع 1000 جندي⁽⁹⁾ إلى كوشة فاحتلها في 2 نيسان 1896⁽¹⁰⁾.

وهنا ثبتت صحة نظرية كتشنر بضرورة الإسراع في السيطرة على فرقة، إلا أن حكومة بلاده خشيت من الأعداد القليلة للجيش بعد توزيع الكتائب على الحاميات، وأن الهجوم سيتطلب إرسال مزيد من الجنود⁽¹¹⁾ فاقترحت بإرسال تعزيزات من الهند، إلا أن كتشنر كان في عجلة من أمره، ورأى أن يحتل فرقة دون انتظار القوة⁽¹²⁾، فأوصاه كرومر بالتريث، واتخاذ موقف دفاعي ريثما تصل التعزيزات من الهند⁽¹³⁾، وهنا تدخلت الدولة

¹ Cromer. (1896). F.O. 23.

² Cromer. (1896) F.O. 25.

³ تشرشل. (2002)، ص: 105، 106.

⁴ Cromer. (1896). F.O. 84.

⁵ Forgien Office. (1896). F.O. 109.

⁶ شكري. (2011)، ص: 455.

⁷ حمودة إدريس (1896): من قبيلة البقارة المنتشرة في درافور وكردفان، قتل في معركة فرقة. هيل. (2016)، ص: 190.

⁸ شقير. (1981)، ص: 856.

⁹ Dervish Garrisons. (1896). F.O. 37.

¹⁰ شقير. (1981)، ص: 856.

¹¹ Milbanke. (1896) F.O. 85.

¹² Cromer. (1896). F.O. 88.

¹³ Cromer. (1896). F.O. 135.

العثمانية واقترحت أن تقوم بإرسال تعزيزات إلى سواكن، غير أن إنكلترا رفضت ذلك؛ بحجة أنه أمر غير ضروري⁽¹⁾، وهنا تظهر نوايا إنكلترا بصورة جلية في إبعاد الدولة العثمانية عن شؤون السودان.

أما حمودة فقد كان في طريقه إلى فرقة، ونجح في الوصول إليها واحتلالها في 28 نيسان، ولم يشأ حمودة أن يهجم على الجيش الحكومي في عكاشة؛ وإنما كان يخطط لاستدراجهم إلى الصحراء والانقضاض عليهم هناك، وبينما كان حمودة مرابطاً في فرقة بانتظار وصول الإمدادات من دنقلة كان أمير دنقلة محمد ولد بشاره⁽²⁾ يجمع مقاتليه ليرسلهم إلى حمودة، فاجتمع لدى حمودة 1650 مقاتلاً، خرج بهم إلى الصحراء باتجاه عكاشة في الأول أيار⁽³⁾، وهو يوم وصول كتشنر إلى عكاشة⁽⁴⁾.

كان كتشنر يريد التقدم إلى فرقة قبل اكتمال الخط الحديدي⁽⁵⁾ ولما تأخر وصول الفرقة الهندية فوّض كرومر كتشنر بالتقدم إلى فرقة إذا لمس القوة في الجنود، على أن يتوقف عند فرقة، لخطورة الموقف⁽⁶⁾.

وبناءً على تصريحات كرومر أصدر كتشنر أوامره إلى (بيرن مردوخ) (Bern Murdoch) بالخروج على رأس 250 جندياً لقتال المهديين في فرقة، واشتبك الطرفان في 2 أيار في معركة حامية في منتصف الطريق بين عكاشة وفرقة، وانتهت المعركة بفرار المهديين من ساحة القتال بعدما سقط منهم 12 قتيلاً، بينما لم تتعد خسائر الجيش المصري قتيلاً واحداً وسبعة جرحى⁽⁷⁾.

استمرت استعدادات الجيش المصري لاحتلال فرقة، واكتملت مع وصول خط الحديد من صرص إلى عكاشة في 22 أيار⁽⁸⁾، وقد اتخذ كتشنر من عكاشة قاعدة للعمليات العسكرية، وبدأ النفير العام بتجميع جميع الكتائب في عكاشة⁽⁹⁾ وبلغت القوة 9700 مقاتل⁽¹⁰⁾، بينما كان حمودة أمير فرقة لا يملك أكثر من 1632 مقاتلاً⁽¹¹⁾، بنادقهم سيئة ومؤنهم قليلة⁽¹²⁾.

¹ Cromer(1896). F.O. 95.

² محمد ولد بشاره(1861-1898): من قبيلة التعايشة، يُكن بالقرى لعبد الله التعايشي، بايع المهدي مع والده بعد سقوط الأبيض، وحارب في صفوف المهديّة في معركة شيكان، والهجوم على الخرطوم، أصبح أميراً على دنقلة حتى سقوطها عام 1896، قتل في معركة أم درمان. هيل(2016)، ص: 352.

³ شقير(1981)، ص: 856.

⁴ زلفو(د.ت)، ص: 195.

⁵ Salisbury. (1896). F.O. 132.

⁶ Salisbury. (1896) F.O. 156.

⁷ شقير(1981)، ص: 856.

⁸ Intelligence Report. (1896) F.O. 225.

⁹ تشرشل(2002)، ص: 109، 111.

¹⁰ زلفو(د.ت)، ص: 195.

¹¹ شقير(1981)، ص: 856.

¹² تشرشل(2002)، ص: 111، 112.

إلا أن حمودة لم يستمر في القيادة، فقد وشى جنوده إلى الأمير محمد ولد بشارة عن جبن حمودة وتقاعسه، فعزله محمد بشارة وعيّن عثمان أزرق⁽¹⁾ أميراً على الجيش بدلاً منه⁽²⁾، في 6 حزيران 1896⁽³⁾.

كان عثمان أزرق ينوي الهجوم على عكاشة⁽⁴⁾، فأخذ من فوره يستعد للمعركة القادمة، فنظم دفاعات فرقة، ووزع فرق الجيوش على نقاط المدينة بحسب خطة الدفاع، ولما علم كتشنر بما يجري في فرقة وجد أن من الضرورة الإسراع في مهاجمتها، وكان عليه بداية أن يؤمن خطوط الإمداد فوزّع بعض الجنود على نقاط خط الاتصال بين أسوان وعكاشة، وأعد باقي الجيش للحملة على دنقلة⁽⁵⁾.

وبينما كان كتشنر يجري طوابير العرض كانت فرقة من المهديين قد وصلت إلى القرب من عكاشة؛ لاستطلاع الأمور إلا أن شدة الغبار حجبت الرؤية عنهم، فلم يتمكنوا من معرفة ما يجري، فعادت الفرقة إلى فرقة، وأخبر الجنود عثمان أزرق بأن أعداءهم لم يحركوا ساكناً⁽⁶⁾.

كانت خطة كتشنر تقوم على حصار فرقة من الشمال والشرق والجنوب؛ لذلك قسم قواته إلى قسمين⁽⁷⁾ فرقة بقيادة بيرن ميردوخ على أن تعبر طريق الصحراء ومهمتها احتلال التلال المحيطة بفرقة من الجنوب والشرق، والفرقة الأخرى تحت قيادة كتشنر وتسلّك طريق النيل⁽⁸⁾، على أن تأتي فرقة من جهة الشمال، يُحاط الجيشان بفرقة مع فجر اليوم التالي.

خرج كتشنر بجيشه عند الساعة الرابعة بعد الظهر يوم 6 حزيران وسار بمحاذاة النيل، بينما خرج بيرن ميردوخ بعد ذلك بساعتين وسار بطريق الصحراء⁽⁹⁾، وقد أحاط الجيشان بفرقة حوالي الساعة الثالثة من فجر يوم 7 حزيران 1896، وبدؤوا بالاستعداد لاحتلال التلال قبالة فرقة⁽¹⁰⁾.

لم يكن المهديون حتى ذلك الوقت يعلمون ما يحضر لهم، وهم إذ ذاك قائمون بصلاة الفجر⁽¹¹⁾، وكتشنر على بعد ميل واحد منهم يوزع المهام على قواته، ليبدأ الهجوم عند الساعة الخامسة بتوجيه سلاح المدفعية

¹ عثمان أزرق (1898-): من دنقلة، انضم إلى الدولة المهدية وقاتل على جهاتها الشمالية، قاد الجيش في معركة فرقة عام 1896، قتل في أم درمان 1898. هيل (2016)، ص: 271.

² شقير (1981)، ص: 856.

³ تشرشل (2002)، ص: 113.

⁴ Intelligence Report. (1896) F.O. 225.

⁵ شقير (1981)، ص: 857، 858.

⁶ تشرشل (2002)، ص: 114.

⁷ شقير (1981)، ص: 860.

⁸ حميدة (1969)، ص: 262.

⁹ شقير (1981)، ص: 860.

¹⁰ تشرشل (2002)، ص: 116.

¹¹ شقير (1981)، ص: 861.

وإطلاق المدافع على القرية⁽¹⁾، ولم يشعر المهديون إلا والقنابل تنهال عليهم من كل جهة، عندها أدركوا أن الأعداء قد تحركوا، فسارعوا كل إلى موقعه واستعدوا للدفاع⁽²⁾.

ولم يلبث كتشنر أن اتبع استراتيجية الحصار؛ إذ طوّق القرية، وفتح خط النار من اليمين واليسار، في الوقت الذي تحرك فيه بيرن ميردوخ لاحتلال التلال.

وجد المهديون أنفسهم في مأزق خطير لا يمكنهم معه الدفاع عن المدينة، فقرروا مهاجمة جيش الأعداء، فتجمع المشاة في قوة واحدة، وحاولت الهجوم على القوات الحكومية إلا أن نيران المدفعية لم تلبث أن حصدهم؛ مما زاد من حرج موقف المهديين، فأخذوا بإطلاق النيران يميناً وشمالاً دون أن يجدي ذلك نفعاً.

وبينما كانت فرقة ميردوخ تحتل التل تعرضت لهجوم من فرقة من 50 فارساً من الخيالة حاولوا مهاجمة الجناح الشمالي للفرقة، إلا أن الخيالة لم يستطيعوا الصمود أمام نيران الجيش، فلما رأت قوة المهديين المراقبة على التل الإبادة التي حلت بفرقة الخيالة، خافوا على أنفسهم وأخلوا التل على الفور، فقامت إحدى الفرق بمطاردتهم فوق التل وأسفله، وقتلت كل من طالته النيران حتى لم يبق من فرقة المهديين جندي واحد على قيد الحياة؛ ومن ثم بسطت القوات المصرية سيطرتها على التلال.

وفي أثناء ذلك اقتحمت إحدى الفرق فرقة؛ إذ اصطدمت بمقاومة السكان، وقد أدى التفوق العددي للجيش الحكومي إلى كسر مقاومة الأهالي، ولم يكن هناك ملجأ لهم سوى النهر ففروا إليه بعدتهم وعتادهم، ولم يستطع الجيش المصري قطع الطريق أمام الفارين بسبب الانحدار الشديد في المنطقة الممتدة على شاطئ النهر من الجنوب، فقد كانت تقع خلف مرتفعات حجبت الزاوية تماماً ووجد الفارون فيها ملاذاً لهم، أما عثمان أزرق فقد فر جنوباً حتى وصل سواردة، كما فر المهديون ناحية الجنوب، واستطاع آخرون السباحة إلى الضفة الغربية والجيش المصري في أعقابهم، بينما بقي من بقي داخل المدينة وهم مازالوا يقاتلون مفضلين الموت على الاستسلام.

تسارعت الأحداث ونجح الجيش المصري بتطويق المدينة بالكامل، ومشطها إلى حافة النهر، إلى أن توقف الجيش عن إطلاق النار عند الساعة السابعة وعشرين دقيقة، وأصبح معسكر الأنصار بالكامل تحت قبضة القوات المصرية، وانتهت بذلك معركة فرقة⁽³⁾، التي راح ضحيتها من الأنصار 500 قتيل⁽⁴⁾ ومنهم الأمير حمودة⁽⁵⁾ ووقع 593 في الأسر، بينما لم يقتل من الجيش المصري سوى 20 رجلاً⁽⁶⁾ وجرح 80⁽¹⁾، وقد غنم الجيش من فرقة الكثير من الأسلحة والذخائر والدروع والخيول والجمال والحمير والحبوب.

¹ تشرشل. (2002)، ص: 117.

² شقير. (1981)، ص: 861.

³ تشرشل. (2002)، ص: 118، 119.

⁴ شقير. (1981)، ص: 861.

⁵ Intelligence Reprt. (1896) F.O. 17.

⁶ شقير. (1981)، ص: 861.

لم تنته الحرب بانتصار الجيش المصري في فرقة؛ إذ كان هدف الجيش السيطرة على دنقلة بأكملها، فأمر كتشنر بيرن ميردوخ بالتحرك إلى سواردة حيث فر عثمان أزرق، وكان المسؤول عن حمايتها النجومي ومعه 300 مقاتل، الذين ما إن شاهدوا غبار الجيش حتى فروا مسرعين إلى كرمة، فأحتل ميردوخ سواردة في صباح يوم 8 حزيران⁽²⁾ دون أن يواجه أي مقاومة، وكان عثمان أزرق قد أجلى النساء والأطفال إلى الشاطئ الغربي قبل أن تصل قوة كتشنر إلى سواردة، وكان سير الأهالي نحو الشاطئ الغربي بطيئاً جداً، وبدلاً من قيام الجيش المصري بملاحقتهم قام الجنود بالتراجع إلى النيل، وأمطروا الفارين بوابل الرصاص والمدافع؛ مما دفع بالأهالي إلى الاستسلام للجيش المصري، والرضوخ للأمر الواقع وتقبل الحكم الجديد للمنطقة⁽³⁾.

وهكذا تكون الحرب قد وضعت أوزارها، وانتهى القتال بنصر كامل للجيش المصري الإنكليزي، ويبقى السؤال الذي يطرح نفسه: لماذا لم يطارد الجيش المصري الأهالي، واكتفى بإطلاق النيران عليهم؛ لدفعهم إلى الاستسلام؟

كان الجيش قد قطع مسافات طويلة جداً، وحل به التعب والإجهاد مما جعله يتقاعس عن مطاردة الفارين، ولربما وجد أن جل الفارين هم من النساء والأطفال الذين لا ناقة لهم في هذه الحرب ولا جمل؛ فأخذت الجنود الرأفة والرحمة بهم، واكتفوا بإلقاء الذعر في قلوبهم عن طريق توجيه الأسلحة النارية؛ إذ فضلوا الاستسلام والعودة إلى سواردة.

وكان من نتائج معركة فرقة إحداث صدع كبير في جبهة المهيدين؛ إذ بدأ الجنود يهربون يومياً من معسكراتهم، والالتجاء إلى الإنكليز؛ إذ وصل عددهم إلى ما يزيد عن ألفي لاجئ⁽⁴⁾.

بعد احتلال سواردة عسكر كتشنر جنوب فرقة أياماً، وانتقل إلى كوشة واتخذها مركزاً للجيش⁽⁵⁾، كما أنشأ في سواردة نقطة عسكرية وجعلها خطاً للقتال بدلاً من عكاشة، وبدأت المعدات ترد إلى فرقة وسواردة⁽⁶⁾، كما اهتم كتشنر بإتمام مد سكة الحديد ووصلها إلى كوشة، وعبور السفن نهر النيل من حلفا إلى كوشة.

وهكذا اضطر كتشنر لتأجيل التقدم إلى دنقلة؛ إذ لم يعد بالإمكان السير جنوب كوشة قبل مد سكة الحديد، كما أنه لم يعد بإمكان السفن العبور فوق الشلالات إلا بعد فيضان النيل، كما لم يعد بالإمكان مواصلة الحملة إلى دنقلة قبل شهر آب⁽⁷⁾.

¹ Cromer. (1896). F.O. 227.

² شقير. (1981)، ص: 861، 862.

³ تشرشل. (2002)، ص: 120.

⁴ Cromer. (1896). F.O. 267 .

⁵ شقير. (1981)، ص: 862.

⁶ تشرشل. (2002)، ص: 125.

⁷ شقير. (1981)، ص: 862، 864.

ولم تتوقف الأمور على مد خط الحديد وعبور السفن فقط؛ إذ لم تلبث أن اعترضت جيش كتشنر المزيد من المعوقات، فقد تقشّى وباء الكوليرا بين الجنود فأصيب 730 توفي منهم 584⁽¹⁾ كما بدأت العواصف الرملية تضرب المنطقة؛ مما تسبب بخروج الخط الحديدي عن الخدمة⁽²⁾، هذه الأسباب مجتمعة أجبرت كتشنر على وقف العمليات العسكرية بصفة مؤقتة ريثما تتجلي هذه الصعاب⁽³⁾.

الجدير بالذكر أن كتشنر لم يستسلم لهذه المعوقات؛ وإنما واصل العمل والاستعدادات العسكرية للزحف على دنقلة، وأخذ يحث العمال على الإسراع في مدّ سكة الحديد إلى كوشة؛ لينقل إليها الزاد والذخائر، كما أبرق إلى حكومة إنكلترا بإرسال السفن دعماً للحملة، لتصل قطعها إليه في كوشة وهناك يقوم الجنود بتركيبها، حتى إذا ما ارتفع النيل وجاءت السفن من حلفا تكون السفن الجديدة قد أصبحت جاهزة للعمل⁽⁴⁾، وكان تركيز كتشنر على الإسراع في مدّ سكة الحديد وزيادة قطع الأسطول النهري؛ بسبب عدم جدوى استعمال الجمال والخيول في نقل المؤن والمعدات، فكان لا بد من الاستعاضة عن الحيوانات باستعمال سكة الحديد والقوارب في النهر⁽⁵⁾.

استمر مد خط الحديد وقتاً طويلاً حتى وصل إلى كوشة في 4 آب، وأخذ الجيش ينقل المؤن والذخائر، كما بدأ عبور البواخر فوق شلال حلفا، وعددها إذ ذاك سبع.

وهكذا استمرت أمور الحملة المصرية - الإنكليزية في التحسن؛ إذ انتهى وباء الكوليرا في 10 آب، ومن ثم وصلت قطع الأسطول إلى كوشة في 23 آب⁽⁶⁾؛ ومن ثم أصبحت الظروف كلها مهيأة للسير نحو دنقلة، وخاصة أن كتشنر كان قد استفاد من المعلومات الاستخباراتية التي حصل عليها من الفارين والأسرى والتي تحقق بموجبها من ضعف موقف المهديين⁽⁷⁾؛ مما أسهم في رفع الروح المعنوية لجيش كتشنر، في الوقت الذي كانت فيه أحوال المهديين تزداد سوءاً، فقد تزايدت الانشقاقات والخلافات بين صفوفهم، وهذا بدوره انعكس على وضع الحملة في دنقلة؛ إذ لم يستطع الخليفة أن يرسل العدد المطلوب من التعزيزات، فلم يرسل سوى عدد قليل، انقسموا بدورهم قسمين، قسم بقي في الدبة؛ والقسم الآخر التحق بولد بشارة⁽⁸⁾.

كان جيش ولد بشارة يتمركز في كرمة الواقعة جنوب كوشة على بعد 127 ميلاً عن طريق النيل، وكانت خطة كتشنر أن يسير الجيش إلى كرمة بمحاذاة الضفة اليمنى للنهر⁽⁹⁾، وكانت أول مرحلة من مراحل التقدم هي احتلال أوسرات؛ إذ تقدم لواء ماكdonالد⁽¹⁰⁾ في 23 آب من سواردة عبر الصحراء إلى صاعدين فانتلي

¹ Salis . (1896).F.O. 29.

² Rodd . (1896). F.O. 48.

³ تشرشل.(2002)، ص: 121.

⁴ شقير.(1981)، ص: 864.

⁵ تشرشل.(2002)، ص: 122.

⁶ شقير.(1981)، ص: 864، 865، 867.

⁷ Intelligence Reprt .(1896).F.O. 17.

⁸ Rodd. (1896) F.O. 43.

⁹ تشرشل.(2002)، ص: 126.

¹⁰ هيكتور ماكdonالد(1853-1903): انضم إلى الجيش الإنكليزي عام 1870، أصبح ملازماً عم 1880، شارك في حملة النيل عام 1884-1885، واستمر في الخدمة العسكرية في الجيش المصري إلى أن تولى مهام في حملة كتشنر عام 1896. هيل.(2016)، ص: 425.

بمحاذاة النيل، كما خرج لواء لويس⁽¹⁾ (Louis) من كوشة لمؤازرة مكدونالد⁽²⁾، إلا أن المعوقات لم تلبث أن اعترضت طريق الحملة، ففي يوم 25 آب هبت رياح جنوبية عاتية، أعقبها عاصفة رعدية ورملية ممطرة ضربت كل خطوط المواصلات من سواردة إلى حلفا، وجاءت موجة أخرى في اليوم التالي أخرت تحرك لواء لويس، لكنه تحرك في 27 آب، إلا أن النتائج جاءت مأساوية فقد هاجمتهم عاصفة ثالثة فتخلف 300 فرد عادوا أدراجهم إلى كوشة؛ فضلاً عن الأمطار التي هطلت بغزارة متسببة بفيضانات عارمة ضربت 12 ميلاً من خط سكة الحديد فتعرجت القضبان والتوت وانقطع خط التلغراف ، وأجبروا على وقف التقدم، وهنا برزت قدرات كتشنر في مواجهة هذه الظروف الصعبة، والذي أخذ يعمل بجد على إصلاح الأمور؛ إذ أصدر أوامره إلى خمسة آلاف رجل بالعمل المركز لإصلاح خط سكة الحديد، وبالفعل لم يستغرق العمل به سوى أسبوع واحد ليعود سير القطار من جديد، وأصبح بإمكان الحملة مواصلة السير، ففي 5 أيلول تحرك لواء لويس ولواء مكدونالد إلى دلقو، وتحرك في الوقت نفسه كل أفراد الجيش من كوشة إلى أسبرات عن طريق صاعدين فانتني، وتم حشد جميع الجنود للعمليات الخاصة بالحملة⁽³⁾، واجتمع الجيش كله مع البواخر في دلقو في 12 أيلول، وكان مجموع الجنود 15 ألف مقاتل⁽⁴⁾.

ولما علم ولد بشاردة بخروج الجيش من كوشة خرج بجميع جيشه إلى الحفير مقابل كرمة على الشاطئ الغربي للنيل⁽⁵⁾، وبنى فيها ثلاثة حصون على النيل، وزود كل منها بمدفعين، ووصل الحصون بخندق حصين بنى من ترابه متراساً، وأتى بجميع العساكر إلى الحفير⁽⁶⁾، وعددهم 6500 مقاتل⁽⁷⁾، جمعهم من خلال التجنيد القسري؛ فضلاً عن الإمدادات التي وصلته من أم درمان المؤلفة من 600 فارس⁽⁸⁾.

وفي دلقو بدأ كتشنر بتوزيع المهام على الكتائب والجنود، فوضع 13 كتيبة من مجموع 16 على خط المواجهة على الجبة، بينما أناط بالكتيبتين السادسة والرابعة عشر مهمة حراسة خطوط المواصلات، وبقيت الكتيبة السادسة عشرة في سواكن للاحتياط.

وقبل أن تغادر الحملة دلقو، أرسل كتشنر حملة استكشافية لاستطلاع أخبار المهديين، وقد حمل إليه جواسيسه أخبار التحصينات القوية التي أقامها الأنصار في كرمة.

بدأت الحملة سيرها نحو دنقلة في 12 أيلول، وفي 13 أيلول احتلت القوات كاديرما، فاتخذها كتشنر مركزاً لتجميع قواته.

¹ ديفيد فرانسيس لويس بك (1855-1927): أدميرال إنكليزي، التحق بالجيش عام 1875، تم فرزه للخدمة في الجيش المصري عام 1886 واستمر فيه حتى تقاعده عام 1900. هيل (2016)، ص: 201.

² شقير (1981)، ص: 867.

³ تشرشل (2002)، ص: 127، 128.

⁴ شقير (1981)، ص: 867، 873.

⁵ حميدة (1969)، ص: 263.

⁶ شقير (1981)، ص: 868.

⁷ تشرشل (2002)، ص: 130.

⁸ Intelligence Reprt . (1896).F.O. 17.

شعر ولد بشارة أن موقفه ضعيف، ورأى بوجوب إخلاء كرمة، والابتعاد قدر الإمكان عن الجيش المصري حتى يتمكن من تنظيم دفاعاته بشكل أفضل، وبالفعل عسكر ولد بشارة على الشاطئ المقابل للنهر على بعد نصف ميل جنوب كرمة، وهناك بنى دفاعاته وحفر الخنادق على طول الشاطئ؛ ومن ثم تمركزت قواته في المستنقع الممتد من النهر جنوباً إلى شمال حفير.

وفي ضوء استعدادات ولد بشارة للحرب أرسل في 15 أيلول بعض جنوده لاستكشاف أوضاع الحملة المصرية المرابطة في كاديرما، فاشتبكت فرقة الاستطلاع مع فرقة الفرسان المصرية.

بقي الجيش المصري الإنكليزي في كاديرما حتى 18 أيلول 1896، حيث غادر كاديرما إلى صارديك⁽¹⁾ على بعد أربعة أميال من كرمة⁽²⁾، وهناك قضى الجيش ليلة هادئة استعداداً للهجوم على كرمة، ولم يعلم كتشنر بأمر انسحاب ولد بشارة من كرمة حتى صباح اليوم التالي؛ إذ جاءته الأنباء بأن كرمة خالية وأن الدراويش قد أدخلوا مواقعهم فيها⁽³⁾.

ومع ذلك عزم كتشنر على المضي إلى كرمة، فسار الجيش كله برأ، وسارت البواخر في النيل قبالة الجيش البري، إلى أن وصلت الحملة إلى كرمة في الساعة السادسة صباحاً، فوقف الجنود تجاه حفير، ومن ثم تابعت الحملة سيرها إلى أن أصبحت على بعد مرمى القنابل من حفير، فلاحت لهم خيمة ولد بشارة في وسط المعسكر وراء غابة من النخيل، فأصدر كتشنر أوامره ببدء الهجوم، فصوبت المدفعية قنابلها على الخيمة وأصيب ولد بشارة؛ مما اضطره للتراجع إلى التلال البعيدة فراراً من القنابل⁽⁴⁾.

وهكذا كان الجيش المصري هو البادئ بالهجوم، وكان الهجوم عن بعد باستعمال السلاح المدفعي؛ فضلاً عن نيران البنادق، وفي الوقت نفسه سارع الأنصار بفتح نيران بنادقهم إلا أن المسافة كانت بعيدة وبنادقهم سيئة الصنع فلم تطل نيرانهم جنود الجيش المصري.

كما وجه كتشنر الزوارق النهرية إلى الطرف الشمالي من معسكر الأنصار؛ إذ بدأت بإطلاق نيران مدافعها؛ مما أدى إلى هدم الاستحكامات والمتاريس، فبدأ القتال يشد وكان الأنصار مصممين على الصمود، وكان مما أعطاهم الأمل في النصر وصول نجدة من أم درمان من 1500 مقاتل، إلا أن القتال كان لا يزال مستمراً عن بعد.

وبعد مضي ساعتين على القتال دون أن ترجح كفة أي من الطرفين⁽⁵⁾، رأى كتشنر أنهم إذا استمروا بالقتال عن بعد فلن يخرجوا من المعركة بأي نتيجة؛ لذلك غيّر خطته، فأصدر أوامره إلى السفن بالسير إلى دنقلة

¹ تشرشل. (2002)، ص: 130-131.

² زلفو. (د.ت)، ص: 211.

³ تشرشل. (2002)، ص: 130-131.

⁴ شقير. (1981)، ص: 868-896.

⁵ تشرشل. (2002)، ص: 132، 133.

وأن تضرب الحفير في أثناء عبورها، كما أمر سلاح المدفعية فاتخذ مكاناً عالياً في كرمة لمساعدة السفن في رمي الحفير بالقنابل.

وسرعان ما اشتد القتال، حيث بادر المهديون بإطلاق المدافع اتجاه الجيش المصري، فتقدم الجنود نحوهم وهم لا يزالون يرمون المعسكر بالقنابل حتى ظهرت حصون المهديين، فسدد الجنود نحوها فهدموا الحصن الأول، واستمروا في التقدم ورمي الحصنين الآخرين حتى أصبحوا على بعد 500 ياردة من الشاطئ، عندها بدأ المهديون المرابطون في الخنادق بتسديد نيرانهم على الجيش المصري⁽¹⁾.

واستمرت المعركة، وظلت القوتان كل تواجه الأخرى دون أن يعلن المهديون استسلامهم؛ بل على العكس أظهرها مزيداً من الإصرار على مواصلة القتال على الرغم من خسائرهم التي بلغت حينها مائتي قتيل؛ فضلاً عن الأعداد الهائلة من الجرحى، وهنا يتبادر إلى الأذهان السؤال عن سبب هذا الإصرار والصمود؟

كان ولد بشارة متأكداً من النصر؛ إذ كان يوجه جنوده بحسب ما يفترضه عن تحركات سيقوم بها الجيش المصري، ويخطط على أساس ذلك⁽²⁾، ولما كان يعلم أن هدف كتشنر هو دنقلة فقد أسس لنفسه خط تقهقر في الجنوب⁽³⁾؛ إذ كان على يقين بأن كتشنر سيعبر إلى غرب النيل ويزحف بجيشه إلى دنقلة تحت غطاء مدافع الزوارق، وكان ولد بشارة قلقاً على خط الرجعة وخطوط امداده؛ إذ إن مخازن الغلال كانت محملة على المراكب الشراعية على الشاطئ الغربي، وكانت كلها في مرمى نيران مدفعية الجيش المصري، وكثيراً ما حاول المهديون الوصول إلى هذه المراكب إلا أن قذائف مدفعية الأعداء قد حالت دون وصولهم إليها⁽⁴⁾.

تلك كانت أسباب صمود المهديين وعدم ركونهم للاستسلام؛ إذ عول ولد بشارة على توقعاته لتحركات المصريين وأن ذلك يعد من نقاط القوة تحسب لصالح المهديين، كما كان لديه أمل كبير في الحصول على المؤن والذخائر على الشاطئ الغربي، كما أن التراجع كان مستحيلاً بسبب تهديد الجيش المصري لخطوط الإمداد، وفي ظل هذه الظروف مجتمعة لم يكن أمام المهديين سوى مواصلة القتال والاستماتة في الدفاع للحيلولة دون تقدم الجيش المصري إلى دنقلة؛ إذ كان ذلك خيارهم الوحيد.

وفي تلك الأثناء كانت السفن مستمرة في السير إلى دنقلة وهي لا تزال تطلق نيران مدافعها على المهديين، ومدافع الجيش البري توازرها في البر الشرقي إلى أن اجتازت الحفير بأمان، ورابطت في البر الشرقي.

كان كتشنر يرمي من وراء إرسال البواخر إلى دنقلة إلى دفع المهديين إلى دنقلة؛ فيستولي مع جنوده على الحفير، وتكون المعركة الفاصلة في دنقلة، فكان له ذلك؛ إذ أثار عبور السفن خوف المهديين على عوائلهم

¹ شقير. (1981)، ص: 868، 869.

² تشرشل. (2002)، ص: 134.

³ Intelligence Reprt . (1896).F.O. 17.

⁴ تشرشل. (2002)، ص: 134.

في دنقلة فما إن توقف القتال بحلول ليل⁽¹⁾ 19 أيلول⁽²⁾ حتى هرع جنودهم إلى دنقلة، فوصلوها في صباح يوم 20 أيلول⁽³⁾.

كان سكان الحفير ينتظرون الصباح حتى يعلنوا للجيش المصري استسلامهم وقبولهم الخضوع له، فما إن حل الصباح حتى أتوا معسكر الجيش المصري وأخبروا كتشنر بأن ولد بشارة قد أخلى دفاعاته ورجع إلى دنقلة، وعلى هذا النحو انتهت المعركة التي أطلق عليها المؤرخون معركة الحفير بانتصار الجيش المصري الإنكليزي دون خسائر كبيرة، فلم يقتل سوى ضابطين فقط وجرح 11 جندياً، وأصبح بإمكان كتشنر نقل قواته إلى الشاطئ الغربي للنيل.

كان من رأي كتشنر أن يسرع إلى دنقلة قبل أن يتمكن المهديون من إقامة تحصيناتهم، ولما كانت عملية العبور إلى البر الغربي ستستغرق يومين فلم يكن بإمكان كتشنر أن يقوم بهجوم سريع على دنقلة؛ لذلك أمر إحدى البواخر بقيادة الملازم بيتي⁽⁴⁾ (Bete) بالقيام بهذه المهمة، لتبدأ معركة جديدة يوم 21 أيلول 1896 بين الباخرة واستحكامات المدينة، استمرت حتى اليوم التالي.

وفي أثناء ذلك اكتمل عبور قوات الجيش النهر، واستمر إلى أن وصلوا زورات في 22 أيلول على بعد سبعة أميال من دنقلة، وهناك توقف كتشنر مع جنوده على أن يهاجموا دنقلة في اليوم التالي⁽⁵⁾.

وفي الوقت الذي كان فيه الجيش المصري يستكمل عبوره على الضفة الغربية للنيل كان ولد بشارة يستعد للحرب المقبلة، فأمر بحفر خندق شمالي المدينة، وبناء أربعة حصون، كما أرسل فرقة لاستطلاع تحركات الجيش المصري، فلما شاهدوا الجيش في زورات هالهم كثرة أعدادهم، فعادوا مسرعين وأخبروا ولد بشارة عما رأوه.

كان من الواضح لدى المهديين أن المعركة القادمة غير متكافئة من ناحية العدد والتسليح؛ لذلك كان رأي كبار القادة في جيش المهديين عدم خوض الحرب، والانسحاب بدلاً من ذلك إلى الدبة، والإرسال بطلب النجدة من أم درمان، إلا أن ولد بشارة رفض هذا الاقتراح مفضلاً الصمود على التراجع.

بدأت المعركة مع فجر يوم 23 أيلول بهجوم الجيش المصري على دنقلة؛ إذ سار الجيش كله براً، كما سارت البواخر في النيل، وقد بدأ القتال برمي السفن للقنابل على تجمع المهديين في المدينة؛ مما أثار الرعب في كافة أرجاء دنقلة، وتفرق جيش المهديين على أثر ذلك، وأخذ الناس يخرجون من بيوتهم ويتجهون جنوباً.

¹ شقير. (1981)، ص: 870، 871.

² Salisbury. (1896) F.O. 55.

³ شقير. (1981)، ص: 870.

⁴ ديفيد بيتي (1871-1936): أميرال الأسطول الإنكليزي، التحق بسلح البحرية الملكية، وأدى الخدمة في حملتي دنقلة والنيل. هيل. (2016)، ص: 200.

⁵ تشرشل. (2002)، ص: 135، 136.

عندها اقتنع ولد بشارة باقتراح الأمراء وأصدر أوامره لرجاله بالانسحاب جنوباً، واستسلمت المدينة للجيش المصري طوعاً، فلما وصلها الجيش البري عند الساعة العاشرة⁽¹⁾ وجد أن المدينة تحت سيطرة قوات الأسطول، وبينما احتلت قوات المشاة المدينة واصلت فرقة الفرسان ملاحقة المهديين جنوباً، لكن الجيش المصري لم يتمكن من الظفر بفلول المهديين، إذ استطاعت فرقة الخيالة تغطية انسحاب المشاة بقيامها بهجمات على القوات التي تتعقبهم، وقد انقسم جيش المهديين إلى قسمين: قسم تراجع إلى المتمة وقسم تراجع إلى أبو حمد، وقد تعرضوا بذلك لنيران زوارق المدفعية حتى ظهر أمامهم الشلال الرابع، عندها انتهى أي نشاط لمتابعة المطاردة⁽²⁾.

لم يتوقف كتشنر عند احتلال دنقلة فحسب؛ وإنما أرسل فرقة من جنوده إلى الدبة⁽³⁾ بناءً على أوامر كرومر⁽⁴⁾ وسير لاحتلالها باخرتين، وقد بدأت الفرقة سيرها باتجاه الدبة عند الساعة الحادية عشرة ونصف صباحاً، فلما رأى أميرها السفن من بعيد، جمع جنوده وفروا هاربين، فلما وصلت قوات الجيش المصري لم يجدوا أحداً من المهديين فيها، فاستولوا عليها بكل سهولة ورفعوا العلم المصري، وكان ذلك في 24 أيلول 1896⁽⁵⁾.

بعد الاستيلاء على الدبة أرسل كتشنر إلى كرومر يخبره أن الاستيلاء على الدبة غير كافٍ؛ إذ إن حدود دنقلة تنتهي عند مروي وليس الدبة، وإن الاستيلاء على مروي سيؤمن حماية أكبر للجيش المرابط في دنقلة، وذلك لأن الحدود النهرية وراء مروي شديدة الانحدار كما في وادي حلفا؛ فضلاً عن أن المسافة التي تفصل مروي عن أبي حمد 70 ميلاً فقط، وهذا بدوره يعود بالفائدة على الجيش حيث سيضع المهديين في موقع الدفاع عن أبي حمد، ولن يفكروا في مهاجمة دنقلة لاستعادتها⁽⁶⁾.

وبناءً على ذلك تابع كتشنر عملياته، ففي فجر يوم 25 أيلول أصدر أوامره إلى جنوده باحتلال مروي التي ما إن رأى أميرها الجيش المصري مقبلاً حتى ولى مدبراً مع جنوده، فدخلها الجيش المصري في فجر يوم 26 أيلول 1896⁽⁷⁾.

وبناءً على ذلك يكون الجيش المصري قد حقق سيطرته على كامل دنقلة من الشمال إلى الجنوب، دون أن يتكبد الكثير من الخسائر؛ إذ كان مجموع القتلى من بداية الحملة إلى نهايتها 43 جندياً وجرح 129 آخرين؛ فضلاً عن المكاسب الكبيرة التي حققها، فقد غنم الجيش المصري الكثير من حراب وسيوف ومؤن⁽⁸⁾؛ فضلاً عن وقوع الكثير من الأسرى بين أيديهم وقد بلغ عددهم حوالي 3000 أسير⁽⁹⁾، كما أن انفتاح مجرى النهر بعد الشلال

¹ شقير. (1981)، ص: 872، 873، 874.

² تشرشل. (2002)، ص: 138، 139.

³ شقير. (1981)، ص: 875.

⁴ Cromer. (1896) F.O. 13.

⁵ شقير. (1981)، ص: 875، 876.

⁶ Kitchener. (1896). F.O. 27.

⁷ شقير. (1981)، ص: 876.

⁸ تشرشل. (2002)، ص: 139، 140.

⁹ Kitchener. (1896). F.O. 13.

الشلال الثالث حتى مروي قد أتاح أكثر من 200 ميل من المياه الصالحة للملاحة⁽¹⁾، وهذا بدوره يتيح للجيش المصري - الإنكليزي الذهاب بعيداً حتى الخرطوم⁽²⁾.

الجدير بالذكر أن كتشنر قد نسب الفضل في هذا الانتصار للضباط والجنود الإنكليز، وذلك في التقرير الذي كتبه للورد كرومر وفيه قد أشاد كثيراً بالإنكليز وبجهودهم في استعادة دنقلة⁽³⁾.

كانت حملة دنقلة أول نصر كامل يحققه الجيش المصري على قوات المهديّة؛ لذا كان لهذا الانتصار صدى كبير ولا سيما عند السلطان العثماني الذي سر كثيراً لخبر استعادة دنقلة، وقد كافأ كتشنر بمنحه وسام الشرف.

وبعد الاستيلاء على دنقلة أخذ كتشنر ينظم المديرية، فعين هنتر قومنداناً على دنقلة وحاكماً عسكرياً عليها، ووزع معظم الجيش المصري بين دنقلة والدبة وكورتى⁽⁴⁾، وكانت الإمدادات تصل إلى هذه القوات عن طريق خط سكة الحديد، وكذلك عن طريق البواخر في الممر النيلي المفتوح⁽⁵⁾.

ولما اطمأن كتشنر على استتباب الأمور في دنقلة على الوجه الأمثل قفل عائداً إلى مصر في 9 تشرين الأول⁽⁶⁾ برفقة أركان حربه، فوصلها في 13 تشرين الثاني 1896⁽⁷⁾.

وهكذا انتهت حملة دنقلة بنجاح كبير حققه الجيش المصري - الإنكليزي، ويرجع هذا النجاح لعدة أسباب:

أولاً: ضعف أسلحة المهديين مقارنة بأسلحة الجيش المصري - الإنكليزي.

ثانياً: تفوق الجيش المصري - الإنكليزي بالعدد.

ثالثاً: لكفاية كتشنر وحسن إدارته للمعارك، وقد ظهر ذلك جلياً عند تعامله مع مشكلة المواصلات التي نجمت عن هبوب العواصف، وكذلك عندما أصدر أوامره إلى السفن بالعبور إلى دنقلة في أثناء موقعة الحفير والذي كان له الدور الأكبر في حسم المعركة لصالح الجيش المصري - الإنكليزي.

ومن ثم يتضح أن الحكومة الإنجليزية قد أحسنت إعداد الجيش وأحسنت اختيار القيادة.

¹ تشرشل. (2002)، ص: 139.

² Novoe Vremya. (1896) F.O. 69.

³ Kitchener. (1896). F.O. 13.

⁴ شقير. (1981)، ص: 877، 878.

⁵ تشرشل. (2002)، ص: 139.

⁶ Bonnefon.(S,D), P: 491.

⁷ شقير. (1981)، ص: 878.

ثالثاً- الحملة على أبي حمد في 7 آب عام 1897:

كان موضوع التقدم إلى أبي حمد والسيطرة عليها موضع جدل في الأوساط الإنكليزية، وكان أول من طرح الفكرة هو السردار كتشنر في تموز 1896، عندما طرح السؤال على حكومته فيما إذا كانت ترغب في احتلال أبي حمد، إلا أن مجلس الوزراء رد عليه بأن السيطرة على مروي تكفي؛ إذ إن نهر النيل ينتهي هناك بمنحدرات شديدة⁽¹⁾، إلا أن كتشنر أصر على السير إلى أبو حمد وذلك لأن تأمين كسلا يتطلب السيطرة على عليه⁽²⁾.

كان السبب الحقيقي لرفض مجلس الوزراء التقدم إلى أبي حمد هو ما سيتطلبه ذلك من تكاليف مالية⁽³⁾، فقد كانت إنكلترا تعلم أن طرح هذا الموضوع على صندوق النقد الدولي سيدفع فرنسا للتحالف مع روسيا لإخراج إنكلترا من مصر⁽⁴⁾، إلى أن قررت إرسال الحملة على نفقتها⁽⁵⁾، ليس على أبي حمد فحسب؛ وإنما على الخرطوم الخرطوم أيضاً⁽⁶⁾، إلا أنها في هذه المرة أعلمت الخديوي عباس⁽⁷⁾؛ بما اعتزمته وذلك عن طريق كتشنر الذي جاء إليه في 5 حزيران وأخبره بأنه سيقود حملة على أبي حمد، وهو ينتظر فيضان النيل الأبيض، فوافق الخديوي من فوره⁽⁸⁾.

كان الجيش في دنقلة يعمل على مد السكة الحديدية حتى كرمة التي وصلها الخط الحديدي في 4 أيار 1897، ثم شرع في مدها إلى حلفا على أن يستمر مدها حتى أبي حمد، وقد اضطر الجيش للتوقف عن العمل بسبب انخفاض منسوب نهر النيل، وأخذ كتشنر ينتظر ارتفاع النيل من أجل السيطرة على أبي حمد⁽⁹⁾.

أما عن موقف الخليفة بعد هزيمة دنقلة ونظراً لاعتقاده أن كتشنر سيتقدم فوراً إلى أم درمان سالكاً طريق الممتدة، فقد حشد قواته في أم درمان، واستدعى الجيوش المرابطة في الجزيرة والقضارف والمنطقة الغربية، وحشدها جميعها في أم درمان⁽¹⁰⁾.

كان كتشنر في ذلك الوقت في مصر يتهيأ للتقدم جنوباً، ولما ارتفع منسوب النيل غادر مصر في 8 تموز 1897 بصحبة أركان حربه وحط رحاله في مروي، وجعلها مركزاً له وأخذ يحشد الجيوش فيها⁽¹¹⁾.

¹Salisbury. (1896). F.O. 34.

²Salisbury. (1896). F.O. 2.

³Salisbury. (1896). F.O. 3. .

⁴Plunkett. (1896). F.O.70.

⁵War Office. (1896). F.O. 11.

⁶Plunkett. (1896). F.O 71.

⁷ الخديوي عباس(1874- 1914): عباس الثاني أو عباس حلمي، أكبر أبناء الخديوي توفيق، تولى العرش عام 1892، خلع عن العرش عام 1914. هيل.(2016)، ص: 247، 248.

⁸ شفيق.(د.ت)، ص: 287.

⁹ شفيق.(1903)، مج: 3. ص: 880.

¹⁰ تشرشل.(2002)، ص: 162.

¹¹ شفيق.(1903)، مج: 3. ص: 882.

وفي أثناء استعدادات الجيش المصري - الإنكليزي للتقدم إلى أبي حمد كان الخليفة يستعد لحشد قواته في المتمة لصد الجيش المصري - الإنكليزي عن أم درمان؛ مما أثار الفرع في قلوب سكانها؛ إذ خافوا من مصادرة أملاكهم وخراب بيوتهم، فأجمعوا أمرهم على الاستسلام للجيش المصري، فكتبوا خطاباً لكتشنر يعلنون انضمامهم إليه ويطلبون منه المساعدة ضد الأنصار، وخطاباً آخر للتعايشي يحوي العديد من الشتائم، وقد وصل الخطاب إلى القائد الإنكليزي (رندل) (Rinddl) في مروي في 24 حزيران، بينما وصل الخطاب إلى الخليفة في 27 حزيران، وعلى الفور جمع رندل 1100 بندقية وكمية من الذخيرة محملة على جمال على طريق كورتى - المتمة⁽¹⁾،

بينما أرسل التعايشي إلى المتمة قوة من عشرة آلاف مقاتل بقيادة محمود⁽²⁾ ولد أحمد⁽³⁾ وكان في مواجهتهم عبد الله ولد سعد⁽⁴⁾ زعيم الجعليين في المتمة مع حوالي 2500 من رجاله⁽⁵⁾، واشتبك الجعليون مع المهيدين في حرب عنيفة استمرت حتى نفدت ذخيرة الجعليين، فدخل المهيدين المتمة واستباحوها وأوقعوا مذبحة كبيرة لم يستثن منها لا النساء ولا الأطفال، وقد بلغ عدد القتلى 2000⁽⁶⁾ وكان عبد الله ولد سعد أحد الضحايا، وبعد انتهاء المعركة⁽⁷⁾ ذهب محمود بجنوده إلى القبة الجنوبي المتمة وعسكر هناك⁽⁸⁾، وفي تلك الأثناء وصلت قوة قوة النجدة، ولما رأى جنودها ما حل بالمتمة رجعوا مع حملاتهم إلى كورتى⁽⁹⁾.

ولما كان كتشنر يخطط لطرد الأنصار من أبي حمد حتى يتمكن من استئناف العمل في سكة الحديد⁽¹⁰⁾، فقد جهز جيشاً بقيادة هنتر باشا، وحشد معه 3600 مقاتل⁽¹¹⁾ لقتال محمد الزين⁽¹²⁾ في أبي حمد⁽¹³⁾.

كان محمد الزين مع 550⁽¹⁴⁾ من الرجال ولم تصله أي تعزيزات من أم درمان، فقد اكتفى الخليفة بإرسال كتاب يوصيه فيه بالصمود والثبات في حال آتاه المصريون والإنكليز براً، أما إذا جاؤوا إليه بحراً فلينسحب فوراً

¹ تشرشل. (2002)، ص: 164، 165، 166.

² محمود ولد أحمد (1865-1906): ولد في الكلكة جنوب غرب دارفور، تربطه صلة قرى بعبد الله التعايشي من جهة الوالدين، نصبه التعايشي أميراً لكردفان ودارفور عام 1890، وعندما اقتحم الجيش المصري الإنكليزي السودان استدعاه عبد الله التعايشي لحماية مداخل السودان الشمالية، لقي هزيمة نكراء على نهر عطبرة عام 1898 واقتيد أسيراً إلى مصر وتوفي في الأسر. هيل. (2016)، ص: 383.

³ حميدة. (1969)، ص: 265.

⁴ عبد الله ولد سعد (1897-): أمير من أمراء الدولة المهدية، ينتسب إلى قبيلة الجعليين في المتمة، تمرد على الدولة المهدية عند اقتراب الحملة المصرية الإنكليزية من المتمة عام 1897، فقتل على يد محمود أحمد الذي أرسل من طرف التعايشي لقمع تمرد الجعليين في المتمة.

هيل. (2016)، ص: 261، 262.

⁵ دياب. (2008)، ص: 84.

⁶ زلفو. (د.ت)، ص: 230.

⁷ تشرشل. (2002)، ص: 166.

⁸ دياب. (2008)، ص: 85.

⁹ تشرشل. (2002)، ص: 166.

¹⁰ حميدة. (1969)، ص: 265.

¹¹ تشرشل. (2002)، ص: 167.

¹² محمد زين حسن (1873-1903): ولد في دار التعايشية، التحق بالثورة المهدية فعينه المهدي مساعداً لعثمان دقنة، عين أميراً على أبي حمد، إذ خاض القتال ضد الجيش المصري - الإنكليزي، فلما هزم اقتيد أسيراً إلى مصر، وأطلق صراحه عام 1901، فاستقر به المطاف في أم درمان؛ إذ توفي هناك. هيل. (2016)، ص: 362.

¹³ شقير. (1903)، مج: 3، ص: 883.

¹⁴ حميدة. (1969)، ص: 265.

إلى بربر⁽¹⁾.

تجمع جنود هنتر في الكاسنجر التي تبعد عن أبي حمد 146 ميلاً، وفي 29 تموز غادروا الكاسنجر، واستمرت القوة في التقدم، وكانوا يسبرون في الليل ويتوقفون في النهار بسبب الحر الشديد، إلى أن وصلوا الجينفاب على بعد ميلين من أبي حمد، وذلك في الساعة الثالثة والنصف من صباح يوم 8 آب⁽²⁾.

كان محمد الزين قد أتم استعداداته للدفاع عن أبي حمد حيث حفر خندقاً شرقي المدينة، وفتح المزاغل في المنازل الشمالية والشرقية، واستعد للدفاع⁽³⁾.

ومع فجر يوم 8 آب تحرك هنتر نحو أبي حمد، كانت قرية أبي حمد محاطة بمرتفع من ثلاث جهات، يرتفع عليها ثلاثة أبراج حجرية، وقد تمركز بداخلها بعض أفراد الأنصار للمراقبة، وسرعان ما احتل الجيش المصري - الإنكليزي المرتفع فتراجعت قوة الأنصار في الأبراج فانكشفت كل القرية أمام الجيش المصري.

أمر هنتر قواته، ففتحوا نيران المدفعية على بيوت الطين⁽⁴⁾، وبدأ الزحف على القرية فلما صار العساكر على بعد 100 ياردة من الخندق عندها أمر محمد زين رجاله في الخندق والمزاغل فبدأوا في إطلاق النار على الأعداء، فرد الجيش بنيران أشد منها واستمر في الهجوم حتى اقتحم الجنود القرية⁽⁵⁾، لتبدأ حرب الشوارع بين كر وفر إلى أن وصل الجيش المصري إلى شاطئ النهر في الساعة السابعة والنصف وانتهى بذلك القتال باستيلاء الجيش المصري على أبي حمد، وتراجع جيش الأنصار إلى بربر⁽⁶⁾، وقد قتل منهم نحو 500 رجل، بينما كانت خسائر الجيش المصري 21 قتيلاً و 61 جريحاً فقط⁽⁷⁾، وقد غنموا من هذه المعركة الكثير من الأسلحة والأسلحة والذخائر⁽⁸⁾، وأرسلت أخبار الانتصار إلى كتشنر فأمر البواخر باجتياز الشلال الرابع، وأمر عمال سكة الحديد بمواصلة العمل.

الجدير بالذكر أن احتلال أبي حمد كان نقطة تحول كبيرة في الحرب المهدية المصرية - الإنجليزية فبالسيطرة عليها أصبحت الحاميات من مروي إلى دنقلة مواقع حصينة، كما أصبحت أبي حمد خط دفاع ضد أي هجوم للأنصار⁽⁹⁾.

¹ شقير. (1903)، مج: 3. ص: 883.

² تشرشل. (2002)، ص: 167، 170.

³ شقير. (1903)، مج: 3. ص: 883.

⁴ تشرشل. (2002)، ص: 170، 171.

⁵ شقير. (1903)، مج: 3. ص: 883.

⁶ تشرشل. (2002)، ص: 171.

⁷ Guenot. (1899), P: 75.

⁸ شقير. (1981)، ص: 884.

⁹ تشرشل. (2002)، ص: 172، 174.

رابعاً- السيطرة على بربر في 31 آب عام 1897:

بعد السيطرة على أبي حمد أخذ كتشنر يتطلع للسيطرة على بربر⁽¹⁾، وكان احتلال بربر من الأهمية؛ إذ إنه سيؤمن طريق سواكن⁽²⁾.

كان أمير بربر الزاكي عثمان⁽³⁾ قد توقع قدوم الجيش المصري الإنكليزي إلى بربر منذ سقوط فرقة؛ لذلك قام منذ ذلك الوقت برفع جاهزية بربر للدفاع⁽⁴⁾ وما إن سمع بسقوط أبي حمد حتى كتب لمحمود في شندي يطلب منه النجدة⁽⁵⁾، فلما لم تأت النجدة خرج من بربر في 24 آب وانضم إلى قوات محمود في شندي، وقد علم هنتر في 27 آب بانسحاب الزاكي، ولتحقق من ذلك أرسل حملة استطلاعية مؤلفة من 40 جندياً برئاسة أحمد بك خليفة وصلت الحملة إلى بربر في 31 آب، ولما تيقن أحمد بك من الأمر أرسل إلى هنتر يخطر به ذلك، فحضر على متن أربع سفن ودخل بربر في 6 أيلول، ورفع العلم المصري فيها.

وهكذا كانت عملية غزو بربر باليسير حتى أنها لم تكلف الجيش المصري طلقة واحدة، ومما ساعد هنتر على ترسيخ سيطرة الجيش المصري الإنكليزي عليها وفود مشايخ الهدندوة إليه مقدمين له فروض الطاعة⁽⁶⁾.

وباحتلال بربر تم حصر عثمان دقنة في أدراما ، والذي أحس بخطورة الموقف وعدم جدوى بقائه فيها، فانسحب منها مع قواته المؤلفة من 2000 مقاتل، وسار شمال عطبرة وعبر إلى شندي، ولما وصل الخبر إلى كتشنر أرسل فرقة لاستطلاع المكان في 23 تشرين الثاني 1897 بقيادة هنتر، فوصل أدراما في 29 تشرين الثاني فوجد معسكر عثمان خالياً، فأحرقه عن بكرة أبيه وقفل عائداً إلى بربر.

كان لاحتلال بربر أثر كبير على المنطقة؛ إذ توطدت سلطة حاكم ساحل البحر الأحمر، وفتح طريق سواكن - بربر، وعادت الحركة التجارية إلى المنطقة⁽⁷⁾، كما زال خطر الدراويش عن كسلا بمجرد انسحاب عثمان دقنة من أدراما.

خامساً- الحملة على المتمّة في 14 تشرين الثاني عام 1897:

كانت الخطوة التالية بعد استرجاع بربر هي إرسال حملة استكشافية إلى المتمّة حيث يتركز جيش الأنصار وذلك من أجل سبر غور قوة المهديين، وكان الأمير محمود قد استقر على بعد ثلاثة أميال من المتمّة؛ إذ

¹ شقير. (1903)، مج: 3. ص: 884.

² تشرشل. (2002)، ص: 174.

³ الزاكي عثمان (- 1898): من عشيرة الجبارات أحد فروع قبيلة التعايشة، لقب بأبو الفرار التي مرض السحايا عند السودانيين، ولقب بذلك كناية عن مهاراته في قتال الأعداء، لقي مصرعه في معركة أم درمان. هيل. (2016)، ص: 361.

⁴ Intelligence Reprt. (1896). F.O. 17.

⁵ زلفو. (د.ت)، ص: 233.

⁶ شقير. (1903)، مج: 3. ص: 884، 885.

⁷ تشرشل. (2002)، ص: 178، 181.

حصن المدينة بخندق طويل على شكل زاوية قائمة مع النيل، وبنى الحصون على شاطئ النيل الغربي والشاطئ الشرقي ووضع فيها عشرة مدافع لمقاومة السفن⁽¹⁾.

وفي فجر يوم 14 تشرين الثاني 1897 أبحرت ثلاث بواخر مصرية باتجاه المتمة، ولدى وصولها بالقرب من شندي انطلقت نيران المهديين على قطع الأسطول من أجل الحد من سيرها ومنعها من الوصول إلى شندي، إلا أن هجومهم لم يكن بالقوة التي تستطيع معها إيقاف السفن التي وصلت مشارف المتمة حوالي الساعة السابعة.

تبعد المتمة عن النيل حوالي 1000 ياردة، وكان المهديون قد بنوا فيها ستة حصون من الطين، ونصبوا فيها عدة مدافع على طول الشاطئ، وكان قائد الأسطول قد قرر تدمير هذه الحصون، ولكي يتجنب الخسائر التي قد تلحق بقواته من جراء قيام المهديين بالدفاع عن المدينة قام بالسير إلى الجهة الشرقية للنيل، وعلى بعد 4000 ياردة بدأت السفن قصف الحصون والمهديون يبادلونهم إطلاق النيران ولكن من غير جدوى، وخلال ساعة واحدة تمكنت السفن من إسقاط الحصون الستة.

وتابع الأسطول المصري حملته الاستكشافية في المنطقة التي تلي المتمة، وقد غنمت سفنه ستة مراكب محملة بالحبوب؛ لتتخذ بعد ذلك طريق العودة إلى بربر، وفي طريق العودة تجددت الاشتباكات بين مدفعية السفن وبنادق المهديين، واستمر القتال حتى الساعة الثانية والنصف ظهراً، حيث واصلت السفن سيرها إلى أن وصلت جزيرة صغيرة تبعد ستة أميال عن المتمة، فتوقفت عندها من أجل قضاء الليلة فيها.

وفي الساعة الرابعة صباحاً من يوم 15 تشرين الثاني أخذ الأسطول مواقعه قبالة المتمة، وبدأ تبادل إطلاق النيران مع المهديين قبل طلوع الشمس، وبعد أربع ساعات أمر قائد الأسطول بالتوقف والانسحاب، بينما واصل المهديون إطلاق نيرانهم على الأسطول إلى أن غاب عن الأنظار؛ إذ رجع إلى بربر لتقديم تقرير عن مواقع العدو وقواته.

ومن ثم يكون الأسطول المصري - الإنكليزي قد أتم مهمته التي رسمها له كتشنر بانتصار كبير على المهديين، ففضلاً عن المعلومات الاستخباراتية التي قدمها، تمكن أيضاً من تهديم تحصيناتهم في المتمة، وأوقع خسائر بشرية كبيرة في جيش المهديين بلغت 1000 قتيل، بينما خسر الجيش المصري قتيلاً واحداً فقط⁽²⁾.

سادساً- استرجاع كسلا من يد الإيطاليين في 25 كانون الأول عام 1897:

كانت كسلا بيد الطليان منذ العام 1890⁽³⁾ وقد اعترفت كل من إنكلترا ومصر بسيطرة إيطاليا على المدينة على أن تحترم إيطاليا حقوق الخديوي فيها⁽¹⁾، وبناءً على ذلك نصبت إيطاليا حامية مكونة من 900

¹ شقير. (1981)، ص: 885.

² تشرشل. (2002)، ص: 179، 180، 181.

³ ضرار. (1968)، ص: 204.

جندي، وأقاموا معسكراً وقلعة حصينة، ومن ثم كانت الضربة التي تلقتها إيطاليا على أيدي الحبشة في معركة عدوة عام 1896؛ إذ استغل المهديون ذلك وأخذوا بالهجوم على الحامية الإيطالية، ومما أخرج موقف إيطاليا في كسلا أن تقدم القوات المصرية - الإنكليزية لاحتلال دنقلة قد دفع المهديين إلى إقامة نقاط حصينة على نهر عطبرة بالقرب من كسلا؛ مما مكن المهديين من الإغارة عليها⁽²⁾؛ ومن ثم تزايد خطر المهديين عليها⁽³⁾؛ مما حدا بالقيادة الإيطالية إلى أن تعرض على الحكومة الإنكليزية في 10 آذار 1896 أخذ كسلا⁽⁴⁾.

كانت إنكلترا تولي السيطرة على كسلا أهمية كبيرة لسببين: أولاً: لأنها ستبعد المهديين نهائياً عن حدود مصر⁽⁵⁾، وثانياً: إن السيطرة على كسلا سيكسب إنكلترا الكثير من الأموال نظراً لغناها؛ لذلك كله تمسكت إنكلترا بأمر استرجاعها، وأوصت إيطاليا بالتريث وعدم الانسحاب منها ريثما تنتهي من الحملة على دنقلة⁽⁶⁾.

إلا أن الحكومة الإنكليزية لم تتقدم لأخذ كسلا من فورها؛ إذ أعطت الأولوية للسيطرة على أبي حمد وبربر، وعلى الرغم من استيلائها عليهما في شهر آب لم يتقدم كتشنر لأخذ كسلا؛ إذ لم يكن بمقدوره ذلك حتى إتمام عملية مد الخط الحديدي إلى أبي حمد، ولما كانت عملية مد الخط الحديدي تتم ببطء⁽⁷⁾، فقد رجح كتشنر أن التقدم إلى كسلا لن يتم قبل عيد الميلاد⁽⁸⁾.

ولما اطمئن كتشنر إلى أن المهديين لن يشنوا على بربر أي هجوم⁽⁹⁾؛ وإنما اكتفوا بتحسين المتممة من أجل الدفاع عن أم درمان، وإن قاموا بالهجوم في أسوأ الأحوال فإن الحاميات المصرية - الإنكليزية قادرة على صددهم⁽¹⁰⁾؛ لذلك قرر كتشنر السفر إلى كسلا لاستلامها من الطليان؛ متخذاً طريق بربر - كسلا⁽¹¹⁾.

وصل كتشنر إلى كسلا في 20 كانون الأول، واتفق مع قائد الحصن الجنرال كانيفا⁽¹²⁾ (Kaniva) على شروط التسليم التي نصت على أن تحل الحامية الإنكليزية محل الحامية الإيطالية، وأن تشتري إنكلترا الأسلحة والمعدات الموجودة في كسلا بعد تجميعها، وأن ينضم أفراد القوة العربية التي تحارب في صفوف الطليان إلى القوات المصرية⁽¹³⁾.

¹ حميدة (1969)، ص: 266.

² تشرشل (2002)، ص: 184.

³ General Ferrero. (1896) F.O. 43.

⁴ Bonnefon. (S,D), P: 477.

⁵ Salisbury. (1896). F.O. 58.

⁶ Cromer. (1896). F.O. 25.

⁷ Cromer. (1896). F.O. 66. .

⁸ Salisbury. (1897). F.O. 65.

⁹ Grenfell. (1897) F.O. 113.

¹⁰ Grenfell. (1897) F.O. 108.

¹¹ Kitchener. (1897). F.O. 100.

¹² كارلو كانيفا (1845-1922): جنرال إيطالي، برز دوره في السودان كقائد لحامية كسلا وفي ليبيا قائداً للحملة الإيطالية عام 1911-1912 في حربها مع الدولة العثمانية. هيل (2016)، ص: 318.

¹³ تشرشل (2002)، ص: 185.

وبعد الاتفاق على هذه الشروط بدأت مراسم التسليم في 25 كانون الأول⁽¹⁾، وُرفِع العلمان المصري والإيطالي فوق قلعة كسلا، وانتظم الجنود من كلا الطرفين في طابور طويل، وبعد أن تبادل الجنود التحية العسكرية سار الحرس المصري لتسلم مواقع الجنود الإيطاليين، وأنزل العلم الإيطالي؛ ومن ثم أصبحت كسلا مدينة مصرية.

لم يكن كتشنر يستطيع البقاء في كسلا طويلاً، فقد كان عليه أن يسرع إلى النيل من أجل متابعة الحملة على مواقع الأنصار، فعين كتشنر العقيد بارسون⁽²⁾ (Barson) قائداً لحامية كسلا⁽³⁾، وأمر بمد خط تلغراف من سواكن إلى كسلا⁽⁴⁾، وبعدما اطمأن على استتباب الأمور فيها لصالح الحكومة المصرية، عاد أدراجه إلى النيل⁽⁵⁾.

ومن ثم تكون إيطاليا قد خرجت من مضمار التنافس على السودان، ويتضح من ذلك أن هدفها لم يكن السودان وإنما كانت أطماعها تتركز في الحبشة، فما إن وجدت نفسها بين نارين: نار الأحباش من الشرق، ونار المهديين من الغرب حتى سارعت برمي ثقل كسلا على الإنكليز، فقد بات احتلالها عبئاً عليها، إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه لماذا لم تنسحب إيطاليا من كسلا من فورها؛ بل انتظرت قدوم الإنكليز وتسليمها لهم؟

الجواب عن هذا السؤال واضح جداً فقد كانت إيطاليا تسعى لوضع حاجز بشري بينها وبين المهديين، ولما كانت علاقتها مع الإنكليز جيدة ارتأت أن تتنازل لهم عن كسلا؛ لكي تضمن ابتعاد خطر المهديين عن أملاكها من جهة، ومن جهة أخرى كان هناك اتفاق بينها وبين الإنكليز منذ احتلالها لكسلا بأن كسلا وإن أعطيت لإيطاليا إلا أن ذلك لا يعني تخلي الخديوي عنها نهائياً؛ ومن ثم فإن انسحابها من كسلا سيؤدي إلى إغضاب إنكلترا التي تعد القوة العظمى في المنطقة، ولم تكن إيطاليا على استعداد لأن تتحمل عداوة إنكلترا فيكفيها ما قاسته من المهديين والأحباش؛ مما يعني أن إيطاليا لم تكن تسعى للتنافس على وادي النيل، وإنما كانت غايتها الوحيدة من التوجه إلى السودان هو إثبات نفسها بين الدول الأوروبية كقوة يحسب لها حساب؛ لذلك خاضت التنافس مع الدول الأوروبية على السودان؛ أي إن ما دفعها إلى احتلال كسلا أنها وجدت السودان منطقة مشتتة فرأت أن تزج بنفسها فيه؛ أي إن دافع إيطاليا لاحتلال السودان هو بلورة الشخصية الإيطالية ليس أكثر، وهذا ما دفعها للانسحاب عند ظهور أول تحدٍ في المنطقة؛ إذ لم تكن تهتم لا بالسودان ولا بوادي النيل، وإنما كانت مسألة إثبات وجود ليس أكثر.

¹ حميدة (1969)، ص: 266.

² تشارلز بارسون (1855-1923): لواء إنكليزي، التحق بالجيش الإنكليزي وأدى الخدمة العسكرية مرتين: الأولى في جنوب إفريقيا 1877-1879، والثانية في حرب البوير عام 1881، ليحارب بعد ذلك في مصر عام 1882، وفي السودان عام 1896، حيث أصبح مديراً لسواكن عام 1897، وفي عام 1897/1898 ضمت كل من كسلا وساحل البحر الأحمر إلى إدارته. هيل (2016)، ص: 120.

³ تشرشل (2002)، ص: 185.

⁴ شقير (1981)، ص: 921.

⁵ تشرشل (2002)، ص: 186.

أما السؤال الآخر: لماذا سارعت إنكلترا لقبول العرض الإيطالي على الرغم من ضمانها استرجاع كسلا بموجب الاتفاق المعقود بينها وبين إيطاليا، كما أن أخذها لكسلا سيجبرها على مواجهة تهديد المهديين على جبهتين: النيل وكسلا معا؟

كانت إنكلترا تخشى من استسلام الإيطاليين؛ ومن ثم وقوع كسلا بيد المهديين؛ مما يعني تأمين خط تقهقر للمهديين في حال انهزامهم من النيل؛ مما سيدفع إنكلترا إلى قتال المهديين براً، وهذا مالم يكن يحمد عقباه؛ إذ كان اعتماد إنكلترا على السفن في معاركها، ولربما كانت ستخسر معركتها لو حدث القتال براً وذلك لمهارة المهديين في استعمال الأسلحة عن قرب، ولاستبسالهم في القتال؛ لذا كان من مصلحة إنكلترا العليا أخذ كسلا وذلك لحصر المهديين في القتال على نهر النيل فقط.

أما السبب الآخر لاستعادة الإنكليز لكسلا، فهو التخلص من منافسة إيطاليا، فكسلا تقع بالقرب من نهر النيل، ونهر النيل هو غاية إنكلترا، ووجود دولة أوروبية بالقرب من النيل أو من أحد روافده سيزعج إنكلترا، إذ فإن السيطرة على كسلا كان ضرورة قصوى لإنكلترا وذلك لإبعاد إيطاليا عن نهر النيل؛ ومن ثم التخلص من منافستها، على الرغم من أن إيطاليا كانت وقتها دولة صديقة لإنكلترا، وخاصة أن أحد أسباب إعداد إنكلترا لحملتها على الدولة المهدية هو تخفيف الضغط عن إيطاليا بعد هزيمتها في معركة عدوة وتهديد المهديين لها، وهذا بدوره يثبت عدم وجود علاقات ودية في مجال التنافس الاستعماري، مهما ظهر من الود بين هذه الدول.

كان الاستيلاء على كسلا نهاية العمليات المصرية - الإنكليزية في السودان في شتاء 1897-1898؛ إذ كتب كرومر في 25 كانون الأول 1898 بأن العمليات ضد المهديين توقفت حتى الخريف القادم، وأنه من التهور خوض المزيد من العمليات قبل الخريف، وإن كانت مصر ستحت على الإسراع للاستيلاء على الخرطوم فإن عليها تحمل النفقات المالية لوحدها⁽¹⁾، والتي قدرها كرومر بـ 300,000 جنيه⁽²⁾، ولما لم يكن بمقدور مصر تحمل النفقات قررت إنكلترا منحها قرض مالي⁽³⁾ بالمبلغ المطلوب؛ ومن ثم قبلت مصر تأجيل العمليات العسكرية إلى الخريف المقبل، على أن تتحمل إنكلترا مسؤولية توفير المال المطلوب.

سابعاً- معركة النخيلة 8 في نيسان عام 1898:

بينما كان كرومر يقوم بدراسة النفقات المالية التي ستترتب من جراء المسير إلى الخرطوم، كان التعايشي يخطط للهجوم على الحاميات المصرية - الإنكليزية، فمع حلول نهاية شهر تشرين الثاني 1897 اطمأن التعايشي إلى أن الجيش المصري - الإنكليزي لن يقوم بأي عمليات ضده إلا بعد مرور عام أي حتى يفيض نهر

¹ Cromer. (1898) F.O. 130.

² Cromer. (1898) F.O. 23.

³ Salisbury. (1898). F.O. 20.

النيل، ففكر التعايشي بأن يأخذ زمام المبادرة ويشن هجوماً على أعدائه، فأعلن النفير العام⁽¹⁾، وبدأ بحشد الجيوش في كرري⁽²⁾، فاجتمع لديه 60 ألف مقاتل .

سمع كتشنر بأنباء استعدادات التعايشي وهو في طريق العودة من كسلا، فسارع إلى جمع المعلومات عن قوة الأنصار، كما أرسل إلى اللورد كرومر يطلب نجدة، وأن يغلق طريق سواكن - بربر⁽³⁾؛ إذ وصلتته معلومات مؤكدة بأن؛ الجيش بقيادة محمود سيهجم على عطبرة⁽⁴⁾.

وهكذا بدأ كتشنر يستعد للمواجهة متخذاً خطة الدفاع، ففي 22 كانون الأول تحرك لواء لويس إلى ملتقى النهر وأقام حامية عطبرة عند زاوية الملتقى؛ إذ احتشدت جميع القوات فيها باستثناء قلة تركوا لحراسة الحاميات في كورتي والدبة ومروي⁽⁵⁾، وفرقة عسكريت في منتصف الطريق بين بربر وعطبرة⁽⁶⁾ كما سارعت وزارة الحربية بإرسال مدد مكون من أربع فرق تم تجميعهم في القاهرة لإرسالهم إلى السودان.

وهكذا كان الطرفان يتسابقان في الاستعداد للحرب وكأنها معركة مصيرية ستنتهي وجود أحد الطرفين، هذا ما كان يدور في ذهن التعايشي الذي ما إن أتم استعداداته حتى ظهرت على السطح مشكلة من سيقود الحملة؟ حيث رفض عدد من المرشحين القيادة بسبب خطورة الموقف؛ مما أجبر الخليفة على فض المعسكر وعودة الجيش إلى أم درمان⁽⁷⁾، كان محمود لا يزال يعسكر على الضفة اليسرى للنهر قبالة المئمة⁽⁸⁾ فأصدر الخليفة أوامره إلى الأمير محمود بعبوره إلى الشرق والهجوم على بربر، وقد بدأ محمود العبور في 20 شباط 1898⁽⁹⁾ مع قواته البالغ عددها 12 ألفاً⁽¹⁰⁾، على أن خبر عبوره إلى الشاطئ الأيمن قد وصل إلى كتشنر في 25 شباط، فأعلن التعبئة العامة بين الجنود.

لم يكن محمود يعلم شيئاً عن القوة المصرية التي سيواجهها، وكان يظن أن حامية بربر لا تزيد على ألفي مقاتل⁽¹¹⁾، فاستمر في السير باتجاه بربر إلى أن وصل إلى العالياب في 15 آذار فتوقف قليلاً من أجل وضع خطة للهجوم⁽¹²⁾، وهنا عاد الخلاف ليظهر مجدداً في صفوف معسكر الأنصار؛ إذ كان من رأي محمود أن يهاجموا العدو مباشرة، بينما اعترض عثمان دقنة على ذلك⁽¹³⁾ واقترح أن يقوم جيش الأنصار بالالتفاف على الجيش

¹ تشرشل. (2002)، ص: 186.

² Kitchener. (1898) F.O. 47.

³ تشرشل. (2002)، ص: 186، 193.

⁴ Salisbury. (1898). F.O. 84.

⁵ تشرشل. (2002)، ص: 187.

⁶ Cromer. (1898) F.O. 86.

⁷ تشرشل. (2002)، ص: 186، 187، 188، 189.

⁸ Cromer. (1898) F.O. 88.

⁹ شقير. (1981)، ص: 885.

¹⁰ Cromer. (1898) F.O. 84.

¹¹ تشرشل. (2002)، ص: 189، 191.

¹² شقير. (1981)، ص: 885.

¹³ Cromer. (1898) F.O. 136.

المصري في عطبرة عن طريق التوغل في الصحراء⁽¹⁾، لكي يبعدوا الجيش المصري عن النيل، فيخسر الجيش مساعدة البواخر⁽²⁾ ومن ثم الهجوم على بربر ظناً منه أن أهالي بربر سيساعدونهم في قطع سكة الحديد عند ذلك ينتهي أمر القوة المصرية⁽³⁾، إلا أن محمود رفض هذا الاقتراح وأصر على رأيه، وتم حسم الخلاف برفع الأمر إلى الخليفة فكان رده بتأييد اقتراح عثمان دقنة؛ مما أجبر محمود على التحرك وفقاً لخطة عثمان، فغادر العالياً في 18 آذار ووصل عطبرة في 20 منه، ونزل في مكان يدعى النخيلة⁽⁴⁾ على بعد 300 ميل من النيل⁽⁵⁾، حيث عسكر مع جنوده فيها⁽⁶⁾، وأخذ بتحسينها⁽⁷⁾.

كان كتشنر يراقب تحركات محمود، ويرسل السفن إلى المتمة لتقصي الأوضاع، وقد علم بنبأ تحرك محمود⁽⁸⁾ من العالياً في 19 آذار⁽⁹⁾، فأمر قواته بالزحف إلى رأس الهودي ووصلتها في 20 آذار، ومكث فيها مع جيشه المؤلف من 13 ألف رجل بانتظار قدوم جيش محمود⁽¹⁰⁾.

كانت خطة كتشنر تقوم على إبعاد محمود على طول نهر عطبرة؛ بما يبعد خطره عن بربر؛ لذلك عسكر في رأس الهودي على بعد 15 ميلاً من العدو، ورابط فيها مدة أسبوع بانتظار هجوم قوة الأنصار⁽¹¹⁾، إلا أن ذلك لم يحدث، فقرر استدراجهم؛ إذ أرسل هنتر في 30 آذار إلى معسكر الأنصار لكي يستفزهم ويدفعهم إلى الخروج للقتال، فاقترب هنتر كثيراً حتى أصبح على بعد 300 ياردة من خندق الأنصار⁽¹²⁾ وبدأ الهجوم المدفعي، فخرج إليه الأنصار وحاولوا أسره، إلا أنه نجح في الانسحاب مع رجاله وقد غطى عملية انسحابه بإطلاق سلاح المدفعية باتجاه الأنصار⁽¹³⁾، موقعاً ستة قتلى و11 جريحاً⁽¹⁴⁾ إلى أن غاب عن الأنظار.

لم تنجح خطة كتشنر في استفزاز محمود ودفعه إلى الهجوم، فقرر أن يتحرك نحوه ويهاجمه في معسكره، فكتب إلى كرومر يخبره بعزمه على مهاجمة النخيلة ذلك لأن الدراويش لن يتحركوا⁽¹⁵⁾.

بدأ كتشنر زحفه في 4 نيسان 1898 باتجاه النخيلة، ونزل في رأس عدار على بعد 11 ميلاً منها، فصار في اليوم السابع من نيسان 1898 بالجيش كله قاصداً معسكر محمود وتوقف على بعد ميل ونصف من النخيلة، وأخذ يرتب جنوده ويوزع عليهم المهام إلى أن بزغت شمس اليوم التالي، لبدأ هجومه في تمام الساعة السادسة

¹ تشرشل. (2002)، ص: 192.

² ضرار. (د.ت)، ص: 122-123.

³ تشرشل. (2002)، ص: 192.

⁴ شقير. (1981)، ص: 885، 886.

⁵ ضرار. (د.ت)، ص: 123.

⁶ تشرشل. (2002)، ص: 192.

⁷ زلفو. (د.ت)، ص: 237.

⁸ شقير. (1981)، ص: 887.

⁹ تشرشل. (2002)، ص: 194.

¹⁰ شقير. (1981)، ص: 887.

¹¹ تشرشل. (2002)، ص: 196، 197.

¹² Cromer. (1898) F.O. 139.

¹³ شقير. (1981)، ص: 887، 888.

¹⁴ تشرشل. (2002)، ص: 201.

¹⁵ Cromer. (1898) F.O. 154.

والربع حيث بدأ سلاح المدفعية بإطلاق نيرانه، فرد عليهم الأنصار بالمثل، إلا أن مدافعهم لم تطلق سوى طلقة واحدة، أما حملة البنادق فقد ظلوا ساكنين إلى أن اقترب جيش الأعداء فبدأوا حينها بإطلاق نيرانهم.

واستمر الجيش المصري يدك القلعة بالمدفعية وأفراده يتقدمون حتى بلغت الساعة السابعة والرابع، فصدر الأمر باقتحام معسكر الأنصار، وهجم المصريون والإنكليز واقتحموا القلعة وقتلوا من فيها، وألقوا القبض على الأمير محمود، واستمر القتال حتى حانت الساعة الثامنة والنصف معلنة توقف القتال، فألقى الأنصار أسلحتهم وولوا مدبرين، والجيش المصري في أعقابهم⁽¹⁾، ولما ابتعدوا مسافة ثلاثة أميال توقف الجيش عن المطاردة⁽²⁾؛ لتنتهي بذلك معركة النخيلة التي تكبد فيها جيش الأنصار أكثر من 3 آلاف قتيل⁽³⁾ وألفي أسير⁽⁴⁾، بينما لم تتعد خسائر الجيش المصري الـ 60 قتيلاً و 384 جريحاً⁽⁵⁾، وقد نسب كتشنر هذا النصر لجهود الجنود الإنكليز⁽⁶⁾.

وكان من النتائج المباشرة لمعركة النخيلة أن تناقص عدد جيش الأنصار بسبب ازدياد عدد الفارين اللاندين بالجيش المصري - الإنكليزي⁽⁷⁾.

تعد معركة النخيلة من المعارك الفاصلة في تاريخ الثورة المهدية؛ إذ قضت على كل أمل في تقدم المهديين شمالاً، ووضعتهم في دائرة ضيقة جداً، إما أن يصمدوا أمام الجيش المصري - الإنكليزي في أم درمان في معركة هي أقرب للخسارة أمام عدة وعناد الجيش المصري، وإما أن يفروا من أمامه إلى بقعة أكثر أمناً وأماناً، وهو حل يمكن عدّه مؤقتاً؛ إذ إن الجيش المصري سيتقدم أينما ولى المهديون وجوههم؛ لذا يمكن عدّ معركة النخيلة بداية النهاية للدولة المهدية.

ثامناً- معركة أم درمان في 2 أيلول عام 1898:

بعد الانتهاء من معركة النخيلة عاد كتشنر إلى بربر فوصلها في 14 نيسان 1898، وهناك أخذ ينتظر ارتفاع منسوب النيل من أجل الزحف إلى أم درمان والقضاء على دولة التعايشي⁽⁸⁾، وقدر توقيت الزحف على الخرطوم في 20 آب 1898⁽⁹⁾ وخلال فترة الانتظار أخذ كتشنر يستعد للمعركة الفاصلة فاستمر في جمع

¹ شقير. (1981)، ص: 888، 889.

² تشرشل. (2002)، ص: 211.

³ Kitchener. (1898) F.O. 174.

⁴ شقير. (1981)، ص: 890.

⁵ تشرشل. (2002)، ص: 213-215.

⁶ Kitchener. (1898) F.O. 174.

⁷ Cromer. (1898) F.O. 165.

⁸ شكري. (2011)، ص: 466.

⁹ Cromer. (1898) F.O. 188.

المعلومات عن قوات الخليفة وتحركاته⁽¹⁾، كما رتب خطته، فأرسل إلى إنكلترا يطلب إمداده بثلاث سفن، ولواءين⁽²⁾، وميدانياً أمر بالإسراع في مد الخط الحديدي من أبي حمد إلى عطبرة⁽³⁾.

في أثناء ذلك كانت إنكلترا تناقش موضوع نفقة الحملة المصرية - الإنكليزية على السودان⁽⁴⁾ إلى أن قررت أخيراً منح مصر مبلغ 798,802 جنيه⁽⁵⁾.

أما التعايشي فقد أيقن أن الجيش المصري سيهاجم أم درمان لا محالة، فاجتمع مع أعضاء مجلس الشورى لبحث الاقتراحات اللازمة في مثل هذا الموقف، فكان من رأي أصحابه أن يتركوا أم درمان ويتجهوا إلى الغرب، إلا أن الخليفة رفض ذلك وأخذ يحشد جيوشه في أم درمان للدفاع عنها⁽⁶⁾.

لقد أدرك أصحاب التعايشي نقطة ضعف الجيش المصري - الإنكليزي إلا وهي القتال البري، فبرحيلهم إلى الغرب سيجبرون كتشنر على اللحاق بهم هناك؛ ومن ثم نشوب قتال بري سيتفوق فيه العدد والشجاعة على السلاح الحديث، إلا أن التعايشي اعتبر الانسحاب هزيمة وأبى إلا وأن يبقى في أم درمان ومواجهة عدوه هناك.

وبعدما أتم الجيش المصري - الإنكليزي تجمعه في ود حامد⁽⁷⁾ على بعد 60 ميلاً شمال الخرطوم⁽⁸⁾ وقد وقد بلغ عدد جنوده 25800⁽⁹⁾، بدؤوا سيرهم باتجاه أم درمان في 28 آب⁽¹⁰⁾ واجتازوا شلال السلبوقة دون مقاومة، رغم قدرة الأنصار على إعاقة تقدمهم عند مضيق السلبوقة إلا أنهم لم يفعلوا ذلك مفضلين انتظار عدوهم في كرري⁽¹¹⁾.

كان الخليفة على علم بجميع تحركات الجيش المصري منذ خروجهم من ود حامد، وفي 30 آب أخبره رجاله بأن الجيش المصري قد اقترب كثيراً، وفي اليوم التالي أعلن الخليفة النفير العام⁽¹²⁾ فاجتمع لديه 52 ألف مقاتل⁽¹³⁾ وقد سلّح الثلث منهم بالبنادق ذات الطراز القديم، بينما سلّح البقية بالسلاح الأبيض، كما كانت الذخيرة قليلة ذات صنع محلي رديء⁽¹⁴⁾، بهذه الاستعدادات تهيأ التعايشي لقتال الجيش المصري - الإنكليزي ذي التسليح الحديث .

¹ Cromer. (1898) F.O. 2.

² تشرشل. (2002)، ص: 215، 217.

³ شقير. (1981)، ص: 922.

⁴ Foreign Office. (1898). F.O. 3. .

⁵ Rodd. (1898). F.O. 20.

⁶ شقير. (1981)، ص: 924 - 926.

⁷ تشرشل. (2002)، ص: 217.

⁸ الفكي. (1971)، ص: 81.

⁹ Metz. (1991), P: 38.

¹⁰ تقرير المخابرات البريطانية رقم 60 (2020)، ص: 34.

¹¹ شكري. (2011)، ص: 466.

¹² تشرشل. (2002)، ص: 231.

¹³ شقير. (1981)، ص: 929.

¹⁴ الفكي. (1971)، ص: 85، 86.

ومع فجر اليوم الأول من أيلول انطلق الجيش المصري باتجاه الخرطوم وعندما تجاوز جبال كرري، وعلى بعد ثمانية أميال من أم درمان أمر كتشنر جيشه بالتوقف فقد كان عليهم اقتحام مدينة الخرطوم أولاً؛ مما يعني خوض معركة مع المهديين المرابطين هناك؛ لذلك أرسل كتشنر فرقة الفرسان تدعمها السفن التي تسير في النيل وأمرهم بالسيطرة على الخرطوم⁽¹⁾.

سارت فرقة الفرسان مع قوة الأسطول لاقتحام الخرطوم، إلا أن الجنود فوجئوا بهجوم الأنصار عليهم؛ إذ رمى المهديون من خلف الحصون السفن بالمدافع، وبعد دفاع مستميت وهجوم عنيف تمكنت السفن من هدم الحصون، واقتنصت المدافع حملة البنادق من المهديين المعتكفين داخل الأسوار المطلّة على الشاطئ؛ ومن ثمّ كُسرت دفاعات المهديين، فاضطر الناجون إلى الفرار إلى داخل المدينة عندها لاحقهم الفرسان، واقتحموا المنازل، وقتلوا من فيها من الجنود وقد بلغ عدد قتلاهم 350 في حين لم تتجاوز خسائر القوة المصرية أكثر من 60 قتيلاً وجريحاً⁽²⁾.

وهكذا استولى المصريون على الخرطوم، وأصبح الطريق إلى أم درمان مفتوحاً أمامهم، لكن كتشنر لم يخاطر بالزحف إلى أم درمان مباشرة قبل أن يستطلع أحوال عدوه، فصعد جبل ضرغام على بعد ثلاثة أميال من أم درمان، فلما شاهد حشود المهديين ظن أن الخليفة سيهاجمه في اليوم نفسه لذلك أخذ يعدّ العدة للقائه.

يستطرد نعم شقير في وصف استعدادات كتشنر، فيذكر أن كتشنر قد صف عساكره حول البلدة على هيئة نصف دائرة، الجيش المصري إلى اليمين والجيش الإنكليزي إلى اليسار، في حين توزع بقية أفراد الحملة في الوسط، بينما كانت السفن تحمي ظهر الجيش في النيل، وقد أقام الجيش الإنكليزي ترساً من الأشواك، أما الجنود المصريون فقد حفروا خندقاً وتترسوا فيه، وبينهم وبين أم درمان سهل واسع في وسطه إلى اليسار جبل ضرغام الذي كان يحجب الجيشين عن بعضهما، وبين الجبل والنيل الطريق إلى أم درمان، وإلى اليمين جبل كرري الذي يمتد من النيل إلى مسافة بعيدة من الصحراء.

إلا أن توقعات كتشنر قد خابت؛ إذ أجل الخليفة هجومه إلى صباح اليوم التالي في 2 أيلول 1898؛ إذ تقدم مع الفجر إلى أن بلغ جبل ضرغام فكمّن خلفه يرتب خطته⁽³⁾، ولما كانت الساعة 6 و45 دقيقة⁽⁴⁾ تقدم الأنصار على شكل هلال واسع، فسارع جنود كتشنر إلى رميهم بسلاح المدفعية، إلا أن المهديين لم يبالوا بذلك واستمروا في تقدمهم، ولما أصبحوا على بعد 1200 ياردة بدأ حملة البنادق بإطلاق النيران، لكن نيرانهم لم تكن لتوقف الأنصار الذين نجحوا في الوصول إلى حصون المصريين وأضرّموا النيران فيها، فأنجذتهم السفن التي أخذت تطلق مدافعها عن اليمين والشمال، وأصبح المهديون يسقطون بالمئات أمام نيران الجيش المصري، فمنهم

¹ شقير. (1981)، ص: 927، 928.

² تشرشل. (2002)، ص: 233، 234.

³ شقير. (1981)، ص: 292، 930.

⁴ تقرير المخابرات البريطانية رقم 60، ص: 41.

من انقلب وعاد إلى أم درمان، بينما صمد من صمد منهم؛ إذ شنوا هجومهم على الطوبجية في الميمنة على جبل كرري، فأنجدهم السفن مما أوقع عدداً كبيراً من القتلى⁽¹⁾.

واستمر الجيش المصري بالتقدم وقوات الأنصار تنهزم أمامهم رويداً رويداً، فما إن حانت الساعة الثامنة والنصف حتى كان جيش الأنصار قد انسحب تماماً من ساحة القتال إلى أم درمان، فظن كتشنر أن المعركة انتهت⁽²⁾ ولم يكن يعلم أن الخليفة لا يزال في مكانه في جبل ضرغام، فأرسل كتشنر فرقة لقطع الطريق على الجنود الفارين بين جبل ضرغام والنيل، ففوجئت الفرقة بهجوم الأنصار عليهم من خلف الجبل موقعين 21 قتيلاً، بينما عاد البقية ليخبروا كتشنر بذلك، وكان أثناءها في طريقه إلى أم درمان، فلما وصل المنحدر الشرقي لجبل ضرغام وصله خبر إقامة الخليفة في الجزء الغربي من الجبل، وعلى الفور أمر رجاله بالانحراف جهة اليمين، ورداً على ذلك أرسل الخليفة أخاه يعقوب تحت الراية الزرقاء للتصدي للجيش المصري قبل أن تصل طلائعه إلى حيث يقبع الخليفة، بينما نجح الجيش المصري في إبادة جيش يعقوب، فأرسل الخليفة على الفور جيش الراية الخضراء، فلقى مصير الراية الزرقاء نفسها، فلما علم الخليفة بالهزيمة فر عائداً إلى أم درمان⁽³⁾ من أجل الدفاع عنها فإذا ما فشل في ذلك فإنه سيفر منها، فلما تبين له استحالة الدفاع لعدم استجابة الأهالي لندائه، فر هارباً مع 20 ألفاً من جنوده، واتجه جنوباً⁽⁴⁾، وكتشنر في أعقابها، ولدى وصول كتشنر إلى جانبي المدينة خرج إليه أهلها مرحبين بهم، وأخبروه بأن الخليفة خرج من أم درمان هارباً⁽⁵⁾ فأمر رجاله بمطاردته قاطعين مسافة 300 ميل دون أن يدركوه، كما سير السفن في أعقابها وقد بلغت 90 ميلاً دون جدوى⁽⁶⁾، فعادوا كلهم إلى أم درمان⁽⁷⁾.

كانت معركة أم درمان أو ما يعرف بمعركة كرري أو معركة الخرطوم⁽⁸⁾ تمثل نهاية دولة الخليفة؛ إذ سيطر بعدها الجيش المصري على عاصمة الدولة أم درمان، وقضت على قوة جيش الأنصار حيث سقط خلالها 11 ألف قتيل 16 ألف جريح⁽⁹⁾ ووقع 5 آلاف في الأسر⁽¹⁰⁾؛ مما يعني سقوط نصف الجيش بين قتيل وجريح وأسير، بينما لم ينجح الأنصار في قتل أكثر من 490 جندياً من الجيش المصري وإصابة 434 بجروح⁽¹¹⁾.

وهكذا ظفر الجيش المصري خلال معركة واحدة بمدينتي الخرطوم وأم درمان، ففي 4 أيلول 1898 دخل كتشنر الخرطوم ورفع العلمين المصري والإنكليزي على بقايا السراي الحكومي؛ معلناً النصر النهائي على الدولة المهدية⁽¹²⁾، وقد احتج الضباط المصريون على رفع العلم الإنكليزي إلا أن كتشنر أخبرهم أنه رفع العلم

¹ شقير. (1981)، ص: 930، 931.

² تقرير المخابرات البريطانية رقم 60، ص: 42.

³ شقير. (1981)، ص: 932، 933.

⁴ تشرشل. (2002)، ص: 269، 270، 274.

⁵ شقير. (1981)، ص: 933.

⁶ تقرير المخابرات البريطانية رقم 60، ص: 45.

⁷ شقير. (1981)، ص: 935.

⁸ حسين. (2012)، ص: 50.

⁹ كرومر. (2014)، ج2، ص: 138.

¹⁰ تشرشل. (2002)، ص: 280.

¹¹ شقير. (1981)، ص: 936.

¹² تقرير المخابرات البريطانية رقم 60، ص: 47.

لوجود الإنكليز على أرض السودان، وهو أمر مؤقت⁽¹⁾، وفي اليوم نفسه أرسلت الحكومة الإنكليزية مذكرة للخبديوي تخبره برفع العلم الإنكليزي إلى جانب العلم المصري، وكانت خطوتها تلك لضمان قيام الخديوي بإشراك إنكلترا في عملية صنع القرار في السودان، والتزام مصر بنصائح إنكلترا⁽²⁾.

الجدير بالذكر أن أتعاب كتشنر لم تنته بانتهاء الدولة المهدية، فما إن فرغ من معركة أم درمان حتى ظهرت أمامه مشكلة جحافل الفرنسيين التي وصلت إلى فاشودة؛ إذ تأكد خبر احتلالهم فاشودة مع دخوله أم درمان، فكان عليه التصدي لهذه المشكلة المستجدة⁽³⁾.

تاسعاً- الحملة على فاشودة في أيلول عام 1898:

مع انطلاق حملة كتشنر عام 1896 ثارت ثائرة فرنسا، وقررت احتواء النفوذ الإنكليزي في المنطقة⁽⁴⁾ والوقوف في وجه إنكلترا ومنعها من إتمام مشروعها في ربط مستعمراتها في شمال إفريقيا مع مستعمراتها في الجنوب، والوقوف في وجه مطالبها في وادي النيل⁽⁵⁾ وذلك عن طريق إرسال حملة إلى أعالي النيل وتحديد مدينة فاشودة؛ وذلك للضغط على إنكلترا ودفعها لفتح ملف المسألة المصرية من جديد، وإجبارها على الدخول في مفاوضات قد تنتهي إلى جلاء إنكلترا عن مصر، أما عن سبب اختيار فاشودة فموقعها عند التقاء النيل الأبيض بالسوبات يجعل منها منطقة عبور سهلة إلى مصر؛ فضلاً عن وقوعها على امتداد المستعمرات الفرنسية في إفريقيا الوسطى؛ مما يسهل عملية الزحف إليها عبر الأراضي الفرنسية⁽⁶⁾.

وفي 2 حزيران 1896⁽⁷⁾ انطلقت الحملة الفرنسية المكونة من 160 ضابطاً وجندياً⁽⁸⁾ بقيادة جان باتيست باتيست مارشان⁽⁹⁾ (Jean- Baptiste Marchand) من المحيط الإطلنطي باتجاه أعالي النيل⁽¹⁰⁾ واستولت على بحر الغزال في نهاية آذار 1898⁽¹¹⁾، ووصلت فاشودة في 10 تموز 1898⁽¹²⁾ ورُفِع العلم الفرنسي⁽¹³⁾.

قبل الحديث عن الموقف الإنكليزي لدى وصول الحملة الفرنسية إلى فاشودة، لابد من إلقاء الضوء على موقف إنكلترا عند انطلاق الحملة، فقد كانت إنكلترا على علم بحملة الفرنسيين منذ البداية وذلك عندما أخبر وزير الخارجية الفرنسي ثيوفيل ديلكاس (Theophile Dalcasse) (1898- 1905) السفير البريطاني في فرنسا

¹ شفيق. (د.ت)، ج2، ص: 288.

² مرقص. (1984)، ص: 8.

³ شكري. (2011)، ص: 467.

⁴ Bory.(S.D), P 13 .

⁵ Document diplomatiques francais 1871- 1914, P:279.

⁶ بابكور. (1997)، ص: 318، 333.

⁷ Perrenet.(S.D), P 49.

⁸ تقرير المخابرات البريطانية رقم 60، ص: 49.

⁹ مارشان(1863- 1934): رحالة ومستكشف فرنسي، انتسب إلى الجيش الفرنسي عام 1883، وقد بدأ سلسلة من الاكتشافات في القارة الإفريقية إفريقيا بدأها عام 1888 واختتمها عام 1899. هيل. (2016)، ص: 136.

¹⁰ تشرشل. (2002)، ص: 281.

¹¹ بابكور. (1997)، ص: 338.

¹² شكري. (2011)، ص: 473.

¹³ حميدة. (1969)، ص: 278.

إدموند مونسون (Edmund Monson) بأن مارشان يقود بعثة استكشافية فرنسية إلى السودان المصري⁽¹⁾، إلا أن إنكلترا كانت واثقة بأن حملة مارشان لم تكن كذلك؛ وإنما من أجل عرقلة نشاط إنكلترا في القارة الإفريقية⁽²⁾، كما أبدت قلقها بإمكانية وصول الفرنسيين إلى نهر النيل، ومع ذلك قرر سالسبوري بأن تأخذ الأمور مجراها وبذلك ساعد على تحديد مسرح التصادم في فاشودة⁽³⁾.

أما عن كتشنر فقد علم بالحملة الفرنسية منذ شهر آذار⁽⁴⁾ في أثناء معاركه في بربر⁽⁵⁾، وقبل شهر من معركة كرري تلقى كتشنر تعليمات من حكومته تأمره بالذهاب شخصياً إلى فاشودة، وأن يبلغ مارشان بأن فرنسا لا تملك حقوقاً شرعية في المنطقة، وبقاؤها فيها يعد بموجب القانون الدولي خرقاً لسيادة مصر وسيادة إنكلترا في أعالي النيل⁽⁶⁾.

إلا أن كتشنر لم يتمكن من تنفيذ أوامر حكومة بلاده إلى أن فرغ من معركة أم درمان، وفي العاشر من أيلول أبحر كتشنر إلى فاشودة على رأس خمسة بواخر⁽⁷⁾ ولدى اقترابه منها أبرق إلى مارشان بتاريخ 18 أيلول⁽⁸⁾ يعلمه بنبأ خسارة المهديّة لدولتهم في السودان، وأن وجهتهم القادمة هي فاشودة⁽⁹⁾، ولم يتأخر مارشان في الرد عليه؛ إذ وصلت رسالته إلى كتشنر في اليوم التالي يهنئه بالنصر، وقد استبق طلب كتشنر بجلاء حملته عن فاشودة عندما أخبره في البرقية بأن وجوده فيها تنفيذاً لأوامر حكومته⁽¹⁰⁾؛ مرحباً باسم الحكومة الفرنسية بوفادته⁽¹¹⁾.

لقي جواب مارشان اللبق استحساناً في نفس كتشنر، ورأى أن يبدأ معه المفاوضات علّه ينجح في الاتفاق معه على إخلاء الفرنسيين لفاشودة، فلما وصلها في 21 أيلول أرسل في طلب مارشان⁽¹²⁾، واجتمعا على ظهر الباخرة، فقدم كتشنر مطالب حكومته في جلاء الحملة الفرنسية عن فاشودة، وذلك لامتلاك كل من مصر وإنكلترا الحق فيها، فرد عليه مارشان بأنه في فاشودة بناءً على أوامر من حكومة فرنسا وخروجه منها لن يكون إلا بأوامر منها، ووجوده في فاشودة لا يعني معارضة النفوذ المصري فيها⁽¹³⁾، وعليه فإنه لا يمانع رفع العلم المصري في فاشودة إلى جانب العلم الفرنسي⁽¹⁴⁾، وإزاء صلابة مارشان أيقن كتشنر أنه وصل إلى طريق مسدود، فعقد العزم على مواصلة طريقه جنوباً في سبيل اتمام مهمته في بسط سيادة بلاده ومصر على باقي السودان، وبعد رفع العلم

¹ Goode. (1971), P: 181.

² Curtis. (1963), P: 10

³ Curtis(1963), P: 11, 12.

⁴ Cromer. (1898) F.O.111.

⁵ شكري. (2011)، ص: 473.

⁶ حميدة. (1969)، ص: 276.

⁷ شقير. (1981)، ص: 941.

⁸ شفيق. (د.ت)، ص: 290.

⁹ حميدة. (1969)، ص: 277.

¹⁰ شفيق. (د.ت)، ص: 290.

¹¹ تشرشل. (2002)، ص: 284.

¹² شكري. (2011)، ص: 481.

¹³ Galland. (S.D), P 225- 226.

¹⁴ شقير. (1981)، ص: 942.

المصري على فاشودة على بعد 500 ياردة من العلم الفرنسي⁽¹⁾، ترك كتشنر حامية إنكليزية فيها⁽²⁾ وانطلق في 22 أيلول⁽³⁾ متجهاً جنوباً؛ مبتعداً عن فاشودة مسافة 62 ميلاً؛ حيث مصب نهر السوبات، وهناك رفع العلم المصري والإنكليزي في 23 أيلول، وأسند شؤونها إلى حامية إنكليزية⁽⁴⁾ ثم اتخذ طريقه إلى أم درمان⁽⁵⁾ فوصلها فوصلها في 30 أيلول عام 1898⁽⁶⁾.

ومن فوره أرسل كتشنر تفاصيل لقائه بمارشان إلى الحكومة المصرية ، فاحتج الخديوي عباس حلمي الثاني على الوجود الفرنسي في فاشودة، ولما كانت إنكلترا هي من تقود الحملة على السودان كان من الطبيعي أن يوليها أمر فاشودة لحل المشكلة، وكان الخديوي قد حاكى رغبات إنكلترا فسارعت إلى مكاتبة الحكومة الفرنسية مطالبة إياها بالانسحاب من فاشودة؛ لأنها من ممتلكات الحكومة المصرية⁽⁷⁾ ولحق إنكلترا بها بحكم الخدمات التي قدمتها إلى مصرفي أثناء قتالها المهديين سواءً على الصعيد المالي أو الصعيد العسكري.

كان الخطاب الإنكليزي مستفزاً لفرنسا فجاء ردها بالرفض القطعي؛ معللةً موقفها بأن مصر قد تخلت عن السودان، وأن الخديوي قد صرح بذلك أكثر من مرة: منها إعلان غوردون عام 1884 بإخلاء مصر للسودان، وإسناد أمورها لحاكم محلي، وكذلك كتاب رئيس وزراء مصر لأمين باشا حاكم مديريةية خط الاستواء عام 1885 بأن انتصارات المهديّة أجبرت مصر على الانسحاب من مديريةية خط الاستواء، وعليه أعطت فرنسا الحق لنفسها في منطقتي بحر الغزال وفاشودة بحسبان أنها لا تتبع سيادة معينة، وهذا ما يقر عليه قانون الفتح، فجاء رد إنكلترا على فرنسا بأن السيادة المصرية زالت عن السودان مؤقتاً؛ بسبب قيام الدولة المهديّة، وأنها استرجعتها بمجرد القضاء عليها⁽⁸⁾، وأمام صلابة الموقف الفرنسي وجدت إنكلترا نفسها مضطرة إلى تصعيد لهجتها مع فرنسا فأعلن سالسبوري في التاسع من أيلول أن السودان بأكمله يخضع لسلطة كل من إنكلترا ومصر بموجب حق الفتح⁽⁹⁾ مما يعني أن إنكلترا طرحت فكرة حق استعادة مصر لحكم السودان وأسندت حقها في حكمه لحق الفتح، وكان على فرنسا أن تختار بين الانسحاب أو الحرب ، فاخترت الحرب.

ومن ثم بدأت الاستعدادات للحرب القادمة في كلا البلدين، إلا أن فرنسا ونظراً لمعرفتها بضعف موقفها في السودان قررت عدم الدخول في الحرب، والرضوخ للأمر الواقع، فكان قرارها بالانسحاب من فاشودة، وفي 4 تشرين الثاني 1898 أعلم ديلكاس إنكلترا بأن فرنسا ستسحب من فاشودة⁽¹⁰⁾، وفي 11 كانون الأول نكس

¹ تقرير المخابرات البريطانية رقم 60، ص: 51.

² حميدة. (1969)، ص: 278.

³ شكري. (2011)، ص: 481.

⁴ تشرشل. (2002)، ص: 286.

⁵ شكري. (2011)، ص: 481.

⁶ محي الدين. (2021)، ص: 56.

⁷ شقير. (1981)، ص: 943.

⁸ حميدة. (1969)، ص: 279، 282.

⁹ Salisbury. (1898). F.O. 57.

¹⁰ محي الدين. (2021)، ص: 57.

مارشان العلم الفرنسي⁽¹⁾، وعلى الفور أصدر كتشنر أمراً بتعيين جاكسون⁽²⁾ (Jackson) حاكماً عسكرياً على فاشودة⁽³⁾.

وعلى هذا النحو انتهت حملة مارشان التي كلفت الخزينة الفرنسية مليون وأربعمئة فرنك⁽⁴⁾ بالفشل الذريع؛ إذ لم تنجح الحملة الفرنسية في تحقيق أي من أهدافها عدا وصولها إلى فاشودة واحتلالها بشكل مؤقت، فهي لم تنجح في تهديد موقع إنكلترا في مصر، ولم تنجح في جر إنكلترا للمحادثات التي ستفضي إلى جلائهم عن مصر، وإنما دفعت إنكلترا للاستعداد لقتال فرنسا، كيف لا وإنكلترا أصبحت سيدة الموقف في كل من مصر والسودان، كيف لا والحملة الفرنسية كانت عبارة عن جنود قلائل في مقابل جيش إنكلترا الجرار الذي غزا السودان لتوه.

وعلى هذه الصورة تجسد فشل فرنسا في إجراء مفاوضات مع إنكلترا وهو الهدف الرئيس للحملة بل على العكس أسهمت في دخول إنكلترا إلى فاشودة دون أن تخسر إنكلترا طلقة واحدة، فبخروج فرنسا من فاشودة آلت السيادة تلقائياً لمصر ومن ورائها إنكلترا اللتين كانتا ترفعان علميهما هناك منذ أيلول 1898.

عاشراً- استعادة بقية السودان:

كانت معركة أم درمان هي المعركة الفاصلة التي استعادت مصر بموجبها السيطرة على السودان، إلا أن قوة المهديين لم تكن قد تحطمت بالكامل وكان لابد لمصر وإنكلترا من متابعة الزحف على بقية مناطق السودان ورفع العلمين على دوائرها، فكانت البداية من النيل الأزرق عندما نجح هنتر باشا في 11 أيلول 1898 في تأسيس حاميات عسكرية في كل من الرصيرص وسنار، ومن ثم كان احتلال القضارف في 22 أيلول؛ إذ دارت رحى القتال بين الجيش المصري - الإنكليزي بقيادة بارسون (Parson) والمهديين، انتهت بهزيمة المهديين ودخول بارسون القضارف، وتابع بارسون زحفه إلى القلابات ودخلها في 7 كانون الأول 1898، وبعدها خضعت الجزيرة للحكم المصري طواعية في 22 كانون الثاني 1899، ونجح هنتر في إخضاع فازوغلي⁽⁵⁾، واحتل الجيش المصري كردفان في كانون الثاني 1899، ودانت دار فور بالطاعة⁽⁶⁾.

ومن ثم تكون كل من إنكلترا ومصر قد أخضعتا جميع أقاليم السودان التي كانت تحت حكم الدولة المصرية قبل قيام الثورة المهدية، باستثناء الأقاليم الشرقية على الضفة اليمنى للبحر الأحمر التي أعطيت للدول الاستعمارية من أجل إبعادها عن وادي النيل.

¹ تشرشل. (2002)، ص: 290.

² هيربرت ولیم جاكسون (1861-1931): لواء إنكليزي في الجيش المصري، التحق بالجيش الإنكليزي عام 1882، حيث تم إرساله إلى مصر عام 1882 لتأدية الخدمة العسكرية في الجيش المصري، كما اشترك في حملة النيل لعامي 1884-1885، و حملة كتشنر 1896-1898. هيل. (2016)، ص: 412.

³ محي الدين. (2021)، ص: 62.

⁴ Documents diplomatiques Français. (1914), P: 322.

⁵ شقير. (1981)، ص: 945، 946، 947، 948.

⁶ شكري. (2011)، ص: 486.

أحد عشر- اتفاقية الحكم الثنائي في 19 كانون الثاني عام 1899:

بعد القضاء على الدولة المهدية، اعترضت إنكلترا مشكلة كبيرة ألا وهي مشكلة حكم السودان، من سيحكم السودان مصر أم إنكلترا؟ وكيف لإنكلترا أن تدعم حقوقها في حكمه وهي التي بدأت الحرب على الدولة المهدية باسم ارجاع السودان إلى الحكومة المصرية؟

من المعروف أن إنكلترا قد شنت حربها على السودان للدفاع عن مصالحها في مصر والتي باتت مهددة من قبل المهديين والدول الأوروبية على السواء، وأنها استترت في معركتها تلك بالحكم المصري وأحقيقته في استرجاع مناطق حكمه التي سلبته إياها الثورة المهدية، وقد تحقق لإنكلترا ذلك بقضائها على الدولة المهدية ورفع العلم المصري على جميع مناطق السودان.

والآن كيف لها أن تفرض سلطانها على السودان في ظل وجود السلطة الحقيقية المتمثلة بالحكومة المصرية؟

لم يكن مقبولاً لدى الرأي العام البريطاني أن تنسحب إنكلترا من السودان وهي من بذلت المال والرجال في سبيل القضاء على الدولة المهدية، كما لم يكن بوسع إنكلترا ضم السودان إلى المستعمرات الإنكليزية في إفريقيا لأنها أعلنت أن دخولها الحرب كان لاستعادة الحكم المصري على السودان، إذاً كيف ستتعامل إنكلترا مع هذه المشكلة؟ كيف لها أن تحقق أطماعها وترضي الرأي العام الإنكليزي والرأي العام العالمي؟ وهناك أيضاً معضلة أخرى وهي النفوذ العثماني، كيف ستستبعد إنكلترا الدولة العثمانية من دائرة النفوذ في السودان؟

هنا تدخل اللورد كرومر بعبقريته الفذة، واقترح نظرية الحكم الثنائي للسودان بقطبيه المصري والإنكليزي⁽¹⁾؛ مطلقاً على هذا المشروع مصطلح الدولة المولدة.

في الواقع كانت إنكلترا تمهد لعملية حكم السودان قبل ذلك بكثير وذلك عندما أوشكت الخرطوم على السقوط بيد الجيش المصري - الإنكليزي وتبين بوضوح نجاح الحملة، فعندما كان كتشنر في بربر يستعد للزحف على أم درمان وصلت تعليمات من الحكومة الإنكليزية إلى كرومر بضرورة رفع العلم الإنكليزي إلى جانب العلم المصري، وبعد قيام كتشنر برفع العلمين في الخرطوم أبرقت الحكومة الإنكليزية إلى الخديوي تعلمه فيها بحق إنكلترا في حكم السودان.

اجتمع كرومر مع أعضاء الحكومة المصرية ليعرض عليهم وجهات نظره فيما يخص إشراك إنكلترا في حكم السودان، وبعد هذا الاجتماع أعد كرومر مشروع اتفاقية الحكم الثنائي، وقام بإرسالها إلى ساليسبوري في 10 تشرين الثاني عام 1898، وقد تضمن المشروع مقدمة وثلاث عشر مادة، آلت إلى اثنتي عشرة مادة بعد إعتماـد المشروع.

¹ كولنز. (2015)، ص: 51.

وقد تضمنت المقدمة الحجج التي دفعت بمصر وإنكلترا إلى عقد هذا الاتفاق، وفيها أكد كرومر حق مصر في حكم السودان وبقاء سلطتها الاسمية عليه حتى في أثناء حكم الدولة المهدية، إلا أنه ركز أكثر على حق إنكلترا في مشاركة مصر في حكمه لما بذلته من جهود في عملية إعادة الغزو؛ ومن ثم يجب أن تكون لإنكلترا السلطة العليا في السودان.

وقد ناقش المشروع العديد من القضايا وهي: تحديد المناطق التي يشتمل عليها مصطلح دولة السودان، قضية رفع العلمين المصري والإنكليزي في مختلف دوائر السودان، وبيان صلاحيات كل من السلطتين التنفيذية والتشريعية، القوانين التي سيصدرها الحاكم العام، القوانين التي ستسري على السودان، وبيان وضع الجاليات الأوروبية، والرسوم الجمركية، والمحاكم المختلطة، وسريان الأحكام العرفية، وتعيين القناصل، ومنع إدخال الأسلحة للسودان، كما تناول المشروع المسألة المالية وقد تم حذف هذه المادة في نص الاتفاقية النهائي.

وبعدما اطلع ساليسبوري وكنتشور على مشروع المعاهدة وإبداء وجهات النظر⁽¹⁾، عرض كرومر المشروع على الخديوي في 17 آب 1899⁽²⁾، ولما كان إنكلترا قد احتجت لدى الخديوي في وقت سابق بالخدمات المالية والعسكرية التي قدمتها لمصر في حربها الأخيرة مع الثورة المهدية والتي لولاها لما استعادت مصر سلطتها على السودان⁽³⁾ فقد وجد الخديوي نفسه مضطراً للتعامل مع مشروع اتفاقية الحكم الثنائي بمنتهى الود، إلا أنه حاول عبثاً التوصل منها متعللاً بخوفه من إزعاج الحكومة العثمانية، فتعهد كرومر بتبني إنكلترا عملية إصلاح أي موقف من شأنه أن يزعج الحكومة المصرية بما يضمن مصالحها، وبالتالي لم يجد الخديوي مهرباً من الموافقة على مشروع المعاهدة⁽⁴⁾، فأصدر أوامره إلى مجلس النظار المصري لدراسة مشروع المعاهدة⁽⁵⁾، وفي 19 كانون الثاني 1899 وقع بطرس غالي نائباً عن الحكومة المصرية واللورد كرومر نائباً عن الحكومة الإنكليزية وثيقة الحكم الثنائي⁽⁶⁾، وقد اشتملت المعاهدة بصيغتها النهائية على البنود الآتية:

المادة الأولى: يشمل مصطلح دولة السودان المناطق الواقعة جنوب الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض، وتتضمن الأراضي التي بقيت في حوزة الحكومة المصرية، والأراضي التي كانت تابعة للحكومة المصرية قبل اندلاع الثورة المهدية، والتي قامت باستردادها بالمشاركة مع إنكلترا، وكذلك الأراضي التي سيتم إخضاعها مستقبلاً من قبل الحكومتين المصرية والإنكليزية.

المادة الثانية: يرفع العلم الإنكليزي إلى جانب العلم المصري في جميع أنحاء السودان ما عدا سواكن فيرفع فيها العلم المصري فقط⁽⁷⁾.

¹ شكرى. (2011)، ص: 488، 489، 493، 497، 498، 502، 503، 512، 520.

² Cromer. (1899). F.O. 36.

³ مرقص. (1984)، ص: 8.

⁴ Cromer. (1899). F.O. 36.

⁵ شكرى. (2011)، ص: 520.

⁶ ويربيرق. (2015)، ص: 29.

⁷ حسين. (2012)، ج: 2، ص: 59، 60.

وهنا سؤال يطرح نفسه: لماذا عمدت إنكلترا إلى رفع العلم المصري فقط على سواكن رغم أهميتها بالنسبة لإنكلترا على طريق مواصلاتها إلى الهند عبر البحر الأحمر؟

والجواب: لأن سواكن لم تخرج قط عن السيطرة المصرية وإن كان حاكمها العام إنكليزياً، وهذا ما يناقض حق الفتح الذي طالبت بموجبه إنكلترا بحقوقها في فتح السودان، وهذا بدوره يدل على المدى الذي حرصت فيه إنكلترا على أن تبدو صادقة في مسألة الاشتراك في حكم السودان.

المادة الثالثة: يتم الجمع بين السلطات المدنية والعسكرية في شخص واحد يلقب بحاكم عموم السودان، ويجري تعيينه بطلب من الحكومة البريطانية وبفرمان من الخديوي، على أن يتم عزله بأمر من الخديوي بعد الأخذ برأي إنكلترا.

المادة الرابعة: من صلاحيات الحاكم العام للسودان إصدار القوانين المتعلقة بتحسين إدارة السودان أو تقرير حقوق الملكية فيه بجميع أنواعها، على أن يبلغ قنصل الحكومة الإنكليزية في القاهرة ورئيس مجلس النظر بجميع المنشورات التي سنّها فور إصدارها.

المادة الخامسة: لا تسري القوانين المصرية على السودان أو على أي جزء منه إلا بمرسوم من الحاكم العام وبالطريقة التي تم بيانها في المادة الرابعة.

المادة السادسة: يقوم الحاكم العام للسودان بإصدار منشورات بالسماح للأوروبيين من مختلف الجنسيات بحرية التجارة والسكن والتملك في السودان، على أن تتساوى جميع الدول في هذه الحقوق.

المادة السابعة: إعفاء البضائع المصرية من الرسوم الجمركية، وفرضها على البضائع غير المصرية، كما أجاز للحاكم العام بأن يقرر أخذ فوائد على البضائع المصدرة من السودان.

المادة الثامنة: عدم الاعتراف بسلطة المحاكم المختلطة في جميع أنحاء السودان ماعدا مدينة سواكن.

المادة التاسعة: تجري الأحكام العرفية على جميع أنحاء السودان عدا مدينة سواكن.

المادة العاشرة: لا يسمح لأي دولة بتعيين قناصل لها في السودان إلا بمصادقة الحكومة الإنكليزية على تعيينهم.

المادة الحادية عشر: منع تجارة الرقيق في السودان⁽¹⁾.

المادة الثانية عشر: إيقاف حركة دخول وخروج الأسلحة الحربية والمشروبات الروحية إلى السودان⁽²⁾.

¹ الجمل، عبد الرزاق. (1997)، ص: 344، 345.

² شكري. (2011)، ص: 512.

هذه كانت بنود اتفاق الحكم الثنائي للسودان، وفي يوم توقيع الاتفاقية صدر فرمان من جناب الخديوي بتعيين كتشنر حاكماً عاماً للسودان⁽¹⁾؛ ومن ثم تحقق لإنكلترا ما أرادت إذ آلت السلطة العليا في السودان لشخصية إنكليزية وبفرمان من خديوي مصر، وفي ذلك إرضاء للرأي العام الإنكليزي والرأي العام العالمي.

الجدير بالذكر أن حدود مصر والسودان قد تغيرت بموجب هذه الاتفاقية، فقد حددت الاتفاقية الحد الجنوبي لمصر من فرص شمالي حلفا إلى سرس جنوبي وادي حلفا، أما السودان الذي كان ينتهي ببحيرتي ألبرت وفكتوريا فقد أصبح ينتهي عند نيمولي - الإبراهيمية⁽²⁾.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه، كيف سوّغت إنكلترا مطامعها الاستعمارية، وكانت قبل ذلك قد أعلنت أنها دخلت الحرب لاستعادة سلطة الخديوي على أراضي السودان؟

لم تكن إنكلترا تغفل جانب الرأي العام العالمي، فهي بعد إرضاء الرأي الإنكليزي باتفاقية الحكم الثنائي اتجهت لتسويق هذه الاتفاقية أمام الرأي العالمي لتظهر نفسها بمظهر الصديق الراعي لمصالح صديقه، فقد صرحت إنكلترا على لسان كرومر عام 1901⁽³⁾ بأنها لم تقصد بالاتفاقية التعدي على السيادة المصرية على السودان، وإنما أرادت مساعدة مصر على التخلص من نظام الامتيازات، الذي عدته إنكلترا بمنزلة تنازلات من الحكومة المصرية، وهذا ما لا ترضاه إنكلترا الخائفة على مصالح مصر⁽⁴⁾.

إثنا عشر- معركة جديد في 24 تشرين الثاني عام 1899:

مر عام كامل على معركة أم درمان دون أن يتحرك الجيش المصري - الإنكليزي ضد الخليفة لعدم امتلاكه أي معلومات عن مكان تواجد الخليفة⁽⁵⁾، إلى أن وصلت أخبار مفادها أن الخليفة يقوم بالدعوة من جديد في جبل قدير، وبناءً على ذلك جهز كتشنر جيشاً⁽⁶⁾ من 3700 مقاتل بقيادة ريجنالد ونجت (Regnal Winget)⁽⁷⁾⁽⁸⁾.

بدأ جيش ونجت سيره في 19 تشرين الأول 1899 متخذاً طريقه باتجاه الغرب، ولما علم الخليفة بأمر الحملة ترك مواقعه في جبل قدير وفر إلى الصحراء، فوجد ونجت نفسه غير قادر على ملاحقته؛ بسبب المسافة الطويلة التي سيتوجب عليه اجتيازها والتي لم تكن في الحسبان، فالجيش قد أعد للسير إلى جبل قدير فقط فلم يكن

¹ حسين.(2013)، ص: 63.

² الرافعي.(1983)، ص: 161، 162.

³ محزون.(1935)، ص: 94.

⁴ Rapport present par la delegation Egyptienne a la Conference deLausanne(S.D), P: 16.

⁵ تشرشل.(2002)، ص: 319.

⁶ شقير.(1981)، ص: 954.

⁷ فرانسيس ريجنالد ونجت(1861-1953): جندي إنكليزي، أدى الخدمة العسكرية في الجيش المصري عام 1883، ولم يلبث أن عينه جرانفيل مساعد سكرتير حربي، وفي عام 1887/1886 أصبح مدير الاستخبارات العسكرية إلى أن تولى حكم السودان عام 1899. ويربيرق(2015)، ص: 27.

⁸ العطا.(1973)، ص: 201.

معه مؤن كافية لتساعده في التوغل في الصحراء، ففضل كتشنر أن تعود الحملة إلى الخرطوم على ألا تخوض في معركة خاسرة في قلب الصحراء⁽¹⁾.

وهكذا عادت الحملة أدراجها، وانقطعت أخبار الخليفة من جديد، حتى كان اليوم الثاني عشر من تشرين الثاني عندما وصل إلى مسامع كتشنر أن الخليفة يعد جيشاً لمهاجمة أم درمان، وأن طلائع جيشه بقيادة الأمير أحمد الفضيل⁽²⁾ قد وصلت إلى جزيرة آبا، وعلى الفور جهز كتشنر جيشاً صغيراً من 2300 مقاتل⁽³⁾ بقيادة ونجت⁽⁴⁾، وأمره بالقضاء على جيش الخليفة في آبا.

سار ونجت إلى آبا، ولما علم أحمد الفضيل بذلك عرف أنه لا قبل له بمواجهة جيش ونجت فر مع جنوده، فأصدر كتشنر أوامره لونجت بملاحقته لتبدأ عملية المطاردة في 21 تشرين الثاني 1899، وفي الطريق أخبر الكشافة ونجت أن الخليفة يعسكر مع قواته البالغ عددها 5 آلاف في جديد⁽⁵⁾، فأسرع ونجت إلى جديد ووصلها في 23 تشرين الثاني؛ ليجد معسكر الخليفة خاوياً على عروشه، فقام مع عساكره باحتلال آبار جديد، وهناك قُبض على أحد عساكر الخليفة الفارين، فأخبر ونجت بموقع الخليفة؛ إذ كان يعسكر على بعد سبعة أميال جنوب شرق جديد، لكن ونجت خشي أن يكون من وراء ذلك مكيدة لذلك لم يتحرك من فوره وإنما أرسل فرقة لاستطلاع المكان الذي أشار إليه الجندي فجاءته عساكره بالخبر الأكيد بأن الخليفة يعسكر في أم دبريكات على بعد بضعة أميال، فأصدر ونجت أوامره للجيش بمتابعة سيره، وتقدم الجيش إلى أم دبريكات ليلاً فلما كانت الساعة الثالثة صباح يوم 24 تشرين الثاني 1899، وكان جيش ونجت على بعد ثلاثة أميال من أم دبريكات⁽⁶⁾، وهناك رتّب ونجت جيشه استعداداً للقتال، ومع بزوخ أول خيوط الفجر شاهد ونجت جموعاً من الأنصار بوضعية الهجوم وهي تتقدم نحوهم، فأمر بفتح النار عليهم، فرد عليهم الأنصار بالمثل، وحاولوا التقدم باتجاه الجيش المصري إلا أن النيران صددتهم، ومع طلوع الفجر أصبحت الرؤية أكثر وضوحاً، فأمر ونجت عساكره بالهجوم واقتحام معسكر الأنصار⁽⁷⁾.

أما عن الخليفة فعندما تبين له استحالة الصمود في وجه الأعداء، انطفأ حماسه للقتال، واقترش فروة الصلاة وجلس عليها، وإلى يمينه علي ولد حلو، وإلى يساره أحمد الفضيل بينما أحاط بهم باقي الأمراء، وجلسوا جميعاً ينتظرون الموت.

¹ تشرشل. (2002)، ص: 319.

² أحمد فضيل محمد (1899-): من قبيلة الجبارات أحد فروع التعايشة، ويمت بصلة قربي للخليفة التعايشي، قتل في معركة جديد. هيل. (2016)، ص: 50.

³ تشرشل. (2002)، ص: 319، 320.

⁴ شقير. (1981)، ص: 954.

⁵ تشرشل. (2002)، ص: 320، 322.

⁶ شقير. (1981)، ص: 956.

⁷ تشرشل. (2002)، ص: 323.

واستمر جيش ونجت في الهجوم وعند الساعة السادسة و 25 دقيقة أمر ونجت بوقف إطلاق النار لتبدأ عملية اقتحام المعسكر⁽¹⁾.

كان في المعسكر ستة آلاف امرأة وطفل ومن بقي على قيد الحياة من الجنود وعددهم 3 آلاف جندي⁽²⁾ و29 أميراً وقد رفعوا أيديهم جميعاً علامة الاستسلام، فأمنهم ونجت على حياتهم على أن يساقوا إلى الخرطوم كأسرى حرب⁽³⁾.

وهكذا سقطت الثورة المهدية كحركة ثورية بانتهاء معركة جديد التي أسقطت من الأنصار 1000 قتيل وجريح بينما لم تتعد خسائر قوة ونجت 6 قتلى و27 جريحاً⁽⁴⁾، وقد طوت معها آخر صفحة من تاريخ الثورة المهدية، التي كانت قد انتهت كدولة في معركة أم درمان، إلا أنها لم تنته كمقاومة إلا في معركة جديد.

خاتمة الفصل:

مما سبق يستنتج:

- 1- كان لمصالح إنكلترا الاقتصادية الدور الأكبر في دفعها لخوض غمار الحرب ضد الدولة المهدية في السودان.
- 2- أما السبب المباشر لدخولها الحرب هو منافسة فرنسا على وادي النيل وخوفها من وقوع مجرى النيل المار في السودان بيدها؛ أي لم تكن مصلحة مصر ملحة في هذا الوقت تحديداً لدخول الحرب ضد الثورة المهدية في السودان، وإلا لما قامت إنكلترا بإخلاء السودان؛ بل استماتت في الدفاع عنه.
- 3- لم يكن القصد من حملة كتشنر في البداية هو السيطرة على دنقلة فحسب؛ بل كانت خطط إنكلترا أبعد من ذلك نظراً لحرصها على مصالحها، وإنما أجلت موضوع احتلال بقية السودان حتى نهاية الحملة على دنقلة وذلك لسبر غور قوة المهديين.
- 4- كان سير الحملة على طول نهر النيل وذلك للاستفادة من سلاح الأسطول في العمليات الحربية من جهة، وخشية إنكلترا من التوغل في المناطق الصحراوية وما ينتج عن ذلك من إرهاب للجنود من جهة أخرى؛ أي إن إنكلترا فضلت أن تكون المدة الزمنية طويلة على أن تهدر طاقات الجنود في السير براً.
- 5- كانت مهارة الجنود المهديين تبرز في ميدان القتال البري، وذلك لمهاراتهم في استعمال السلاح الأبيض أكثر من الأسلحة النارية؛ فضلاً عن رداءة الأسلحة النارية التي في حوزتهم، لذلك انهزم المhedيون في كل المعارك التي خاضوها مع الإنكليز والمصريين؛ لأنهم اضطروا للقتال عن بعد.

¹ شقير. (1981)، ص: 957، 958.

² العطا. (1973)، ص: 202.

³ تشرشل. (2002)، ص: 323-324.

⁴ شقير. (1981)، ص: 959.

الخاتمة:

- 1- كان السودان - بحدوده المعروفة حالياً - عشية الحكم العثماني - المصري يعيش حالة من عدم الاستقرار فهو مقسم بين القوى السياسية المختلفة القائمة على أرضه، وكثيراً ما كانت تنشب الخلافات والحروب بينها، حتى أن مملكة الفونج كانت تشهد حروباً داخلية.
- 2- اندفع محمد علي إلى داخل السودان لعدة اعتبارات استراتيجية وأهمها السيطرة على النيل من منابعه، وسياسية تقوية لمركزه وحفظ أمن دولته في مصر، واقتصادية بحثاً عن الذهب وسوقاً لتصريف منتجات مصر، وعسكرية بحثاً عن مجندين لجيشه، وفردية لطموحه في إقامة إمبراطورية تحمل اسمه.
- 3- أرسل محمد علي حملتين من مصر نحو الجنوب، وبعد نجاحه في السيطرة على مناطق واسعة من السودان وتوطيد السلطة فيه، باتت الحملات التي انطلقت إلى المناطق الأخرى تنطلق من السودان نفسه بإشراف الحكمارية.
- 4- ارتكب الحكم العثماني - المصري الكثير من الممارسات المجحفة في حق الشعب السوداني، ومن الملاحظ أن هذه الممارسات ابتدأت مع دخول أول حملة إلى السودان، لتستمر بعدها الممارسات التي أثقلت كاهل السودانيين أهمها التعسف في فرض الضرائب وجبايتها، وإلغاء تجارة الرقيق التي تشكل أحد أعمدة الاقتصاد السوداني.
- 5- استند محمد الأحمد في ثورته على سخط الشعب من تصرفات الحكومة، وعلى سمعته الدينية وتقديس السودانيين للعلماء، وتأييد تلامذته ومريديه لفكرة أنه المهدي المنتظر، وحقق انتصارات على الحكومة، مما دفع بها إلى طلب المعونة من الإنكليز.
- 6- لبي الإنكليز طلب الحكومة المصرية مبطنين أهدافهم في السيطرة على السودان، فوجدوا الفرصة سانحة لدخوله تحت غطاء الحكومة المصرية، مما فرض عليهم انتهاج سياسة عدم التدخل غير المباشر ريثما تسنح الفرصة المثالية للتدخل المباشر.
- 7- اقترحت إنكلترا سياسة الإخلاء بحجة الحرص على مصر لأن في مقاومة الثورة المهدية هدر لمجهوداتها الحربية والمالية، مع تركيزها على أن السودان لا يزال ملك للحكومة المصرية حتى في حالة الإخلاء، ولكن في حقيقة الأمر كان قرار الإخلاء لتكريس احتلالها لمصر، مع احتلالها للمناطق الاستراتيجية على البحر الأحمر: سواكن، زيلع، بلهار، بربرة.
- 8- أقامت الثورة المهدية دولتها التي حملت اسمها، وقامت بتنظيم شؤونها من كافة النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية، وكانت من الضعف بحيث أنها لم تشكل خطراً على الحكومة المصرية ولا على المصالح الإنكليزية في المنطقة.

9- ظهرت الاطماع الفرنسية والبلجيكية والألمانية والإيطالية والحبشية في السودان أثناء قيام الدولة المهدية، فسارعت إنكلترا لكبح جماحها عن طريق إعطاءها مناطق على الأطراف باستثناء ألمانيا.

10- أبان حكم المهدية للسودان، وضعت إنكلترا خططها للاستيلاء عليه وفق ما تمليه مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية، فاندفعت إلى داخل السودان على نفقة الحكومة المصرية وبنجود مصريين لتقضي على الثورة المهدية، وتحل محلها إلى جانب الحكومة المصرية، بما دعي بالحكم الثنائي.

النتائج:

1- أقدم محمد علي باشا على غزو السودان تحقيقاً لأطماعه الشخصية بما يخدم أهدافه في بناء إمبراطورية تحمل اسمه، أي أن عملية غزو السودان كانت من أجل دعم جيشه بما يمكنه من شن حروبه الكبرى ضد الدولة العثمانية.

2- أدت الأوضاع السيئة في السودان على جميع الأصعدة: السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية إلى انتشار مشاعر التذمر والسخط على الحكم العثماني - المصري؛ مما أدى إلى ظهور شخصية سودانية مناهضة للحكومة ألا وهي محمد الأحمد، فوجد فيه الشعب السوداني المنقذ والمخلص من ظلم الحكام المصريين وجورهم.

3- ساعد على قيام الثورة المهدية فضلاً عن سخط الشعب على المصريين شخصية محمد الأحمد القوية، وقدرته على التأثير في فئات الشعب، فقد كان فقيهاً وورعاً، تمكن من استقطاب عدد كبير من السكان الذين آمنوا بمبادئه، واعتقدوا بمهديته.

4- كما ساعد على استمرار الثورة المهدية ثلاثة أمور: أ- سوء التدابير التي اتخذتها الحكومة في مصر ضد محمد الأحمد؛ إذ كانت تعاني من اختلاف الآراء ووجهات النظر، ومن الانقسامات بين قيادات الحملات العسكرية، وعدم التزام الجنود بالأوامر بسبب دخول العنصر الإنكليزي في القيادة.

ب - الالتفاف الشعبي الكبير حول محمد الأحمد، رغم أن دعوته كانت لا تزال في بداياتها، إلا أن شعارات العدل ورفض الظلم والجور التي أطلقها قد لامست أوجاع السودانيين فأقبلوا عليه أفواجاً يبايعونه، ثم كان لانتصاراته المتتالية دور في دخول المزيد في طاعته ممن اقتنعوا بمهديته.

ج - سحب الحكومة المصرية بأمر من إنكلترا لكافة عناصرها ومؤسساتها من السودان، فوجد محمد الأحمد أن الساحة قد أخليت له، فبسط نفوذه على معظم أرجاء السودان العثماني - المصري.

5- لم تكن الثورة المهدية ثورة قومية كما وصفها الباحثون السودانيون، فلم تكن المشاعر القومية قد ظهرت في ذلك التاريخ؛ إذ لم يكن مصطلح دولة السودان بحدوده الجغرافية الثابتة والمعروفة قد ظهر بعد، وإنما كانت المسميات على الساحة السياسية لتلك البقاع مرتبطة بأسماء الممالك المستقلة، مثل مملكة الفونج ومملكة دار فور،

وبعدما آل حكم تلك المناطق للحكومة في مصر، أطلق عليها مصطلح السودان العثماني - المصري، وعلى أثر قيام الدولة المهدية ونجاحها في تأسيس دولة خاصة بها أطلق عليها مسمى الدولة المهدية وليس دولة السودان، لذلك لا يمكن القول إن الثورة المهدية ثورة قومية؛ بل هي حركة ثورية سياسية توسعية نادت بسقوط الحكم العثماني وليس بشعار السودان للسودانيين، كما أنها كانت تطمح لمد نفوذها إلى بقاع أخرى، ومثال على ذلك أن المهدي عرض على المهدي السنوسي في ليبيا أن يكون خليفة له؛ أي إنه سعى إلى ضم ليبيا إلى دولته، وعليه فإن الدولة المهدية كانت ذات أطماع توسعية ولم يكن هدفها إنهاء الحكم الأجنبي فقط.

6- لم يكن لدى إنكلترا خطط استعمارية في السودان قبل العام 1896، وإنما اقتصر خطتها على البحر الأحمر، وكيفية المحافظة عليه، لما له من أهمية في الحفاظ على طريق مواصلاتها إلى الهند، وخاصة أن هذا الطريق كان مهدداً من قبل فرنسا منذ العام 1798، وهو العام الذي أطلقت فيه فرنسا حملتها الشهيرة على مصر، ومنذ ذلك الوقت وإنكلترا تفكر في الاستيلاء على البحر الأحمر بشطريه، وقد فرض عليها ذلك احتلال مصر، ومن ثم الحفاظ على سواكن، ثم احتلال مناطق على البحر الأحمر بما أطلق عليه اصطلاحاً الصومال الإنكليزي.

7- أشارت إنكلترا على مصر بضرورة إخلاء السودان، ليس حرصاً على مصلحة الدولة المصرية، وإنما لعدم استقرار الأوضاع لها في مصر، ولما لم يكن لديها الوقت الكافي لتثبيت أقدامها في مصر وإصلاح الأمور فيها بما يخدم استمرار الاحتلال الإنكليزي لها والقضاء على الثورة المهدية في الوقت نفسه، لذلك ارتأت إلى إخلاء السودان من أجل العمل على استتباب الأوضاع السياسية والمالية في مصر؛ إذ إن إنكلترا كانت تولي مصر الأهمية الأكبر، فلم يكن السودان قد دخل في دائرة أطماعها، فهو فقط كان ضمن أهدافها البعيدة.

8- جمعت الدولة المهدية بين خمسة صفات: دينية، عسكرية، مركزية، استبدادية واقطاعية؛ إذ اكتسبت الصفة الاقطاعية في عهد الخليفة عبد الله التعايشي، عندما تملك هو وحكام العمالات أخصب الأراضي في الدولة.

9- لم تنجح الثورة المهدية في تأسيس دولة حضارية، فعبد الله التعايشي خليفة المهدي لم يقدم أي دعم لأسباب الحضارة، فلم يهتم سوى بالمؤسسة العسكرية، بما يخدم خطته في قمع التمردات، وتعزيز سلطته على المناطق الواقعة تحت حكمه.

10- رفض المهدي السنوسي الانضمام إلى الثورة المهدية بالرغم من محاولات إغرائه في جعله خليفة للمهدي السوداني؛ بسبب أن الثورة المهدية قامت ضد الدولة العثمانية التي كانت تربطها علاقة طيبة مع السنوسيين؛ لذلك لم يعترف محمد السنوسي بمهدية محمد الأحمد، وكذب دعواه، وعد حركته تمرد وخروج على الحاكم.

11- دخلت إيطاليا مضمار التنافس على المنطقة من أجل الحفاظ على سمعتها الاستعمارية، لا من أجل اقتطاع أراضٍ من السودان؛ لذلك حرصت على الحفاظ على علاقات طيبة مع إنكلترا، وقامت بالانسحاب من السودان لصالح السيطرة الإنكليزية، بينما دخلت بلجيكا ميدان التنافس من أجل الحفاظ على أمن حدود مستعمراتها في الكونغو، وليس طمعاً في السودان نفسه؛ لذلك حاولت إرضاء كل من إنكلترا وفرنسا القوتين الرئيسيتين

المتصارعتين على السودان، أما عن الحبيشة فكانت تشعر بالضعف تجاه إنكلترا، لذلك رضيت بحصتها من السوان التي قررتها لها إنكلترا، فكانت ألمانيا الطرف الوحيد الخاسر في الصراع لأنها تحدثت إنكلترا، وناستها على منابع النيل.

12- لم تكن إنكلترا مهتمة بالسيطرة على السودان؛ بل كان هدفها فقط حوض النيل من المنبع إلى المصب؛ لذلك قامت بإرضاء جميع منافسيها، بإعطائهم قطع من أراضي السودان بعيداً عن حوض النيل، طالما أن وجود هذه الدول في تلك المناطق لا يؤثر على أطماع إنكلترا في حوض النيل.

وكان اهتمام إنكلترا بحوض النيل من أجل تأمين مستعمراتها في مصر، خشية قيام إحدى الدول بالسيطرة على أجزاء من النيل، عندها سيهدد ذلك أمن مصر؛ ومن ثم زعزعة أمن إنكلترا في مصر.

13- لم تحظ الدولة المهدية باعتراف أي قوة محلية أو أوروبية، وتم تصنيفها على أنها حركة تمرد لا تمتلك أي حق في حكم أي جزء من أراضي السودان، مما يعطي الحق الشرعي لمصر باسترجاع سيادتها على السودان، فاستغلت إنكلترا الموقف، ودخلت الحرب باسم استرجاع السيادة المصرية.

14- من المسلم به أن السودان كان هدفاً لإنكلترا منذ أن بدأت مرحلة التكالب الاستعماري على قارة إفريقيا خلال القرن التاسع عشر، إلا أنه لم يدخل في حيز أطماعها إلى أن استتب الأمر لها في مصر، الجدير بالذكر أن مصر والسودان قد أوجبتنا على إنكلترا اتخاذ منهج لاحتلالها مختلف عن غيرها من الدول في القارة، فقد كانتا تخضعان للدولة العثمانية التي كانت إنكلترا تنصب نفسها حامية له، وبالتالي فقد كان على إنكلترا أن تجد مبررات لا تخل بمظهرها ذاك، وفعلاً كان احتلالها لمصر بحجة إعادة الأمن والاستقرار إليها بعد الفوضى العارمة التي أحدثتها أزمة الديون وثورة أحمد عرابي، وقد كلفها ذلك الاعتراف للقوى الاستعمارية الأخرى بمناطق نفوذ بعيداً عن مصر، ومن ثم طلبت الحكومة المصرية تدخل الإنكليز في السودان لقتال المهاديين واستعادة سيطرتها على السودان وهو بدوره يتفق مع ادعاء إنكلترا في صداقتها للسلطان العثماني، إلا أن سياسة إنكلترا في التعامل مع الثورة المهدية في مرحلتها الأولى 1882-1885 يوضح جلياً أن السودان لم يدخل بعد ضمن الخطط الاستعمارية لإنكلترا فقد كان همها حماية مصالحها في قناة السويس والبحر الأحمر وتثبيت أركان حكمها لمصر، لذلك تعاملت مع الثورة المهدية وفق ما تمليه مصالحها، وكذلك كانت تفكر في فصل مصر عن الدولة العثمانية فكيف لها أن تساعد الحكومة العثمانية - المصرية على استتباب الأمور في السودان لصالحها، ومن ثم هل كان لدى إنكلترا استعداد لتقديم تنازلات إقليمية أخرى لفرنسا وغيرها؟، كما اتضح فيما بعد وبسبب رغبة إنكلترا في تحمل الخزينة المصرية كامل نفقات الحملة أن إنكلترا أزمة الديون التي كانت تعاني منها مصر قد أخرت دخول إنكلترا إلى السودان، ولما كانت الدولة المهدية ضعيفة لا حيلة لها فلم تشكل أي خطر على المصالح الإنكليزية في السودان، كل ذلك دفعها إلى اتباع سياسة إخلاء السودان، إلى أن تحركت لاحتلاله في العام 1896 وكان السبب الرئيس لتحركها في هذا الوقت هو اشتداد التنافس الدولي عليه.

15- لم تغز إنكلترا السودان بمفردها رغم إمكانية قيامها بذلك إرضاءً للمجتمع الدولي بهدف ضم صوته لصالحها؛ إذ إن مصر كانت صاحبة السيادة على السودان منذ العام 1820 وحتى العام 1885، وصنفت الثورة المهدية على أنها حركة تمرد وخروج على الحاكم؛ أي إن مصر قد احتفظت بحق السيادة على السودان خلال فترة المهدية، وحتى بعد جلائها عن السودان؛ لذلك اقترح الساسة الإنكليز الدخول إلى السودان باسم استعادة السيطرة المصرية عليه، وقمع حركة التمرد التي قامت ضدها ألا وهي الثورة المهدية، وبعد إتمام القضاء على المهديين عندها طالبت إنكلترا بحكم السودان إلى جانب مصر؛ بحجة الجهود التي بذلتها في خدمة الدولة المصرية لاسترجاعه؛ أي إنها اتخذت من ذريعة استرجاع السودان غطاءً لاحتلاله أمام المجتمع الدولي؛ ومن ثم اسكات جميع الأصوات التي قد تعترض على احتلالها للسودان.

15- لم تكن الثورة المهدية هي التي تسببت بالاحتلال الإنكليزي للسودان؛ فقد كان السودان من الأساس أحد الأهداف الإنكليزية، وقد وجدت إنكلترا في استعانة مصر بها لقمع الثورة المهدية؛ ومن ثم قبولها مساعدتهم في استرجاع السودان تسهيلات كثيرة لاحتلاله؛ ومن ثم كان دخولها الحرب ضد الثورة المهدية في المرحلة الثانية 1896-1899 باسم استرجاع الحكم المصري، إلا أنها في حقيقة الأمر كانت تهدف إلى وضع السودان تحت سيطرتها.

16- كان وراء سقوط الدولة المهدية ونجاح الإنكليز والمصريين في قمعها عدة أسباب:

أولاً: تذمر الشعب من خشونة الحياة في ظل الدولة المهدية، وتعلقهم بأي قوة تخلصهم منها وتحل محلها.

ثانياً: جاهزية الجيش المصري - الإنكليزي وأسلحته المتطورة قياساً لأسلحة الدولة المهدية سيئة الصنع.

ثالثاً: القيادة الحكيمة للجيش المصري - الإنكليزي والتفاف الجنود حولها.

17- لم تكن الدولة العثمانية تبالي بما يحدث في السودان، وهي أصلاً لم تضمه إلى حكمها، وإنما حكمه محمد علي باشا باسم الدولة العثمانية خدمةً لمصالحه الشخصية التي أفضت إلى تمرده على العثمانيين، ومن ثم كان اعتراف العثمانيين بحكمه لمصر والسودان وراثياً؛ وصولاً إلى موقفها الحيادي في أثناء الثورة المهدية، انتهاءً بعدم اعتراضها على الوجود الإنكليزي في السودان؛ مما يثبت أنها لم تعر السودان أي اهتمام، وذلك لبعد السودان عن مركز الدولة العثمانية، ولعدم خضوعه بشكل مباشر لها، وأخيراً لجهلها لأهمية السودان.

وأخيراً ومن باب العدل يتضح أن محمد الأحمد قد أصاب في ثورته لكنه أخطأ في مهديته، ففي حقيقة الأمر كان محمد الأحمد يمتلك كل الحق في القيام بثورته فتصرفات الحكومة المصرية بمجملها كانت ظالمة وجائرة بكل معنى الكلمة وقد اضطهدت الشعب السوداني أيما اضطهاد، فلو أخلص محمد الأحمد لهذه القضية لكسب تعاطف الجميع معه حتى الدولة العثمانية نظراً للوصمة السوداء التي وصم بها محمد علي باشا وأبنائه، إلا أن محمد الأحمد لم يسعى لاستجلاب الدعم له وللشعب السوداني؛ مما يوحى بمدى غروره وثقته بنفسه.

ومن جهة أخرى يتضح من مبادئ محمد الأحمد الدينية أن دولته ذات طابع سلفي بحت، وما يثبت ذلك إبطاله العمل بالمذاهب الأربعة، وتحريمه للطرق الصوفية، وهذا ما يتفق مع الدولة الوهابية في الحجاز؛ فضلاً عن عدائهم التاريخي مع محمد علي باشا؛ لذلك كان من الممكن أن يكسب تأييد الوهابيين على الأقل إلا أنه لم يفعل ذلك؛ بل ووضع نصب عينيه الاستيلاء على مكة، وهذا يشير إلى عداوة مبطن للوهابية؛ مما يؤكد أن محمد الأحمد لم يكن مخلصاً أيضاً لقضية الدين الإسلامي، وأن الطابع السلفي إنما هو لخدمة ما يثبت مهاديته فهو عمل جاهداً على تقليد دولة الرسول ﷺ لا على إقامة شعائر الدين وفق منهج السلف.

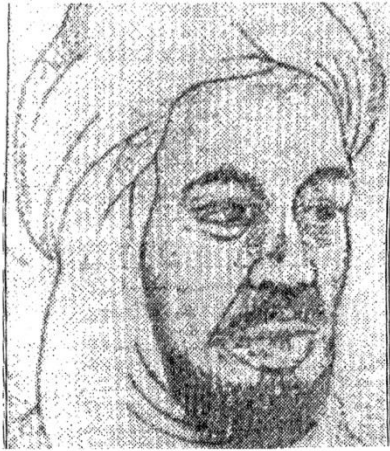
كل ذلك يؤكد أن محمد الأحمد لم يكن مهتماً لنصرة السكان المحليين ولا رفع الظلم عنهم؛ بل على العكس استغل ما اشتهر عن السودانيين من احترام رجال الدين وإخلاصهم الشديد لذلك، ووظف نشأته الدينية الصحيحة وشهرته التي ذاعت في المنطقة في كسب تأييد الشعب له، ليقوم بالدعوة لنفسه على أنه المهدي المنتظر؛ ومن ثم كان امتناعه عن كسب التأييد لقضيته لعزل الشعب السوداني عن الآخرين خوفاً من انفتاحهم على الحقائق المتعلقة بالتبشير بقدم المهدي؛ ومن ثم إثبات كذب دعواه وانفضاض الناس من حوله.

زبدة القول الثورة المهدية ثورة سياسية هدفها الرئيس والوحيد تحصيل المجد الشخصي، ولم تكن مبادئ الدين ومبادئ الإنسانية التي نادى بها سوى ذرائع لتثبيت دعائمها ودعائم دولتها.

ومن باب الإنصاف لم تكن الثورة المهدية المسؤولة لوحدها عن تخلف السودان؛ بل أدت الحكومة في مصر قبلها دوراً كبيراً في تراجعها، عندما تعاملت مع السودان على أنها مستعمرة والشعب السوداني مستعبد، فلو أنها عدت السودان أرضاً مصرية لأدخلت إليه الإصلاحات التي كانت تطبقها في مصر، كما أن الاحتلال الإنكليزي كان ولا بد سيقع، ولربما أدت الثورة المهدية دوراً في تأخيرها.

التوصيات:

- 1- التطرق إلى تاريخ السودان بشكل مكثف لدى طلاب الدراسات العليا في الجمهورية العربية السورية.
- 2- طرح كتاب تاريخ السودان ككتاب منفصل؛ ليتعرف طلاب المرحلة الجامعية تاريخ السودان بشكل موسع، فإذا ما رغب أي طالب أن يختص فيه لم يعان كثيراً من مسألة البحث عن عنوان لأطروحته.
- 3- تناول مسائل متعلقة بتاريخ السودان، ومناقشتها في المؤتمرات العلمية.



محمد الأحمد

تشرشل (2012)، ص: 8



الخدوي إسماعيل

زيدان (2012)، ج: 1، ص: 50



محمد علي باشا

زيدان (2012)، ج: 1، ص: 16



عبد الله التعايشي

زيدان (2012)، ج: 1، ص: 137



زيدان (2012)، ج: 1، ص: 102



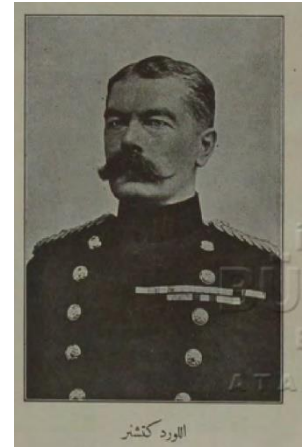
اللورد كرومر

www.elbalad.news



جیرالد جراهام

www.npg.org.uk

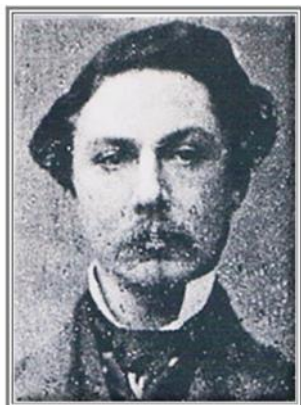


الغمرای (1916)، ص: 1



جرائت ولسلي

www.nam.ac.uk



فالنتين بيكر

www.britishempire.co.uk



زیدان (2012)، ج: 1، ص: 110

No. 443.

Sir E. Baring to Earl Granville.—(Received February 19, 10.30 P.M.)

(No. 156.)

(Telegraphic.)

Cairo, February 19, 1884, 8 P.M.

POWER telegraphs:—

“Gordon met with great reception yesterday; opened Divans for complaints and petitions; has ordered all white troops to leave for Cairo. Soudani soldiers kept in Khartoum. Has formed Council of twelve Notables, Arabs, to sit with him; burned all old records of debts against people and instruments of torture in Government house. General Stewart at prison striking irons off all prisoners of war, debtors, and men who have long ago served their sentences. Gordon sends Ibrahim Pasha down with detachment of white troops. Everything is now safe here for troops and Europeans. He is giving people more than they expected from Mahdi.”

Telegram ends.

رسالة بارنج (كرومر) إلى جرانفيل يخبره فيها بالإصلاحات التي باشر بها غوردون بعد وصوله إلى الخرطوم

No. 34.

The Marquess of Salisbury to Mr. Rodd.

(No. 107.)

(Telegraphic.) P.

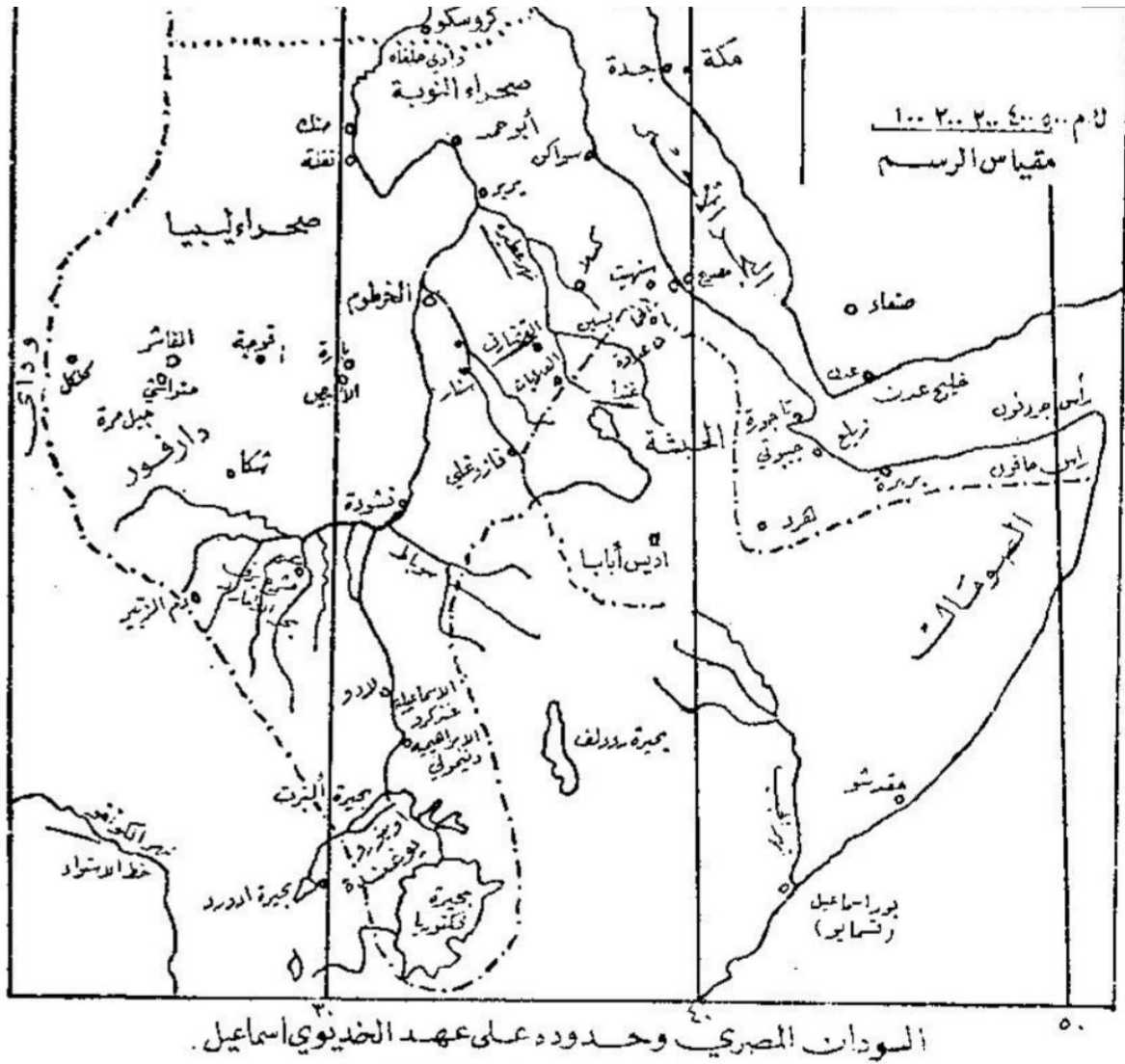
Foreign Office, July 31, 1896.

IN a private letter received by Lord Cromer from Major Wingate, and in another received by Mr. Curzon from the Sirdar, the question is raised whether, after the Egyptian force has occupied Dongola, it should go further and occupy Abu Hamed.

The view held by the Cabinet on this subject has not undergone any alteration. The Egyptian troops are not to advance up the Nile beyond Merawi, where the course of the Nile is again interrupted by rapids.

برقية سالسبوري إلى الجنرال رود يرد فيها عن سؤال كتشنر عن الاستمرار في السير بعد الاستيلاء على دنقلة للسيطرة على أبو حمد، وكان رده برفض مجلس

الوزراء المتابعة بسبب صعوبة طريق المواصلات عبر النيل



الخريطة رقم (3)

حميدة، (1969)، ص: 121.

المصدر: أركان حرد
الجيش المصري ١٨٧٨

الرديسي (2013)، ص: 10.

This is a hand-drawn map of the coastal region of Mauritania. At the top left, there is a scale bar labeled "مقياس الرسم بالكيلومتر" (Scale in kilometers) with markings for 0, 50, and 100. The map shows the coastline of Mauritania along the Atlantic Ocean. Key locations marked include:

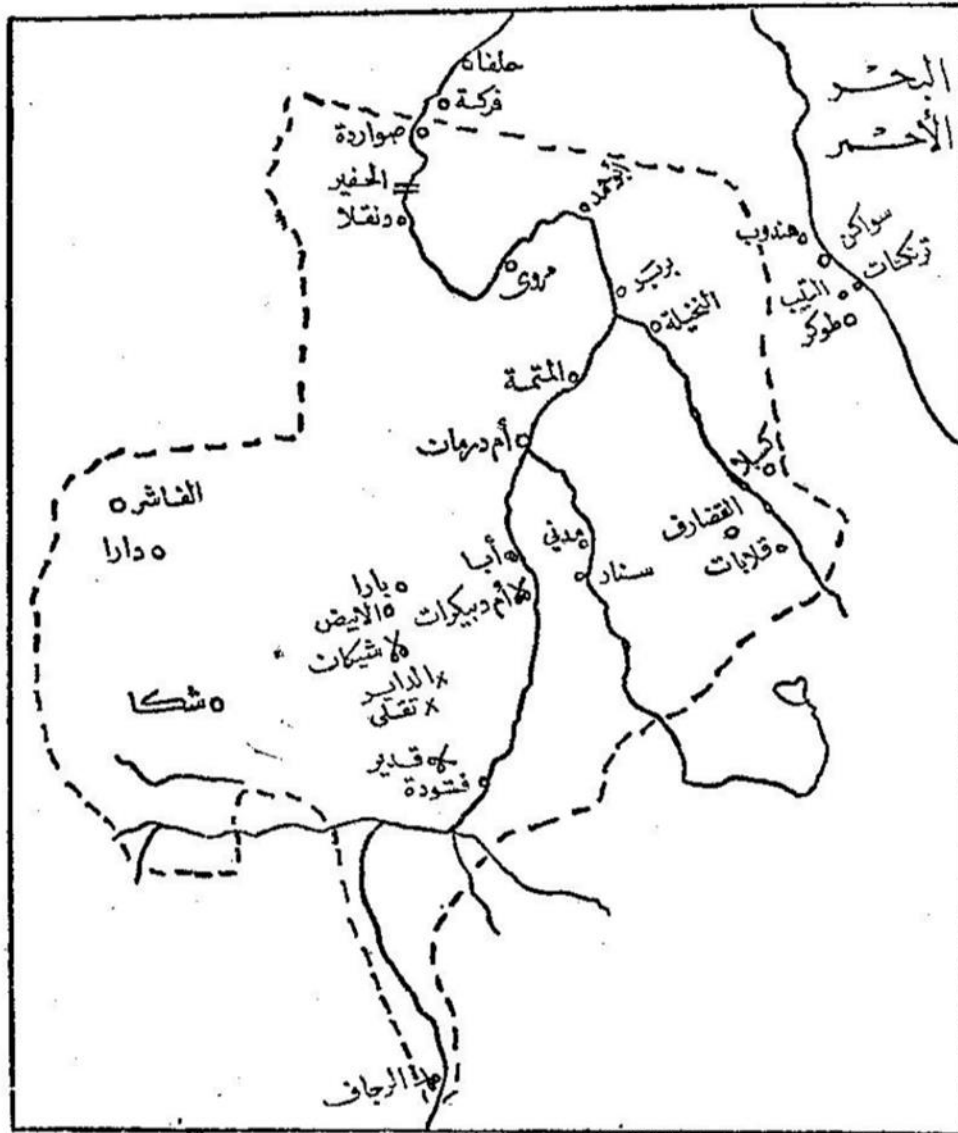
- Nouadhibou** (نواذيبو) - marked with a star.
- Bouharrouj** (بوهارروج)
- Dakhla** (الدخلة)
- Abd el Kader** (عبد القادر)
- El Ghazal** (الغزال)
- El Guelat** (العقلايت)
- Abja** (أبجا)
- Al-Qattaf** (القطة)
- Al-Zibieh** (الزبيح)
- Shikan** (شكان)
- Habit el Daier** (حيث الداير)
- Jebel Teflay** (جبل تفلان)
- Jebel Qadir** (جبل قدير)
- Fusora** (فسورة)
- Soukain** (سواكن)
- Tripoli** (تريبوليس)

The map also shows some inland features like "Soudan" (السودان) and "Mali" (مالى).

القذال.(1992)، ص: 165.

This map was used by the "Prosecution" in the General Court Martial on Hassan Bey Bahadurawi.

ونجت.(2009)، ص: 223.

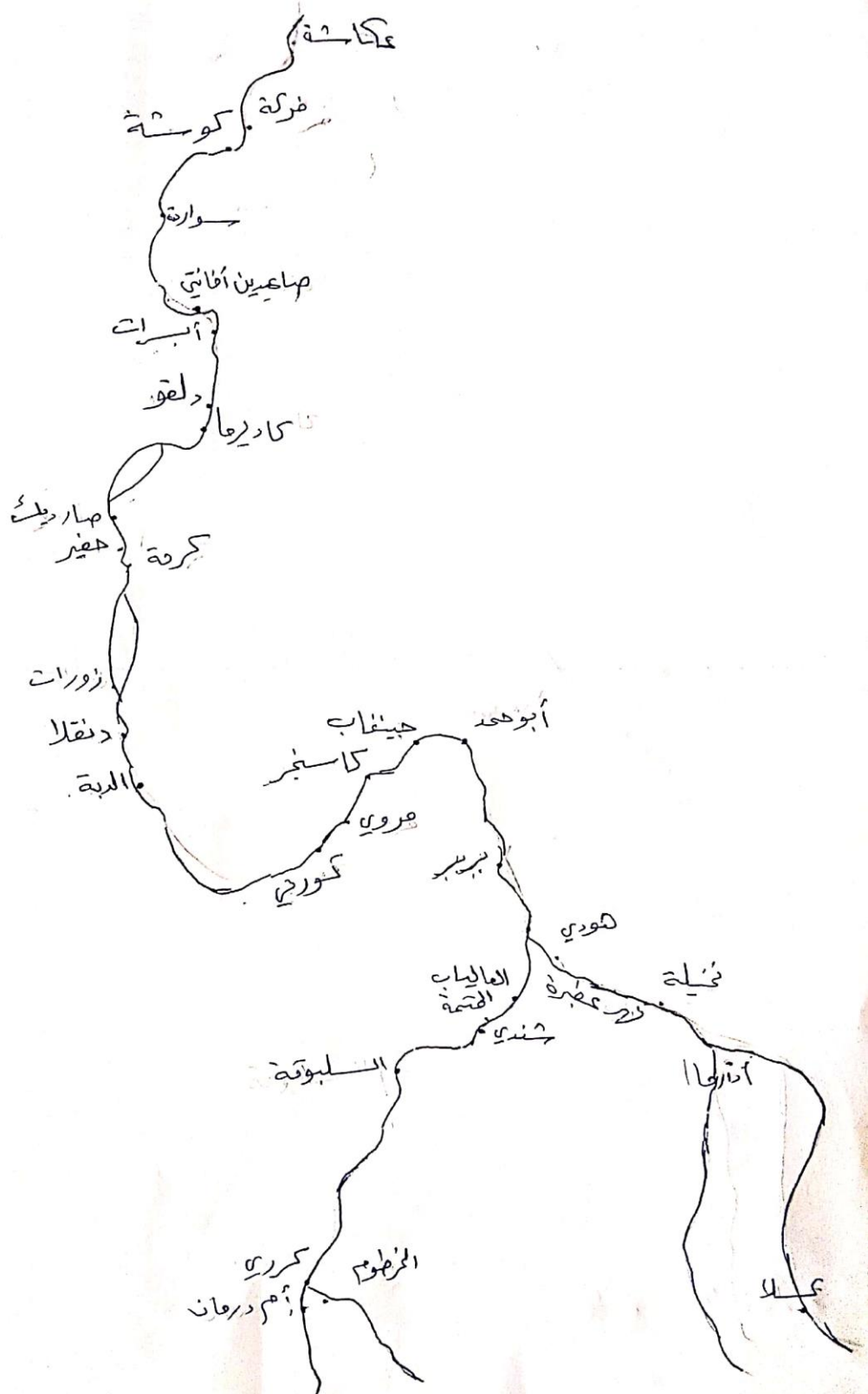


الدولة المهدية عام ١٨٩٥

الخريطة رقم (7)

حميدة (1969)، ص: 247.

الحملة المصرية - الإنكليزية ١٨٩٦ - ١٨٩٨



الخريطة رقم (8)

تم رسم الخريطة من قبل الباحث استناداً إلى ما ورد في المتن

قائمة المصادر والمراجع:

قائمة المصادر:

الوثائق العربية:

التقرير الرسمي رحلة محمد علي باشا إلى السودان 15 أكتوبر 1838 - 14 مارس 1839. تح: حسن إبراهيم. الخرطوم: السودان. مكتبة جامعة الخرطوم. ص: 62.

أبو علي، أحمد (2018). تاريخ ملوك سنار والحكم التركي المصري في السودان 910-1288هـ / 1504-71-1872م، تح: يوسف حسن. الخرطوم: السودان. شركة زين. ص: 412.

أبو علي، أحمد (د.ت). مخطوطة كتاب الشونة في تاريخ السلطنة السنارية والإدارة المصرية. تح: الشاطر عبد الجليل. الجمهورية العربية المتحدة. وزارة الثقافة والإرشاد القومي. ص: 136.

الوثائق الإنكليزية:

F.O. 407. No. 259. Mr. Cartwright to Earl Granville. Received July 7. Telegraphic. No. 311. Alexandria. July 7. 1882. Further Correspondence Respecting the Affairs of Egypt. July 1882. P: 97.

F.O. 407. No. 130. Sir E. Malet to Earl Granville. Received October 19. Telegraphic. No. 659. Cairo. October 2. 1882. Further Correspondence Respecting the Affairs of Egypt. October 1882. P: 61.

F.O. 407. Inclosure in No. 232. Memorandum on the Soudan. October 28. 1882. Further Correspondence Respecting the Affairs of Egypt. October 1882. P: 115-116.

F.O. 407. No. 240. Sir E. Malet to Earl Granville. Received October 28. Telegraphic. No. 557. Cairo. October 28. 1882. Further Correspondence Respecting the Affairs of Egypt. October 1882. P: 118.

F.O. 407. Inclosure 2 in No. 54. Biography of the Mahdi. Khartoum. December 27. 1882. Further Correspondence Respecting the Affairs of Egypt. January to June 1883. P: 50.

F.O. 407. Inclosure 1 in No. 60. Lieutenant- Colonel Stewart to Sir E. Malet. Khartoum. January 5. 1883. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to June 1883. P: 61.

F.O. 407. Inclosure 2 in No. 89. Lieutenant- Colonel Stewart to Sir E. Malet. Khartoum. January 26. 1883. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to June 1883. P: 85.

F.O. 407. No. 394. The Earl of Dufferin to Earl Granville. Recrived December 19. Telegraphic. No. 678. Cairo. December 14. 1883. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. June to December 1883.P: 273.

F.O. 407. No. 118. The Earl of Dufferin to Earl Granville. Recrived February 14. Telegraphic. No. 47. Cairo. February 6. 1883. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to May 1883. P: 115.

F.O. 407. Inclosure 4 in No. 108. Lieutenant- Colonel Stewart to Sir E. Malet. Khartoum. February 16. 1883. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to June 1883. P: 141.

F.O. 407. Inclosure 5 in No. 108. Lieutenant- Colonel Steuart to Sir E. Malet. Khartoum. February 20. 1883. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to June 1883. P: 143-144.

F.O. 407. Inclosure 4 in No. 108. Lieutenant- Colonel Stewart to Sir E. Malet. Khartoum. February 27. 1883. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to June 1883. P: 155.

F.O. 407. Inclosure in No. 166. General Hicks to Sir E. Malet. Khartoum. April 18. 1883. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to June 1883.P: 192

F.O. 407. Inclosure 2 in No. 251. Sir E. Malet to Cherif Pasha. Cairo. May 22. 1883. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to June 1883. P: 269.

F.O. 407. No. 274. Sir E. Malet to Earl Granville. Received June 5. Telegraphic. No. 210. Cairo. June 5. 1883. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to June 1883. P: 276.

F.O. 407. No. 274. Earl Granville to Sir E. Malet. Telegraphic. No. 124. Cairo. June 8. 1883. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to June 1883. P: 292.

F.O. 407. Inclosure in No. 274. General Hicks to Sir E. Malet. Khartoum. June 8. 1883. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to June 1883. P: 276.

F.O. 407. Inclosure in 1 No. 5. General Hicks to General Baker. Khartoum. June 18. 1883. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. June to December 1883. P: 13.

F.O. 407. No. 1. Sir E. Malet to Earl Granville. Received July 2. Telegraphic. No. 245. Cairo. June 21. 1883. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. June to December 1883. P: 1.

F.O. 407 . Inclosure in 2 No. 61. General Hicks to General Baker. Khartoum. July 16. 1883. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. June to December 1883. P: 64.

F.O. 407 . Inclosure in No. 81. General Hicks to Sir E. Wood. Khartoum. August 5. 1883. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. June to December 1883. P: 74.

F.O. 407. No. 74. Sir E. Malet to Earl Granville. Received August 18. Telegraphic. No. 92. Cairo. August 18. 1883. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. June to December 1883. P: 71.

F.O. 407. No. 281. Earl Granville to Sir E. Baring. Telegraphic. No. 99. Foreign Office. November 20. 1883. . Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. June to December 1883. P: 208.

F.O. 407. No. 383. Sir E. Baring to Earl Granville. Received December 13. Telegraphic. No. 577. Cairo. December 3. 1883. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. June to December 1883. P: 267.

F.O. 407. No. 394. The Earl of Dufferin to Earl Granville. No. 678. Constantinople. December 14. 1883. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. June to December 1883. P: 272.

F.O. 407. No. 11. Sir E. Baring to Earl Granville. Received January 2. Telegraphic. No. 642. Cairo. December 22. 1883. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to March 1884. P: 8-9.

F.O. 407. No. 9. Sir E. Baring to Earl Granville. No. 637. Cairo. December 20. 1883. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to March 1884. P: 5.

F.O. 407. Inclosure in No. 79. General Hicks to Sir E. Malet. Khartoum. August 1. 1883. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. June to December 1883. P: 73.

F.O. 407 . No. 65. Earl Granville to Sir E. Malet. Telegraphic. No. 187 Foreign Office. August 8. 1883. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. June to December 1883. P: 67.

F.O. 407. No. 75. Sir E. Malet to Earl Granville. Received August 18. Telegraphic. No. 93. Cairo. August 18. 1883. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. June to December 1883. P: 71.

F.O. 407. Inclosure in No. 88. Sir E. Malet to General Hicks. Cairo. August 18. 1883. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. June to December 1883. P: 77.

F.O. 407 . No. 350. Mr. Allen to Eael Granville. British and Foreign Anti- Stavery Society. 55. New Broad Street, London. December 4. 1883. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. June to December 1883. P: 236.

F.O. 407. No. 383. Sir E. Baring to Earl Granville. No. 577. Cairo. December 13. 1883. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. June to December 1883. P: 266.

F.O. 407. No. 397. Sir E. Baring to Earl Granville. No. 587. Cairo. December 9. 1883. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. June to December 1883. P: 275.

F.O. 407. Inclosure in No. 10. Mr. Wylde to Sir E. Baring. Suakin. December 16. 1883. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to March 1884. P: 7.

F.O. 407. Inclosure in No. 439. His Highness the Khedive to General Baker Pusha. 17 Sefer. 1301. December 17. 1883. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. June to December 1883. P: 303

F.O. 407. Inclosure in No. 437. Instructions addressed by His Highness the Khedive to General Baker Pusha. 17 Sefer. 1301. December 17. 1883. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. June to December 1883. P: 302.

F.O. 407 . No. 2. Sir E. Baring to Earl Granville. No. 4. Cairo. January 1. 1884. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to March 1884. P: 1.

F.O. 407 . No. 4. Sir E. Baring to Earl Granville. Received January 1. Telegraphic. No. 6. Cairo. January 1. 1884. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to March 1884. P: 2.

F.O. 407. No. 19. Sir E. Baring to Earl Granville. No. 9. Cairo. January 2. 1884. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to March 1884. P: 14

F.O. 407. No. 20. Sir E. Baring to Earl Granville. No. 11. Cairo. January 2. 1884. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to March 1884. P: 14.

F.O. 407. Inclosure 1 in No. 60. Lieutenant- Colonel Stewart to Sir E. Malet. Khartoum. January 5. 1883. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to June 1883. P: 62.

F.O. 407. No. 53. Sir E. Baring to Earl Granville. Received January 8. Telegraphic. No. 21. Cairo. January 8. 1884. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to March 1884. P: 30.

F.O. 407. Inclosure in No. 277. Rcar- Admiral Sir W. Hewett to the Secretary to the Admiralty. Euryalus at Suakin. January 7- 10. 1884. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to March 1884. P: 146.

F.O. 407. No. 121. Sir E. Baring to Earl Granville. Received January 16. Telegraphic. No. 44. Cairo. January 16. 1884. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to March 1884. P: 68.

F.O. 407. No. 209. Consul Baker to Earl Granville. No. 6. Suankin. January 17. 1884. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to March 1884. P: 101- 102

F.O. 407. No. 135. Earl Granville to General Gordon. Telegraphic. No. 1. Foreign Office. January 18. 1884. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to March 1884. P: 70.

F.O. 407. No. 216. Sir E. Baring to Earl Granville. Received February 1. Telegraphic. No. 69. Cairo. January 18. 1884. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to March 1884. P: 110, 111.

F.O. 407. No. 141. The Earl of Dufferin to Earl Granville. No. 2. Constantinople. January 19. 1884. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to March 1884. P: 72.

F.O. 407. No. 170. Sir E. Baring to Earl Granville. No. 61. Cairo. January 23. 1884. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to March 1884. P: 87.

F.O. 407. No. 187. Sir E. Baring to Earl Granville. Received January 26. Telegraphic. No. 66. Cairo. January 26. 1884. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to March 1884. P: 92.

F.O. 407. Inclosure 2 in No. 227. Proclamation of His Highness the Khedire to all the Mudirs. Gouvernors. Cadis. Notables. Merchants. Bedouin Sheikhs. And to all Natires and Bedouins of the Soudan. January 26. 1884. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to March 1884. P: 121.

F.O. 407. Inclosure 1 in No. 227. His Highness The Khedire to Gordon Pasha. January 26. 1884. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to March 1884. P: 121-122.

F.O. 407. Inclosure 1 in No. 454. Extract from Lieutenant- Colonel Stewart's Diary of January 18 to February 1. 1884. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to March 1884. P: 222.

F.O. 407. Inclosure in No. 351. Memorandum by Major-General Gordon to Sir E. Baring. February 4. 1884. January 26. 1884. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to March 1884. P: 173.

F.O. 407. No. 246. Consul Baker to Earl Ganville. Received February 6. Telegraphic. Suakin. February 6. 1884. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to March 1884. P: 129.

F.O. 407. No. 445. Sir E. Baring to Earl Granville. Received February 20. Telegraphic. No. 129. Cairo. February 5. 1884. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to March 1884. P: 203- 204.

F.O. 407 . No. 216. Consul Baker to Earl Granville. Suankin. February 6. 1884. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to March 1884. P: 129.

F.O. 407 . No. 249. Consul Baker to Earl Granville. Suankin. February 6. 1884. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to March 1884. P: 130.

F.O. 407. No. 312. Sir E. Baring to Earl Granville. Received February 11. Telegraphic. No. 111. Cairo. February 11. 1884. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to March 1884. P: 158.

F.O. 407. No. 455. Sir E. Baring to Earl Granville. Received February 20. Telegraphic. No. 173. Cairo. February 12. 1884. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to March 1884. P: 228.

F.O. 407. Inclosure 2 in No. 785. Proclamations issued by Major- General Gordon. February 13. 1884. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to March 1884. P: 394- 396.

F.O. 407. Inclosure 3 in No. 525. Rear Admiral Sir W. Hewett to Sir E. Baring. Suankin. February 13. 1884. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to March 1884. P: 355.

F.O. 407. No. 255. Telegrams communicated to the Foreign Office by the War Office. February 19. General Lord Wolseley to the Marquis of Hartington. Korti. February 18. 1885. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to March 1885. Foreign Office. P: 189.

F.O. 407. No. 415. Sir E. Baring to Earl Granville. Received February 18. Telegraphic. No. 146. Cairo. February 18. 1884. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to March 1884. P: 191.

F.O. 407. Inclosure 1 in No. 440. Major- General Gordon to Sir E. Baring. Khartoum February 18. 1884. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to March 1884. P: 199.

F.O. 407. No. 443. Sir E. Baring to Earl Granville. Received February 19. Telegraphic. No. 146. Cairo. February 19. 1884. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to March 1884. P:201.

F.O. 407. No. 439. Sir E. Baring to Earl Granville. Received February 19. Telegraphic. No. 154. Cairo. February 19. 1884. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to March 1884. P: 197, 198.

F.O. 407. No. 440. Sir E. Baring to Earl Granville. Received February 19. Telegraphic. No. 208. Cairo. February 19. 1884. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to March 1884. P: 198.

F.O. 407. No. 441. Sir E. Baring to Earl Granville. Received February 19. Telegraphic. No. 155. Cairo. February 19. 1884. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to March 1884. P: 199.

F.O. 407. No. 442. Sir E. Baring to Earl Granville. Received February 19. Telegraphic. No. 209. Cairo. February 19. 1884. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to March 1884. P: 201.

F.O. 407. No. 466. Sir E. Baring to Earl Granville. Received February 21. Telegraphic. No. 161. Cairo. February 21. 1884. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to March 1884. P: 233.

F.O. 407. No. 168. Memorandum by Lieutenant- Colonel Sir C. Wilson. February 22. 1884. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to March 1884. P: 234.

F.O. 407. No. 474. Earl Granville to Sir E. Baring. Telegraphic. No. 111. Foreign Office. February 22. 1884. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to March 1884. P: 236.

F.O. 407 . No. 484. Consul Baker to Earl Granville. Suankin. February 22. 1884. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to March 1884. P: 238.

F.O. 407. No. 193. Consul Baker to Earl Granville. Suakin. February 23. 1884. Further Correspondence Respecting the Affairs of Egypt. January to March 1884. P: 240.

F.O. 407. Inclosure 1 in No. 529. Sir E. Baring to Major- General Gordon. Telegraphic. Cairo. February 23. 1884. Further Correspondence Respecting the Affairs of Egypt. January to March 1884. P: 260.

F.O. 407 . Inclosure 2 in No. 529. Major- General Gordon to Sir E. Baring. Telegraphic. Khartoum. February 26. 1884. Further Correspondence Respecting the Affairs of Egypt. January to March 1884. P: 260, 261.

F.O. 407. No. 528. Sir E. Baring to Earl Granville. Received February 28. Telegraphic. No. 178. Cairo. February 28. 1884. Further Correspondence Respecting the Affairs of Egypt. January to March 1884. P: 259.

F.O. 407. No. 561. Consul Baker to Earl Granville. Suakin. March 1. 1884. Further Correspondence Respecting the Affairs of Egypt. January to March 1884. P: 272.

F.O. 407. Inclosure in No. 564. Rear Admiral Sir W. Hewett to the Secretary to the Admiralty. Suakin. March 1. 1884. Further Correspondence Respecting the Affairs of Egypt. January to March 1884. P: 273.

F.O. 407. No. 562. Consul Baker to Earl Granville. Suakin. March 2. 1884. Further Correspondence Respecting the Affairs of Egypt. January to March 1884. P: 272.

F.O. 407. No. 570. Sir E. Baring to Earl Granville. No. 187. Cairo. March 3. 1884. Further Correspondence Respecting the Affairs of Egypt. January to March 1884. P: 276.

F.O. 407. Inclosure 1 in No. 651. Major- General Gordon to Sir E. Baring. Telegraphic. Khartoum. March 3. 1884. Further Correspondence Respecting the Affairs of Egypt. January to March 1884. P: 326.

F.O. 407. No. 589. Telegrams communicated to the Foreign Office by the War Office. March 4. 1884. Further Correspondence Respecting the Affairs of Egypt. January to March 1884. P: 289

F.O. 407. No. 590. Sir E. Baring to Earl Granville. Received March 4. Telegraphic. No. 192. Cairo. March 4. 1884. Further Correspondence Respecting the Affairs of Egypt. January to March 1884. P: 290.

F.O. 407. No. 170. Sir E. Baring to Earl Granville. No. 61. Cairo. March 6. 1884. Further Correspondence Respecting the Affairs of Egypt. January to March 1884. P: 297.

F.O. 407. Inclosure in No. 716. Major General Gordon to Sir E. Baring. Telegraphic. Khartoum. March 6. 1884. Further Correspondence Respecting the Affairs of Egypt. January to March 1884. P: 362.

F.O. 407. . Inclosure 2 in No. 625. Lieutenant- Colonel Stewart to Sir E. Baring. Telegraphic. Khartoum. March 7. 1884. Further Correspondence Respecting the Affairs of Egypt. January to March 1884. P: 304.

F.O. 407. Inclosure in No. 632. Major- General Gordon to Sir E. Baring. Telegraphic. Khartoum. March 8. 1884. Further Correspondence Respecting the Affairs of Egypt. January to March 1884. P: 307.

F.O. 407. No. 631. Sir E. Baring to Earl Granville. Received March 9. Telegraphic. No. 205. Cairo. March 9. 1884. Further Correspondence Respecting the Affairs of Egypt. January to March 1884. P: 306, 307.

F.O. 407. No. 638. Mr. Sturge to Earl Granville. Received March 10. London. March 10. 1884. Further Correspondence Respecting the Affairs of Egypt. January to March 1884. P: 311.

F.O. 407. No. 677. Sir E. Baring to Earl Granville. Received March 13. Telegraphic. No. 213. Cairo. March 13. 1884. Further Correspondence Respecting the Affairs of Egypt. January to March 1884. P: 343.

F.O. 407. No. 683. Earl Granville to Sir E. Baring. Received March 13. Telegraphic. No. 155. Foreign Office. March 13. 1884 Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to March 1884. P: 347.

F.O. 407. No. 690. Sir E. Baring to Earl Granville. Received March 14. Telegraphic. No. 312. Cairo. March 14. 1884. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to March 1884. P: 350.

F.O. 407. Inclosure 1 in No. 416. Lieutenant- General Sir G. Graham to the Marquis of Hartinyton. Suakin. March 19. 1885. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to March 1885. P 284.

F.O. 407. No. 747. Sir E. Baring to Earl Granville. Received March 21. Telegraphic. No. 237. Cairo. March 21. 1884. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to March 1884. P: 379.

F.O. 407. No. 793. Sir E. Baring to Earl Granville. Received March 25. Telegraphic. No. 252. Cairo. March 25. 1884. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to March 1884. P: 400.

F.O. 407. No. 794. Sir E. Baring to Earl Granville. Received March 25. Telegraphic. No. 358. Cairo. March 25. 1884. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to March 1884. P: 400.

F.O. 407. No. 796. Sir E. Baring to Earl Granville. Received March 25. Telegraphic. No. 253. Cairo. March 25. 1884. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to March 1884. P: 400.

F.O. 407. No. 802. Sir E. Baring to Earl Granville. Received March 26. Telegraphic. No. 362. Cairo. March 26. 1884. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to March 1884. P: 405.

F.O. 407. No. 803. Earl Granville to Sir E. Baring. Received March 26. Telegraphic. No. 163. Cairo. March 26. 1884. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to March 1884. P: 406.

F.O. 407. No. 817. Earl Granville to Sir E. Baring. Telegraphic. No. 192. Foreign Office. March 28. 1884. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to March 1884. P: 422- 423.

F.O. 407. No. 834. Sir E. Baring to Earl Granville. Received March 31. Telegraphic. No. 375. Cairo. March 31. 1884. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to March 1884. P: 429.

F.O. 407.No. 841. Earl Granville to Sir E.Baring. Telegraphic. No. 197. Foreign Office. March 31. 1884. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to March 1884. P: 433.

F.O. 407. Inclosure 3 in No. 525. Notice to the whole of the Merchants and Inhabitants of Suakin. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to March 1884. P: 257.

F.O. 407 . Inclosure 11 in No. 582. Sir E. Malet to General Hicks. Cairo. July 23. 1884. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to March 1884. P: 281.

F.O. 407. Inclosure 2 in No. 77. Notes au sujet de la Liquidation des Prouvinces Soudaniennes envahies. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. July to Desember 1884. P: 42.

F.O. 407. No. 255. Telegrams communicated to the Foreign Office by the War Office. February 19. General Lord Wolseley to the Marquis of Hartington. Korti. February 19. 1885. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to March 1885. P: 189.

F.O. 407. Inclosure 1 in No. 416. Lieutenant-General Sir G. Graham to the Marquis of Hartington. Suakin. March 19. 1885. . Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to March 1885. P: 284.

F.O. 407. No. 422. Telegrams communicated to the Foreign Office by the War Office. March 22. Lieutenant-General Sir G. Graham to General Lord Wolseley. Suakin.

March 22. 1885. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to March 1885. P: 269.

F.O. 407. No.1. Lieutenant- General Sir G. Graham to the Marquis of Hartington. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. April to June 1885. Foreign Office. P: 1.

F.O. 407. Inclosure in No. 98. Extract form the Journal Officiel of March 21. 1896. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to March 1896. Foreign Office. P: 86.

F.O. 407. No. 1. The Marquess of Salisbury to Lord Cromer. Telegraphic. No.1. Foreign Office. January 11. 1896. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to March 1896. P:1.

F.O. 407. No. 1. The Marquess of Salisbury to Lord Cromer. Telegraphic. No.1. Foreign Office. January 11. 1896. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to March 1896. P: 1

F.O. 407. No. 31. Sir Clare Ford to The Marquess of Salisbury. Telegraphic. No.14. Rome. March 10. 1896. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to March 1896. P: 57.

F.O. 407. No. 167. Resume of Euent on the Egyptian Frontiers since 1885 as affecting the Mititary Situation and the present aduancu in the Nile Valleg. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to March 1896. P: 123.

F.O. 407. No. 70. The Marquess of Salisbury to Sir P. Currie. Telegraphic. No.1. Foreign Office. March 17. 1896 Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to March 1896. P: 72.

F.O. 407. No. 83. Lord Cromer to The Marquess of Salisbury. Received March 19. Telegraphic. No.44. Cairo. March 19. 1896. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to March 1896. P: 80.

F.O. 407. No. 159. Sir F. Lascelles to The Marquess of Salisbury. Received March 30. Confidential. No 89. Berlin. March 27. 1896. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to March 1896. P: 118.

F.O. 407. Inclosure in No. 87. M. Berthelot to the Marquess of Dufferin. Paris. Le 19 Mars. 1896. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to March 1896. P: 83.

F.O. 407. No. 121. The Marquess of Salisbury to Marquess of Dufferin. Telegraphic. No.99. Foreign Office. March 23. 1896. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to March 1896. P: 99.

F.O. 407. No. 159. Sir F. Lascelles to The Marquess of Salisbury. Received March 30. Confidential. No 89. Berlin. March 27. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to March 1896. P: 118.

F.O. 407. Inclosure 3 in No. 225. Intelligence Report. Egypt. No. 47. Summary of news which has reached head- quarters. Wady Halfa. From the 26th. April to the 21 st May. 1896. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. April to June 1896. P: 154.

F.O. 407. No. 79. The Jeneral Officer Commanding. Egypt. to the Secretary of State for War. Received March 13. Telegraphic. No. 1. Cairo. March 13. 1896. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to March 1896. P: 75.

F.O. 407.No. 79. the Secretary of State for War to The Jeneral Officer Commanding. Egypt. Telegraphic. No. 3. War Office. March 13. 1896. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to March 1896. P: 76.

F.O. 407. No. 6. The Marquess of Salisbury to Sir P. Currie. No. 23. Very Confidential. Foreign Office. February 5. 1896. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to March 1896. P: P3.

F.O. 407. No. 30. Sir P. Currie to The Marquess of Salisbury. Received March 10. Telegraphic. No. 94. Constantinople. March 10. 1896. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to March 1896. P: 57.

F.O. 407. No. 531. Sir E. Baring to Earl Granville. Received February 28. Telegraphic. No. 241. Cairo. February 28. 1884. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to March 1884. P: 262.

F.O. 407. No. 2. the Marquess of Salisbury to Lord Cromer. Telegraphie. No. 21. Foreign Office. March 14. 1896. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. 1896. Foreign Office. P: 1.

F.O. 407. No. 43. General Ferrero to Foreign Office. Received March 14. Particuliere. Italian Embassy. 20. Grosuenor Square. London. Le 14 Mars. 1896. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to March 1896. P: 64.

F.O. 407. No. 58. the Marquess of Salisbury to the Marquess of Dufferin. Telegraphie. No. 31. Foreign Office. March 15. 1986. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to March 1896. P: 68.

F.O. 407.No. 65. The Marquess of Salisbury to Lord Cromer. Telegraphic. No.23. Foreign Office. March 16. 1896. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to March 1896. P: 71.

F.O. 407. No. 117. Lord Cromer to The Marquess of Salisbury. Received March 23. Telegraphic. No. 53. Cairo. March 23. 1896. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to March 1896. P: 98.

F.O. 407. Inclosure in No. 37. Dervish Garrisons in the Soudan. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to March 1896. P: 60.

F.O. 407. Inclosure in No. 109. Minutes of Proceedings of the Caisse de la Dette of March 26. 1896. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. April to June 1896. P: 61.

F.O. 407. Inclosure 1 in No. 50. General Sir H. Kitchener to Lord Cromer. Telegraphic. Halfa. March 30. 1896. Further Correspondence Respecting the Affairs of Egypt. April to June 1896. Foreign Office. P: 20- 21 .

F.O. 407. No. 23. Lord Cromer to The Marquess of Salisbury. Received April 7. Telegraphic. No. 93. Cairo. April 7. 1896. Further Correspondence Respecting the Affairs of Egypt. April to June 1896. P: 9.

F.O. 407. Inclosure in No. 81. Further Telegraphic Conversation between Lord Cromer and General Sir H. Kitchener. Lord Cromer's messages are printed in italics. Further Correspondence Respecting the Affairs of Egypt. April to June 1896. P: 43.

F.O. 407. No. 84. Lord Cromer to The Marquess of Salisbury. Received April 20. Telegraphic. No. 42. Cairo. April 11. 1896. Further Correspondence Respecting the Affairs of Egypt. April to June 1896. P: 49.

F.O. 407. Inclosure in No. 85. Memorandum by Mr. Milbanke. Viena. April 15. 1896. Further Correspondence Respecting the Affairs of Egypt. April to June 1896. P: 51.

F.O. 407. No. 88. Lord Cromer to The Marquess of Salisbury. Received April 21. Telegraphic. No. 117. Cairo. April 21. 1896. Further Correspondence Respecting the Affairs of Egypt. April to June 1896. P: 53.

F.O. 407. No. 95. Lord Cromer to The Marquess of Salisbury. Received April 24. Telegraphic. No. 132. Cairo. April 24. 1896. Further Correspondence Respecting the Affairs of Egypt. April to June 1896. P: 55, 56.

F.O. 407. No. 132. The Marquess of Salisbury to Lord Cromer. Telegraphic. No. 72. Foreign Office. May 1. 1896. Further Correspondence Respecting the Affairs of Egypt. April to June 1896. P: 102.

F.O. 407. No. 135. Lord Cromer to The Marquess of Salisbury. Received May 5. Telegraphic. No. 132. Cairo. May 5. 1896. Further Correspondence Respecting the Affairs of Egypt. April to June 1896. P: 103.

F.O. 407. No. 156. Lord Cromer to The Marquess of Salisbury. Received May 12. Telegraphic. No. 138. Cairo. May 12. 1896. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. April to June 1896. P 122.

F.O. 407. Inclosure 3 in No. 225. Intelligence Report. Egypt. No. 47. Summary of news which has reached head- quarters. Wady Halfa. From the 26th. April to the 21st May. 1896. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. April to June 1896. P: 156.

F.O. 407. No. 227. Lord Cromer to The Marquess of Salisbury. Received June 8. Telegraphic. No. 163. Cairo. June 7. 1896 Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. April to June 1896. P: 166.

F.O. 407. Inclosure2 in No. 17. Intelligence Reprt. Egypt. No. 48. Summary of News which has reached Head- quarters. Dongola Expeditionary Force. Halfa. Akasha. And Firket. from May 22 to June 21. 1896. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. July to September 1896. P: 10- 11.

F.O. 407. Inclosure in No 13. Lord Cromer to General Sir H.Kitchener. Cairo. June 23. 1896 Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. July to September 1896. P: 4,5.

F.O. 407 . No. 267. Lord Cromer to The Marquess of Salisbury. Received June 29. Telegraphic. No. 187. Cairo. June 29. 1896. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. April to June 1896. P: 191.

F.O. 407. Inclosure2 in No. 17. Intelligence Reprt. Egypt. No. 48. Summary of News which has reached Head- quarters. Dongola Expeditionary Force. Halfa. Akasha. And Firket. from May 22 to June 21. 1896. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. July to September 1896. P: 11.

F.O. 407. Inclosure in No 27. Brigadier- General Sir H.Kitchener to Lord Cromer. Firket. July 4. 1896 Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. July to September 1896. P: 34, 35.

F.O. 407. No. 25. Lord Cromer to the Marquess of Salisbury. Received July 17. Telegraphic. No. 201. Cairo. July 17. 1896. Further Correspondence Respecting the Affairs of Egypt. July to September 1896. P: 30.

F.O. 407. No. 29. Counl de Salis to The Marquess of Salisbury. Received July 21. Telegraphic. No. 202. Cairo. July 21. 1896 Further Correspondence Respecting the Affairs of Egypt. July to September 1896. Foreign Office. P: 35, 36.

F.O. 407. No. 34. The Marquess of Salisbury to Mr. Rodd. Telegraphic. No. 107. Foreign Office. July 31. 1896. Further Correspondence Respecting the Affairs of Egypt. July to September 1896. P: 38.

F.O. 407. No. 43. Mr. Rodd to The Marquess of Salisbury. Received August 31. Telegraphic. No. 110. Cairo. August 31. 1896. Further Correspondence Respecting the Affairs of Egypt. July to September 1896. P: 41.

F.O. 407. No. 48. Mr. Rodd to The Marquess of Salisbury. Received September 12. Telegraphic. No. 116. Cairo. September 5. 1896. Further Correspondence Respecting the Affairs of Egypt. July to September 1896. P: 42.

F.O. 407. No. 55. Mr. Rodd to the Marquess of Salisbury. Received September 21. Telegraphic. No. 233. Cairo. September 19. 1896. Further Correspondence Respecting the Affairs of Egypt. July to September 1896. P: 43, 44.

F.O. 407. Inclosure in No 69. Extract from Novoe Vremya. Translation. September 10/22. 1896. Further Correspondence Respecting the Affairs of Egypt. July to September 1896. P: 47.

F.O. 407. No. 70. Sir F. Plunkett. to the The Marquess of Salisbury. Received September 28. Confidential. No. 155. Brussels. September 27. 1896. Further Correspondence Respecting the Affairs of Egypt. July to September 1896. P: 48.

F.O. 407. No. 71. Sir F. Plunkett. to the The Marquess of Salisbury. Received September 28. Confidential. No. 156. Brussels. September 27. 1896. Further Correspondence Respecting the Affairs of Egypt. July to September 1896. P: 48

F.O. 407. Inclosure in No 13. Major- General Sir H.Kitchener to Lord Cromer. Dongola. September 30. 1896. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. October to December 1896. Foreign Office. P: 6

F.O. 407 . No. 3. the Marquess of Salisbury to Lord Cromer. Telegraphie. No. 11. Foreign Office. October 5. 1896. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. October to December 1896. P: 1.

F.O. 407. No. 11. War Office to Foreign Office. Received October 24. War Office. October 23. 1896. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. October to December 1896. P:3,4.

F.O. 407. No. 66. Lord Cromer to the Marquess of Salisbury. Received October 12.Telegraphie .No .124. Cairo. September 27. 1897. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. July to Desember 1897. P: 45.

F.O. 407. Inclosure³ in No. 100. Major-General Sir H. Kitchener to Lord Cromer. Telegraphie. Abou Hamed. September 28. 1897. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. July to Desember 1897. P: 59.

F.O. 407. No. 65. Sir G. Bonham to the Marquess of Salisbury. Received October 8.Telegraphie .No .161. Rome. October 4. 1897. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. July to Desember 1897. P: 45.

F.O. 407. Inclosure² in No. 108. Major-General Grenfell to War Office. Confidential. Head- quarters. Cairo. November 19. 1897. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. July to Desember 1897. P: 83.

F.O. 407. Inclosure in No. 113. Major-General Grenfell to War Office. Confidential. Head- quarters. Cairo. Desember 4. 1897.Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. July to Desember 1897. P: 84.

F.O. 407. No. 130. Lord Cromer to the Marquess of Salisbury. Received December 25.Telegraphie .No .158. Cairo. December 15. 1897. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. July to Desember 1897. P: 90.

F.O. 407. No. 20. the Marquess of Salisbury to Lord Cromer. Telegraphiec .No .1. Foreign Office. January 8. 1898. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to June 1898. P: 12.

F.O. 407. No. 23. Lord Cromer to the Marquess of Salisbury. Received January 15.Telegraphie .No .25. Cairo. January 15. 1898. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to June 1898. Foreign Office. P: 13.

F.O. 407. Inclosure in No. 47. Major-General Sir H. Kitchener to Lord Cromer. Telegraphiec. Halfa. January 22. 1898. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to June 1898. P: 33.

F.O. 407. No. 84. Lord Cromer to the Marquess of Salisbury. Received February 25.Telegraphie .No .57. Cairo. February 25. 1898. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to June 1898. P: 53.

F.O. 407. No. 86. Lord Cromer to the Marquess of Salisbury. Received February 26.Telegraphie .No .61. Cairo. February 26. 1898. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to June 1898. P: 53.

F.O. 407. No. 88. Lord Cromer to the Marquess of Salisbury. Received February 27.Telegraphie .No .62. Cairo. February 27. 1898. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to June 1898. P: 54.

F.O. 407. No.111. Lord Cromer to the Marquess of Salisbury. Received March 9. Telegraphie. No 87. Cairo. March 9. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to June 1898. P: 64.

F.O. 407. No. 136. Lord Cromer to the Marquess of Salisbury. Received March 27.Telegraphie .No .108. Cairo. March 27. 1898. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to June 1898. P: 129.

F.O. 407. No. 139. Lord Cromer to the Marquess of Salisbury. Received March 31.Telegraphie .No .110. Cairo. March 31. 1898. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to June 1898. P: 129.

F.O. 407. No. 154. Lord Cromer to the Marquess of Salisbury. Received April 7. Telegraphie .No .121. Cairo. April 7. 1898. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to June 1898. P: 134.

F.O. 407. Inclosure 1 in No. 174. Major- General Sir H. Kitchener to Lord Cromer. Hudi Camp. Atburan River. April 10. 1898. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to June 1898. P: 144- 146.

F.O. 407. No. 165. Lord Cromer to the Marquess of Salisbury. Received April 16.Telegraphie .No 130. Cairo. April 16. 1898. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to June 1898. P: 139.

F.O. 407. No. 188. Lord Cromer to the Marquess of Salisbury. Received May 21.Telegraphie .No 69. Cairo. May 10. 1898. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to June 1898. P: 155.

F.O. 407. No. 2. Lord Cromer to the Marquess of Salisbury. Received July 2. Telegraphie. No. 182. Cairo. July 2. 1898. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. July to December 1898. Foreign Office. P: 1.

F.O. 407. No. 3. Foreign Office TO War Office. Foreign Office. July 2, 1898. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. July to December 1898. P: 1.

F.O. 407. No. 20. Mr. Rodd to the Marquess of Salisbury. Received August 1. Telegraphie. No. 117. Cairo. July 24. 1898 Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. July to December 1898. P: 20.

F.O. 407 . No.57. The Marquess of Salisbury to Sir E. Monson. Telegraphic. Schlucht, September 9, 1898, Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. July to December 1898. P: 33.

F.O. 407 . No. 36. Viscount Cromer to the Marquess of Salisbury. Telegraphie. No. 14. Cairo. January 17. 1899. Further Correspondence Respecting the Affaies of Egypt. January to March 1899. P: 20.

الوثائق الإنكليزية المترجمة:

الوثائق الأساسية لتاريخ السودان من فبراير 1841 إلى فبراير 1953. القاهرة: مصر. مكتبة الآداب. 2011. ص: 255.

تقرير المخابرات البريطانية رقم 60(2020). ترجمة: البشير محي الدين. جوبا: جنوب السودان. دار رفيقي. ص: 370.

الوثائق الفرنسية:

Garcon(1878). **Lettres de Gordon a sa Soeur. Paris**. Augustin Challamel Editeur 17, Rue Jacob Librairie Maritime et Coloniale. P: 338.

Document diplomatiques francais 1871- 1914 1e serie 1871- 1900 T 14 4 Janvier 30 desembre 1898. Paris: France. Ministere des Affaires Etrangeres. P: 957.

Documents diplomatiques Francais 1871J 1914 Serie 1 Tome 12. Paris: France. Ministere des Affaires Etrangeres. P: 814.

Rapport present par la delegation Egyptienne a la Conference deLausanne. Lausanne: France. Imprimerie la concorde. P: 19.

المصادر العربية:

بركات، داود(2013). السودان المصري ومطامع السياسة البريطانية. القاهرة: مصر. مؤسسة هنداوي. ص: 164.

الجبرتي، عبد الرحمن(2013). عجائب الآثار في التراجم والأخبار. القاهرة: مصر. مؤسسة هنداوي. ج: 5. ص: 669.

الخبير، عبد الله(د.ت). جامع نسب الجعليين المسمى السور الحصين المنيع السباس من اتصال نسب إبراهيم الجعل بأصله العباس الملقب بأشرف لقب أشعر مدحاً وبه اشتهر بنوه الحذاق الأكياس. تح: عبد الله إبراهيم. الخرطوم: السودان. معهد الدراسات الإفريقية الآسيوية. ص: 172.

دقنة، عثمان(1998). مذكرات عثمان دقنة. تح: إبراهيم أبو سليم. السودان. دار البلد للطباعة والنشر والتوزيع. ص: 118.

الرافعي، عبد الرحمن(1983). مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال تاريخ مصر القومي من سنة 1882 إلى سنة 1893. ط4. القاهرة: مصر. دار المعارف. ص: 246.

زكي، عبد الرحمن(1946). مصر الظافرة صفحة من تاريخنا القومي. القاهرة: مصر. المطبعة الأميرية. ص: 129.

زكي، عبد الرحمن(1950). التاريخ الحربي لعصر محمد علي الكبير. مصر. دار المعارف. ص: 558.

زكي، عبد الرحمن(د.ت). يوميات عباس بك معاون حاكم دار عموم السودان الذي استشهد في ميدان معركة شيكان بكوردفان 5 نوفمبر 1883. القاهرة: مصر. دار المعارف. ص: 835.

شقيير، نعموم(1903). تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته. مصر. مطبعة المعارف. مج: 1. ص: 244.

شقيير، نعموم(1903). تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته. مصر. مطبعة المعارف. مج: 2. ص: 148.

شقيير، نعموم(1903). تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته. مصر. مطبعة المعارف. مج: 3. ص: 736.

شقيير، نعموم(1981). تاريخ السودان. تحقيق: محمد إبراهيم أبو سليم. بيروت: لبنان. دار الجيل. ص: 1024.

شكري، محمد فؤاد(1947). الحكم المصري في السودان 1820-1885. مصر. دار الفكر العربي. ص: 432.

شكري، محمد فؤاد(2011). مصر والسودان تاريخ وحدة وادي النيل السياسية في القرن التاسع عشر. القاهرة: مصر. مطبعة دار الكتب والوثائق القومية. ص: 571.

شكري، محمد فؤاد(د.ت). مصر والسيادة على السودان الوضع التاريخي للمسألة. القاهرة: مصر. دار الفكر العربي. ص: 132.

الشناوي، يحيى، جلال، عبد العزيز(1969). وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر. القاهرة: مصر. دار المعارف. ص: 798.

طوسون، عمر(2012). مصر والسودان. مصر. مؤسسة هنداوي. ص: 19.

الغمراوي، عبد الحليم(1916). تاريخ حياة اللورد كيتشنر. مصر. مطبعة المعارف. ص: 64.

فوزي، إبراهيم(1901). السودان بين يدي غوردون وكيتشنر. مصر. طبع على نفقة مؤلفه وإدارة جريدة المؤيد. ج: 1. ص: 403.

فوزي، إبراهيم(1901). السودان بين يدي غوردون وكتشنر. مصر. طبع على نفقة مؤلفه وإدارة جريدة المؤيد.
ج: 2. ص: 364.

الكردفاني، إسماعيل(1982). سعادة المستهدي بسيرة الإمام المهدي. بيروت: لبنان. دار الجيل. ص: 406.
ميخائيل، يوسف(1962). مذكرات يوسف ميخائيل التركية والمهدية والحكم الثنائي في السودان. تحقيق: صالح
محمد نور. لندن: إنكلترا. دار النصيري. ص: 235.

المصادر المعربة:

أورفالدر، جوزيف(2015). عشر سنوات من الأسر في معسكر المهدي. تر: عوض الضو. ط2. الخرطوم:
السودان. المكتبة الوطنية السودانية. ص: 487.

بوركهات، ج(2007). رحلة بوركهات في بلاد النوبة والسودان. تر: فؤاد أندراوس. القاهرة: مصر. المجلس
الأعلى للثقافة. ص: 392.

تريمينجهام، س(2001). الإسلام في السودان. تر: فؤاد محمد عكود. السودان. المجلس الأعلى للثقافة. ص: 269.
تشرشل، و(2002). حرب النهر تاريخ الثورة المهدية. ترجمة: عز الدين محمود. مصر. الهيئة المصرية العامة
للكتاب. ص: 354.

تشرشل، و(2006). تاريخ الثورة المهدية والاحتلال البريطاني للسودان. تر: عز الدين محمود. القاهرة: مصر.
دار الشروق. ص: 372.

سلاطين(2016). السيف والنار في السودان. تر: محمد حسن. الخرطوم: السودان. دار عزة. ص: 496.
غوردون(2018). يوميات الجنرال غوردون خلال حصار الخرطوم 10 ديسمبر إلى 14 ديسمبر 1884. تر:
فيصل سليمان. الخرطوم: السودان. هيئة الخرطوم للثقافة والنشر. ص: 390.

كرومر(1960). بريطانيا في السودان. تر: عبد العزيز عرابي. القاهرة: مصر. الشركة العربية للطباعة والنشر.
ص: 230.

كرومر(2006). مصر الحديثة. تر: صبري حسن. مصر. المركز القومي للترجمة. ج: 1. ص: 713.
كرومر(2006). مصر الحديثة. تر: صبري حسن. مصر. المركز القومي للترجمة. ج: 2. ص: 706.
ماكمايكل، ه(2009). السودان. ط2. أم درمان: السودان. مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي. ص: 326.

ماكمايكل، هـ(2017). قبائل شمال ووسط كردفان. تر. سيف الدين عبد الحميد. ط2. أم درمان: السودان. مركز عبد الكريم مير غني الثقافي. ص: 311.

مورهيد. آ (1965). النيل الأبيض. تر: محمد خليل. القاهرة: مصر. دار المعارف. ص: 425.

نكولز(د.ت). الشايقية وصف لقبائل الشايقية وتاريخ مديرية دنقلة من القرن الرابع عشر إلى القرن التاسع عشر. تر: عبد المجيد عابدين. الخرطوم: السودان. الدار السودانية للطباعة والنشر. ص: 84.

هولت(1982). دولة المهديّة في السودان عهد الخليفة عبد الله 1885-1898. تر: هنري رياض. بيروت: لبنان. دار الجيل. ص: 189.

هولت(د.ت). المهديّة في السودان. تر: جميل عيد. مصر. دار الفكر العربي. ص: 303.

هيل، ر(1984). على تخوم العالم الإسلامي حقبة من تاريخ السودان 1822-1841. تر: ثريا صغيرون. الخرطوم: السودان. بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير. قسم الترجمة والتعريب. كلية الآداب. جامعة الخرطوم. ص: 191.

ونجت(2009). المهديّة والسودان المصري. تر: محمد المصطفى حسن. ط1. الخرطوم: السودان. دار عزة. ص: 577.

المصادر الفرنسية:

Bonnefon (D,S). L'Afrique Politique En 1900. Paris: France. Henri Charles-La Vauzelle Editeur Militaire 10 Rue Danton Boulevario Saint-Germain 118. P: 532.

Bory.(S.D). A L'assaut de L'Afrique. Paris. Tours. Maison Alfred Mame et Fils. P: 398.

Dujarris, G(1901). Le Mahdi Dans L'Islam, Revue de l'Islam, Directeur Gerant . Fevrier. Gaston Dujarris, N° 63. P: 18- 32.

Hennebert(S.D). Les Anglais en Egypte l'Angleterre et le Madhi, Arabi et le Canal de Suez. Paris. Librairie Furne Jouvett et C^{ie}, Editeurs, 5, Rue Palatine. P: 75.

Galland, G (S.D). Une poignée de héros la mission Marchand à travers l'Afrique. Limoges: La France. Eugene Ardant & C^{ie} Editeurs. P: 240.

Garcon(1884). **Guerre du Soudan (Le Mahdi)**. Charies- Lavauzelle Editeur Militaire. Paris. 11 Place St- Andre- des- Ari. P: 27.

Guenot, M(1899). **L'Expedition Anglo- Egyptienne. Bulletin de la societe de geographie de Toulouse**. Toulouse: France. Privat Libraire Editeur 45 Rue Destournrurs 45. P: 267.

Notovitch, N(1898). **L'Europe et L'Egypte, Paul Ollendorff, Editeur**. Paris. 28, bis, Rue de Richelieu, 28 bis. P: 229.

Perrenet(S.D). **Fachoda l'epopee de Marchand**. Marc Barbou Editeur Rue Puy-Vieille- Monnaie, Limoge. P: 134.

المراجع العربية:

إبراهيم(د.ت). **المبادرات والمقاومة الإفريقية في شمال وشرق إفريقيا**. تاريخ إفريقيا العام. اليونسكو. مج: 7. ص: 906.

إبراهيم، إبراهيم(2001). **النظام القضائي في الدولة المهدية بالسودان**. مجلة دراسات إفريقيا. العدد 25. الخرطوم: السودان. جامعة إفريقيا العالمية. ص: 63- 88.

إبراهيم، الجمل، عبد الله، شوقي(1997). **تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر**. القاهرة: مصر. دار الثقافة. ص: 364.

إبراهيم، حسن(د.ت). **محمد علي في السودان دراسة لأهداف الفتح التركي - المصري**. الخرطوم: السودان. دار التأليف والترجمة والنشر. ص: 196.

إبراهيم، محمد(1989). **الفكر السوداني أصوله وتطوره**. ط2. السودان. مطبعة أرو التجارية. ص: 106.

الإسكندري. حسن، عمر، سليم(2014). **تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى قبيل الوقت الحاضر**. القاهرة: مصر. مؤسسة هنداوي. ص: 316.

إسماعيل، فاروق(1982). **أنثوجرافيا كارلنجا دراسة في التغير الثقافي في جبال تلشي جنوب كردفان السودان**. الإسكندرية: مصر. دار المعرفة الجامعية. ص: 208.

أبو جبل، محمد، كاميليا، نجاح(2006). تاريخ الوطن العربي الحديث بلاد الشام والعراق. دمشق: سوريا. جامعة دمشق

أبو سليم، محمد إبراهيم(1989). الحركة الفكرية في المهديّة. ط:3. الخرطوم: السودان. دار جامعة الخرطوم للنشر. ص: 311.

أبو سليم، محمد إبراهيم (1992). بحوث في تاريخ السودان الأراضي العلماء الخلافة بربر على الميرغني. بيروت: لبنان. دار الجيل. ص: 191.

أبو شامة، عبد المحمود(د.ت). المسيحية من نبتة إلى المهديّة. الخرطوم: السودان. المستودع الرقمي في جامعة الخرطوم. ص: 175.

أحمد، حاتم(2012). الجيش في الدولة المهديّة 1881-1899. لبنان. الدار العربية للموسوعات. ص: 287.

أحمد، حسن(1991). المشروع التنصيري في السودان 1843- 1986 دراسة تاريخية تحليلية عن الانتشار المسيحي والإرساليات الأوروبية في تكيف السودان حضارياً وسياسياً. الخرطوم: السودان. المركز الإسلامي الإفريقي. ص: 295.

أحمد، سيد أحمد(2000). تاريخ مدينة الخرطوم تحت الحكم المصري 1820- 1885. القاهرة - مصر. الهيئة المصرية العامة للكتاب. ص: 516.

أمين، أحمد(2007). المهدي والمهدوية. القاهرة: مصر. مؤسسة هنداوي. ص: 75.

الأيوبي، إلياس(2013). تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل باشا من سنة 1863- 1879. مصر. مؤسسة هنداوي. ص: 854.

بدوي، عبده(1981). الشعر في السودان. الكويت. المجلس الوطني للثقافة والفنون. ص: 202.

بشير، محمد(1970). تطور التعليم في السودان 1898- 1956. تر: هنري رياض وآخرون. الخرطوم: السودان. مكتبة خليفة عطية. ص: 374.

البطحاني، عطا(2008). جبال النوبة الإثنية السياسية والحركة الفلاحية 1924- 1969. الخرطوم: السودان. دار عزة. ص: 311.

بوعزيز، يحيى(2009). الاستعمار الأوروبي الحديث في إفريقيا وآسيا وجزر المحيطات. الجزائر. دار البشائر. ص: 128.

- الجابري، محمد(د.ت). في شأن الله أو تاريخ السودان كما يرويه أهله. مصر. دار الفكر العربي. ص: 160.
- جمعة، محمد(2014). بين الأسد الإفريقي والنمر الإيطالي. مصر. مؤسسة هنداوي. ص: 123.
- جوهر، مخلوف، حسن، حسنين(1970). السودان أرضه وتاريخه وحياة شعبه. القاهرة: مصر. دار الشعب. ص: 326.
- حافظ، صلاح الدين(1982). صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي. الكويت. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. ص: 201.
- حجاج، عميداح(د.ت). صفحات من تاريخ الصومال. القاهرة: مصر. دار المعارف. ص: 139.
- حسن، يوسف فضل(2003). مقدمة في تاريخ الممالك الإسلامية في السودان الشرقي 1450-1820. ط4. خرطوم: السودان. سوداتك المحدودة. ص: 166.
- حسين، عبد الله (2012). السودان من التاريخ القديم إلى رحلة البعثة المصرية. مصر. مؤسسة هنداوي. ج:1. ص: 352.
- حسين، عبد الله (2012). السودان من التاريخ القديم إلى رحلة البعثة المصرية. مصر. مؤسسة هنداوي. ج:2. ص: 668.
- حمروش، أحمد(د.ت). مصر والسودان كفاح مشترك. القاهرة: مصر. دار الهلال. ص: 255.
- حميدة، بشير(1969). صفحات من التركية والمهدية. الخرطوم: السودان. دار الإرشاد. ص: 302.
- ذهني، إلهام(1988). جهاد الممالك الإسلامية في غرب إفريقيا ضد الاستعمار الفرنسي 1850-1914. الرياض: السعودية. دار المريخ. ص: 271.
- الرجي، خليل بن أحمد(1997). تاريخ الوزير محمد علي باشا. تح: دانيال كريسييليوس وآخرون. ط1. القاهرة: مصر. دار الأفاق العربية. ص: 278.
- رياض، عبد الرسول، محمد، كوثر(2012). إفريقيا دراسة لمقومات القارة. القاهرة: مصر. مؤسسة هنداوي. ص: 566.
- الزبير، سعد الدين(1953). امبراطورية رابع الزبير مذابح الاستعمار الفرنسي في السودان. ط1. السودان. مكتبة المرتضى. ص: 188.

زلفو، رائد(د.ت). كرري تحليل عسكري لمعركة أم درمان. الخرطوم: السودان. دار التأليف والترجمة والنشر. ص: 710.

زيدان، جرجي(2012). أسير المتمهدي. القاهرة: مصر. مؤسسة هنداوي. ص: 321.

الزين، عباس(1995). صور من حياة الشايقية القرن التاسع عشر. الخرطوم: السودان. دار السودانية للكتب. ج1. ص: 164.

سبي، عثمان(2002). دراسة علمية علاقة السودان باثيوبيا عبر التاريخ. إريتريا. جبهة التحرير الإريترية قوات التحرير الشعبية مكتب الإعلام. ص: 105.

السروجي، محمد(1998). دراسات في تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر. مصر. كلية الآداب. جامعة الاسكندرية. ص: 460.

سليمان، محمد(1985). دور الأزهر في السودان. مصر. الهيئة المصرية العامة للكتاب. ص: 174.

شاكر، محمود(1981). السودان. ط2. المكتب الإسلامي. ص: 135.

الشامي، صلاح الدين(2002). السودان دراسة جغرافية. الإسكندرية: مصر. منشأة المعارف. ص: 513.

شبيكة، مكي(1947). السودان في قرن 1819-1919. القاهرة: مصر. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر. ص: 352.

شبيكة، مكي(1991). السودان عبر القرون. بيروت: لبنان. دار الجيل. ص: 559.

شفيق، أحمد(د.ت). مذكراتي في نصف قرن. ط1. مصر. مطبعة مصر. ج2. ص: 416.

الشيخ، رأفت(د.ت). مصر والسودان في العلاقات الدولية. القاهرة: مصر. عالم الكتب. ص: 446.

الصلابي، علي(2009). تاريخ الحركة السنوسية في إفريقيا. ط3. بيروت: لبنان. دار المعرفة. ص: 640.

الصيد، سعودي، محمد، محمود(د.ت). السودان دراسة في الوضع الطبيعي والكيان البشري والبناء الاقتصادي. القاهرة: مصر. دار الرائد للطباعة. ص: 511.

ضرار، ضرار(1968). تاريخ السودان الحديث. ط3. بيروت: لبنان. دار مكتبة الحياة. ص: 310.

ضرار، ضرار(2008). هجرة القبائل العربية إلى وادي النيل مصر والسودان. الرياض: السعودية. مكتبة التوبة. ص: 734.

- ضرار، محمد(د.ت). أمير الشرق عثمان دقنة. ط1. الخرطوم: السودان. الدار السودانية للكتب. ص: 170.
- عابدين عبد المجيد(1953). تاريخ الثقافة العربية في السودان منذ نشأتها إلى العصر الحديث الدين الاجتماع الأدب. ط1. الأزهر: مصر. مطبعة الشبكي. ص: 378.
- عبد الجليل، الشاطر(2009). معالم تاريخ السودان وادي النيل من القرن العاشر إلى القرن التاسع عشر الميلادي. مصر. مكتبة الشريف الأكاديمية. ص: 351.
- عبدالرحمن، حسين(1946). العملة المصرية. ط2. القاهرة: مصر. دار التراث. ص: 420.
- عبده، مصطفى كامل(2014). حكاية مصر وبلاد السودان في العصر العثماني. مصر. الهيئة العامة لقصور الثقافة. ص: 480.
- عثمان، عبد النعيم(2008). دارفور التاريخ والصراع والمستقبل قصة إقليم دارفور والصراع. ط1. القاهرة: مصر. دار الرشاد. ص: 190.
- العتا، عوض(1973). تاريخ كردفان السياسي في المهدي 1881-1899. ط1. السودان. المجلس القومي لرعاية الآداب والفنون: وزارة الثقافة والإعلام. ص: 223.
- الغنام، سليمان(1980). قراءة جديدة لسياسة محمد علي باشا التوسعية 1811-1840 في الجزيرة العربية والسودان واليونان وسوريا. ط1. تهامة: السعودية. الكتاب العربي السعودي. ص: 174.
- الفكي، عبد الرحمن(1971). تاريخ قوة دفاع السودان. السودان. الدار السودانية. ص: 152.
- القدال، سعيد(1992). المهدي والحبشة دراسة في السياسة الداخلية والخارجية للدولة المهدي 1881-1898. ط1. بيروت: لبنان. دار الجيل. ص: 200.
- القدال، سعيد(1992). الإمام المهدي محمد أحمد بن عبدالله 1844-1885. بيروت: لبنان. دار الجيل. ص: 168.
- القدال، سعيد(2002). تاريخ السودان الحديث. ط2. السودان. مركز عبدالكريم ميرغني. ص: 535.
- القمي، أبو الفضل(2014). دراسة علمية لأحاديث المهدي نقد علمي مفصل لعقيدة المهدي المنتظر لدى الشيعة الإمامية. تر: سعد رستم. المدينة المنورة: الرياض. دار العقيدة للنشر. ص: 503.
- محزون(1935). ضحايا مصر في السودان وخفايا السياسة الانجليزية. الإسكندرية: مصر. مطبعة السفير. ص: 114.

- محمد، طارق(2009). الطريقة السمانية في السودان. السودان. جامعة إفريقيا العالمية. ص: 299.
- محمد، محمد(د.ت). القبائل البدوية في محافظة البحر الأحمر. مصر. دار الرسالة الذهبية. ص: 78.
- محمد، محمد عوض(1951). السودان الشمالي سكانه وقبائله. ط1. القاهرة: مصر. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر. ص: 316.
- محي الدين، بشير(2021). تاريخ فشودة. الخرطوم: السودان. دار الربوة. ص: 109.
- محيي الدين، صلاح(1995). وقفات في تاريخ السودان. بيروت: لبنان. ط3. مكتبة الهلال. ص: 160.
- مرقص، يواقيم(1984). تطور نظام الإدارة في السودان في عهد الحكم الثنائي 1899-1924. مصر. الهيئة العامة للكتاب. ص: 365.
- مسعد، مصطفى(2015). سلطنة دار فور تاريخها وبعض مظاهر حضارتها. الخرطوم: السودان. دار المصورات للنشر. ص: 48.
- مكاوي، هدى(2007). البناء الاجتماعي للمهدية في السودان. ط1. القاهرة: مصر. مكتبة مدبولي. ص: 310.
- المقدم، محمد أحمد(2002). المهدي. الإسكندرية: مصر. الدار العالمية. ص: 654.
- نجيب، محمد(1954). رسالة عن السودان. القاهرة: مصر. المطبعة الأميرية. ص: 96.
- نصر، السيد(1981). الوجود المصري في إفريقيا في الفترة ما بين 1820-1899. ط1. القاهرة: مصر. دار المعارف. ص: 448.
- نقد، محمد(2003). علاقات الرق في المجتمع السوداني النشأة السمات الاضمحلال. الخرطوم: السودان. عزة للنشر والتوزيع. ص: 444.
- الهاشمي، بدر الدين(2013). السودان بعيون غربية. القاهرة: مصر. ط1. مكتبة جزيرة الورد. ج: 2. ص: 272.
- ويربيرق، جبرائيل(2015). السودان في عهد ونجت الإدارة الإنجليزية المصرية في السودان 1899-1916. تر: محمد سالم. كادوفلي: السودان. مطبعة تربل. ص: 366.
- المراجع المترجمة:**
- أوليفر، أتمور، ر، أ(2005). إفريقيا منذ عام 1800. تر: فريد بوري. مصر. المجلس الأعلى للثقافة. ص: 483.

سمرنوف، س(1994). دولة المهديّة من وجهة نظر مؤرخ سوفيتي. تر: هنري رياض، ط1. بيروت: لبنان. دار الجيل. ص: 214.

كولينز، ر(2015). تاريخ السودان الحديث. تر: مصطفى الجمال. مصر. الهيئة المصرية العامة للكتاب. ص: 365.

المراجع الإنكليزية:

Goode, J(1971). The Fashoda Crisis A Survey of Anglo- French Imperial Polcly on the Upper Nile Question 1882- 1899. For the Degree of Doctor of philosophy. Denton Texas. USA. P: 235.

Metz, H(1991). Acoutry Study Sudan. Federal Research Division. Library of Congress. P: 242.

المعاجم المترجمة:

سميث، آرثر(2003). قاموس تراجم مصر الحديثة. تر: عبد الوهاب بكر. مصر. المجلس الأعلى الثقافي. ص: 832.

هيل، ر(2016). معجم تراجم أعلام السودان منذ أقدم العصور حتى عام 1948. تر: سيف الدين عبد الحميد النعيم. السودان. شركة مطابع السودان للعملة المحدودة. ص: 450.

المعاجم العربية:

الزركلي، خير الدين(2002). الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين. ط15. بيروت: لبنان. دار العلم للملايين. ج6. ص: 332.

الزيات، مصطفى، عبدالقادر، النجار ، حسن ،أحمد، إبراهيم، حامد، ومحمد. (1993). المعجم الوسيط. دمشق: سوريا. مجمع اللغة العربية. ص: 1097.

محي الدين، بشير(2020). معجم أعلام السودان 1820 إلى 1956 الخديوية المصرية والمهديّة والحكم البريطاني. السودان. الدار البيضاء. 558.

الرسائل والأطاريح:

آدم، عوض(2004). نظم الحكم والإدارة في دولة المهديّة في السودان. مذكرة لنيل درجة الدكتوراه. قسم التاريخ. كلية الآداب. جامعة النيلين. السودان. ص: 399.

بابكر، رباب(2006). آثار مملكة علوة 500م - 1500م إقليم سوبا. مذكرة لنيل درجة الماجستير. قسم الآثار. كلية الآداب. جامعة الخرطوم. السودان. ص: 169.

بن عبيد، خليفة(2016). الحركة المهديّة في السودان ودورها في محاربة الاستعمار الإنجليزي 1881-1885. مذكرة لنيل شهادة الماجستير. جامعة محمد بوضياف. المسيلة : الجزائر. ص: 57.

شيخ الدين، رحاب(د.ت). دور شخصي الخليفة عبد الله في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية للدولة المهديّة 1885-1898. مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلاقات الدولية. كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية. قسم العلوم السياسية. جامعة الخرطوم. السودان. ص: 146.

الصافي، علي(2011). السياسة البريطانية تجاه ولاية مصر العثمانية 1854-أكتوبر 1914. مذكرة لنيل درجة الماجستير. قسم التاريخ. كلية الدراسات العليا. جامعة النيلين. السودان. ص: 250.

طالب، عالم، توفيق، سيد علي(2017). غوردون باشا ودوره في السودان 1874-1885. مذكرة لنيل درجة الماجستير في الدراسات الإفريقية. قسم التاريخ. كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية. جامعة الجبالي بونعامة. خميس مليانة: الجزائر. ص: 98.

عايس، هناء(2014). التعليم في السودان في عهد الدولة المهديّة. مذكرة لنيل درجة الماجستير. قسم أصول التربية. كلية التربية والآداب. جامعة الخرطوم. السودان. ص: 271.

عبد الحميد، مقاديم(2018). المدارس العلمية ودورها السياسي والثقافي في السودان الغربي، 7. 10هـ/ 13. 16م. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ والحضارة الإسلامية. وهران: الجزائر. ص: 254.

محمد علي، سليمة(2021). عبد الرحمن المهدي ودوره السياسي والاقتصادي في السودان 1885-1959. أطروحة لنيل درجة الدكتوراه. قسم التاريخ. كلية الآداب. جامعة الأنبار. العراق. ص: 234.

لوال، سلفادور(2018). تاريخ مملكة الشلك دراسة اقتصادية واجتماعية في الفترة من 1821-1956. بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه. قسم فلسفة التاريخ. كلية الدراسات العليا والبحث العلمي. جامعة شندي. شندي: السودان. 417.

مساعد، حسن(2017). المهددات الخارجية لشرق السودان أواخر الدولة المهديّة إيطاليا الحبشة بريطانيا 1889-1899. مذكرة لنيل درجة الدكتوراه. قسم التاريخ. كلية الآداب. جامعة النيلين. الخرطوم: السودان. ص: 435.

مهيدات، جوهري (2006). السياسة البريطانية وأثرها في تكوين مشكلة جنوب السودان 1899-1956. مذكرة لنيل درجة الدكتوراه. قسم التاريخ. كلية الآداب. جامعة اليرموك. الأردن. ص: 244.

الرسائل باللغة الإنكليزية:

Curtis,C(1963). The Fashoda Crisis as Factor in the Development of French Foreign Affairs in the Third Republic. A Thesis Submitted to the Faculty of the Department of History in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of ARTS. In the Graduate College. The University of Arizona. USA. P: 106.

الدوريات العربية:

أحمد، حاتم(د.ت). النظم الغذائية في فترتي التركية والمهدية في السودان دراسة تاريخية. كلية التربية. الخرطوم: السودان. جامعة الزعيم الأزهرى. ص: 41-59.

الأمين، أسامة(د.ت). تاريخ التعليم في الدولة المهدية في السودان 1298-1315 / 1881-1898. كلية الآداب. الدويم: السودان. جامعة بخت الرضا. ص: 110-124.

بابكر، عمر(1997). حملة مارشان وأزمة فشودة 1315هـ / 1898م. السعودية. مجلة جامعة أم القرى للبحوث العلمية المحكمة. ع: 8. ص: 313-368.

برير، قسم(2021). سياسة بريطانيا تجاه المهدية في شرق السودان 1883-1891. مجلة القلزم للدراسات التاريخية والحضارية. الخرطوم: السودان. مركز بحوث ودراسات حوض البحر الأحمر والاتحاد الدولي للمؤرخين. ع: 5. ص: 131-148.

التجاني، زروق، صندل، حنان، الطاهر، حليلة(2017). النظام التجاري التربوي في عهد المهدي. مجلة كلية التربية. أسبوط: مصر. جامعة أسبوط. مج: 33. ع: 8. ص: 420-442.

جلول، بوقراف(2018). أطماع محمد علي باشا التوسعية في السودان 1821-1881 دراسة في الأسباب والدوافع. المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية. تندوف: الجزائر. المركز الجامعي علي كافي. ع: 5. ص: 85-93.

دياب، محمد(2008). موقعة المتمة 1897. مجلة كلية التربية. الخرطوم: السودان. كلية التربية. جامعة الخرطوم. مج: 2. ع: 3. ص: 77-95.

- زناتي، عامر (2020). حملة محمد علي باشا على السودان 1821. مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية. الجفلة: الجزائر. جامعة زيان عاشور. مج: 12. ع: 1. ص: 370-378.
- زناتي، عامر (2021). النظام الإداري لدولة محمد أحمد المهدي في السودان 1881-1885. الجزائر. مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية. مج: 5. ع: 2. ص: 221-234.
- الزوي، عبد الناصر (2022). الإمام المجاهد محمد المهدي بن علي السنوسي سيرته ودوره في نشر الإسلام وفتح الزوايا القرآنية في ليبيا. مجلو إجير. لندن: المملكة المتحدة. المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والبحوث التربوية. العدد: 6.
- الزين، انتصار (2003). الآثار العثمانية في السودان. السعودية. مجلة أدماتو. ع: 8. ص: 89-102.
- سعيد، نبيل (2020). التحديات السياسية والعسكرية التي واجهت الخليفة عبد الله وأثرها في سقوط الدولة المهدية (1885-1898). مجلة القلزم. الخرطوم: السودان. مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر. ع: 2. ص: 110-127.
- شبا، عوض (2020). الأصل الأكسومي الحميري للأسرة الملكية في مملكة المقررة رؤية نقدية تحليلية. مجلة القلزم. الخرطوم: السودان. مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر. ع: 2. ص: 62-76.
- عبد الهادي، عوض (1971). الشايقية تاريخهم وثقافتهم حتى الفتح التركي. مجلة الدراسات السودانية. الخرطوم: السودان. معهد الدراسات الإفريقية الآسيوية. مج: 2. ع: 2. ص: 5-38.
- عثمان، عادل (2012). الدولة المهدية في السودان 26 يناير-22 يونيو 1885. مجلة القلزم. الخرطوم: السودان. مركز بحوث ودراسات حوض البحر الأحمر والاتحاد الدولي للمؤرخين. ع: 6. ص: 21-34.
- الكباشي، أنعم (2010). الأحوال السياسية في السودان نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين المشروطية الثاني. مركز البحوث والدراسات الإفريقية. السودان. جامعة إفريقيا العالمية. ع: 43. ص: 171-195.
- محمد، أميرة (د.ت). موقف يعقوب صنوع من الحركات الإسلامية الإصلاحية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر المهدية نموذجاً. مجلة كلية التربية. الإسكندرية: مصر. جامعة الإسكندرية. ص: 296-332.
- محمد، علي (1995). النقود المتداولة في الدولة العثمانية. الرياض: السعودية. مجلة دار الملك عبد العزيز. مج: 21. ع: 2. ص: 100-126.

الدوريات الإنكليزية:

Beska, E (2019). Muhammad Ali's Conquest of Sudan 1820- 1824. Article in African and Asian Studies, Vol 28, N 1, May 2019. P: 30- 56

التقارير الأنكليزية:

BAM British Academy of Management 2013. this paper is from BAM 2013 conference Proceedings. British. P: 23.

المؤتمرات:

آدم، الصادق (د.ت). مراكز انتشار التراث الإسلامي في سلطنة ودای العباسية وموقعها. بيروت: لبنان. المؤتمر الدولي السابع للغة العربية. المجلس الدولي للغة العربية. ص: 204.

المحاضرات:

قطب، مصطفى (د.ت). محاضرة في وحدات قياس الأراضي الزراعية. مثير مساحة وري. قسم الأراضي والمياه. كلية الزراعة. جامعة بني سويف. الجزائر. ص: 4.

المراجع الإلكترونية:

عطا الله، عبد الله (2011). الصومال بحث مقدم لمجلس الشؤون الإفريقية العربية. <https://zenodo.org>. ص: 41.

مسعد، بولس (د.ت). الحبشة وإثيوبيا في منقلب من تاريخها

www.Noor-book.com. P: 240.

الهاشمي، بدر الدين (2012). سك العملة في عهد المهدي وخليفته. على الرابط

WWW.Alrakoba.net.

WWW.Britannica.com.

Topic summary:

The history of Sudan is rich material for researchers, especially during the nineteenth century, due to the many political fluctuations it witnessed. At the beginning of the century, there were warring and decaying kingdoms on its land, most notably the Funj Kingdom in the north, and the Fur Kingdom in the south, until Muhammad Ali Pasha conducted his first campaign in the summer of 1820, and after several campaigns, he was able to extend his influence over vast areas in southern Egypt, forming what was called Ottoman Sudan. It reached the peak of its expansion during the reign of Ismail Pasha, to include parts of the lands of what is known today as the Sudan, Ethiopia, .Buganda, Eritrea, and Somalia

However, Egyptian stability in Sudan was soon shaken at the beginning of the eighth decade. In the year 1881, a local figure aspiring to rule appeared on the soil of Sudan, namely Muhammad Ahmad, nicknamed the Mahdi, who preached a Salafist religious message and gathered around him supporters who were given the title (Dervishes). They entered into fierce battles with the Egyptian rulers of Sudan, forming a sprawling state whose area included parts of Egypt, Sudan, Buganda, Eritrea, and .Ethiopia, with its capital, Omdurman

Following the establishment of the Mahdist state, the ambitions of European countries (England, France, Germany, Belgium, Italy) emerged. The land of Sudan was considered a common property and they sought to attack it starting from the outskirts. Likewise, the ambitions of Ethiopia and Egypt emerged, which called for their .historical and legal right to Sudan

Here, England decided to take the initiative in its effort to connect its colonies in North Africa with the Cape Colony in the south, in addition to its desire to unify the Nile Basin under its control. In the face of this colonial strife over Sudan, England saw that the best way to protect its interests in the Nile Basin and military control of Sudan is Egypt's support in its right to restore its authority over the region, so English military intervention began in 1883, knowing that the greatest burden in preparing the .campaigns fell on the Egyptian government

Thus, after several campaigns and battles that continued until the year 1899, England was able to crush the Mahdist state and annihilate it along with all its leaders, only to find itself facing a new problem, as it found itself between its promises to Egypt to restore its sovereignty over the land of Sudan, and its ambitions for it, to finally find the solution with the dual rule agreement. Al-Masry-English, to end the hardships it faced as a result of the previous events, and achieve all its goals.

Syrian Arab Republic
Damascus University
College of Arts
Department of History



European colonialism and liberation movements in Africa Case study: England's role in the war against the Mahdist revolution in Sudan

A dissertation submitted in fulfillment of the requirements for the
degree of (PhD) in Modern and Contemporary History

By

Hala Mouayad Al-Ali

Supervision

DR. Akil Nomir

Academic Year: 2023-2024